



"القضية".. منعطف تاريخي



نشرة شبكة الباحثين الأردنيين - الفلسطينيين

العدد 02 | أكتوبر 2026

عن الشبكة

مجموعة تضم عددًا من الباحثين والخبراء من الأردن وفلسطين، تهدف إلى تبادل الآراء ومحاولة تقديم تصورات حول الواقع الفلسطيني والعلاقة الأردنية- الفلسطينية، وصياغة توصيات حول المطلوب أردنياً وفلسطينياً على مختلف الأصعدة، في ظل التحولات التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي أثرت وما زالت تؤثر على المصالح الوطنية الأردنية، وعلى المصالح الوطنية الفلسطينية.

تسعى الشبكة إلى أن يكون هناك حوار أردني- فلسطيني مستدام، واستمرار للنقاش المعمق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة تلك المتعلقة بديناميات الأوضاع في فلسطين سواء في مدن الضفة الغربية أو القدس أو سؤال المستقبل في غزة. إلى جانب ذلك، تسعى الشبكة إلى استقطاب أبرز وأهم الباحثين والخبراء من الجانبين، وبهذا الصدد تسعى النشرة إلى تقديم إضاءات فكرية لإثراء الحوار وجعله أكثر فعالية حول القضية الفلسطينية وديناميكيات العلاقة الأردنية - الفلسطينية.

عن المعهد

معهد السياسة والمجتمع هو مركز تفكير أردني مستقل (Think-and-Do Tank)، تأسس عام 2020، ويعمل على إنتاج معرفة تطبيقية وربط البحث العلمي بصناعة السياسات العامة من خلال الدراسات التحليلية، وورش العمل، والحوار مع صُنّاع القرار، بما يسهم في تطوير السياسات وتعزيز النقاش الوطني القائم على الأدلة. يهدف المعهد إلى تعميق فهم السياسات العامة وآليات اتخاذ القرار، وبناء منصة معرفية أكثر رسوخًا لفهم الديناميكيات المحلية والإقليمية التي ستشكّل مستقبل المنطقة.

ويستند المعهد في أداء رسالته إلى مجموعة من القيم، أبرزها سيادة القانون، وتعزيز دور المجتمع المدني، والحوكمة الرشيدة، والاعتدال. كما يعتمد مقاربة تحليلية مبتكرة ومتكاملة ذات بُعد عالمي لفهم الاتجاهات والتحولات المعقدة، مع اهتمام خاص بديناميكيات الشباب.

يسعى المعهد إلى تقديم حلول عملية تستند إلى أحدث الدراسات والبحوث في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وإلى استشراف الاتجاهات المستقبلية في الأردن والمنطقة من خلال التحليل والتقدير، مع التركيز على أثر التحولات المتسارعة في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.

ومن خلال جمع الخبراء والمفكرين من تخصصات ومناطق مختلفة، يعمل المعهد على إنتاج أفكار وحلول قائمة على أبحاث راهنة وتحليل متكامل، بما يدعم صُنّاع القرار في تعزيز المصالح الوطنية وبناء بيئة إقليمية أكثر استقرارًا، قادرة على الاستجابة الفاعلة للتحديات المعقدة والتحولات المتسارعة.

اللجنة الاستشارية:

محمد أبو رمان	رشا فتيان
إبراهيم ربايعة	علي حجازي
أحمد عزم	خالد الزواوي

سكرتير التحرير:

علي حجازي

التصميم والإخراج الفني:

وحدة الإعلام والاتصال

هبة راعي

جدول المحتويات

8

تقديم العدد

علي حجازي

11

انتخابات إسرائيل 2026: الصراع على من يقود اليمين

شادي الشرفاء

23

كيف ينظر المفاوض الإسرائيلي إطار تفسيري مقترح لتحليل منطق التفاوض الإسرائيلي

خالد جاسر سليم

36

من التوسع الاستيطاني إلى الضم الفعلي تحولات الضفة الغربية وانعكاساتها على الأردن

ياسر مناع

48

إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني

محمد ساري الزعبي

67

من شرعية الاقتراع إلى شرعية الأداء الانتخابات وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني

رشا فتیان

59

أين ذهبت تشكيلات المقاومة في شمال الضفة الغربية من صعود «عرين الأسود» و«كتيبة جنين» إلى تفكيك المُنظمات وإعادة تشكيل المجال الفلسطيني

مريم البطوش

80

هندسة الجغرافيا كيف يعيد الاستيطان تشكيل الضفة الغربية؟ رنا الزاغة

91

الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد في إسرائيل دائرة تفاعلية لإنتاج القوة بلال جودي

106

من يخاطبنا وبأي صوت الاتصال الإسرائيلي الموجه بالعربية بين الإدارة والتحذير والتعريف بالدولة رانيا الشلبي

125

من بناء المستقبل إلى إدارة البقاء إعادة تشكيل الحياة اليومية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأردن مراد القاضي

135

تقليل الانكشاف على الشيكلة خارطة طريق لتوسيع استخدام الدينار الأردني في الاقتصاد الفلسطيني علي عامر حمدالله

148

انتخابات إسرائيل 2026 أزمة الأمن وإعادة تعريف القيادة السياسية محمد شراعية

162

استعادة الشرعية الفلسطينية شروط الانتخابات التشريعية وحدود البدائل غير المباشرة أحمد إبراهيم

238 النبذة التعريفية للكتاب

178 التكامل الغذائي الأردني الفلسطيني نحو

تعزّز القدرة الوطنية على الصمود

عبد العزيز ربحي الصالحي

191 جسر الملك حسين وحقوق الفلسطينيين

في الحركة 1

أمين عنابي

المقالات المختارة من الصحافة العالمية:

202 إنذار استراتيجي: الإرهاب اليهودي

والجريمة القومية يُسرّعان تفكك

مؤسسات الدولة في إسرائيل

INSS «Conflict to Resolution» Research Team

210 مصير إسرائيل سيحسم في الضفة

الغربية

Michael Milshtein

214 الثورة التي على إسرائيل أن تدركها قبل

فوات الأوان

Jonathan Adiri

225 من يحاول جرّ إسرائيل إلى الحرب؟

الجواب مؤلم

Yoav Limor

233 إسرائيل لا تهاجم إلا إذا هوجمت،

والحدود الأردنية دليل على ذلك

Hillel Frisch

تقديم العدد

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة تتجاوز في طبيعتها وحجمها التحولات التي رافقت جولات الصراع السابقة، فالحرب التي أعقبت السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 وسّعت نطاق المواجهة، وكشفت في الوقت نفسه عن تغير أعمق يمس الشروط التي قامت عليها إدارة القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية. المسألة اليوم تتصل بمستقبل الأرض، وبقدرة المجتمع الفلسطيني على البقاء فوقها، وبصلاحية المؤسسات القائمة لتمثيله وإدارة شؤونه، وبطبيعة القوة الإسرائيلية التي تواجهه، وبالموقع الذي ستشغله فلسطين داخل إقليم يعاد تشكيل موازين القوة والعلاقات فيه.

لهذا يبدو وصف المرحلة بأنها منعطف تاريخي مرتبطًا بما تنتجه من تحولات متزامنة في الجغرافيا والسياسة والمجتمع. فقد دار جزء أساسي من النقاش الفلسطيني منذ التسعينيات حول مسار سياسي يفترض انتقالًا تدريجيًا من الحكم الذاتي إلى الدولة، وحول قضايا مؤجلة يفترض أن تحسمها تسوية نهائية. أما المرحلة الراهنة فتدفع بهذه القضايا إلى مستوى أكثر إلحاحًا؛ إذ تتحول الأرض التي يفترض أن تقوم عليها الدولة، والمؤسسات التي يفترض أن تديرها، والمجتمع الذي يشكل قاعدتها البشرية، إلى ساحات متوازية للصراع. وبذلك ينتقل السؤال من شكل التسوية المقبلة إلى الشروط المادية والسياسية التي ستجعل أي تسوية ممكنة أصلًا.

تظهر الجغرافيا في قلب هذا التحول، فالاستيطان في الضفة الغربية يتحرك ضمن منظومة أوسع تشمل الطرق والحوافز والمناطق العسكرية وتسوية الأراضي والبنية التحتية وإعادة توزيع الصلاحيات الإدارية. ومع تراكم هذه الأدوات، تصبح السيطرة على الأرض عملية مؤسسية يومية قادرة على إنتاج نتائج سياسية بعيدة المدى. وتكتسب هذه العملية أهميتها من قدرتها على إعادة تعريف العلاقة بين السكان والمكان: من يستطيع البناء، ومن يستطيع الحركة، وأين يمتد العمران، وكيف تتصل التجمعات بعضها ببعض، وأي سلطة تحدد استخدام الأرض

ومستقبلها. وهنا يصبح مصير الدولة الفلسطينية مرتبطًا بوقائع يجري إنتاجها تدريجيًا قبل الوصول إلى أي لحظة تفاوضية فاصلة. ويمتد التحول من الجغرافيا إلى الحياة اليومية نفسها، فقد دفعت الحرب والتدمير والقيود على الحركة والضغط الاقتصادي قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني إلى تركيز مواردها على تأمين شروط الاستثمار: السكن، والغذاء، والعمل، والتعليم، والصحة، والوصول إلى الأسواق والخدمات. في موازاة ذلك، تدخل المؤسسات الفلسطينية اختبارًا يرتبط بوظيفتها وقدرتها على إنتاج الشرعية والتمثيل والقرار. فدورية الانتخابات، ووحدية المجال السياسي، وفاعلية المجلس التشريعي، ومسؤولية السلطة التنفيذية، وموقع منظمة التحرير، والعلاقة بين القوى السياسية، كلها تتحول إلى عناصر في سؤال واحد يتعلق بقدرة النظام السياسي على تمثيل مجتمع يواجه تحولات وجودية. ويكتسب تجديد الشرعية قيمته حين يتحول التفويض الشعبي إلى مؤسسات قادرة على العمل والرقابة واتخاذ القرار، وحين يرتبط التمثيل باستراتيجية وطنية تحدد العلاقة بين إدارة الحياة تحت الاحتلال وبين السعي إلى السيادة. ومن هنا تصبح إعادة بناء المجال السياسي جزءًا من القدرة الفلسطينية على مواجهة التحولات الجارية، إلى جانب المقاومة الدبلوماسية والقانونية والمجتمعية والاقتصادية.

وفي الجهة المقابلة، أحدث السابع من أكتوبر تحولًا داخل إسرائيل يتجاوز إدارة الحرب إلى إعادة تقييم مفهوم الأمن والقيادة ومصادر القوة، فقد أصبحت المسؤولية عن التهديد، والقدرة على توقعه، وكفاءة استخدام القوة، وحماية الجبهة الداخلية، عناصر مركزية في تقييم القيادة السياسية والمؤسسة الأمنية. وفي الوقت نفسه، تستند القدرة الإسرائيلية إلى منظومة أوسع تربط الأمن بالتكنولوجيا والاقتصاد وإنتاج المعرفة ورأس المال البشري، وتسمح بتحويل الخبرة العسكرية والأمنية إلى قيمة اقتصادية، ثم إعادة توظيف الموارد الاقتصادية والتكنولوجية في تطوير القوة الأمنية. لذلك تتطلب قراءة إسرائيل متابعة المؤسسات التي تنتج القوة والقرار، إلى جانب متابعة الحكومات والائتلافات والأشخاص.

وينطبق الأمر نفسه على التفاوض والخطاب وإدارة العلاقة مع الفلسطينيين والعرب، فالصراع يجري أيضًا حول تعريف القضية، وتصنيف الحقوق والمصالح، وتحديد ما يدخل مجال المساومة وما يعامل باعتباره جزءًا ثابتًا من تصور الدولة لأمنها وهويتها. كما تعمل أدوات الاتصال والخطاب الموجه إلى الجمهور العربي ضمن هذه البيئة الأوسع، فتشارك في إنتاج التصورات وتحديد صورة الطرف المقابل وإدارة الرسائل السياسية والأمنية. ومن ثم يصبح فهم البنية الإدراكية والمؤسسية

التي تصنع القرار الإسرائيلي شرطًا لقراءة السلوك السياسي، بدل الاكتفاء بتتبع المواقف المعلنة والنتائج المباشرة. وتكتسب هذه التحولات بالنسبة إلى الأردن معنى يتجاوز موقعه بوصفه دولة مجاورة لفلسطين، فالضفة الغربية تمثل عمقًا جغرافيًا وأمنيًا وسياسيًا مباشرًا للمملكة، بينما تربط المجتمعين شبكة واسعة من العلاقات الإنسانية والاقتصادية والمصرفية والغذائية وحركة الأفراد والسلع. وكل تحول يطرأ على مستقبل الضفة، أو قدرة الفلسطينيين على البقاء في أرضهم، أو وضع القدس، أو طبيعة السيطرة على الأغوار والمعابر، ينتقل بدرجات متفاوتة إلى حسابات الأمن الوطني الأردني. لهذا تلتقي المصلحة الأردنية والفلسطينية في توسيع قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والإنتاج والحركة واتخاذ القرار، وفي حماية الأساس الجغرافي والسياسي الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية.

من هنا، ينطلق هذا العدد من فهم القضية الفلسطينية بوصفها قضية تتغير شروطها الداخلية والخارجية في الوقت نفسه. فالتحدي الراهن يجمع بين صراع على الأرض، وضغط على المجتمع، وأزمة في التمثيل والمؤسسات، وتحولات داخل بنية القوة الإسرائيلية، وإقليم يبحث عن ترتيبات جديدة للأمن والاقتصاد والعلاقات بين دوله. ويجعل تزامن هذه المسارات التعامل مع كل واحد منها بصورة منفصلة أقل قدرة على تفسير الاتجاه العام؛ إذ تتحدد نتائج المرحلة من خلال تفاعلها معًا. القضية، بهذا المعنى، تقف عند منعطف تاريخي لأن الفترة المقبلة مرشحة لتحديد طبيعة المجال الذي سيعمل داخله الفلسطينيون لفترة طويلة: مقدار الأرض المتاحة لمشروعهم الوطني، وقدرة مجتمعهم على الاستمرار فوقها، وشكل المؤسسات التي تمثلهم، والأدوات التي يمتلكونها للتأثير في موازين القوة المحيطة بهم. وتقاس تاريخية هذا المنعطف بقدر ما تنتج المرحلة الحالية من قواعد جديدة يصعب عكسها لاحقًا. لذلك يصبح السؤال المركزي متعلقًا بقدرة الفلسطينيين، ومعهم القوى العربية الأكثر اتصالًا بمستقبل القضية، على الانتقال من إدارة تداعيات التحول إلى التأثير في اتجاهه، وتحويل حماية الأرض والمجتمع والشرعية والقدرة الاقتصادية إلى عناصر متكاملة في مشروع سياسي قادر على استعادة المبادرة وتوسيع مساحة الفعل.

د. علي حجازي

مدير قسم الأبحاث

انتخابات إسرائيل 2026: الصراع على من يقود اليمين

أزمة الشرعية، معركة المؤسسات، وحدود التغيير في دولة استعمارية

- شادي الشرفاء -

الأطروحة المركزية: ليست الانتخابات بين يمين ويسار؛ إنها صراع على من يقود اليمين، وعلى من يملك مؤسسات الدولة وأدوات القوة وحق كتابة رواية السابع من أكتوبر.

المقدمة

انتخابات تتجاوز صندوق الاقتراع

تجري انتخابات الكنيست السادسة والعشرين، المقرر عقدها في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026، في لحظة لا تشبه الدورات السابقة. فهي أول انتخابات عامة بعد السابع من أكتوبر 2023 والحرب الإبادية على قطاع غزة، واتساع المواجهة إلى الضفة ولبنان وسوريا وإيران، كما تأتي بعد الانقسام الذي فجرته خطة إضعاف القضاء، وبعد انهيار الثقة بين الحكومة وقطاعات واسعة من الجيش والأجهزة الأمنية وعائلات القتلى والأسرى. لذلك لا يتعلق الاقتراع بتبديل حكومة فقط؛ إنه اختبار لقدرة النظام الإسرائيلي على تداول السلطة، وتحديد من يكتب الرواية الرسمية للإخفاق، ومن يسيطر على المؤسسات التي تنتج القرار والقوة والشرعية.

تبدأ القراءة الفلسطينية لهذه الانتخابات من رفض اللغة التي تصف بها إسرائيل صراعها الداخلي. فقد أدى الإفراط في متابعة الصحافة الإسرائيلية وترجمة استقطاباتها اليومية إلى تسلي تصنيفاتها إلى المجال العربي: يمين في مقابل

وسط، متطرفون في مقابل معتدلين، نتياهو في مقابل التغيير. لكن هذه المفاهيم وُلدت داخل صراع إسرائيلي على شكل الدولة وطريقة إدارتها، ولا تحتفظ بالمعنى نفسه عند الانتقال إلى الاحتلال والاستيطان والحرب على الفلسطينيين. قد يكون آيزنكوت أو بينيت أو لايبدا أكثر تمسكًا باستقلال القضاء، وأقل اندفاعًا في إخضاع الإعلام والأجهزة الأمنية، وأكثر حرصًا على العلاقة مع الولايات المتحدة؛ لكن ذلك لا يجعلهم معسكر سلام، ولا يضعهم خارج الإجماع الصهيوني بشأن السيطرة على الفلسطينيين. لذلك لا تجري هذه الانتخابات بين يمين ويسار؛ فلا يوجد اليوم تيار يساري إسرائيلي منظم وقادر على موازنة اليمين، خصوصًا في الشأن الفلسطيني والعربي. إنها، في جوهرها، معركة على من يقود اليمين: نتياهو وتحالفه القومي الديني والحريدي، أم قيادة أمنية مؤسساتية يمثلها، بدرجات مختلفة، آيزنكوت وبينيت وليبرمان وغيرهم؟

أولاً: ما الذي ينتخبه الإسرائيليون؟

الكنيست مكون من 120 مقعداً، وتحتاج الحكومة إلى تأييد 61 عضواً على الأقل. إسرائيل دائرة انتخابية واحدة، والتصويت يجري لقوائم مغلقة، ثم توزع المقاعد نسبياً على القوائم التي تتجاوز نسبة الحسم البالغة 3,25 في المئة. قدمت 38 قائمة ترشحها، لكن العدد الكبير لا يعني أن جميعها قوى فعلية؛ فالقائمة الواحدة قد تضم عدة أحزاب، كما في تحالف الصهيونية الدينية وزهوت، وتحالف بينيت ولايبدا، والقائمة المشتركة التي تجمع الجبهة والتجمع والحركة العربية للتغيير.

أهمية النظام ليست تقنية فقط. فقد رفعت نسبة الحسم عام 2014 في سياق سياسي استهدف، من بين أمور أخرى، تصعيب وصول القوائم العربية الصغيرة ودفعها إلى الخسارة. لكن انقلب السحر على الساحر: أصبحت النسبة تهدد أيضاً قوائم يمينية وحريدية صغيرة، وقد يؤدي سقوط إحداها إلى هدر عشرات آلاف الأصوات وتغيير ميزان الكتل. أما اتفاق فائض الأصوات فيفيد القوائم التي اجتازت الحسم، ولا ينقذ قائمة بقيت تحته. لذلك يجب التمييز دائماً بين الحزب الذي يحصل على أصوات أكثر وبين المعسكر القادر على تركيب 61 مقعداً؛ الفوز الانتخابي لا يساوي تلقائياً القدرة على الحكم.

ثانياً: ثلاثة أسئلة خطيرة تسبق الانتخابات

قبل النقاش في البرامج والأحزاب، تعيش إسرائيل ثلاثة أسئلة كانت تقدمها عادة بوصفها مشكلات تخص دولا ضعيفة أو أنظمة في العالم الثالث. مجرد تحويلها إلى نقاش جدي يدل على تآكل الثقة بالقواعد المشتركة التي تنظم الصراع السياسي:

- هل تجري الانتخابات فعلا؟ التخوف هو أن تستخدم حالة الطوارئ أو مواجهة واسعة مع إيران أو لبنان ذريعة للتأجيل. لا توجد بين أيدينا بيئة تثبت خطة جاهزة لافتعال حرب، ولا تستطيع الحكومة تمديد ولاية الكنيست بقرار منفرد؛ لكن استمرار الحرب يمنح نتنياهو قدرة على تغيير جدول الاهتمام وتقديم نفسه قائدا لا يجوز استبداله أثناء الخطر.
- هل تكون الانتخابات نزيهة؟ الخطر لا يقتصر على تزوير الصناديق، بل يشمل التضليل الرقمي، استخدام موارد الدولة، الضغط على الإعلام، الطعن في لجنة الانتخابات، محاولات استبعاد قوائم عربية، وصناعة رواية مبكرة عن تلاعب وقع قبل إعلان النتائج.
- هل يقبل اليمين الحاكم النتيجة؟ يمكنه أن يقبل الأرقام ويرفض شرعية الحكومة الناتجة عنها، ولا سيما إذا احتاجت إلى دعم فلسطيني. عندها قد توصف الأغلبية البرلمانية بأنها انقلاب على إرادة الأغلبية اليهودية، وتتحول المعركة إلى تعبئة ضد القضاء والإعلام ولجنة الانتخابات وأعضاء الكنيست أنفسهم.

ثالثاً: من يقود اليمين؟

يتكون معسكر نتنياهو من الليكود، وشاس، ويهدوت هتوراه، والقوة اليهودية، والصهيونية الدينية المتحالفة مع زهوت، وقوى دينية صغيرة. يجمع هذا المعسكر بين قومية الليكود الشعبوية، والمشروع الاستيطاني الخلاصي عند سموتريتش وبن غفير، والمصالح القطاعية للحريديم. يقوده نتنياهو عبر معادلة بسيطة: حماية الحلفاء من القضاء والتجنيد والمحاسبة، مقابل حمايته من السقوط السياسي ومن نتائج محاكمته ولجنة التحقيق في السابع من أكتوبر.

في المقابل، يضم المعسكر المناهض لنتنياهو قوى يمينية وأمنية وليمبرالية متباينة: حزب يشار بقيادة غادي آيزنكوت، وتحالف بينيت ولبيد، وإسرائيل بيتنا بزعامة أفيغدور ليبرمان، والديمقراطيين بقيادة يائير غولان، وأزرق أبيض، وحزب الاحتياطيين. ما يجمع هذه القوى هو الاعتراض على شخصنة الحكم، والدفاع

النسبي عن القضاء، والمطالبة بتجديد الحريديم ولجنة تحقيق رسمية. لكنها تختلف في الاقتصاد والدين والدولة، ولا تقدم، في معظمها، مشروعا لإنهاء الاحتلال.

لا يمثل منافسو نتنياهو خروجًا من اليمين، بل مشاريع مختلفة لقيادته. يقدم آيزنكوت نفسه بوصفه ممثلًا لليمين الأمني الدولاني، ويركز على استعادة كفاءة الدولة والجيش بعد السابع من أكتوبر، لكنه يرفض قيام دولة فلسطينية في الأفق السياسي الذي يعرضه، ويؤيد توسيع الاستيطان في المنطقة المصنفة «ج». وحتى اعتراضه على مشروع «E1» لا ينطلق من رفض مبدئي للاستيطان، بل من حساب الكلفة السياسية والإقليمية وتوقيت التنفيذ. أما بينيت، القادم من قيادة مجلس المستوطنات، فيتبنى منذ سنوات ضم المنطقة «ج» وإبقاء تجمعات الفلسطينيين ضمن حكم ذاتي مجزأ في المنطقتين «أ» و«ب». وليبرمان يمثل يمينًا قوميًا علمانيًا، يتمحور صراعه الداخلي حول الحريديم والتجديد، لا حول الاحتلال أو الاستيطان. قد يكون هؤلاء أكثر احترامًا لقواعد المؤسسات من بن غفير وسموتريتش، لكنهم لا يقدمون مشروعًا لتفكيك بنية السيطرة الاستعمارية. الفارق بينهم وبين نتنياهو يتعلق بمن يدير هذه البنية وكيف يديرها، لا بوجودها من حيث المبدأ.

رابعاً: الخريطة الائتلافية وموقع الأحزاب العربية

سياسيا، تبدو الخريطة ثلاثة معسكرات لا معسكرين. الأول هو معسكر نتنياهو، ويجمع الليكود واليمين الديني والقوى الحريدية. والثاني معسكر صهيوني مناهض لنتنياهو، تتصدره شخصيات ذات خلفية عسكرية أو يمينية مثل آيزنكوت وبينيت وليبرمان، وتجاوره قوى ليبرالية أضعف. أما الثالث فيضم القوائم الفلسطينية: القائمة المشتركة، والقائمة العربية الموحدة، وقوائم شراكة عربية يهودية أصغر. وضع هذه القوائم في معسكر ثالث لا يعني أنها متشابهة؛ فالمشتركة تجمع توجهات وطنية وديمقراطية واجتماعية مختلفة، بينما تقدم الموحدة براغماتية ائتلافية تركز على الجريمة والإسكان والميزانيات والاعتراف بالقرى، وتختبر قوائم الشراكة إمكان بناء سياسة عربية يهودية خارج التقسيم القومي المغلق.

تكمّن العقدة في أن الأصوات الفلسطينية قد تكون ضرورية حسايا لتشكيل حكومة بديلة، لكنها تظل مستبعدة من تعريف الحكومة الشرعية عند أغلبية القوى الصهيونية. يستطيع الحزب العربي دعم حكومة من الخارج أو المشاركة فيها، كما حدث في تجربة 2021، لكن خصومه سيصرون الحكومة باعتبارها رهينة

لمن لا يعترفون بيهودية الدولة أو يدعمون «العدو». ويكشف ذلك أن المواطنة الفلسطينية داخل إسرائيل تعمل تحت سقف مشروط: يصوت الفلسطينيون ويشغل مقعداً في الكنيست، لكن صوته يصبح موضع طعن عندما يحدد من يحكم. لذلك فإن موقع الأحزاب العربية ليس هامشاً انتخابياً؛ إنه الاختبار الأكثر وضوحاً لحدود الديمقراطية الإثنية الإسرائيلية. لا ينبغي الحكم على شعارات المعارضة من دون العودة إلى تجربتها في الحكم. ففي عام 2021 نجحت أحزاب يمينية ووسطية وليبرالية، وبمشاركة القائمة العربية الموحدة، في إزاحة نتنياهو وتشكيل ما سمي إسرائيلياً «حكومة التغيير». أحدثت تلك الحكومة فرقاً في إدارة بعض الملفات المدنية والمؤسسية، وفي العلاقة بين الحكومة والقضاء، وأظهرت أن مشاركة حزب عربي في الائتلاف ممكنة من الناحية العملية. لكنها لم تحول «التغيير» الداخلي إلى تغيير في موقع الفلسطيني داخل المشروع الإسرائيلي.

استمر في عهدها الاستيطان وهدم المنازل والتهجير والسيطرة العسكرية، بل توسعت المخططات والعطاءات الاستيطانية خلال سنتها الأولى، وفق معطيات حركة «السلام الآن». لم يكن ذلك انحرافاً عن برنامج الحكومة، لأن المسألة الفلسطينية جرى تحييدها مسبقاً لضمان بقاء الائتلاف. وتقدم هذه التجربة اختباراً عملياً للانتخابات المقبلة: يمكن لحكومة بديلة أن تحد من نفوذ بن غفير وسموتريتش، وأن تعيد بعض الصلاحيات إلى القضاء والجيش والهيئات المهنية، وأن تكون أكثر انتباهاً للكلفة الدولية؛ لكنها لا تحمل، في تركيبها الحالية، مشروعاً لإنهاء الاحتلال أو تفكيك الاستيطان. لقد غيرت حكومة 2021 طريقة إدارة الدولة، ولم تغير البنية التي تحكم الفلسطينيين.

أما استطلاعات الرأي، فتشير في صورتها العامة إلى تقارب المعسكرات وعجز كل طرف عن حسم الانتخابات وحده، لكن لا ينبغي تحويلها إلى نتيجة مسبقة. تتغير الخريطة بتغير نسبة المشاركة، واتجاه الأصوات غير المحسومة، وقدرة القوائم الصغيرة على تجاوز الحسم، ونسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني، وأي تطور أمني يسبق الاقتراع. كما أن السؤال الحاسم لا تجيب عنه الاستطلاعات بسهولة: هل يستطيع عدد من الأحزاب التي ترفض نتنياهو أن تتفق بعد الانتخابات على رئيس حكومة وبرنامج وحدود للشراكة العربية؟ لهذا تكون خريطة التحالفات أكثر أهمية من الرقم المتقلب لكل قائمة.

خامساً: إسرائيل الأولى وإسرائيل الثانية

يقوم الانقسام المعسكري فوق انقسام إثني وطبقي وثقافي أقدم. تشير عبارة إسرائيل الأولى إلى النخب الأشكنازية العلمانية التي هيمنت تاريخياً على القضاء والجامعات والإعلام والاقتصاد وقيادات الجيش والدولة. وتشير إسرائيل الثانية إلى قطاعات شرقية ومزراحية وتقليدية ودينية شعرت بالإقصاء، ثم وجدت في انقلاب الليكود عام 1977 وصعود شاس لاحقاً طريقاً إلى التمثيل والقوة. ليس هذا التصنيف حدّاً مطلقاً؛ ليس كل الشرقيين يمينيين ولا كل الأشكناز ليبراليين، لكنه يفسر جزءاً مهماً من الولاء السياسي والاستقطاب.

المفارقة أن نتنياهو نفسه أشكنازي، لكنه نجح في تقديم محاكمته والصراع معه كأنهما محاولة من النخب القديمة لاستعادة الدولة من إسرائيل الثانية. لذلك لا ترى قطاعات من قاعدته الدفاع عنه بوصفه دفاعاً عن فرد فقط، بل حماية لمكانتها الاجتماعية وللانقلاب التاريخي على الهيمنة الأشكنازية. ويمنح شاس هذا الانقسام شكله الحريدي الشرقي، بينما تمثل يهدوت هتوراه الحريدية الأشكنازية. وعلى الرغم من اختلاف الذاكرة الاجتماعية بينهما، يجتمع الحزبان على أولوية الإعفاء من التجنيد، والتعليم الديني والميزانيات القطاعية؛ أي إن التحالف الحريدي مع نتنياهو ليس تطابقاً أيديولوجياً كاملاً، بل صفقة بقاء ومصالح متبادلة.

سادساً: اليمين أكبر من حكومة اليمين والاستيطان بوصفه خلاصاً

لا يمكن تفسير هيمنة اليمين بوصفها نتيجة لمناورات نتنياهو الائتلافية وحدها. فاليمين في إسرائيل أكبر من حكومة اليمين، وصعود سموتريتش وبن غفير ليس سبب التحول الاجتماعي بقدر ما هو أحد نتائجه السياسية. لقد سبقت الحكومة الحالية تحولات طويلة في التعليم والجيش والثقافة والحركة الاستيطانية والمؤسسات الدينية، نقلت المستوطنين والصهيونية الدينية من موقع الضغط على الدولة إلى موقع المشاركة في تشغيل أجهزتها وتحديد أولوياتها. لا ترى هذه القوى الاستيطان سياسة قابلة للتفاوض، بل مرحلة في مسار ديني وتاريخي نحو السيادة اليهودية على كامل الأرض. ما تعتبره إنجازات يشمل شرعنة البؤر، وتوسيع المستوطنات، وأسرة صلاحيات الإدارة المدنية، وإضعاف السلطة الفلسطينية، وتدمير إمكان الدولة الفلسطينية، وتوسيع حضور المتدينين والمستوطنين في الجيش والشرطة والوزارات. لهذا لا تتعامل القوة اليهودية والصهيونية الدينية

مع احتمال خسارة الحكم ك تداول عادي، بل كخطر على مشروع خلاص تحقق منه الكثير. وهي لا تريد التراجع قيد أنملة عن هذه المكاسب. بل إن أثر سموتريتش لا يقاس بعدد مقاعد حزبه فقط؛ قوته الحقيقية جاءت من وزارة المالية والصلاحيات المدنية في الضفة، أي من السيطرة على الآلة التي تعيد هندسة المكان الفلسطيني. أما بن غفير فحول وزارة الأمن القومي إلى منصة لتسليح المجتمع اليهودي، وتشديد القمع في القدس والداخل والسجون، ونقل الكهانية من الهامش إلى مركز الشرعية الحكومية.

سابعاً: الانتخابات معركة على مؤسسات الدولة

لا يدور الصراع على مقاعد الكنيست وحدها، بل على القضاء والإعلام والشرطة والجيش والشاباك والموساد ومصلحة السجون. في القضاء، يريد نتنياهو وحلفاؤه تقليص رقابة المحكمة العليا، وتغيير موازين تعيين القضاة، وإضعاف المستشارية القضائية، وتوسيع قدرة الحكومة على العمل بلا قيود. يقدمون ذلك باعتباره استعادة لحكم الأغلبية، بينما يراه خصومهم انقلاباً سلطوياً وحماية لرئيس الحكومة من المحاسبة.

تشبه الحرب على الإعلام، في بعض أدواتها، نموذج فيكتور أوربان في هنغاريا: لا ضرورة لإغلاق جميع المنابر، بل يكفي إضعاف الإعلام العام والمهني، وتغيير الهيئات المنظمة، ومكافأة المنصات الموالية، وبناء جمهور يعيش داخل منظومة معلومات بديلة. الخطاب التخويني يحول الصحافي والقاضي والموظف المهني إلى جزء من دولة عميقة مزعومة. وعندما تضيق الحقيقة المشتركة، يصبح ممكناً وصف الخسارة الانتخابية بأنها مؤامرة لا نتيجة.

أما المؤسسات الأمنية، فالصراع فيها لم يحسم. يحاول اليمين إخضاع التعيينات والعقيدة المهنية للقيادة السياسية، بينما تخشى قيادات في الجيش والشاباك من تسييس الأجهزة وتحميلها وحدها مسؤولية السابع من أكتوبر. الشرطة ومصلحة السجون أكثر تعرضاً للاستحواذ المباشر: توسعت صلاحيات وزير الأمن القومي في توجيه سياسة الشرطة، وارتبطت إدارة السجون بسياسة عقابية وانتقامية ضد الأسرى الفلسطينيين. لذلك تتعلق الانتخابات أيضاً بمن يملك أدوات الإكراه داخل الدولة، لا بمن يشغل مكتب رئيس الحكومة فقط.

ثامناً: السابع من أكتوبر وحملتان متضادتان

يشكل السابع من أكتوبر مركز الحملة الدعائية. خطاب الليكود والائتلاف لا يكتفي بتوزيع المسؤولية، بل يقترب أحياناً من رواية تخوينية: الأجهزة الأمنية امتلكت المعلومات، أخفتها أو تجاهلتها، ولم توقظ نتنياهو، ثم حاولت تحميله الإخفاق. هذه الرواية خطيرة لأنها لا تناقش خطأ مهنياً فقط؛ إنها تزرع شبهة أن مؤسسات الدولة تواطأت أو ضحت بالأمن لإسقاط رئيس الحكومة. وفي الاتجاه المقابل، تقول المعارضة إن نتنياهو وحكومته بنيا سياسة احتواء حماس، تجاهلا التحذيرات الاستراتيجية، قسما النظام الفلسطيني، وأدارا الدولة بمنطق البقاء السياسي، ولذلك يتحملان المسؤولية العليا.

هنا تصبح لجنة التحقيق ساحة حسم. يريد خصوم نتنياهو لجنة رسمية مستقلة تملك الوثائق واستدعاء الشهود، بينما يرفض هو صيغة تمنح القضاء والنخب المؤسسية سلطة تعيين اللجنة وكتابة رواية الإخفاق. وستحدد الحكومة المقبلة الفترة التي يشملها التحقيق، وكيف توزع المسؤولية بين المستوى السياسي والجيش والشاباك. الانتخابات، بهذا المعنى، تصويت على من يكتب التاريخ الرسمي للسابع من أكتوبر، ومن يتحمل العقوبة السياسية وربما القانونية.

وتضاعف المحاكمة الجنائية الطابع الوجودي للمعركة بالنسبة إلى نتنياهو. خسارة الحكم لا تعني إدانته أو سجنه تلقائياً، لكنها تحرمه قوة المنصب وقدرته على التأثير في التشريعات والتعيينات وفرص العفو أو التسوية، وقد تطلق معركة خلافته داخل الليكود. لذلك لا يخوض الانتخابات كزعيم قد يعود إلى المعارضة، بل كسياسي يرى في استمرار الحكم درعاً شخصياً وعائلياً وأيديولوجياً.

تاسعاً: فلسطين والجبهات الإقليمية - مزيدة داخل اليمين

في الضفة الغربية، المرجح استمرار الاستيطان والضم الزاحف بغض النظر عن هوية رئيس الحكومة. قد تختلف السرعة والشكل القانوني وحجم الاحتكاك مع واشنطن وأوروبا، لكن لا توجد داخل المنافسة الصهيونية الكبرى قوة تعد بتفكيك البنية الاستيطانية أو إنهاء السيطرة العسكرية. وفي غزة، تتقارب المواقف حول منع عودة حماس إلى الحكم، واشتراط أي انسحاب بنزع السلاح، والاحتفاظ بحرية العمل العسكري. الفارق هو أن نتنياهو واليمين الديني يفتحان الباب بوضوح

أكبر أمام التهجير والاستيطان، بينما يقدم خصومهما إدارة أمنية أكثر مؤسساتية وحرصا على الشرعية الدولية.

المشهد نفسه يظهر إقليميا. في لبنان وسوريا وإيران، تقدم أصوات معارضة لنتنياهو أحيانا مقترحات أكثر صقورية: توسيع الضربات، تثبيت مناطق أمنية، منع إعادة بناء حزب الله، ورفع سقف المواجهة مع إيران. يمكن تفسير جزء من ذلك كدعاية لإحراج نتنياهو وانتزاع صفة الحزم منه، لكنه يعبر أيضا عن أرضية أيديولوجية مشتركة في مجتمع استعماري يرى القوة العسكرية أداة طبيعية لإعادة تشكيل الإقليم. لذلك فإن سقوط نتنياهو لا يعني بالضرورة تخفيف الحرب؛ قد ينتج قيادة تحاول إثبات أنها أكثر كفاءة في استخدامها.

أما الأردن، فلا يحتل مركز الحملة الحزبية، لكنه حاضر كحد أمني وكطرف مطلوب منه تحمل نتائج السياسات الإسرائيلية: ضبط الحدود، منع التهريب، مواجهة إيران، واستيعاب الضغوط الناتجة من الضفة والقدس. الخطر بالنسبة إلى الأردن ليس برنامجا حزبيا معلنا لترحيل الفلسطينيين إليه فقط، بل تراكم سياسات الضم والتهجير التي تعيد إنتاج فكرة الوطن البديل كواقع إقليمي حتى عندما لا تذكر بالاسم. وفي سوريا، تتقاطع الرغبة في منع التموضع الإيراني مع تصور إسرائيل لنفسها صاحبة مجال أمني يتجاوز حدودها، بما يفتح الباب أمام مناطق عازلة وضربات دائمة وربما هندسة سياسية للمجال السوري.

ولا يمكن فصل هذه المزايدة عن التحولات داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. فالحرب الطويلة لم تنتج مراجعة أخلاقية واسعة بقدر ما وسعت قبول العقاب الجماعي والتهجير واستخدام القوة بلا قيود، ورسخت تصور الفلسطيني باعتباره مشكلة أمنية أو ديموغرافية لا شعبا صاحب حقوق. تتنافس الأحزاب على دغدغة هذا المزاج: بعضها بلغة الانتقام والخلاص الديني، وبعضها بلغة الردع والكفاءة والجيش المهني. واللغة الثانية تبدو أقل عنفا، لكنها قد تمنح السياسات نفسها شرعية دولية أوسع وقدرة تنفيذية أكبر. لذلك لا يصح أن تقاس خطورة الحزب بحدة شعاراته وحدها؛ فقد يكون المشروع المؤسسي المنضبط أكثر قدرة على تثبيت السيطرة من خطاب متطرف يصطدم بالعالم.

عاشراً: ما الذي قد يتغير، وما الذي سيستمر؟

إذا خسر نتنياهو، فقد يحدث تغيير حقيقي داخل النظام الإسرائيلي: تتراجع شخصنة الحكم، وتستعيد المحكمة العليا والمستشارة القضائية والهيئات الرقابية جزءاً من استقلالها، وقد تتشكل لجنة تحقيق رسمية في إخفاق السابع من أكتوبر، ويتراجع النفوذ المباشر لبن غفير وسموتريتش في الشرطة والسجون وإدارة الضفة. وقد تصبح الحكومة الجديدة أكثر تنسيقاً مع الجيش والولايات المتحدة وأوروبا، وأكثر حذراً في منح المستوطنين غطاءً سياسياً علنياً. هذه فروق حقيقية لا يجوز إنكارها، لأن شكل المؤسسة ودرجة انفلاتها يؤثران في حياة الفلسطينيين وفي مستوى العنف الممارس ضدهم.

لكن الخطأ هو تحويل هذه الفروق إلى «عودة إسرائيل إلى الاعتدال». ليست هناك نقطة إسرائيلية معيارية معتدلة انحرفت عنها حكومة نتنياهو ثم ستعود إليها الدولة بمجرد سقوطه. فالسيطرة على القدس والضفة، وحماية المستوطنات، ورفض حق العودة، والتفوق القومي اليهودي، والتعامل مع غزة بوصفها مشكلة أمنية، واستخدام القوة لإعادة تشكيل المنطقة، عناصر سبقت الحكومة الحالية وتجاوزتها. قد تكون الحكومة البديلة أبطأ في الضم، وأكثر حساسية للكلفة الدولية، وأقل استعداداً للاصطدام بالقضاء والمؤسسة العسكرية، لكنها قد تكون أكثر كفاءة في إدارة الاحتلال وتسويقه والدفاع عنه دولياً. لذلك فالمقارنة الدقيقة ليست بين التطرف والاعتدال، بل بين إدارة خلاصية وفجة للمشروع الاستعماري، وإدارة أمنية مؤسسية للمشروع نفسه.

حادي عشر: سيناريوهات ما بعد الاقتراع

لا تكفي معرفة القائمة الأولى لتوقع الحكومة. الاحتمالات الأهم أربعة:

- أغلبية لنتنياهو: تمنحه شرعية جديدة لاستكمال إضعاف القضاء والإعلام، وتوسع نفوذ اليمين الديني والاستيطاني، وتتيح لجنة تحقيق خاضعة جزئياً لمنطق الائتلاف، مع محاولة إيجاد مخرج سياسي أو قانوني لمحاكمته.
- أغلبية صهيونية مناهضة لنتنياهو: تنهي قيادته الشخصية وقد تعيد بعض الاستقلال للمؤسسات، لكنها لا تنتج تحولا يسارياً أو تسوية فلسطينية. وستفتح صراع خلافة داخل الليكود وعلى قيادة اليمين كله.
- بديل يحتاج دعماً عربياً: هذا هو السيناريو الأكثر حساسية. يمكن أن تقدم

المشتركة أو الموحدة دعماً من داخل الحكومة أو خارجها، لكن اليمين سيطعن في شرعيتها ويصورها حكومة تقوم على أصوات غير شرعية قومياً، بما يرفع احتمال التحريض والعنف السياسي.

- استعصاء بلا 61 مقعداً: سقوط قوائم قرب نسبة الحسم قد ينتج حكومة أقلية، أو وحدة اضطرارية، أو انشقاقات، أو انتخابات جديدة. وفي أثناء ذلك تستمر حكومة انتقالية في إدارة الحروب والتحقيقات والتعيينات الحساسة.

الخاتمة

صراع على من يملك الدولة

هذه الانتخابات بالغة الخطورة لأنها تجمع ثلاثة مستويات في لحظة واحدة: مصير نتنياهو الشخصي والقضائي؛ مستقبل التحالف بين اليمين الشعبوي والحريديم والصهيونية الدينية؛ والسيطرة على القضاء والإعلام وأجهزة القوة ورواية السابع من أكتوبر. وإذا جاءت النتيجة متقاربة أو قامت حكومة بدعم فلسطيني، فقد ينتقل الصراع من المنافسة البرلمانية إلى رفض الشرعية والتعبئة في الشارع. الصراع الداخلي ليس حتمياً، لكنه احتمال واقعي حين يعتقد طرف أن خسارته لا تعني فقدان الحكومة فقط، بل فقدان الدولة والمشروع والتاريخ الذي بناه.

قد تنهي الانتخابات حكم نتنياهو، لكنها لن تنهي هيمنة اليمين. جوهرها المفاضلة بين يمين قومي ديني شعبوي يريد إخضاع المؤسسات لإرادة الأغلبية اليهودية، ويمين أمني مؤسساتي يريد ترميم الدولة وكفاءتها وشرعيتها مع الإبقاء على بنيتها الصهيونية والاستعمارية. لذلك فإن السؤال الفلسطيني ليس: من يفوز في إسرائيل؟ بل: أي صيغة من صيغ القوة الاستعمارية ستتولى إدارة الحرب والسيطرة، وما المساحة التي تتيحها تناقضات المجتمع الإسرائيلي للفعل الفلسطيني والعربي؟

الخطر الآخر هو أن تتحول الانتخابات الإسرائيلية مرة جديدة إلى برنامج انتظار فلسطيني: انتظار سقوط نتنياهو، ثم انتظار تشكيل الحكومة، ثم انتظار عودة المفاوضات أو تغير الموقف الأميركي. الانتخابات متغير سياسي مهم يجب فهمه والاستعداد لتأثيره، لكنها ليست بديلاً من استراتيجية فلسطينية. فالتحولات الجوهرية في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين لم تنتج تاريخياً من تبدل الحكومات وحده، بل من تغير موازين القوة وكلفة استمرار الاحتلال. لذلك لا ينبغي

أن يكون السؤال الفلسطيني أي حكومة إسرائيلية نفضل، وإنما كيف نتعامل مع الحكومة التي ستتشكل، وكيف نمنع اختلاف أدوات إدارة المشروع الاستعماري من حجب ثبات غاياته الأساسية.

مراجع مختارة

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دليل إسرائيل العام، الفصل المتعلق بالأحزاب والنظام السياسي الإسرائيلي.
- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، «انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين تفرز حكومة ستكون الأشد تطرفاً»، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- أنطوان شلحت، «اليمين الإسرائيلي يشكل الأكثرية في الكنيست منذ فترة طويلة»، مركز مدار، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، دليل الأحزاب والقوائم لانتخابات 2026: <https://www.idi.org.il/elections/elections-and-parties/policy/1-2026/>
- لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد وفق طريقة بدر-عوفر.
- عبد القادر بدوي، «وهم العودة إلى الاعتدال المعلق على الانتخابات الإسرائيلية المقبلة»، التراسل صوت، 11 أيلول/سبتمبر 2026.
- "Before Other No Like Be Will Election General s'Israel", House Chatham 2026 July 22.
- "Israel in Populism National-Ethno of Ascendance The", Peled Yoav Ethnic and Nationalism, 2025, Politics.
- "Origin by Gap Voting", Dahan Momi, No Paper Working CESifo, 2023, 10857.

كيف ينظر المفاوض الاسرائيلي: إطار تفسيري مقترح لتحليل منطق التفاوض الإسرائيلي

- خالد جاسر سليم -

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من فجوة في تفسير نمط التفاوض الاسرائيلي؛ فبينما تفسر أدبيات التفاوض المصالح والمواقف وشروط نضوج عملية الدخول في التفاوض، يظل أقل وضوحاً كيف يُدرك الفاعل موضوع التفاوض والطرف الآخر، وكيف يؤثر تصنيفهما في الحساب التفاوضي. وتهدف الدراسة إلى تفسير كيفية تشكّل قراءة المفاوض الإسرائيلي للقضية والطرف الفلسطيني، وانتقال هذه القراءة عبر التصنيف والحساب التفاوضي إلى سلوك تفاوضي ممكن سياسياً. وتأتي الدراسة في صيغة ورقة سياسات تحليلية منهجاً تحليلياً- تفسيرياً يقوم على مراجعة وربط أدبيات التفاوض وعلم النفس السياسي ودراسات الاستعمار الاستيطاني الاحلالي. وتقترح إطاراً تفسيرياً أولياً من بناء الباحث يربط أربعة مستويات: السياق البنيوي والقانوني؛ والأطر الإدراكية؛ وتصنيف القضية وتقييم الطرف والحساب التفاوضي؛ والسلوك التفاوضي. وقد خلصت الدراسة إلى أن القضايا لا تدخل التفاوض بوصفها موضوعات محايدة؛ إذ يؤثر تصنيفها مصلحةً أو ملكيةً أو قيمةً مقدسةً أو أصلاً أمنياً في حسابات الربح والخسارة والمخاطرة والمقابل والضمانات. ويمكن رؤية تموضع الاطار التفسيري الاول بين نظرية نضج التفاوض لدى زارتمان (Zartman)¹

والمفاوضات القائمة على المصالح لدى فيشر ويوري (Fisher & Ury)²، ما يوفر أداة

Zartman, I. W. (2000). Ripeness: The hurting stalemate and beyond. In P. C. Stern & D. Druckman (Eds.), International conflict resolution after the Cold War (pp. 225–250). National Academy Press.

Fisher, R., & Ury, W. (1981). Getting to yes: Negotiating agreement without giving in. Houghton Mifflin. 2

تشخيصية للمفاوض الفلسطيني والعربي لفهم الإدراك الإسرائيلي دون تحويله إلى مرجعية للحقوق أو التنازل.

الكلمات المفتاحية: التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي؛ المفاوض الإسرائيلي؛ الإطار التفسيري؛ الأطر الإدراكية؛ عدم تكافؤ القوة؛ التصنيف التفاوضي؛ الحساب التفاوضي؛ الملكية النفسية الجماعية؛ القيم المقدسة.

المقدمة

يدخل المفاوض إلى التفاوض محملاً بتصورات سابقة عن ذاته والطرف المقابل، وعن الأرض والحقوق والأمن والتهديد، وعن القضايا التي تقبل المساومة وتلك التي يُدرك التراجع عنها بوصفه خسارة جوهرية. وتزداد أهمية هذه التصورات في الصراعات الممتدة، حيث تتشكل منظومة من المعتقدات والذكريات وصور الذات والخصم تساعد المجتمع على التكيف مع الصراع، ثم تؤثر في قدرته على تصور التسوية. وفي الصراعات ذات البنية الاستعمارية الاستيطانية، تتفاعل هذه الأطر الإدراكية مع واقع مادي وقانوني يقوم على السيطرة غير المتكافئة على الأرض والموارد والحركة، بما يجعل الإدراك جزءاً من بنية تفاوضية أوسع، وليس عاملاً نفسياً مستقلاً عنها³.

لقد أسهمت خبرة الباحث العملية في التفاوض والتنسيق الفلسطيني-الإسرائيلي كرئيس للجنة تسجيل السكان وعضو في لجنة التنسيق المدنية العليا في بلورة سؤال يتجاوز الموقف الإسرائيلي المعلن إلى المنطق الذي يسبقه: لماذا تُقرأ بعض القضايا بوصفها قابلة للحل، بينما تُصنّف أخرى باعتبارها مسائل أمن أو سيطرة أو حق يصعب التراجع عنه؟ وتُستخدم هذه الخبرة خلفيةً لتكوين السؤال البحثي، لا دليلاً تجريبياً للتعميم.

تمنح هذه الخبرة الباحث قدرة على تحديد الأسئلة والتمييز بين اللغة المعلنة والاعتبارات التي تظهر في الممارسة، بينما يستند إثبات العلاقات التفسيرية في الورقة إلى الأدبيات والسجلات التفاوضية والوثائق والتصريحات القابلة للفحص. ويمكن في دراسة لاحقة تحويل الخبرة المهنية إلى مادة بحثية منظمة عبر مذكرات موثقة أو مقابلات مع مشاركين فلسطينيين وإسرائيليين، بما يسمح باختبار الإطار على قضايا تفاوضية محددة.

Bar- Bar-Tal, D. (2007). Sociopsychological foundations of intractable conflicts. American Behavioral Scientist, 50(11), 1430–1453. 3
Tal, D. (2017). Self-censorship as a socio-political-psychological phenomenon: Conception and research. Political Psychology, 38(S1), 37–65.

يصعب فصل الأبعاد الإدراكية عن سياق تفاوضي غير متكافئ يتسم باستمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني والتفاوت في السيطرة على الأرض والموارد والحركة والقدرة على تحمل غياب الاتفاق. فالأطر الإدراكية تحدد معنى القضية والطرف، بينما تحدد بنية القوة الخيارات المتاحة وكلفة كل منها. وقد يحمل الطرفان تصورات متضاربة، لكن أثر هذه التصورات في الواقع يختلف باختلاف القدرة على فرض الوقائع أو تعطيل الاتفاق أو الاستمرار خارجه. ومن هنا يعالج الإطار الإدراك والقوة بوصفهما مستويين متفاعلين: يمنح الإدراك القوة اتجاهًا ومعنى، وتمنح القوة بعض الإدراكات قدرة أكبر على التحول إلى سياسة.

يشير مصطلح «المفاوض الإسرائيلي» في هذه الورقة إلى الفاعل الذي يشارك في إعداد الموقف أو اتخاذ القرار أو تمثيله على طاولة التفاوض، بما يشمل القيادة السياسية، وأعضاء الوفد، والخبراء الأمنيين والقانونيين والبيروقراطيين المشاركين في صياغة المقترحات. وتتباين تصورات هؤلاء باختلاف الانتماء السياسي والموقع المؤسسي والخبرة والمرحلة التاريخية. لذلك يحلل الإطار أنماطًا محتملة في الإدراك والتصنيف، ويحتاج تطبيقه على حالة بعينها إلى تحديد الفاعل والقضية والفترة والمؤسسة التي ينتمي إليها.

ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية في تفسير الحلقة بين المصالح والمواقف من جهة، والسلوك التفاوضي من جهة أخرى: كيف تتشكل، داخل السياق الإسرائيلي، الطريقة التي يُدرك ويُصنّف بها المفاوض كل من موضوع التفاوض والطرف الفلسطيني، وكيف تنتقل إلى حساب تفاوضي ثم إلى سلوك ممكن سياسياً؟ وللإجابة، تقترح الدراسة إطاراً تفسيريّاً أولاً يربط بين السياق البنيوي، والأطر الإدراكية، والتصنيف والحساب التفاوضي، وحدود الممكن السياسي.

أولاً: الإطار التفسيري والمنهجي للدراسة

تقترح الدراسة إطاراً تفسيريّاً أولاً من أربعة مستويات مترابطة كما هو موضح في الشكل أدناه (الإطار التفسيري)، بُني من خلال الربط بين أدبيات التفاوض والصراع وعلم النفس السياسي ودراسات الاستعمار الاستيطاني الاحلالي. ولا يُطرح بوصفه نظرية عامة أو نموذجاً سببياً مكتمل الاختبار؛ فإضافته لا تكمن في ابتكار مفاهيم جديدة، بل في جمع عناصر تفسيرية تُدرس غالباً منفصلة وربطها حول سؤال: كيف تنتقل القضية، داخل سياق بنيوي معين، من واقع قائم إلى معنى وتصنيف تفاوضي، ثم إلى حساب وسلوك ممكن سياسياً؟

يتمثل المستوى الأول في السياق البنيوي والقانوني، بما يشمل من احتلال واختلال في القوة والسيطرة والبدائل. ويتناول المستوى الثاني الأطر الإدراكية التي يُقرأ من خلالها هذا الواقع، ولا سيما الهوية والذاكرة الجماعية، والملكية النفسية، وصورة الفلسطيني في العقل الاسرائيلي، وإدراك التهديد، والقيم غير القابلة للمقايضة⁴. أما المستوى الثالث، وهو الحلقة المركزية في الإطار، فيتناول تصنيف القضية وتقييم الطرف الآخر (الفلسطيني) والحساب التفاوضي؛ فقد تُصنّف القضية مصلحة قابلة للتبادل، أو حقاً وملكية يُدرك التخلي عنهما خسارة، أو قيمة مقدسة، أو أصلاً أمنياً، بما يؤثر في حساب المكسب والخسارة والمخاطرة والضمانات⁵. ويتناول المستوى الرابع المجال السياسي الداخلي الذي يحدد ما يمكن تمريره سياسياً، في ضوء الائتلافات والمؤسسات والرأي العام، بما يتصل بمنطق الألعاب على مستويين

(Two-Level Games) ومجموعة الاتفاقات الممكنة (Win-Set)، وبمنطق ان السياسة الداخلية في الكيان الاسرائيلي هي ما يوجه ويحكم سياساتها الخارجية. من الاهمية توضيح ان العلاقة بين المستويات تفاعلية وليست خطية، إذ يمكن لنتائج التفاوض والصراع أن تعيد تشكيل الإدراك وحدود الممكن السياسي.

يمكن اختبار الإطار من خلال سلسلة استدلال تبدأ بتحديد القضية والفاعل، ثم جمع الأدلة على الإطار الإدراكي المستخدم، ورصد اللغة التي يصنف بها موضوع التفاوض والطرف المقابل، واستخراج تقديراته للمكاسب والخسائر والمخاطر، وأخيراً مقارنة هذه التقديرات بالسلوك التفاوضي الفعلي. فإذا وصفت الأرض، مثلاً، باعتبارها أصلاً أمنياً، يُتوقع ظهور مطالب تتعلق بالسيطرة والإنذار المبكر والانتشار والضمانات وقابلية العودة إلى التدخل. أما تصنيفها ملكية تاريخية فيُتوقع أن يرفع الكلفة الرمزية للتخلي عنها، حتى عند توافر ضمانات أمنية. وتسمح مقارنة هذه التوقعات بالمقترحات والسجلات التفاوضية بتقدير قدرة الإطار على التفسير.

تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً-تفسيريًا يقوم على تركيب أدبيات التفاوض وعلم النفس السياسي ودراسات الصراع، ثم استخدام أمثلة قانونية وتاريخية ومؤسسية لتوضيح الروابط المقترحة. وتُستخدم استطلاعات الرأي والدراسات الاجتماعية لرصد البيئة العامة التي تعمل داخلها القيادة، بينما تُستخدم المذكرات والسجلات

4 Bar-Tal (2007)، مرجع سابق. (2017) Bar-Tal، مرجع سابق. Storz, N., Martinović, B., Verkuyten, M., Žeželj, I., Psaltis, C., & Roccas, S. (2020). Collective psychological ownership and reconciliation in territorial conflicts. *Journal of Social and Political Psychology*, 8(1), 1-15. Storz, N., Martinović, B., & Rosler, N. (2022). Support for conciliatory policies in the Israeli-Palestinian conflict: The role of 404-425. Ginges, J., Atran, different modes of identification and territorial ownership perceptions. *Frontiers in Psychology*, 12, Article 769643. S., Medin, D., & Shikaki, K. (2007). Sacred bounds on rational resolution of violent political conflict. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 104(18), 7357-7360.

5 Ginges et Kahneman, D., & Tversky, A. (1979). Prospect theory: An analysis of decision under risk. *Econometrica*, 47(2), 263-291. Benziman, Y. (2021). Negotiating with a so-called 'non-partner': Lessons from Palestinian-Israeli negotiation practices (2000-2020). *International Negotiation*, 26(3), 479-503.

التفاوضية وتصريحات المسؤولين والوثائق المؤسسية لتحليل الإدراك النخبوي. ويحافظ هذا التمييز على مستوى الاستدلال: فالموقف المجتمعي يحدد ضغطاً أو هامشاً محتملاً، أما نسبة تصور محدد إلى المفاوض فتحتاج إلى دليل صادر عنه أو عن عملية صنع القرار التي شارك فيها.

يتموضع الإطار بين نظرية النضج لدى زارتمان، التي تفسر الظروف التي تدفع الأطراف إلى دخول التفاوض، ومقاربة فيشر ويوري التي تركز على الانتقال من المواقف إلى المصالح. ويعالج الإطار الحلقة الواقعة بينهما: الطريقة التي يُمنح بها موضوع التفاوض معنى معيناً، ثم يُصنف وتُحسب كلفته ومخاطره قبل أن يتحول إلى موقف أو سلوك.

تتدرج قوة الأدلة المستخدمة في تطبيق الإطار. تقدم استطلاعات الجمهور دليلاً على البيئة الاجتماعية وحدود المقبول المحتملة، وتكشف خطابات الأحزاب والائتلافات الأطر السياسية المتنافسة، بينما توفر تصريحات المفاوضين والمذكرات ومحاضر الاجتماعات أدلة أقرب إلى الحساب التفاوضي. أما المقترحات الرسمية والقرارات والسلوك على الأرض فتكشف النتيجة العملية. وتزداد قوة الاستنتاج عندما تتقاطع أدلة من أكثر من مستوى، مثل اجتماع خطاب يصنف غور الأردن أصلاً أمنياً مع مطالبة تفاوضية محددة بالسيطرة طويلة الأمد عليه.

ثانياً: السياق البنيوي والقانوني للتفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي

يشكّل السياق البنيوي والقانوني المستوى الأول في الإطار التفسيري؛ فالإدراك لا يتشكل في فراغ، والتفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي لا يجري بين طرفين متماثلين في السيطرة على الأرض والموارد، أو القدرة على تغيير الوقائع وتحمل كلفة عدم الاتفاق. فالاحتلال والسيطرة الفعلية يجعلان بديل "الاتفاق" مختلفاً بين الطرفين؛ إذ يستطيع الطرف المستند إلى «حق القوة» الاستمرار خارج الاتفاق محتفظاً بقدر كبير من السيطرة، بينما لا يملك الطرف الفلسطيني الذي غالباً ما يستند إلى منطق «قوة الحق» بديلاً موازياً. ومن ثم، قد ينتج عن عدم تكافؤ القدرة على تحمّل الاتفاق عدم تكافؤ في الحاجة إلى الاتفاق نفسه، وهو ما يربط القوة البنيوية بالحساب التفاوضي⁶.

ويتجاوز أثر هذا الاختلال طاولة التفاوض إلى قدرة أحد الطرفين على تغيير عناصر من موضوع التفاوض خارجها. فالاستيطان والسيطرة على الأرض والموارد والإجراءات الإدارية والأمنية يمكن أن تنتج وقائع جديدة أثناء غياب الاتفاق، ولكنها

Habeeb, W. M. (1988). Power and tactics in international negotiation: How weak nations bargain with strong nations. Johns Hopkins University Press. Zartman (2000) University Press. مرجع سابق.

لا تنشئ ولا تستطيع ان تنشئ حق. وفي هذا السياق أكد قرار مجلس الأمن 2334 (2016)⁷ ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري لعام 2024⁸ أن الاحتلال لا ينقل السيادة إلى القوة القائمة به. ومن ثم، يميز التحليل بين ثلاثة مستويات: الواقع الذي يمكن للقوة تغييره، والوضع القانوني الذي لا يتغير تلقائياً بذلك، والمعنى التفاوضي الذي قد تكتسبه هذه الوقائع عند عودتها إلى طاولة التفاوض. تأسيساً على ذلك، تكمن الدلالة التفاوضية في أن القدرة على تغيير الواقع خارج الاتفاق قد تخفض كلفة الاتفاق وتؤثر في ما يُنظر إليه لاحقاً بوصفه واقعاً قائماً أو موضوعاً للمساومة.

غير أن تحليل هذه الإدراكات يقتضي الفصل بين الوضع القانوني للقضية وتصنيفها الإدراكي. فدراسة إدراك الأرض بوصفها "ملكية" أو «حق تاريخي مزعوم» لا تمنح هذا الإدراك مشروعية قانونية، وإنما تبحث أثره المحتمل في الحساب والسلوك التفاوضيين. ويتيح هذا التمييز استخدام مفهوم "الملكية النفسية الجماعية" دون الخلط بين الملكية بوصفها بناءً نفسياً-اجتماعياً والسيادة بوصفها وضعاً قانونياً⁹. وهكذا يحدد السياق البنيوي والقانوني المجال الذي تتشكل داخله تصورات القوة والملكية والأمن والبدائل، دون أن يحددها آلياً.

ثالثاً: الأطر الإدراكية: كيف تُقرأ الذات والأرض والطرف الفلسطيني والمخاطر والتسوية؟

يمثل المستوى الثاني من الإطار العدسة التي يُقرأ من خلالها الواقع البنيوي. ولا تفترض الدراسة وجود "عقلية إسرائيلية" أو "تمط تفاوضي" موحد، كما لا تتعامل مع دراسات الرأي العام بوصفها دليلاً مباشراً على إدراك المفاوض الإسرائيلي. وإنما تُستخدم هذه الدراسات بوصفها مؤشراً إلى البيئة الإدراكية والاجتماعية التي يعمل داخلها الفاعلون السياسيون، بينما تستند قراءة الإدراك النخبوي إلى الأدلة التفاوضية والتاريخية المتاحة. ومن ثم تبحث الدراسة في أطر إدراكية محتملة تمنح موضوع التفاوض والطرف الآخر معنى وتصنيفاً معيناً.

1. كيف يرى نفسه؟

تسهم الهوية في الصراعات العميقة والممتدة (Intractable Conflicts) في تشكيل تصورات الجماعة عن استحقاقها والتهديدات التي تواجهها وحدود التنازل. ويصف

7 مجلس الأمن الدولي (2016). القرار 2334 (2016)، وثيقة الأمم المتحدة 2334/RES/S، 23 كانون الأول/ديسمبر 2016.

8 محكمة العدل الدولية (2024). الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فتوى استشارية، 19 تموز/يوليو 2024.

9 Storz et al. (2020)، مرجع سابق. Storz et al. (2022)، مرجع سابق.

بار-تال في دراسته المنشورة عام 2007¹⁰، منظومة القيم والمعتقدات الموجهة للصراع (Ethos of Conflict) بوصفها منظومة مترابطة من المعتقدات المجتمعية المركزية المشتركة التي تمنح المجتمع توجهاً سائداً في سياق الصراع الممتد، ويتشكل المفهوم من ثمانية موضوعات رئيسية: عدالة أهداف الجماعة، الأمن، الصورة الجمعية الإيجابية للذات، تصور الذات كضحية، نزاع شرعية الخصم، الوطنية، الوحدة، والسلام، والتي قد تستمر أثناء التفاوض. غير أن الهوية ليست متغيراً واحداً؛ فقد ميزت شتورس وآخرون¹¹ بين الارتباط بالجماعة والشعور بتفوقها، ووجدت أن الثاني، لا مجرد قوة الارتباط بالهوية، ارتبط بانخفاض تأييد السياسات التصالحية مع الفلسطينيين. وتكمن هنا الدلالة التفاوضية في أن أثر الهوية لا يتوقف على قوة الانتماء إلى الجماعة، بل يمتد إلى ما إذا كان هذا الانتماء يقترن بإدراك التفوق والاستحقاق؛ إذ يمكن أن يؤثر ذلك في كيفية تقييم مطالب الطرف الآخر وفي حدود ما يُنظر إليه بوصفه تنازلاً مقبولاً.

2. كيف يرى الأرض؟

لقد ميزت شتورس وآخرون¹² في دراستهم "الملكية النفسية الجماعية والمصالحة في النزاعات الإقليمية" حيث اختبر الباحثون ذلك في دراستين: الأولى على صرب في صربيا بشأن كوسوفو (264 مشاركاً)، والثانية على عينات من صرب في صربيا، وصرب في كوسوفو، وقبارصة يونانيين، ويهود إسرائيليين (109 مشاركين)، حيث تناولت مفهومي ألتعلق بالمكان (Place Attachment) والملكية النفسية الجماعية (Col-lective Psychological Ownership)، التي تشير إلى إدراك الفرد أن أرضاً أو مكاناً ما "ينتمي إلى جماعته". وأظهرت الدراسة، في عدد من سياقات الصراع بما فيها إسرائيل، أن قوة الشعور بالملكية الجماعية للأرض ارتبطت بانخفاض التأييد للمصالحة، في حين لم يرتبط مجرد التعلق بالمكان بالنتيجة نفسها. وتقدم دراسة فارنكه وآخرون "تصورات الملكية الإقليمية والمصالحة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: مقارنة متمحورة حول الفرد"، دليلاً أكثر تحديداً في السياق الإسرائيلي-الفلسطيني؛ إذ وجدت أن غالبية المشاركين اليهود في الدراسة (87%) أظهروا نمطاً يقوم على ارتفاع إدراك ملكية جماعتهم للأرض وانخفاض إدراكهم لملكية الفلسطينيين لها، مقابل 13% أظهروا تصوراً للملكية المشتركة، كما اختلف النمطان في تأييد المصالحة والحلول الإقليمية. ومن منظور الإطار التفسيري المقترح، فإن الدلالة التفاوضية لهذه النتائج في أن إدراك الأرض بوصفها "ملكاً لنا" قد يغيّر نقطة

10 (2007) Bar-Tal, مرجع سابق.

11 (2022) Storz et al. مرجع سابق.

12 (2020) Storz et al. مرجع سابق.

13 Warnke, K., Martinović, B., & Rosler, N. (2024). Territorial ownership perceptions and reconciliation in the Israeli-Palestinian conflict: A person-centred approach. *European Journal of Social Psychology*, 54(1), 31-47.

البداية في الحساب التفاوضي؛ فبدلاً من التعامل معها بوصفها موضوعاً لتوزيع الحقوق، قد يُدرك التخلي عن جزء منها بوصفه خسارة لما يُعتقد أنه مملوك أصلاً. وهذا استنتاج تفسيري بشأن الأثر المحتمل للإدراك في تصنيف القضية وحساب الخسارة، وليس توصيفاً للوضع القانوني للأرض.

3. كيف يرى الفلسطيني؟

من جهة أخرى، يؤثر تصنيف الطرف الآخر بدوره في الحساب التفاوضي. فنزع الشرعية يستبعد الجماعة الأخرى من نطاق من تُقبل مطالبهم وفق المعايير المعتادة¹⁴، بينما يبين بنزيمان¹⁵ أن وصف الفلسطيني بأنه "ليس شريكاً" لا يمنع التفاوض بالضرورة، لكنه قد يحوله إلى أداة لإدارة الصراع أو قضايا محدودة بدلاً من التفاوض على نهايته السياسية. لذلك لا يتعلق السؤال بمجرد وجود الفلسطيني على الطاولة، بل بموقعه الإدراكي: شريك ذو حقوق مستقلة، أم خصم أمني، أم طرف محدود الموثوقية، أم واقع ينبغي إدارته أم حسم الصراع معه عبر تهجيرها؟

4. كيف يرى المخاطر؟

فضلاً عما سبق، تضيف نظرية الاحتمال (*Prospect Theory*) أن الأفراد لا يقيّمون الخيارات وفق نتائجها المطلقة فقط، وإنما بمقارنتها بنقطة مرجعية تمثل ما يعتبرونه وضعهم القائم أو ما يمتلكونه بالفعل؛ كما أن خسارة شيء يُعتقد أنه مملوك تُشعر عادةً بثقل أكبر من مكسب مماثل في القيمة¹⁶. وتكتسب هذه الفكرة دلالة تفاوضية؛ فإذا أدركت السيطرة القائمة على أرض أو مورد جزءاً مما "يملك"، فقد لا يُنظر إلى التخلي عنها بوصفه مجرد تكلفة مقابل تحقيق السلام، بل بوصفه خسارة لما يُعتقد أنه قائم ومملوك أصلاً، وهو ما قد يزيد مقاومة التنازل ويرفع الحاجة إلى مقابل أو ضمانات تقلل المخاطرة¹⁷. وهنا يمكن أن يلتقي إدراك الأمن بالملكية النفسية: فما يُصنّف ملكاً وأصلاً أمنياً في الوقت نفسه قد يصبح فقدانه أكثر كلفة في الحساب التفاوضي، ويظل هذا الربط استنتاجاً تفسيرياً يقترحه الإطار، ويحتاج إلى اختبار في سجلات تفاوضية فعلية.

5. كيف يرى التسوية؟

قد تُصنف بعض القضايا، أو يتم اظهارها كقيم وقضايا لا ينبغي إخضاعها

Bar-Tal, D. (1990). Causes and consequences of delegitimization: Models of conflict and ethnocentrism. *Journal of Social Issues*, 46(1), 65–81.

15 Benziman (2021)، مرجع سابق.

16 Kahneman & Tversky (1979)، مرجع سابق.

Levy, J. S. (1996). Loss aversion, framing, and bargaining: The implications of prospect theory for international conflict. *International Political Science Review*, 17(2), 179–195.

للمقايضة، كالقدس أو يهودية الدولة أو عودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد أظهر غينغس وآخرون¹⁸ أن إضافة حوافز مادية مقابل التخلي عن قيمة وقضايا جوهرية قد تزيد المعارضة بدلاً من خفضها، بينما يمكن للتنازلات الرمزية أن تفتح مجالاً للمساومة¹⁹، بل إن تصنيف القضية كقيمة مقدسة يغيّر منطق التفاوض عليها؛ فقد لا تُقرأ عودة اللاجئين، مثلاً، بوصفها مسألة أعداد وترتيبات فحسب، إذا صُنّفت في مقابل الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الاسرائيلي بوصفه قيمة هوياتية غير قابلة للمقايضة.

وهكذا لا تعمل الهوية والملكية وصورة الطرف والتهديد والقيم منفصلة؛ بل تتفاعل لتحديد كيف تُصنّف القضية عند دخولها الحساب التفاوضي، وهو المستوى التالي في الإطار.

رابعاً: تصنيف وتقييم القضية والطرف الآخر والحساب التفاوضي

يمثل المستوى الثالث الحلقة المركزية في الإطار؛ إذ لا تنتقل الأطر الإدراكية مباشرة إلى السلوك التفاوضي، بل تؤثر أولاً في تصنيف القضية وتقييم الطرف المقابل، ومن تفاعلهم يتشكل الحساب التفاوضي. وبذلك تتحول تصورات عامة كالهوية والملكية والتهديد والقيم إلى موقف من قضية محددة مطروحة على الطاولة.

1. تصنيف موضوع التفاوض

لا تدخل القضايا التفاوضية بمعنى ثابت؛ فصياغتها وربطها وترتيبها قد تؤثر في كيفية التعامل معها²⁰. ويمكن تمييز أربعة تصنيفات: إذا صُنّفت القضية مصلحة أو مورداً قابلاً للتبادل يصبح السؤال: ما المقابل كموضوع حجم وطبيعة تبادل الاراضي؟ وإذا صُنّفت حقاً أو ملكية يصبح التخلي عنها خسارة لما يُعتقد أنه مملوك؛ وإذا صُنّفت قيمة مقدسة كالادعاء بالقدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي فإن السؤال يصبح عما إذا كانت تقبل المقايضة أصلاً؛ أما إذا صُنّفت أصلاً أمنياً كالقول بالقيمة الامنية الاستراتيجية لغور الاردن، فيتركز الحساب على المخاطر والضمانات وإمكان التراجع. ومن ثم، قد تضيق إمكانيات المساومة التكاملية عندما تنتقل القضية من نطاق المصالح إلى الملكية أو القيم المرتبطة بالهوية²¹.

18 Ginges et al. (2007). مرجع سابق.

19 Atran, S., & Axelrod, R. (2008). Reframing sacred values. *Negotiation Journal*, 24(3), 221–246.

20 Druckman, D., & Wagner, L. (2021). The role of issues in negotiation: Framing, linking, and ordering. *Negotiation Journal*, 37(2), 249–278.

21 Walton, R. E., & McKersie, R. B. (1965). A behavioral theory of labor negotiations: An analysis of a social interaction system.

Rothman, J. (1997). *Resolving identity-based conflict in nations, organizations, and communities*. Jossey-Bass. McGraw-Hill.

2. تقييم الطرف الآخر

بالتوازي مع النقطة السابقة، يُقيّم الطرف المقابل على طيف يمتد من شريك ذي مطالب مشروعة إلى خصم أمني أو "لاشريك". ويؤثر هذا التقييم في وظيفة التفاوض نفسها. فتصنيف الطرف "غير شريك" كما تم التعبير عنه منذ مفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية الاسرائيلية وانه لا يوجد شريك فلسطيني، لا يمنع التفاوض بالضرورة، لكنه قد يحوله إلى تفاوض جزئي، أو عبر وسطاء، أو إلى أداة لإدارة الصراع بدلاً من تسويته²²، أو في ظل الانزياح نحو اليمين الفاشي، تبريراً للضم ومحاولات التهجير. وفي المقابل، تُظهر تجربة أوسلو أن هذا التصنيف قابل للتغير؛ إذ كان الانتقال إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية شريكاً تفاوضياً مقابل اعترافها بإسرائيل من شروط الاختراق، بما يبين أن تقييم الطرف ليس خاصية ثابتة، بل يمكن أن يتأثر بتصميم العملية التفاوضية نفسها²³.

3. من التصنيف إلى الحساب التفاوضي

إضافة إلى ما سبق يتفاعل تصنيف القضية مع تقييم الطرف ليحدد مساحة المقايضة: فحين تُدرك القضية ملكاً حصرياً ويُقيّم الطرف المقابل غير موثوق، تضيق قابلية التسوية؛ بينما تتسع عندما تُصنف القضية مورداً قابلاً للتفاوض ويُعترف للطرف الآخر بمطالب مشروعة. وتظهر نتائج دراسات شتورس وآخرون²⁴ وفارنكه وآخرون²⁵ مؤشراً إلى البيئة المجتمعية التي قد تحدد حدود المقبول سياسياً، لا دليلاً مباشراً على حساب المفاوضات. أما إثبات انتقال هذه التصورات إلى الحساب التفاوضي فيتطلب الاستناد إلى الأدلة النخبوية والتفاوضية. وتُستكمل هذه القراءة بدليل على المستوى المؤسسي-النخبوي؛ فقد اقترح تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) في آب/أغسطس 2025 الإبقاء على "خط أمامي من المواقع" داخل غزة ضمن منطقة عازلة، بوصفه خياراً يحافظ على المرونة الأمنية في انتظار صفقة أشمل²⁶.

ويقدم ذلك مؤشراً نخبوياً على أن تصنيف الأرض أصلاً أمنياً يمكن أن ينتج حساباً يقوم على الاحتفاظ بالسيطرة والمرونة الاحتياطية، لا على المقايضة المباشرة بين الأرض والسلام. ومن هذا التفاعل يتشكل حساب المكسب والخسارة والمخاطرة والمقابل والضمانات، لكنه لا يتحول تلقائياً إلى سلوك، إذ يمر عبر ما يستطيع

22 Bar-Tal (1990)، مرجع سابق. (Benziman (2021)، مرجع سابق.

23 Kelman, H. C. (1997). Some determinants of the Oslo breakthrough. International Negotiation, 2(2), 183–194.

24 Storj et al. (2022)، مرجع سابق.

25 Warnke et al. (2024)، مرجع سابق.

26 Hayman, T. (2025, August 20). Policy recommendation for ending the war in Gaza in the absence of a hostage deal. Institute for National Security Studies (INSS).

المفاوض تمريره داخل مجتمعه ومؤسساته السياسية.

خامساً: المجال السياسي الداخلي وحدود التفاوض الممكن

وعليه، يكتمل الإطار بمستواه الرابع، الذي يميز بين ما يبدو مقبولاً في الحساب التفاوضي وما يستطيع المفاوض الدفاع عنه وتمريره داخلياً. ويقدم بوتنام (Putnam)²⁷، من خلال مفهوم “الألعاب ثنائية المستوى” (Two-Level Games)، تفسيراً لهذه المسافة؛ فالمفاوض يعمل على طاولة خارجية وأخرى داخلية تحدد “مجموعة الاتفاقات الممكنة” (Win-Set) المقبولة سياسياً. وتظهر هذه الآلية في التفاوض بشأن غزة؛ إذ قيّد شركاء نتنياهو اليمينيون هامش مناورة حكومته، مهددين بإسقاطها عند القبول باتفاق شامل، فيما عارض بن غفير الاتفاق ثم أعلن استعداده للعودة إلى الحكومة إذا استؤنف القتال²⁸. ولا تنتقل القيود المجتمعية إلى قرار المفاوض بصورة آلية، بل عبر المساءلة الانتخابية، والتنشئة السياسية المشتركة، والبيئة الخطائية العامة؛ وفي المقابل تستطيع النخبة إعادة تأطير القضايا وتوسيع أو تضيق حدود الممكن السياسي. وتؤكد الأدبيات أن الرأي العام والائتلافات والمؤسسات تؤثر في هامش المفاوض²⁹، بما يجعل المجال السياسي الداخلي فضاءً تفاعلياً يتأثر بالتفاوض ويؤثر فيه.

من جهة أخرى، توضح اتفاقية المبادي، اتفاقية أوسلو في العام 1993 هذه العلاقة؛ فقد أتاح القناة السرية اختبار التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن يصبح ذلك قابلاً للدفاع عنه علناً، كما سمح تأجيل قضايا الوضع النهائي الأكثر اتصالاً بالهوية والأرض بتوسيع المجال المتاح لاتفاق أولي³⁰. لكن الحاجة إلى بناء شرعية داخلية للمسار ظلت تحدياً أساسياً³¹. وعلى العكس، أسهم فشل كامب ديفيد 2000 وما أعقبه من ترسخ خطاب “غياب الشريك” في تضيق المجال السياسي اللاحق، بصرف النظر عن اختلاف روايات المشاركين حول مسؤولية الفشل³². وتوضح الحالتان أن المجال السياسي ليس ثابتاً، بل يتسع أو يضيق بفعل نتائج التفاوض نفسها.

Putnam, R. D. (1988). Diplomacy and domestic politics: The logic of two-level games. *International Organization*, 42(3), 427–460. 27
Atlantic Council. (2025, January 15). Experts react: Everything you need to know about the Israel-Hamas cease-fire and hostage 28
Sachs, N., & Huggard, K. (2025, January 17). Gaza ceasefire: What the Israel-Hamas agreement means. Brookings Institution. deal.
Shamir, J., & Shikaki, K. (2005). Public opinion in the Israeli-Palestinian two-level game. *Journal of Peace Research*, 42(3), 311–328. 29
Hirschfeld, Y. (2014). Track-two diplomacy toward an Israeli-Palestinian solution, 1978–2014. Johns Hopkins University Press / Woodrow Wilson Center Press. 30
Rosler, N. (2016). Leadership and peacemaking: Yitzhak Rabin and the Oslo Accords. *International Journal of Intercultural Relations*, 54, 55–67. 31
Morris, B. (2002, June Malley, R., & Agha, H. (2001, August 9). Camp David: The tragedy of errors. *The New York Review of Books*. 32
13). Camp David and after: An exchange (1. An interview with Ehud Barak). *The New York Review of Books*.

وعليه وعند جمع هذه المستويات الأربعة يصبح السلوك التفاوضي نتيجة تفاعل بين سياق بنيوي يخفض نسبياً كلفة الاتفاق؛ وأطر إدراكية تمنح الأرض أبعاداً أمنية وهوياتية؛ وتصنيف يضيق المقايضة الشاملة؛ ومجال سياسي داخلي يجعل إدارة الصراع أكثر قابلية للتمرير من حله. وهذه قراءة تفسيرية لمواقف موثقة، لا حكماً على نوايا داخلية.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى أن السلوك التفاوضي الإسرائيلي يتشكل عبر سلسلة تبدأ من بنية القوة والقانون، وتمر بالأطر التي تمنح الذات والأرض والطرف الفلسطيني معاني محددة، ثم بتصنيف القضية وتقييم الطرف وحساب المكاسب والخسائر والمخاطر، وصولاً إلى المجال الذي تستطيع القيادة تمريره سياسياً. وتتمثل الإضافة الأساسية للإطار في تفسير الحلقة التي تقع بين المصلحة المعلنة والسلوك: كيف تتحول القضية إلى ملكية أو قيمة مقدسة أو أصل أمني، وكيف يغير هذا التصنيف نوع المقابل والضمان والحل المقبول.

وتوضح الأمثلة المتعلقة بالأرض والقدس واللاجئين وغور الأردن وغزة أن القضية الواحدة قد تحمل أكثر من تصنيف، وأن تقييم الطرف الفلسطيني يؤثر في وظيفة التفاوض نفسه. فعندما يُعترف به شريكاً ذا مطالب مشروعة، يصبح البحث عن تسوية ممكناً؛ وعندما يُصنف خصماً أمنياً أو طرفاً محدود الموثوقية، تميل العملية إلى التجزئة والوساطة وإدارة الصراع. كما تكشف تجربتنا أوسلو وكامب ديفيد أن التفاوض يعيد تشكيل البيئة الإدراكية والسياسية التي نشأ داخلها، فيوسع مجال الاتفاق أو يضيقه.

يوفر الإطار للمفاوض الفلسطيني والعربي أداة لتحديد مصدر الاعتراض قبل اختيار الاستجابة. فالمصلحة تُعالج بالمقابل وربط الملفات، والمخاطرة تُعالج بالضمانات وآليات التنفيذ، والقيمة المقدسة تحتاج إلى معالجة رمزية ومؤسسية، أما إنكار أهلية الطرف فيتطلب تثبيت مكانته وحقوقه وشرعيته التمثيلية. وتبقى هذه الأدوات محكومة بالفصل بين فهم إدراك الطرف الآخر وقبول مرجعيته؛ فالتفسير يساعد على تصميم التفاوض، بينما يستمد الحق أساسه من القانون والقرار الوطني.

ويظل الإطار مقترحًا أوليًا يحتاج إلى اختبار من خلال دراسات حالة تقارن بين قضايا ومفاوضين وحكومات وفترات مختلفة. ويمكن أن يبدأ الاختبار بمقارنة القدس واللاجئين وغور الأردن وتبادل الأراضي والترتيبات الأمنية، اعتمادًا على سجلات تفاوضية وتصريحات ومذكرات ومقترحات رسمية. ومن شأن هذا المسار أن يحدد الحالات التي يفسر فيها التصنيف الإدراكي السلوك، والحالات التي تكون فيها المصالح الائتلافية أو التكتيكات التفاوضية أو بنية القوة أكثر تأثيرًا.

من التوسع الاستيطاني إلى الضم الفعلي: تحولات الضفة الغربية وانعكاساتها على الأردن

- ياسر منّاع -

المقدمة

دخل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية مرحلة تتجاوز التوسع العددي للمستوطنات والبؤر إلى إعادة تشكيل نظام إدارة الأرض وصنع القرار بشأنها. فقد نقلت الحكومة الإسرائيلية الحالية صلاحيات مدنية وتخطيطية متزايدة إلى أجهزة وزراء مرتبطين مباشرة بالحركة الاستيطانية، ووسعت تسجيل الأراضي وشبكات الطرق والبنية الأمنية، بما يقرب أجزاء من الضفة الغربية من الإدارة الإسرائيلية الدائمة مع استمرار الإطار القانوني الرسمي للاحتلال.

تسارعت هذه العملية بعد السابع من أكتوبر 2023، حين جرى دمج الاستيطان في خطاب أمني يقوم على منع تكرار تجربة غزة، وتوسيع السيطرة على المنطقة المصنفة «ج»، وتعزيز الوجود العسكري والاستيطاني في غور الأردن. وتقوم حجة دخل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية مرحلة تتجاوز التوسع العددي للمستوطنات والبؤر إلى إعادة تشكيل نظام إدارة الأرض وصنع القرار بشأنها. فقد نقلت الحكومة الإسرائيلية الحالية صلاحيات مدنية وتخطيطية متزايدة إلى أجهزة وزراء مرتبطين مباشرة بالحركة الاستيطانية، ووسعت تسجيل الأراضي وشبكات الطرق والبنية الأمنية، بما يقرب أجزاء من الضفة الغربية من الإدارة الإسرائيلية الدائمة مع استمرار الإطار القانوني الرسمي للاحتلال.

تسارعت هذه العملية بعد السابع من أكتوبر 2023، حين جرى دمج الاستيطان في خطاب أمني يقوم على منع تكرار تجربة غزة، وتوسيع السيطرة على المنطقة المصنفة «ج»، وتعزيز الوجود العسكري والاستيطاني في غور الأردن. وتقوم حجة الورقة على أن التحول الراهن يجري عبر ثلاثة مسارات مترابطة: إعادة هندسة البيروقراطية المسؤولة عن الضفة؛ وتحويل الالتزامات الائتلافية إلى موازنات وقرارات تنفيذية؛ واستخدام الحرب لتسريع الانتقال من إدارة الاحتلال إلى ترسيخ الضم الفعلي.

وتمتد نتائج هذه التحولات إلى الأردن عبر أربع قنوات: تقليص المجال المتاح لإقامة دولة فلسطينية؛ وزيادة احتمالات النزوح والتهجير القسري؛ وتغيير البيئة العسكرية والجغرافية على الحدود الغربية للمملكة؛ والضغط على الدور الأردني في القدس والعلاقات الأردنية-الإسرائيلية. ومن ثم، تعالج الورقة الاستيطان بوصفه مسارًا يعيد تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بالأردن، إلى جانب أثره المباشر في الفلسطينيين ومستقبل دولتهم.

تستخدم الورقة مفهوم «الضم الفعلي» لوصف إخضاع الأرض تدريجيًا لمؤسسات الدولة القائمة بالاحتلال، وتطبيق سياساتها المدنية والتخطيطية عليها، ودمج المستوطنات في شبكتها الاقتصادية والبنوية والأمنية، مع تأجيل الإعلان القانوني الرسمي عن الضم. ويتيح هذا المسار تحقيق جانب من نتائج الضم مع تجنب بعض كلفه الدبلوماسية والقانونية. وتظهر مؤشرات في الجهة التي تصنع القرار، والقانون الذي ينظم الأرض، والموازنة المخصصة لها، والبنية التحتية التي تربطها بإسرائيل، وطبيعة الولاية الفعلية المفروضة على السكان الفلسطينيين.

المسار الأول: إعادة هندسة البنية البيروقراطية للاستيطان

يتركز هذا المسار على إعادة تشكيل الجهاز الإداري المسؤول عن الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال إنشاء وحدات مدنية متخصصة داخل وزارة الأمن، وإخضاعها لإشراف سياسي مباشر يرتبط ببتسليل سموتريتش. وفي 23 شباط 2023، أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرار 168، وعيّنت يهودا إياهو رئيسًا لـ"إدارة الاستيطان وتنظيم الخدمات المدنية في الضفة الغربية" داخل وزارة الأمن.¹ ويكتسب هذا

1 مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، "المصادقة على تعيين رئيس إدارة الاستيطان، تنظيم الخدمات المدنية في يهودا والسامرة"، 23 شباط/فبراير 2023. <https://www.gov.il/he/pages/dec168-2023>

التعيين دلالة خاصة؛ لأن إياهو ساهم في تأسيس منظمة (ريغافيم) الاستيطانية. تكمن أهمية القرار في الجمع بين إعادة توزيع الصلاحيات وتغيير الخلفية المؤسسية لمن يتولى تنفيذها، فانتقال شخصية نشطت داخل منظمة استيطانية إلى موقع حكومي مسؤول عن تنظيم الخدمات والأراضي يفتح قناة مباشرة بين المطالب التي تنتجها الحركة الاستيطانية والقرارات الإدارية للدولة. ويتحدد أثر هذه القناة بقدرتها على تحويل ملفات كانت تحتاج إلى تدخل سياسي متكرر إلى إجراءات بيروقراطية منتظمة، بما يمنح السياسة الاستيطانية قدرة أكبر على الاستمرار والتراكم.

وفي اليوم نفسه، وقّعت وثيقة لتوزيع الصلاحيات بين وزير الأمن وسموتريتش، بصفته وزيراً إضافياً في الوزارة. ومنحت الوثيقة سموتريتش سلطة توجيه منسق أعمال الحكومة والإدارة المدنية في ملفات الأراضي والتخطيط والبناء والبنية التحتية والرقابة. كما استحدثت منصب (النائب المدني لرئيس الإدارة المدنية)، وربطته مهنيًا برئيس إدارة الاستيطان مع إبقاء رئاسة الإدارة المدنية في يد ضابط عسكري، وفي نهاية آذار 2024 عُيّن هيلل روط في هذا المنصب،² بما يحوّل تنفيذ السياسات الاستيطانية من التسلسل العسكري التقليدي إلى جهاز مدني قادر على توسيع المستوطنات وتغيير السياسات تحت إشراف سموتريتش، دون الحاجة إلى قرار سياسي في كل حالة.³

يعكس استحداث منصب النائب المدني تحولاً في مركز الثقل داخل إدارة الضفة. فالإبقاء على ضابط في رئاسة الإدارة المدنية يحافظ على الغطاء العسكري القائم، بينما يسمح ربط الملفات المدنية والتخطيطية بإدارة سياسية-مدنية موازية بتوجيه القرارات اليومية نحو أهداف طويلة الأجل. وتنتج عن هذا الترتيب بنية مزدوجة: إدارة عسكرية تتحمل المسؤولية الرسمية بوصف الضفة أرضاً محتلة، وإدارة مدنية تدفع نحو دمج المستوطنات والأرض في مؤسسات الدولة الإسرائيلية. وهذه الازدواجية إحدى الآليات الأساسية للضم الفعلي.

وعزز هذا البناء المؤسسي التعاون بين أجهزة الدولة والمنظمات الاستيطانية، وفي مقدمتها (ريغافيم) و(أمانا). حيث توفر (ريغافيم) المعلومات والملفات القانونية المتعلقة بالمناطق المصنفة (ج)، بينما تؤدي (أمانا) دوراً في إقامة المستوطنات وتطوير بنيتها الميدانية، وتتولى إدارة الاستيطان تحويل هذه المطالب إلى سياسات وإجراءات رسمية. كما يعكس هذا التحول انتقالاً تدريجياً من إدارة عسكرية مؤقتة

2 دثير عمار، "يوسي داغان: هيلل روط، الرجل المناسب في المكان المناسب"، القناة السابعة، 21 آذار/مارس 2024. <https://www.inn.co.il/news/632565>

3 تامير هايمان وعيدن كدوري، "تقويض الوضع القائم في يهودا والسامرة: تداعيات خطوات الحكومة من منظور قيادة المنطقة الوسطى"، معهد دراسات الأمن القومي، 11 حزيران/يونيو 2023. <https://www.inss.org.il/he/publication/central-command>

للضفة الغربية إلى إدارة مدنية أكثر ارتباطًا بالوزارات الإسرائيلية دون إعلان ضم صريح.

تتحرك المطالب في هذه الشبكة عبر سلسلة مؤسسية تبدأ بجمع المعلومات ورصد البناء الفلسطيني وتصنيف الأراضي، ثم تنتقل إلى المرافعة القانونية والضغط السياسي، وتنتهي في التخطيط والإنفاذ وتخصيص الموارد. ويعني ذلك أن المنظمات الاستيطانية تؤدي دورًا يتجاوز التأثير الخارجي في الحكومة؛ فهي توفر المعرفة والملفات والأولويات التي تستطيع الأجهزة الرسمية تحويلها إلى قرارات. ومن هنا تتشكل دائرة بين التنظيم الاستيطاني والسلطة التنفيذية والعمل الميداني، تجعل التوسع نتاجًا لبنية مستمرة أكثر من كونه مجموعة مبادرات منفصلة.

المسار الثاني: الاتفاقيات الائتلافية والقرارات الحكومية وبناء الواقع الاستيطاني

حوّلت الاتفاقيات الائتلافية التي وُقعت في 28 كانون الأول 2022 الاستيطان من توجه سياسي إلى برنامج حكومي محدد الأهداف والأدوات. فقد نص اتفاق الليكود مع الصهيونية الدينية على إضفاء الصبغة القانونية على بعض المستوطنات، وإعداد خطة خماسية لتطوير الاستيطان وتخصيص نحو 1.6 مليار شيكل سنويًا لمشاريع الطرق في الضفة الغربية، ونحو 300 مليون شيكل لأعمال مسح الأراضي وتسجيلها وتعزيز السيطرة على ما تصفه إسرائيل بـ"أراضي الدولة"⁴. وأكدت الاتفاقيات مع عوتسما يهوديت⁵ وحزب نوعام⁶ على إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية وتوسيع الاستيطان في غور الأردن.

تكشف هذه المخصصات عن ثلاثة أنواع من الاستثمار الاستيطاني. توسع الطرق قدرة المستوطنين على الحركة وتربط التجمعات بإسرائيل، بينما تعيد عمليات المسح والتسجيل تعريف الوضع العقاري للأرض وتؤثر في إمكان استخدامها ونقلها، وتوفر الخطط الخماسية استمرارية تتجاوز القرار السنوي. وعندما تعمل هذه الأدوات معًا، تصبح البنية التحتية والقانون والموازنة وسائل لإعادة تنظيم الجغرافيا: تخفض كلفة السكن والحركة للمستوطنين، وترفع كلفة بقاء

4 كتلة الليكود في الكنيست الخامسة والعشرين وكتلة الصهيونية الدينية. "الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة وطنية"، 28 كانون الأول/ديسمبر 2022. <https://main.knesset.gov.il/mk/government/pages/coalitionagreements.aspx>

5 كتلة الليكود في الكنيست الخامسة والعشرين وكتلة القوة اليهودية. "الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة وطنية"، 28 كانون الأول/ديسمبر 2022. <https://main.knesset.gov.il/mk/government/pages/coalitionagreements.aspx>

6 كتلة الليكود في الكنيست الخامسة والعشرين وكتلة نوعام. "الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة وطنية"، 28 كانون الأول/ديسمبر 2022. <https://main.knesset.gov.il/mk/government/pages/coalitionagreements.aspx>

الفلسطينيين ووصولهم إلى أراضيهم وخدماتهم. وانتقلت هذه الالتزامات إلى قرارات تنفيذية أصدرها المجلس الوزاري المصغر. ففي 8 شباط 2026 أقر الكابنت القرار رقم ب/227، تحت عنوان "إزالة العوائق في شؤون الأراضي في يهودا والسامرة" الذي ألغى قيودًا مستندة إلى التشريع الأردني النافذ

في الضفة الغربية بشأن انتقال ملكية العقارات إلى الإسرائيليين، ووسع إمكان الوصول إلى سجلات الأراضي والضرائب العقارية، ورفع السرية عن سجلات الأراضي والضرائب العقارية بما سهّل الوصول إلى معلومات الملكية. كما نقل صلاحيات التخطيط في التجمع الاستيطاني في الخليل والحرم الإبراهيمي إلى مؤسسات الإدارة المدنية.⁷

تكمن دلالة هذا الإجراء في تغيير البنية القانونية لسوق الأرض، إذ يسهل الوصول إلى معلومات الملكية ويقلل بعض العوائق أمام انتقال العقارات. كما أن نقل صلاحيات التخطيط في التجمع الاستيطاني بالخليل والحرم الإبراهيمي إلى مؤسسات الإدارة المدنية يربط قضية شديدة الحساسية دينيًا وسياسيًا بالجهاز الإداري الذي أعيد تشكيله. ويجمع القرار بذلك بين فتح قنوات إضافية للوصول إلى الأرض وتوسيع سلطة المؤسسات الإسرائيلية على تخطيطها.

وفي 15 شباط 2026، أصدرت الحكومة القرار رقم 3882 لاستئناف تسوية الأراضي غير المسجلة في مناطق (ج)، وحددت هدفًا بتسوية وتسجيل 15% منها حتى نهاية عام 2030، وخصصت للمشروع 3208.6 مليون شيكل.⁸ كما صادقت وزارة المواصلات الإسرائيلية في 16 تموز 2026 على خطة بقيمة 1.075 مليار شيكل لشق طرق تخدم المستوطنات.⁹

وتؤدي الطرق وظيفة تتجاوز خدمة الحركة؛ فهي تحدد اتجاه التوسع العمراني، وترفع قيمة المستوطنات، وتربطها بمراكز العمل والخدمات داخل إسرائيل، وتعيد توزيع حركة الفلسطينيين عبر مسارات أطول وأكثر خضوعًا للحواجز. ومن ثم، تعمل البنية التحتية بوصفها أداة لدمج المجال الاستيطاني وفصل المجال الفلسطيني في الوقت نفسه.

7 مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية. "إزالة العوائق في شؤون الأراضي في يهودا والسامرة"، 8 شباط/فبراير 2026. <https://www.gov.il/he/pages/dec-b227>

8 مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية. "استئناف تنفيذ تسوية الأراضي في مناطق "ج" في منطقة يهودا والسامرة"، 15 شباط/فبراير 2026. <https://www.gov.il/he/pages/dec3882-2026>

9 عادي كوهين. "بميزانية مليار شيكل: المصادقة على خطة لشق طرق جديدة في يهودا والسامرة"، 16 i24NEWS، تموز/يوليو 2026. <https://www.i24news.tv/he/news/news/local/artc-d58148c8>

المسار الثالث: ما بعد السابع ... من إدارة الصراع إلى الحسم

وفرت الحرب التي أعقبت السابع من أكتوبر 2023 إطارًا أمنيًا جديدًا لتسريع السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية. فقد استُخدمت تجربة غزة لتقديم السيطرة المكانية والانتشار العسكري والاستيطاني بوصفها وسائل للإنذار المبكر ومنع تشكل تهديد مماثل. وضمن هذا التصور، يتحول المستوطن من طرف مستفيد من الحماية إلى عنصر في بنية السيطرة، بينما تتحول المستوطنة والطريق والبنوة الرعوية إلى نقاط ارتكاز تربط الوجود المدني بالأمن والجيش.

وتكمن أهمية هذا التحول في دمج هدفين كانا يظهران أحيانًا بصورة منفصلة: الهدف الأيديولوجي المتعلق بالسيطرة على الأرض، والهدف الأمني المتعلق بعمق الانتشار وحرية الحركة. وعندما تُصنف الأرض في الوقت نفسه ملكية تاريخية وأصلًا أمنيًا، ترتفع الكلفة السياسية لأي انسحاب مستقبلي وتتقلص مساحة التفاوض عليها.

ظهر هذا التصور بوضوح في مؤتمر حزب الصهيونية الدينية الذي عقد في مستوطنة (بساغوت) في 18 شباط 2026، حيث عرض سموتريتش (خطة الاستيطان 2030) باعتبارها برنامجًا طويل المدى لإقامة عشرات المستوطنات، وتوسيع الاستيطان الزراعي والرعوي، ومضاعفة عدد المستوطنين.¹⁰

وأوضح أن ما بين 250-300 عائلة استيطانية تدير مزارع تسيطر على نحو مليون دونم، بما يكشف مركزية الاستيطان الرعوي كوسيلة للسيطرة على مساحات واسعة بأعداد محدودة. وربط سموتريتش هذه الخطة بمنع قيام دولة فلسطينية، وإلغاء اتفاقيات أوسلو وتشجيع تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تربط الخطة بين التوسع السكاني والاستيطان الزراعي والرعوي والبنية التحتية ضمن هدف سياسي واحد. ويتميز الاستيطان الرعوي بكلفته البشرية المنخفضة بالنسبة إلى مساحة الأرض التي يسيطر عليها، إذ تستطيع مجموعة صغيرة من العائلات فرض حضور دائم على نطاق واسع، ثم تدعمها الطرق والحماية العسكرية

10 هيئة تحرير JDN. "بعد فشله في غزة، سموتريتش يروج لفكرة جديدة، تشجيع الهجرة من الضفة الغربية"، 18 شباط/فبراير 2026. [/https://www.jdn.co.il/news/2587448](https://www.jdn.co.il/news/2587448)

والإجراءات الإدارية. وبذلك يعمل هذا النمط كمرحلة أولى لتغيير استخدام الأرض وإبعاد التجمعات الفلسطينية، قبل انتقالها إلى أشكال أكثر كثافة من التخطيط والبناء.

وتكشف معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حجم هذا التسارع؛ ففي الفترة من 7 تشرين الأول 2023 حتى 30 حزيران 2026، نفذ الجيش الإسرائيلي والمستوطنون 56,235 اعتداءً ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، منها 12,506 اعتداءً نفذها المستوطنون، وأسفرت عن استشهاد 52 فلسطينيًا. كما استولت السلطات على نحو 60 ألف دونم، وأقامت 45 منطقة عازلة حول المستوطنات، فيما أنشأ المستوطنون 200 بؤرة استيطانية جديدة، وأضرمت 890 حريقًا في الممتلكات والحقول، واقتلعت أو أُلقت 56,468 شجرة، وهُجّر 82 تجمّعًا بدويًا. ونفذت السلطات 1,492 عملية هدم طالت 4,587 منشأة، وأصدرت 2,043 إخطارًا بالهدم.¹¹

وتزامن التوسع الاستيطاني مع تشديد السيطرة على حركة الفلسطينيين؛ فحتى كانون الأول 2025، وثقت (أوتشا) 925 عائقًا تقيد حركة نحو 3.4 مليون فلسطيني، بزيادة 43% عن المتوسط السنوي خلال العقدتين السابقين، تضم 89 حاجزًا دائمًا و218 حاجزًا جزئيًا و232 بوابة طرق و167 ساترًا ترابيًّا، إلى جانب المكعبات الإسمنتية. وتوجه هذه المنظومة الحركة الفلسطينية نحو طرق أطول وثنائية، وتفصل التجمعات عن المحاور الرئيسية والأراضي الزراعية ومراكز العمل والخدمات. وفي المقابل، تعمل شبكات الطرق المرتبطة بالمستوطنات على رفع اتصالها بإسرائيل وبالمراكز الاستيطانية الأخرى. وبذلك تنتج البنية المرورية مجالين متفاوتين في سهولة الحركة والوصول، وتتحول القيود اليومية إلى آلية لتفكيك الاتصال الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي الفلسطيني. وقد وثقت أوتشا 925 عائقًا حتى ديسمبر/كانون الأول 2025، تقيد حركة نحو 3.4 مليون فلسطيني في الضفة بما فيها القدس الشرقية.¹²

ولا تبقى نتائج هذه التحولات محصورة داخل الضفة الغربية، إذ تعيد تشكيل البيئة الجغرافية والأمنية المتصلة مباشرة بالحدود الأردنية. ينتقل أثر الاستيطان إلى الأردن عبر مسارات متفاوتة في درجة المباشرة. يرتبط المسار المباشر بالحدود والمعابر والقدس والممتلكات والالتزامات الناشئة عن معاهدة السلام. أما المسار غير المباشر فيمر عبر إضعاف إمكان قيام الدولة الفلسطينية، وتراجع قدرة السلطة

11 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. "تقرير الانتهاكات النصف سنوي 2026"، 9 تموز/ يوليو 2026. <https://www.cwrc.ps/page-4747-ar.html>

12 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "الحركة والوصول في الضفة الغربية: نيسان 2026"، 23 نيسان / أبريل 2026. <https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-april-2026>

على إدارة الضفة، وتصاعد العنف والنزوح الداخلي، ويساعد هذا التمييز على الفصل بين تطور قائم يمكن رصده، مثل عسكرة غور الأردن، وسيناريو مستقبلي يحتاج إلى مؤشرات إنذار، مثل التهجير الواسع باتجاه المملكة. وهي على النحو التالي:

أولاً: الأثر الديمغرافي والأمني، يؤدي الاستيلاء على الأرض وهدم المنشآت وعنف المستوطنين وتقييد الحركة إلى دفع بعض التجمعات الفلسطينية نحو النزوح الداخلي، خصوصاً في الأغوار والمناطق الرعوية. وقد يتحول النزوح الداخلي إلى ضغط باتجاه الحدود إذا اقترن بتصعيد عسكري واسع، أو انهيار قدرة المؤسسات الفلسطينية على توفير الأمن والخدمات، أو قرارات إسرائيلية تدفع السكان خارج الضفة. ويضع هذا الاحتمال الأردن أمام تحديات تتصل بإدارة الحدود والاستجابة الإنسانية وحماية الاستقرار الداخلي والموقف السياسي الرافض للتهجير.

كما يؤثر إضعاف السلطة الفلسطينية في الأردن عبر اتساع الفراغ المؤسسي غرب الحدود، فتراجع قدرة السلطة على إدارة المدن والمعابر والخدمات قد يزيد انتشار السلاح والاقتصاد غير الرسمي والتهريب، ويرفع الحاجة إلى تنسيق أمني وإنساني أكثر تعقيداً. وتعمل هذه المخاطر بصورة تدريجية، لذلك تحتاج إلى رصد مؤشرات مثل حركة النزوح داخل الضفة، وإخلاء التجمعات القريبة من الأغوار، وتعطل الخدمات، وتغير الانتشار العسكري حول المعابر.

يكتسب خطر التهجير حساسية سياسية إضافية في الأردن بسبب ارتباطه التاريخي بمقولات «الوطن البديل». فاستعادة هذا الخطاب داخل السياسة الإسرائيلية، أو الدعوة إلى دفع الفلسطينيين شرقاً، تمس تصور الأردن لأمنه الوطني ولدوره في دعم إقامة الدولة الفلسطينية على أرضها. كما يمكن أن تؤثر في النقاش الداخلي الأردني حول الهوية والمواطنة والعلاقة الأردنية-الفلسطينية. ولذلك يحتاج التعامل معها إلى الجمع بين موقف دبلوماسي وقانوني واضح ضد التهجير، وخطاب داخلي يمنع تحويل الخطر الخارجي إلى استقطاب مجتمعي.

ثانياً: الأثر الجغرافي والاستراتيجي، استخدمت إسرائيل خلال الحروب الأخيرة مناطق عازلة وأحزمة أمنية في غزة وجنوب لبنان وجنوب سوريا بوصفها وسائل لإبعاد مصادر التهديد عن حدودها. وعلى الجبهة الشرقية، يتخذ هذا المنطق صيغة مختلفة تقوم على تعزيز العائق الحدودي، وتوسيع الانتشار العسكري، وتكثيف الاستيطان في غور الأردن، مع بقاء العلاقة الرسمية مع المملكة محكومة بمعاهدة السلام لعام 1994.

وفي 18 مايو/أيار 2025، صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي على مشروع عائق دفاعي على امتداد الحدود الشرقية بطول معلن يبلغ 425 كيلومترًا. وفي 24 يونيو/حزيران 2026، عرضت وزارة الأمن خطة لإقامة 40 نواة استيطانية تضم ما بين 600 و800 مستوطن، إلى جانب المزارع الاستيطانية وتشكيل الفرقة 96 لحماية الحدود الشرقية. ويجب توضيح النطاق الجغرافي الكامل للعائق في النص، لأن طول 425 كيلومترًا قد يشمل قطاعات تتجاوز حدود الضفة الغربية مع الأردن.¹³ تكمن دلالة هذه المشاريع في الجمع بين العائق العسكري والانتشار السكاني والبنية التحتية ضمن مفهوم واحد للحدود. ويعني ذلك أن غور الأردن يُعاد تشكيله باعتباره حزامًا أمنيًا واستيطانيًا تحت السيطرة الإسرائيلية، بما يفصل الأردن عن المجال الفلسطيني ويجعل إسرائيل الطرف المتحكم في الاتصال البري والمعابر. ومع تراكم هذه البنية، يصبح مستقبل الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية جزءًا من معادلة أمنية إسرائيلية طويلة الأجل.¹⁴

ثالثًا: الأثر السياسي والقانوني، يؤدي ترسيخ السيطرة الإسرائيلية في غور الأردن إلى تقليص الاتصال المباشر بين الأردن والمجال الفلسطيني، ويجعل حركة الأشخاص والبضائع وإدارة المعابر أكثر ارتباطًا بالقرار الإسرائيلي. كما يضعف الأساس الجغرافي لحل الدولتين الذي يمثل ركيزة في السياسة الخارجية الأردنية، ويقلص إمكان ظهور دولة فلسطينية مستقرة تستطيع المملكة بناء علاقات طبيعية ومباشرة معها. ويمتد الأثر إلى العلاقات الأردنية-الإسرائيلية؛ إذ يوسع الانتشار العسكري والاستيطاني مجالات الخلاف بشأن الحدود والمعابر والأمن والتهجير، ويضع معاهدة السلام أمام ضغوط سياسية وشعبية متزايدة. وتختلف هذه الضغوط عن الإخلال القانوني المباشر بالمعاهدة، ولذلك ينبغي تحديد كل حالة وفق نصوصها وآثارها: ما يرتبط بالحدود الثنائية، وما يقع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يمس التزامات إسرائيل الدولية، وما يؤثر سياسيًا في المصالح الأردنية.

وفي القدس، لا يوجد قرار إسرائيلي رسمي بإلغاء الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى، إلا أن بعض الإجراءات تستهدف حضور الأردن التنفيذي، إذ دعا إيتمار بن غفير في 28 نيسان 2022 إلى إنهاء وجود موظفي الأوقاف الأردنية في الحرم القدسي.¹⁵

13 وزارة الأمن الإسرائيلية. "إقامة عائق أمني على الحدود الشرقية وتعزيز الوجود القومي في غور الأردن"، 18 أيار/مايو 2025. <https://mod.gov.il/כתבות-ומבזקים/חדשות-משרד-הביטחון/הקמת-מכשול-ביטחוני-בגבול>

14 شاي روزن. "وزارة الأمن: إقامة 40 نواة (ناحال) على الحدود مع الأردن"، مكور ريشون، 24 حزيران/يونيو 2026. <https://www.makor-rishon.co.il/news/settlement/article/344911>

15 حزب عوتسما يهوديت. "رئيس عوتسما يهوديت، أدعو بينيت إلى وقف ضخ المياه إلى الأردن"، 28 نيسان/أبريل 2022. <https://2u.pw/dfL42p>

كما تسعى إسرائيل إلى توسيع سيطرتها على ممتلكات مرتبطة بالحكومة الأردنية، أبرزها مركز قلنديا المهني المقام على نحو 88 دونماً مملوكة في معظمها للأردن،¹⁶ ومجمع الأونروا في الشيخ جراح الذي تستأجر الوكالة أرضه من الحكومة الأردنية منذ عام 1952.¹⁷

رابعًا: الأثر الاقتصادي واللوجستي، يؤثر تغير الجغرافيا في حركة التجارة بين الأردن والضفة الغربية عبر المعابر والطرق التي تتحكم بها إسرائيل. فزيادة الحواجز وتجزئة السوق الفلسطينية ترفع كلفة النقل والوقت وعدم اليقين أمام السلع والمسافرين، وتقلص إمكان بناء تكامل اقتصادي أردني-فلسطيني أكثر استقلالا. كما أن ترسيخ السيطرة الإسرائيلية في الغور يجعل أي توسع مستقبلي في التجارة والطاقة والبنية التحتية بين الأردن والدولة الفلسطينية مرتبطًا بترتيبات تسيطر إسرائيل على عناصرها الأساسية.

ويحتاج تقييم هذا الأثر إلى متابعة زمن عبور البضائع والأفراد، وحجم التجارة الأردنية-الفلسطينية، وكلفة النقل، وقدرة المنتج الفلسطيني على الوصول إلى السوق الأردنية والأسواق الخارجية. وتمنح هذه المؤشرات البعد الجغرافي مضمونًا اقتصاديًا، وتوضح أن تقويض الاتصال الفلسطيني يحد كذلك من الفرص الإقليمية المتاحة للأردن.

خامسًا: القدس والوصاية الهاشمية والممتلكات الأردنية، تحتفظ الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بمكانة دينية وسياسية وقانونية مركزية في الدور الأردني. وتأتي الضغوط من خلال إجراءات تراكمية تمس قدرة الأوقاف الأردنية على إدارة شؤون المسجد الأقصى، أو تغير ترتيبات الدخول والرقابة والتنفيذ داخل الحرم. ولذلك ينبغي قياس أثر كل إجراء وفق ما يغيره فعليًا في صلاحيات الأوقاف وحضور موظفيها وقدرتها على الصيانة والتنظيم.

ويمتد الملف إلى ممتلكات مرتبطة بالحكومة الأردنية، ومنها مركز قلنديا للتدريب المهني المقام على نحو 88 دونماً مملوكة في معظمها للأردن، ومجمع الأونروا في الشيخ جراح المقام على أرض تستأجرها الوكالة من الحكومة الأردنية منذ عام 1952. وتربط هذه الحالات بين السياسة الإسرائيلية تجاه الأونروا والأرض والوجود الأردني المؤسسي في القدس والضفة. كما تجعل حماية سندات الملكية وعقود الإيجار والخرائط والسجلات جزءًا من الاستجابة الأردنية القانونية والدبلوماسية.

16 عميرة هس. "قد يُغلق مركز الأونروا في قلنديا الذي يقدم تدريبًا مهنيًا للشباب"، هآرتس، 16 كانون الثاني/يناير 2026. <https://www.haaretz.co.il/news/politics/2026-01-16/ty-article/.premium/0000019b-c31c-d810-a99f-d3fc58fd0000>

17 فيليب لازاريني. "ادعاءات إسرائيل بشأن مجمع الشيخ جراح زائفة وغير قانونية"، الأمم المتحدة، 21 كانون الثاني/يناير 2026. <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-commissioner-general-israel%E2%80%99s-claims-over-sheikh-jarrah-com-pound>

سيناريوهات انتقال الأثر إلى الأردن

يمكن تنظيم الانعكاسات المحتملة ضمن ثلاثة سيناريوهات. يتمثل السيناريو الأول في استمرار الضم الزاحف عبر القرارات الإدارية والطرق وتسجيل الأراضي والبؤر الرعوية، مع بقاء مستويات العنف والنزوح قابلة للاحتواء. وفي هذا المسار يتزايد الأثر السياسي والاقتصادي على الأردن تدريجيًا، بينما تبقى الأولوية للرصد القانوني والدبلوماسي وحماية فرص قيام الدولة الفلسطينية.

يقوم السيناريو الثاني على تراجع قدرة السلطة الفلسطينية واتساع الفراغ الأمني في مدن الضفة ومحيط المعابر. ويرفع هذا المسار مخاطر التهريب والعنف وتعطل التجارة والخدمات، ويحتاج إلى تنسيق أردني-فلسطيني وخطط لاستمرار العمل المؤسسي وإدارة الحدود.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في تصعيد واسع يقترن بعمليات تهجير من الأغوار أو مناطق أخرى باتجاه الشرق. ويشكل هذا المسار الخطر الأعلى على الأردن، ويتطلب استعدادًا دبلوماسيًا وقانونيًا وأمنيًا وإنسانيًا يثبت رفض التهجير ويحمي الحدود ويتعامل مع الحالات الإنسانية الطارئة دون تحويل الاستجابة الإنسانية إلى قبول بإعادة توطين السكان خارج أرضهم.

ويتطلب الانتقال من سيناريو إلى آخر مؤشرات إنذار محددة، مثل زيادة إخلاء التجمعات القريبة من الغور، وصدور أوامر عسكرية تغير إمكان الإقامة، وتوسع النوى الاستيطانية والعوائق الحدودية، وتعطل السلطة والمعابر، وظهور خطاب رسمي أو خطط تنفيذية تدفع السكان شرقًا. ويتيح رصد هذه المؤشرات الانتقال من رد الفعل إلى الاستعداد المبكر.

وتتطلب مواجهة هذه التحولات تطوير استجابة مؤسسية أردنية - فلسطينية تستند إلى الرصد المبكر والتحليل القانوني والتخطيط الاستباقي، من خلال إنشاء آلية مشتركة لمتابعة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي والطرق والاستيطان وغور الأردن، وبناء سجل موحد للممتلكات والحقوق الأردنية، وإعداد مؤشرات تقيس مخاطر التهجير وتراجع القدرة المؤسسية الفلسطينية. ويعزز من فعالية هذه الاستجابة تعميق التعاون البحثي بين الجامعات ومراكز الدراسات والمؤسسات الرسمية الأردنية والفلسطينية، عبر قواعد بيانات مشتركة وتقارير دورية تربط التحولات البيروقراطية والقانونية بنتائجها الديمغرافية والأمنية، بما يمنح صانع

القرار أدوات قانونية ودبلوماسية أقدر على الفهم والتعامل مع هذه التحولات قبل أن تتحول إلى وقائع يصعب عكسها.

الخاتمة

يكشف التحول الاستيطاني في الضفة الغربية عن انتقال من توسيع المستوطنات إلى إعادة بناء المؤسسات والقوانين والبنية التحتية التي تدير الأرض. فقد أدى نقل الصلاحيات إلى أجهزة مدنية ذات ارتباط سياسي بالحركة الاستيطانية، وتوسيع تسوية الأراضي وشبكات الطرق والاستيطان الرعوي، إلى تحويل الاستيطان من نشاط متراكم إلى نظام حكومي أكثر قدرة على إنتاج الضم الفعلي واستدامته. وتتجسد خطورة هذا المسار في تفاعل أدواته. فالبيروقراطية تمنح المشروع قدرة على التنفيذ اليومي، والموازنة والطرق توسع حضوره المادي، وتسجيل الأراضي يعيد تشكيل وضعها القانوني، بينما توفر البيئة الأمنية بعد السابع من أكتوبر مبررًا لتكثيف السيطرة. وتؤدي النتيجة إلى تفكيك المجال الفلسطيني وإضعاف القدرة على الحكم وتقليص الأساس الجغرافي للدولة الفلسطينية.

بالنسبة إلى الأردن، ينتقل الأثر عبر تراجع فرص حل الدولتين، وعسكرة الحدود الشرقية للضفة، وزيادة مخاطر النزوح والفراغ المؤسسي، والضغط على الوصاية الهاشمية والممتلكات والعلاقات الثنائية. وتتفاوت هذه المخاطر بين آثار قائمة يمكن قياسها وسيناريوهات تحتاج إلى مؤشرات إنذار مبكر. ومن هنا تصبح متابعة الاستيطان جزءًا من التخطيط للأمن الوطني الأردني، إلى جانب كونها موقفًا من القضية الفلسطينية.

وتتمثل الأولوية في بناء قدرة أردنية-فلسطينية على قراءة التحول قبل اكتمال نتائجه: رصد القرار الإداري والقانوني، وربطه بالخريطة والسكان والمعابر والقدس، ثم تحويله إلى تحرك دبلوماسي وقانوني واستعداد مؤسسي. فالتحدي الاستراتيجي يتمثل في أن الضم الفعلي يتقدم عبر إجراءات منفصلة تبدو فنية، بينما ينتج تراكمها تحولًا سياسيًا وجغرافيًا يصعب عكسه.

إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني

من إدارة الوضع الراهن إلى بناء مشروع وطني متجدد

- محمد ساري الزعبي -

المقدمة

بعد أكثر من ثلاثة عقود على اتفاق أوسلو،¹ تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية أزمة في العلاقة بين مؤسساتها وأهدافها. فقد نشأت السلطة الفلسطينية ضمن ترتيب انتقالي يفترض أن يقود إلى تسوية نهائية، ثم استمر وجودها في ظل بقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض والحدود والموارد والحركة. وأسهم التوسع الاستيطاني وتعثر المفاوضات في تقليص المجال المتاح لإقامة دولة فلسطينية، بينما أضعف الانقسام الداخلي وغياب التجديد الانتخابي قدرة المؤسسات الفلسطينية على بناء موقف موحد وتحشيد المجتمع حوله. ونتج عن تفاعل هذه العوامل نظام يمتلك أدوات لإدارة السكان والخدمات، ويواجه قيوداً حادة على تحويل هذه الإدارة إلى سيادة. ومن هنا تنطلق الحاجة إلى مراجعة المشروع الوطني: كيف يمكن الحفاظ على المؤسسات القائمة، وإعادة توجيهها نحو حماية الوجود الفلسطيني وتجسيد الحقوق السياسية؟

وبينما تحاول إسرائيل "الاندماج" مع محيطها الإقليمي بشئى الطرق، بدءاً من عقد "اتفاقيات إبراهيم" مع بعض الدول العربية، ومحاولة إزاحة القضية الفلسطينية إلى الهوامش في الدبلوماسية العربية كونها، بحسب عقليتهم، أصبحت حملاً ثقيلاً، وعنصراً ضعيفاً للتفاوض من خلاله على حقوق الشعب الفلسطيني، تعكس

1 "Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip," September 28, 1995, UN Doc. A/51/889-S/1997/357," 1 /United Nations Information System on the Question of Palestine, <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434>

بعض التصريحات الأميركية إدراكًا لاستمرار أثر القضية الفلسطينية في ترتيبات الاندماج الإقليمي، بأن الفلسطينيين لا يمكن الاستغناء عنهم في هذه المعادلة، ولا بد أن تُتاح لهم الفرصة للحصول على حقوقهم، بل ومساعدتهم على ذلك. هذا ربما لن يعني حل الدولتين بعينه وليس من وجهة نظر فلسطينية كذلك، لكن السياق يدور حول "وجوب تقديم إسرائيل المساعدة للفلسطينيين وتحسين مستوى معيشتهم إذا أرادت الاندماج الكامل في الشرق الأوسط"، كما صرح جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومستشاره، الذي تحدث كذلك عن رسالة حاول "إيصالها للقيادة الإسرائيلية أنه بعد انتهاء الحرب، إذا كنتم ترغبون في اندماج إسرائيل مع باقي الشرق الأوسط، فعليكم إيجاد سبيل لمساعدة الشعب الفلسطيني على الازدهار وتحسين أوضاعه"².

تكشف هذه المقاربة إدراكًا لأثر القضية الفلسطينية في استقرار الترتيبات الإقليمية، لكنها تترك مضمون المعالجة مفتوحًا بين تحسين شروط الحياة وتجسيد الحقوق السياسية. فالازدهار الاقتصادي قد يدخل ضمن مشروع لبناء الدولة، وقد يتحول إلى وسيلة لإدارة السكان مع استمرار السيطرة الخارجية على الأرض والحدود. ولذلك تتوقف القيمة السياسية لأي مبادرة اقتصادية على ارتباطها بحق تقرير المصير، والولاية على الموارد، وحرية الحركة، والتمثيل الفلسطيني المستقل. ويصبح السؤال الفلسطيني هنا متعلقًا بكيفية تحويل الاهتمام الإقليمي بالاستقرار إلى التزامات محددة تجاه السيادة.

تستخدم الورقة مفهوم المشروع الوطني للإشارة إلى إطار يجمع تعريف الحقوق، ومؤسسات التمثيل، واستراتيجية تحقيق الأهداف، والموارد اللازمة لاستمرار المجتمع ومؤسساته. وبهذا المعنى، تشمل إعادة تعريف المشروع إعادة ترتيب العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والفصائل والمجتمع والشتات، وتحديد وظيفة كل منها ضمن أهداف مشتركة. وتقوم الحجة المركزية على أن استعادة المبادرة تحتاج إلى تحويل الحقوق الفلسطينية من خطاب جامع إلى برنامج مؤسسي: قيادة تمتلك تفويضًا ومساءلة، وسياسات تحمي الأرض والسكان، واقتصاد يعزز القدرة على البقاء، ودبلوماسية تربط الاعتراف الدولي بالتزامات عملية.

Tol Staff, "Kushner: Israel Must Improve Palestinians' Lives If It Wants 'Integration' into Region," Times of Israel, October 20, 2025, 2.
./https://www.timesofisrael.com/kushner-israel-must-improve-palestinians-lives-if-it-wants-integration-into-region

إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني

أولاً: قراءة مختصرة في الوضع الراهن

يقوّض صعود اليمين المتطرف في السياسة الإسرائيلية أي جهد سابق أو حالي نحو حلّ الدولتين، حيث لم تعد البرامج السياسية للأحزاب الرسمية الإسرائيلية تعترف بالانسحاب من الأراضي المحتلة (1967) كخيار مطروح في أي مفاوضات إقليمية أو دولية.³ تركّز السلطات الإسرائيلية على "إدارة الصراع" مع الجانب الفلسطيني بدلاً من إيجاد طريقة لحله، بينما تتحوّل السلطة الفلسطينية شيئاً فشيئاً من "نواة دولة"، إلى كيان إداري يؤدي وظيفة ضمن إطار التنسيقات الأمنية، وإدارة الوضع الراهن، بالاعتماد على التمويلات الخارجية من أجل البقاء، دون أي قدرة على أداء أدوار أو مناورات سياسية، وتآكل تدريجي للشرعية كممثل وطني، ناهيك عن الانقسامات السياسية العميقة مع باقي الفصائل الفلسطينية، خاصة الانقسام المكاني عن قطاع غزة، والذي لا يتم تعويضه بأي شكل من أشكال التنسيق الملحة والضرورية للمحافظة على الوضع التاريخي وتماسك المشروع الوطني الفلسطيني.

من الناحية الديمغرافية، تتبع إسرائيل طرّقاً ووسائل استراتيجية لفرض سياسة الأمر الواقع، ودثر أي مشروع وطني يقول بمشروع وطني فلسطيني. تستخدم إسرائيل نظام الطرق الالتفافية،⁴ ونقاط التفتيش، والجدار الفاصل لإعادة تشكيل ديمغرافيا الضفة الغربية، وتحويلها جغرافياً إلى كانتونات معزولة، بما يتلاءم مع المخططات الاستيطانية، ويعارض قيام دولة فلسطينية مستقبلية، وقد وصل عدد المستوطنات بحلول العام 2025، ما يقارب 160 مستوطنة، يقطنها حوالي 700 ألف مستوطن إسرائيلي.⁵

تضيّق هذه الوقائع فرص إقامة دولة متصلة جغرافياً، وتزيد أهمية حماية مقوماتها المتبقية وتوثيق السياسات التي تقوضها. كما تتيح اختبار الالتزامات الدولية تجاه الدولة الفلسطينية من خلال مواقف عملية بشأن الاستيطان والضم والحركة والموارد، بدل الاكتفاء بإعلان التأييد لحل الدولتين. تنتج هذه البنية ثلاثة قيود مترابطة على المشروع الوطني. يحد القيد المادي،

B'Tselem, Not a "Vibrant Democracy." This Is Apartheid (Jerusalem: B'Tselem, October 2022), https://www.btselem.org/publications/202210_not_a_vibrant_democracy_this_is_apartheid

4 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «الطرق الالتفافية الإسرائيلية: مشنقة مشروع حل الدولتين»، 29 تموز/يوليو 2025، <https://www.arij.org/ar/latest-ar/torok-eltefafia>

Shaimaa Khalil and Mallory Moench, "Israel Approves 19 New Settlements in Occupied West Bank," BBC News, December 22, 2025, <https://www.bbc.com/news/articles/cqjg18xe0ww0>

المتمثل في السيطرة على الأرض والحركة والموارد، من إمكان ممارسة السيادة. ويضعف القيد المؤسسي، الناتج عن الانقسام وغياب التفويض المتجدد، القدرة على اتخاذ قرار وطني وتنفيذه. أما القيد المالي فيربط استمرار المؤسسات بتدفقات يملك أطراف خارجيون التحكم فيها. وتفسير الأزمة من خلال تفاعل هذه القيود يوضح حدود الإصلاح الإداري المنفرد؛ فتحسين كفاءة السلطة يظل محدود الأثر ما دامت صلاحياتها ومواردها ومجال عملها خاضعة لهذه البنية.

ثانياً: مكونات المشروع الوطني الفلسطيني الجديد

يمكن تصوّر المشروع الوطني الفلسطيني الجديد كمنظومة سياسية تمثيلية جامعة تمثل استدامة الوجود الفلسطيني بالدرجة الأولى، وترتكز على اتصال جغرافي وديمقراطي مستمر، وتشكّل حماية دائمة للحقوق الفلسطينية من خلال استخدام الأدوات القانونية، والسياسية، والمجتمعية، واستثمارها بالشكل الأمثل. كما يتأسس هذا المشروع على مبادئ وحدة الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه ومكوناته السياسية والجغرافية، واستمرار التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية شعب حقوقية دولية، وإخراجها من قيود التعامل الإداري والمالي والإنساني. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التجربة ليست وليدة اللحظة أو ابتكاراً غير مسبوق، فنفاذ الحلول السياسية الرسمية شكّل في السابق نقطة تحوّل لأدوات وخطاب مشاريع وطنية بارزة، كالذي حدث في جنوب إفريقيا، حيث تحوّل التركيز إلى التسويات السياسية الداخلية لإعادة بناء الشرعية، ومن ثم توسيع قاعدة الفاعلية المجتمعية والحقوقية، ثم فرض الواقع السياسي والأخلاقي الجديد في السياقات الدولية.

تفيد المقارنة بجنوب إفريقيا في إبراز دور التنظيم الداخلي واتساع التحالفات الاجتماعية وربط المطالب الحقوقية بالضغط الدولي. وتحتاج الاستفادة منها إلى مراعاة اختلاف الحالة الفلسطينية، خصوصاً تجزؤ الجغرافيا، وتعدد الأوضاع القانونية للفلسطينيين، ووجود مؤسسات حكم محدودة الصلاحيات تحت الاحتلال. ولذلك يتمثل الدرس القابل للاستخدام في بناء علاقة منظمة بين التمثيل الوطني والعمل المجتمعي والضغط الخارجي، مع صوغ أدوات تتلاءم مع خصوصية الحالة الفلسطينية.

1. العنصر السياسي

تستطيع السلطة الفلسطينية إعادة اكتشاف نفسها وتوسيع المشاركة والشاركة السياسية مع النخب الفلسطينية السياسية والفكرية من الداخل والشتات بإشراف عربي لمناقشة الخيارات السياسية الداخلية بكل وضوح وشفافية، وتشكيل إرادة شعبية مرتبطة بالقيادة. بداية من إجراء انتخابات عامة تشريعية ورئاسية لتجديد الشرعية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية كمشروع وطني وممثل شرعي وحيد وفعال لجميع الفلسطينيين، وإصدار السلطة الفلسطينية وثيقة سياسية علنية واضحة تحدد دورها كأداة لتحقيق السيادة والنتائج المتوقعة. بالإضافة إلى تغيير تصنيف الوحدة الوطنية والتفاهم بين الفصائل الفلسطينية كخيار مفتوح، ووضع ضامن قائمة شروط البقاء، وإجراء مصالحة وطنية حقيقية، وإنشاء هيكل قيادة موحدة تمثل جميع أطراف ومكونات المجتمع الفلسطيني.

يتطلب هذا المسار توزيعًا واضحًا للوظائف بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، تتولى المنظمة صياغة البرنامج الوطني والتمثيل الجامع للفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها، بينما تتولى السلطة إدارة المؤسسات والخدمات وتنفيذ السياسات ضمن اختصاصاتها. ويمنح هذا الفصل المشروع الوطني مرجعية أوسع من الجهاز الإداري القائم، كما يربط أداء السلطة برقابة وطنية ومساءلة عامة. أما تجديد الشرعية فيحتاج إلى مسار يضم انتخابات حيث تتوافر شروطها، وقواعد معلنة للمشاركة في المؤسسات الوطنية، وضمانات للتعددية وحرية التنظيم والتداول.

تبدأ المصالحة القابلة للاستمرار باتفاق على قواعد إدارة الخلاف: برنامج سياسي مشترك، وآلية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وضمانات للمشاركة، ورقابة على الموارد العامة والأجهزة الأمنية. ويمكن أن يتدرج التنفيذ عبر توحيد مؤسسات الخدمات والمالية والسجلات المدنية، ثم معالجة ملفات القيادة والأمن والانتخابات وفق جدول معلن. ويساعد هذا التدرج على تحويل المصالحة إلى عملية قابلة للمتابعة، ويحد من اختزالها في إعلان سياسي يتعثر عند أول خلاف على السلطة.

ولتحقيق فاعلية عنصر سياسي بهذه الطبيعة في المشروع الوطني الفلسطيني، لا بد من ممارسة التكتيف التكتيكي والاستمرار في الدفاع عن حلّ الدولتين في المحافل الدولية واستثمار المبادرات الحالية الكبرى مثل التحالف الدولي لحل الدولتين الذي تقوده المملكة العربية السعودية ومأسسته، والسعي للتوافق على تنسيق موحد بين الضفة والقطاع. إن الحفاظ على خطّ اتصال خارجي دولي ساخن، يُكسب السلطة الفلسطينية مكانتها وحضورها، ويُجنّبها أي تصادم دبلوماسي فوري.

2. العنصر الجغرافي

لا يمكن إنكار أن استعادة العنصر الجغرافي في هذا المشروع ستكون صعباً، وشبه مستحيل، لكن توظيف العنصر السياسي لتشكيل صورة لدى الغرب بأن سلوك السلطات الإسرائيلية تجاه توسيع المستوطنات في الضفة الغربية بطريقة تقطع الاتصال الجغرافي المستمر فيها، هو بحد ذاته تحدٍّ لأي إرادة دولية، وخاصة غربية، في أن تكون إسرائيل جزءاً منخرطاً بشكل طبيعي في الشرق الأوسط، وهذا كذلك ينافي القوانين الدولية التي تقول بحق الفلسطينيين بإقامة دولة وطنية على أساس حل الدولتين. سيزيد النقاش حول ذلك من صعوبة مهمة العنصر السياسي، لكنه في نفس الوقت سيزيد من قوّته ومنعته. يستطيع العنصر السياسي أن يضع أي نجاح له على المحك مقابل التجاوزات الجيوغرافية والديمغرافية الإسرائيلية، ووضعها مرة أخرى أمام القانون الدولي، وربما يعيد ذلك السلطات الإسرائيلية إلى المربع الأول، ويدعم بدوره العنصر القانوني.

3. العنصر القانوني

يقوم العنصر القانوني على ربط كل مطلب فلسطيني بالحق الذي يستند إليه، والجهة المختصة بالنظر فيه، والأثر السياسي المتوقع منه. وتشمل هذه المطالب حق تقرير المصير، وحماية المدنيين والممتلكات، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وحقوق اللاجئين، والمساواة والحماية من التمييز. ويحتاج توظيف القانون إلى التمييز بين الإجراءات القضائية، والقرارات السياسية الدولية، وتقارير المنظمات الحقوقية؛ فلكل منها وظيفة ومستوى مختلف من الإلزام. ويمكن بناء وحدة تنسيق قانوني وطنية تجمع التوثيق الميداني والخبرة القضائية والعمل الدبلوماسي، وتضع أولويات للملفات بدل تشتيتها بين جهات متعددة. كما يمكن الاستفادة من تقارير المنظمات الحقوقية التي تصف السياسات الإسرائيلية بالفصل العنصري في حملات المساءلة والمناصرة، مع توثيق أساس كل توصيف والجهة التي أصدرته. وتحقق القيمة السياسية لهذا العمل عندما تنتقل النتائج القانونية إلى مطالب عملية لدى الحكومات والبرلمانات والجامعات والشركات بشأن التعامل مع الانتهاكات والأنشطة المرتبطة بالاستيطان.

4. العنصر المجتمعي

تعتبر قاعدة الشباب الفلسطيني قاعدة واسعة ومتنوعة، وتستطيع أن تكون جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني من خلال بناء مؤسسات واقتصادات مرتكزة على طاقاتهم. وبينما يعتبر انخراطهم بمحيطهم الجيلي مفقوداً، لا بد من تأسيس

برامج انخراط مجتمعي وثقافي في محيطهم الإقليمي، وإشراك نخبهم في مختلف المحافل النقاشية والبحثية والأكاديمية الدولية. إذا تم تفعيل هذا العنصر بالطريقة الملائمة، سيبنى ذلك زخماً شعبياً وشرعية للعودة والبقاء وترسيخ الهوية الفلسطينية، ويقلل من التكاليف البشرية والبنوية. يبني هذا النهج تعاطفاً عالمياً أوسع من خلال استثمار التلاقي الجيلي وتعزيز رصيد القوة الناعمة الفلسطينية، لكنه يحتاج إرادة داخلية ومستوى مرتفعاً من التماسك الداخلي، ولا بد من الأخذ في الحسبان أنه وبكل تأكيد سيتعرض لعراقيل وعقبات من قبل السلطات الإسرائيلية. هذه العناصر الرئيسية وغيرها من العناصر الأخرى، تمثل طبقات استراتيجية متداخلة ومتكاملة، فهي منظومة تكيف تكتيكي يعمل على إدارة الزمن السياسي ومنع الانهيار الكامل، بينما يخفف من ثقل الصراع من خلال المسؤولية القانونية والأخلاقية الدولية، ويعيد إلى الأذهان أهمية القوة المجتمعية والانخراط مع المحيط. لكن لا بد من توخي الحذر والانتقال المحسوب والمرن والمنظم بين هذه العناصر لإعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، على الأقل ليوقف تفاقم الأزمة الوجودية، ويعيد تدوير الوضع الراهن بصيغ مختلفة تتيح الجديد من الفرص. يتحقق هذا الانتقال عبر تمثيل شبابي في الهيئات المحلية والنقابية والوطنية، وآليات تنافسية شفافة لدعم المبادرات، ومسارات تربط الجامعات بسوق العمل والخدمة المجتمعية والبحث العام. ويمكن أن تتولى الشبكات الشبابية مهام عملية في توثيق التحولات المحلية، ودعم التعليم، وإنتاج المحتوى، وبناء علاقات مع مؤسسات إقليمية ودولية. وتحتاج هذه المشاركة إلى صلاحيات وموارد ومسؤوليات معلنة؛ إذ تمنح القدرة على التأثير أساساً أكثر استدامة للثقة والشرعية من الاكتفاء بدعوات المشاركة الرمزية.

ثالثاً: استثمار المستجدات والتفاعلات الدولية

يتطلب المشروع الوطني الفلسطيني وضع استراتيجية وطنية شاملة تدمج القرارات والقضايا الدولية التي تخص القضية الفلسطينية، مع رؤى واستراتيجيات التحالفات التي أنشئت حديثاً لدعم تنفيذ حل الدولتين،⁶ وديمومة السلطة الفلسطينية، واستخدامها كأدوات ضغط سياسية وقانونية، وآليات تدعم الشرعية وتعيد مفهوم السيادة إلى الطاولة. يجب أن يحتوي المشروع الوطني الفلسطيني على آلية فتح الأبواب أمام جولات دبلوماسية متجددة مع الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية مؤخراً، وربما البدء بعقد اتفاقيات رسمية تعزز من

6 وزارة أوروبا والشؤون الخارجية (فرنسا)، «المؤتمر الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين وتسوية القضية الفلسطينية»، تموز/يوليو 2025، <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/les-territoires-palestiniens/evene-ments-et-visites/2025/article> -من أجل-تنفيذ-حل-الدولتين-22-.

حضور السلطة وتقوم بمأسسة هذا الاعتراف على أرض الواقع من خلال التعامل المباشر مع مؤسسات السلطة الفلسطينية وتطوير ماهيتها. كما يستوجب المشروع الوطني الفلسطيني مأسسة التفاعلات الدولية الرسمية والشعبية مع القضية الفلسطينية، وإنشاء مركز معلومات واستجابة لتدويل السردية الفلسطينية في الأوساط الخيرية والمدنية والأكاديمية الرسمية وغير الرسمية.

رابعاً: مركزية القدس وغزة في المشروع الوطني الفلسطيني

بالرجوع إلى مركزية القدس في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وجدليتها في سياق الصراع، لا بد للمشروع الوطني الفلسطيني أن يؤسس قنوات الوضع التاريخي للمدينة، وإعادة بناء ونشر سردية تتوافق مع أفق الأجيال القادمة، واستغلال عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الإعلامية العالمية على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتضخيم التركيز الإعلامي على الأحداث الإنسانية في قطاع غزة التي أثارت تعاطف المجتمع الدولي. وأن يحتوي المشروع على آلية اتصال مؤسسي وطني بين الضفة الغربية وقطاع غزة لإعادة هندسة القضية الفلسطينية داخل إطارها الجامع بعيداً عن العنف كقضية دولية حقوقية وقانونية، بالاستعانة بأدوات وآليات الدعم الدولية والإقليمية بما في ذلك حل الدولتين، ومأسستها ضمن الرؤى الوطنية والمجتمعية.

خامساً: أداة الاقتصاد كمف سيادي لا إغاثي

يشير توصيف السلطة الفلسطينية ككيان إداري يعتمد على التمويلات الخارجية من أجل البقاء إلى جذر اقتصادي لم تجر تسميته صراحة، وهو بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام 1994 كملحق لاتفاق أوسلو.⁷ لقد صيغ البروتوكول ليحكم مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، ثم بقي سارياً بعد انقضاء مدته حتى تحوّل إلى سقف دائم للسيادة الاقتصادية الفلسطينية، وهي ذات الآلية التي نقلت الوضع السياسي من المؤقت إلى شبه الدائم. بموجب هذا البروتوكول تجبي وزارة المالية الإسرائيلية الضرائب والجمارك على المعابر مقابل عمولة قدرها 3%، وتشكّل هذه العائدات ما بين 65 و68% من الإيرادات العامة الفلسطينية، أي ما يكاد يعادل فاتورة رواتب القطاع العام بأكملها.⁸ ومنذ أيار 2025 احتُجزت هذه الأموال بالكامل حتى تراكم منها نحو خمس مليارات دولار، ثم أقرّ الكنيست في حزيران 2026 قانوناً

7. B'Tselem, "The Paris Protocol," accessed September 20, 2026, https://www.btselem.org/freedom_of_movement/paris_protocol

8 "أزمة فائض الشيكل... انفراجة للاقتصاد الفلسطيني أم تكريس للتبعية؟"، الجزيرة نت، 5 آب/أغسطس 2026، <https://www.aljazeera.net/zeera.net/ebusiness/2026/8/5>

لتجميدها ومصادرتها، بينما ارتفع الدين العام إلى نحو 90% من الناتج المحلي، وبلغت معدلات الفقر قرابة 45%.⁹

إن أي مشروع وطني فلسطيني يُموّل من إيراد يسيطر عليه الخصم ليس مشروعاً بل مخصصات، وأي عنصر سياسي يُبنى فوق هذه القاعدة يتفاوض وموازنته لا تزال رهينة. لذلك يقتضي المشروع نقل الملف الاقتصادي من خانة الإغاثة والاستدامة المالية إلى خانة السيادة، بدءاً من طرح بروتوكول باريس بوصفه أداة انقضت مدتها وليس اتفاقاً دائماً، والمطالبة بانعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة المعطّلة أو إعلان تعطلها رسمياً، وبناء البديل المالي قبل أن يفرضه الانهيار. ويشمل ذلك تفعيل شبكة الأمان المالي العربية المقررة عام 2010 بواقع مئة مليون دولار شهرياً والتي لم تُفعل عملياً،¹⁰ وتوسيع القاعدة الضريبية المحلية، وتحويل رأس المال الفلسطيني في الشتات من تحويلات استهلاكية إلى استثمار إنتاجي مؤسسي. أما دعوة كوشنر إلى مساعدة الفلسطينيين على الازدهار فهي الفخ والرافعة في أن، إذ يمكن نقل خطاب الازدهار من موقع البديل عن الحقوق إلى موقع المدخل إليها، فلا يُطلب من شعب أن يزدهر بينما تُحتجز إيراداته.

سادساً: الشتات وفلسطينيو 48 في بنية التمثيل الوطني

يقوم هذا المشروع على وحدة الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه ومكوناته السياسية والجغرافية، غير أن عناصره الأربعة تخاطب جغرافياً واحدة. يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم بنحو 15.5 مليون نسمة نهاية عام 2025، منهم 5.56 مليون في دولة فلسطين، و1.86 مليون في أراضي عام 1948، و8.82 مليون في الشتات يتركز 6.82 مليون منهم في الدول العربية. أي أن نحو ثلثي الشعب يقعون خارج نطاق كل أداة طُرحت حتى الآن، ويحضرون في الخطاب الوطني كمبدأ وليس كموقع له تمثيل وموارد ومسار محدد.¹¹

يضع الاستحقاق الانتخابي الحالي هذه الفجوة على المحك. فقد صادق الرئيس محمود عباس في الرابع من يونيو 2026 على النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني، وحدّد عدد أعضائه بـ350 عضواً، منهم 200 لدائرة الأراضي الفلسطينية

9 مركز الأبحاث الفلسطيني، «مركز الأبحاث الفلسطيني يعقد طاولة مستديرة حول أزمة المقاصة وتوصيات لتجاوز التبعية المالية»، 5 تموز/يوليو 2026، <https://www.prc.ps>/مركز الأبحاث الفلسطيني-يعقد طاولة مستديرة حول-أزمة المقاصة-وتوصيات لتجاوز-التبعية المالية/.

10 عوض الرجوب، «رئيس فلسطين يحدد دعوته لتفعيل شبكة الأمان المالية العربية»، وكالة الأناضول، 16 تموز/يوليو 2026، <https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/رئيس-فلسطين-يحدد-دعوته-لتفعيل-شبكة-الأمان-المالية-العربية/4000766>.

11 «عدد السكان في فلسطين»، وفا - المركز الوطني للمعلومات، تاريخ الاطلاع 20 أيلول/سبتمبر 2026، <https://info.wafa.ps/pages/details/34092>.

و150 فلسطيني الخارج موزعين على دوائر بحسب الدول المضيفة، على أن يجري الاقتراع في نوفمبر 2026.¹² لكن تمثيل الشتات في هذه الصيغة معلق على إذن الدول المضيفة وهذا حق لها، حيث يتعذر إجراء الاقتراع فوق أراضي بعض منها، ما يحوّل المقاعد المئة والخمسين إلى مقاعد تعيين بحكم الأمر الواقع، ويعيد إنتاج أزمة الشرعية التي وُجدت الانتخابات لمعالجتها. ولتفادي ذلك لا بد من بناء التمثيل على قاعدة لا تملك الدولة المضيفة نقضها، كسجل مدني فلسطيني طوعي تديره مؤسسات فلسطينية، وأطر نقابية وقطاعية للمهندسين والأطباء والأكاديميين ورجال الأعمال تُخصص لها مقاعد، واقتراع عبر البعثات الدبلوماسية للدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية مؤخراً، وهو ما فتحتة موجة الاعتراف الأخيرة تحديداً.

أما فلسطينيو أراضي 1948 فحالتهم مختلفة، وعلى المشروع أن يقولها صراحة. لا يمكن إدراجهم في بنية سيادية دون تعريض وضعهم القانوني داخل إسرائيل للخطر، ولذلك ينتمي موقعهم إلى المسار الحقوقي الوارد في العنصر القانوني، أي المساواة في المواطنة وتوصيف نظام الفصل العنصري، وليس إلى مسار التمثيل السيادي.

سابقاً: أولويات التنفيذ

يبدأ تنفيذ المشروع الوطني بثلاث أولويات مترابطة. تتمثل الأولى في اتفاق فلسطيني على الوظائف والصلاحيات وقواعد المشاركة والمساءلة بين منظمة التحرير والسلطة والفصائل. وتتعلق الثانية ببرنامج لحماية المؤسسات والمجتمعات الأكثر تعرضاً للانهيار، يربط الخدمات والموارد بحماية السكان والأرض ووحدة الضفة والقطاع. أما الثالثة فتخص توجيه العمل الخارجي نحو مطالب محددة بشأن الإيرادات والاستيطان والإعمار والاعتراف بالدولة.

ويمكن تنظيم هذه الأولويات ضمن خطة مرحلية تحدد الجهة المسؤولة عن كل ملف، والموارد المطلوبة، ومؤشرات الإنجاز. ففي المرحلة الأولى تُراجع الصلاحيات والموارد والاحتياجات العاجلة، ثم تُطلق مشاريع مشتركة قابلة للتنفيذ في الخدمات والتمثيل والاستثمار، وتُنشر نتائج المتابعة بصورة دورية. ويسمح هذا التدرج ببناء الثقة من خلال إنجازات ملموسة، وربط مراجعة المشروع الوطني بقدرة المؤسسات على تنفيذ ما تعلنه.

12 مركز رؤية للتنمية السياسية، «رأي الخبراء: انتخابات المجلس الوطني 2026.. مآلات الخطوة ومحاذيرها»، 20 تموز/يوليو 2026، <https://vision-pd.org/رأي-الخبراء-انتخابات-المجلس-الوطني-2026-م/>.

الملخص

تتمثل إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني في استعادة العلاقة بين الحقوق والتمثيل والمؤسسات والموارد. فقد أظهرت تجربة العقود الماضية حدود استمرار إدارة انتقالية في ظل سيطرة خارجية على مقومات السيادة، كما كشف الانقسام وغياب التجديد السياسي ضعف القدرة على تحويل وحدة الهوية إلى قرار وطني مشترك. ولذلك يحتاج التجديد إلى مرجعية تمثيلية جامعة، وسلطة تخضع للمساءلة، وبرنامج يحمي السكان والأرض، واقتصاد يدعم الاستثمار، ودبلوماسية تحول الاعتراف الدولي إلى التزامات عملية.

ويُقاس نجاح هذا التحول بمدى توسيع قدرة الفلسطينيين على اتخاذ القرار وتنفيذه، والحفاظ على مؤسساتهم، وإشراك تجمعاتهم المختلفة، وحماية المجال الجغرافي والسياسي لحقوقهم. وتمنح هذه المعايير المشروع الوطني اتجاهًا واضحًا: بناء قدرة فلسطينية متراكمة على ممارسة السيادة، يبدأ أثرها في حياة المجتمع ومؤسساته، ويترجمها العمل السياسي إلى حقوق قابلة للتجسيد.

من شرعية الاقتراع إلى شرعية الأداء: الانتخابات وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني.

- رشا فتيان -

المقدمة

بعد أن ظل المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً منذ الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وبعد حله رسمياً بقرار من الرئيس محمود عباس عام 2018م، أصدر عباس في تموز 2026م مرسوماً يحدد 28 تشرين الثاني موعداً لانتخابات تشريعية جديدة، على أن تليها انتخابات رئاسية خلال عام 2027م¹. سبق ذلك، وواكبه، تعديلان متتاليان لقانون الانتخابات العامة رقم (1) لسنة 2007م: الأول في حزيران 2026م رفع عدد أعضاء المجلس من 132 إلى 200 عضو وخفض نسبة الحسم إلى 1% وسن الترشح إلى 23 عاماً²، والثاني في آب 2026م أعاد العدد إلى 132 عضواً مع تخصيص سبعة مقاعد على الأقل للمواطنين المسيحيين، وأبقى على باقي التعديلات³. تنطلق الورقة من سؤال يتجاوز إجراء الاقتراع إلى ما يستطيع إنتاجه مؤسسياً: هل تفتح الانتخابات مساراً لتجديد التمثيل واستعادة الرقابة وتوحيد النظام السياسي، أم تنتج شرعية انتخابية محدودة داخل بنية تستمر فيها الانقسامات والقيود القديمة؟ وتتناول الإجابة أربعة محاور: قواعد المسار الانتخابي وحدوده؛ وأزمة المؤسسات التمثيلية والتنفيذية؛ والعلاقة بين الحوكمة والثقة والأداء؛

1 وحدة الدراسات السياسية (2026). "الانتخابات الفلسطينية: الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 3 آب/أغسطس 2026.

2 الأناضول (2026). "رئيس فلسطين يعدل قانون الانتخابات العامة تمهيداً للاستحقاقات المقبلة". 14 حزيران/يونيو 2026.

3 رئيس دولة فلسطين (2026). قرار بقانون رقم (17) لسنة 2026م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته. الجريدة الرسمية الفلسطينية، عدد ممتاز، 11 آب/أغسطس 2026.

وشروط تحويل نتيجة الانتخابات إلى سلطة خاضعة للمساءلة وقادرة على العمل.

تميز الورقة بين أربعة أبعاد للشرعية المؤسسية. يتعلق البعد الأول بالتفويض، أي اختيار المواطنين ممثليهم عبر انتخابات دورية. ويرتبط الثاني بالإجراءات، بما يشمل استقرار القانون وحياد الإدارة وتكافؤ الفرص وحرية التنظيم. أما الثالث فيتعلق بشمول التمثيل جغرافياً وسياسياً، بحيث تشارك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والقوى والتيارات المختلفة في العملية. ويتصل البعد الرابع بالأداء، أي قدرة المؤسسات المنتخبة على التشريع والرقابة وتقديم الخدمات وتنفيذ القرارات. ويمكن للانتخابات أن تحقق بعداً أو أكثر مع بقاء الأبعاد الأخرى ضعيفة، ولذلك يُقاس أثرها بما تغيره في توزيع السلطة والمساءلة، إلى جانب عدد المشاركين والنتائج المعلنة.

مسار انتخابي بين الجاهزية الفنية وعدم استقرار القواعد

يحمل قانون الانتخابات المعدل خطوات إصلاحية شكلية معتبرة: خفض سن الترشح، وضمان تمثيل نسوي بواقع مرشحة واحدة من كل ثلاث، وخفض نسبة الحسم لتوسيع قاعدة التمثيل، وتخصيص مقاعد للمسيحيين⁴ غير أن القانون نفسه يتضمن شرطاً إقصائياً لافتاً كما ورد في المادة 6 من قرار بقانون رقم 17 لسنة 2026م: إلزام كل مرشح ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية⁵، وهو شرط سياسي مسبق يضيق هامش التنافس قبل بدء الانتخابات، ويمنح السلطة أداة لضبط من يشارك فيها. كما أن تبدل عدد المقاعد مرتين خلال شهرين، بمرسوم لا بتشريع برلماني⁶، يكشف هشاشة قواعد اللعبة السياسية ذاتها التي يُفترض أن تحكم الانتخابات.

تجري الاستعدادات الفنية بوتيرة جادة: أنجزت لجنة الانتخابات المركزية تسجيل نحو 1.62 مليون ناخب في الضفة الغربية (87% من المستحقين)، وشكلت محكمة قضايا الانتخابات، ودُرّبت طواقمها في الضفة وغزة على السواء،

4 المرجع السابق

5 رئيس دولة فلسطين (2026). قرار بقانون رقم (17) لسنة 2026م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته. الجريدة الرسمية الفلسطينية، عدد ممتاز، 11 آب/أغسطس 2026.

6 الأناضول (2026). "رئيس فلسطين يعدل قانون الانتخابات العامة تمهيداً للاستحقاقات المقبلة". 14 حزيران/يونيو 2026. <https://v.aa.com.tr/3966894>

القدس العربي (2026). "تعديل على قانون الانتخابات الفلسطينية يعيد أعضاء التشريعي إلى 132... وحماس تطالب الناخبين بالتسجيل". 11 آب/أغسطس 2026. تعديل على قانون الانتخابات الفلسطينية يعيد أعضاء التشريعي إلى 132... و"حماس" تطالب الناخبين بالتسجيل

وقدّرت كلفة العملية بنحو 18 مليون دولار⁷. لكن اللجنة تواجه عقبتين خارجيتين عن إرادتها: رفض إسرائيل إدخال مواد الاقتراع إلى غزة، ما اضطرها لخطة بديلة تعتمد على التصنيع المحلي، وغياب موقف إسرائيلي واضح من تمكين نحو 135 ألف مقدسي من التصويت، إلى جانب مخاوف من ملاحقة مرشحين في القدس⁸. وقد أعلنت اللجنة صراحة أنها لن تقبل إجراء الانتخابات في الضفة فيما لا تجري في غزة⁹، ما يجعل مصير الاستحقاق بأكمله رهناً بمتغير لا تتحكم به السلطة الفلسطينية ولا لجنة الانتخابات.

ينتج عن هذه القيود ثلاثة مسارات محتملة. يقوم الأول على إجراء انتخابات شاملة في الضفة وغزة والقدس، وهو المسار الأعلى شرعية والأكثر تعقيداً. ويعتمد الثاني على ترتيبات بديلة في القدس أو غزة تحافظ على مشاركة الناخبين بدرجات متفاوتة، لكنه يحتاج إلى توافق سياسي وقانوني مسبق. أما الثالث فيتمثل في تأجيل العملية عند تعذر الشمول، وهو خيار يحمل كلفة إضافية على الثقة بعد تجارب التأجيل السابقة. ولذلك ينبغي تحديد معايير القرار بشأن كل مسار وموعد اتخاذه والجهة المخولة إعلانه، حتى يبقى أثر القيود الخارجية منفصلاً عن الحسابات الداخلية.

مؤسسات تمثيلية وتنفيذية أضعفها الانقسام والتفرد

تخص الانتخابات المقررة المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، بينما يمتد سؤال التمثيل الوطني إلى منظمة التحرير والمجلس الوطني والفلسطينيين خارج الأرض المحتلة. ويعني ذلك أن انتخاب مجلس تشريعي يعالج جزءاً من أزمة مؤسسات الحكم في الضفة وغزة، لكنه لا يحسم وحده إعادة بناء المرجعية الوطنية الجامعة. وتحتاج الورقة لذلك إلى التمييز بين مسارين متصلين: تجديد مؤسسات السلطة عبر الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتوسيع تمثيل منظمة التحرير بما يشمل القوى والتجمعات الفلسطينية المختلفة.

لا يمكن فصل تعطل الاستحقاقات الانتخابية عن الانقسام الجغرافي والسياسي القائم منذ 2007م بين سلطة في الضفة الغربية تقودها حركة

7 القدس العربي (2026 ب). "الجهاد تفضّل تأجيل الانتخابات الفلسطينية والشعبية لم تحسم شكل المشاركة". "الجهاد" تفضّل تأجيل الانتخابات الفلسطينية و«الشعبية» لم تحسم شكل المشاركة

8 المرجع السابق

9 المرجع السابق

فتح، وإدارة في غزة نشأت تحت سيطرة حركة حماس ثم أعادت الأخيرة، في سياق ترتيبات ما بعد الحرب، تشكيل إدارتها الانتقالية بالتنسيق مع وسطاء إقليميين. وقد حاولت السلطة، خلال العامين الأخيرين، تعويض غياب الشرعية الانتخابية بخطوات إصلاحية جزئية: استحداث منصب نائب الرئيس وشغله بحسين الشيخ، وعقد المؤتمر الثامن لحركة فتح، وإجراء انتخابات محلية، والشروع في دستور مؤقت¹⁰. بيد أن هذه الخطوات جاءت من داخل البنية الحزبية القائمة نفسها لا من خارجها، وعمّق المؤتمر الثامن، بدل أن يرأب، الانقسامات داخل فتح، بما يرّجح دخول أكثر من قائمة منافسة باسم الحركة ذاتها في الانتخابات المقبلة.

ينبغي تقييم شروط الترشح وفق ثلاثة معايير: وضوح النص، وانطباقه بصورة متساوية على جميع المرشحين، وارتباطه بمتطلبات ضرورية للعملية الديمقراطية. كما تحتاج الجهة المخولة تفسير شرط الالتزام السياسي إلى تحديد، إلى جانب إجراءات الاعتراض والطعن والمدة المتاحة للفصل فيه. فالصياغة العامة قد تتحول إلى مجال واسع للاستبعاد الانتقائي، بينما تتيح المعايير المحددة والرقابة القضائية حماية المرجعية الوطنية والتعدد السياسي معًا.

وتكشف هذه التطورات عن أزمة تتجاوز مجرد تأجيل الانتخابات إلى سؤال أعمق يتعلق بقدرة النظام السياسي نفسه على إعادة إنتاج شرعيته وفاعليته. وفي هذا السياق، فإن الجمود السياسي لم يعد مجرد أزمة مؤقتة، بل أصبح مساراً يهدد بتهميش القضية الفلسطينية تحت وطأة الانشغالات الداخلية. وتكتسب هذه القراءة أهميتها هنا لا باعتبارها بديلاً عن الانتخابات، وإنما باعتبارها مؤشراً إلى أن استعادة الشرعية تتطلب إعادة بناء النظام السياسي ومؤسساته، وليس فقط إعادة تشغيل آلية الاقتراع¹¹.

ولا تكمن المفارقة فقط في تأخر الانتخابات، بل في اختلال متزايد بين سرعة تغير البيئة السياسية والاجتماعية الفلسطينية وبين قدرة النظام السياسي على التكيف معها؛ فبينما تتغير طبيعة الصراع وأنماط المشاركة والتعبئة، ما تزال آليات إنتاج القرار والتمثيل تتحرك إلى حد كبير ضمن قواعد تشكلت

10 وحدة الدراسات السياسية (2026). "الانتخابات الفلسطينية: الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 3 آب/أغسطس 2026.

11 مشاركة، محمد (2026). "إنقاذ غزة وتجديد التمثيل: لحظة الحقيقة الفلسطينية". <https://www.alkofiya.com/index.php/ar/post/349668>

في مراحل سابقة. ومن هنا، تصبح أزمة الانتخابات جزءاً من اختلال في الزمن السياسي، حيث قد تتحول الانتخابات من أداة لتجديد الشرعية إلى مناسبة تكشف أزمة أعمق في قدرة النظام على تمثيل مجتمع يتغير بوتيرة أسرع من مؤسساته¹².

تصف غانية ملحيس هذه الحالة بوصفها تكلساً في آليات إنتاج القرار والتمثيل؛ إذ تستطيع المؤسسات تغيير الأشخاص والمواقع مع استمرار القواعد التي تضبط التداول والمساءلة على حالها. وتفيد هذه القراءة في تقييم الانتخابات من خلال أثرها البنيوي: هل تعيد توزيع السلطة وتفتح قنوات جديدة للمشاركة، أم تمنح البنية القائمة تفويضاً جديداً مع تعديلات محدودة؟

وتعكس محاولات تشكيل تحالف وطني يضم تيار محمد دحلان الإصلاحي وتيار ناصر القدوة وفصائل اليسار وحركتي حماس والجهاد، دون أن يحسم أي طرف موقفه النهائي حتى الآن، حجم الأزمة في إعادة إنتاج تمثيل موحد؛ إذ يصف أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هذه المساعي بأنها محاولة إقليمية لإعادة هندسة النظام السياسي الفلسطيني لا انفتاحاً ديمقراطياً عضوياً¹³. وفي المقابل، دعت فصائل أخرى، هي حماس والجهاد والمبادرة والجبهتان الشعبية والديمقراطية، إلى حوار وطني شامل يسبق الانتخابات بدل تأجيلها إليه¹⁴، بينما حذر كاتب فلسطيني بارز من أن اعتماد التوافق بدلاً من الانتخابات شكل تاريخياً جريمة سياسية كرّست هيمنة نخب قائمة، علماً بأن نحو نصف الناخبين الفلسطينيين بين 18 و37 عاماً لم يختبروا التصويت لممثليهم إطلاقاً¹⁵. هذا التجاذب بين من يريد انتخابات فورية ومن يريد توافقاً يسبقها يعيد إنتاج المعضلة ذاتها التي عطلت الاستحقاقات عشرين عاماً.

يحمل دخول هذا الجيل إلى الاقتراع أثراً يتجاوز زيادة المشاركة العددية؛ فهو يختبر قدرة القوائم على تمثيل أولويات تشكلت بعد الانقسام والحرب والتحول الرقمي وتراجع فرص العمل والهجرة. كما يجعل تجديد النخب

12 ملحيس، غانية (2026). بين استعمار يتجدد وحركة تحرر تتكلس: لحظة انكشاف النظام السياسي الفلسطيني بعد المؤتمر الثامن لحركة فتح. بين استعمار يتجدد وحركة تحرر تتكلس: لحظة انكشاف النظام السياسي الفلسطيني بعد المؤتمر الثامن لحركة فتح - غانية ملحيس.

13 العربي الجديد (2026). "خاص: لقاءات فتح في القاهرة تفشل في وقف مساعي التحالف الانتخابي".

14 القدس العربي (2026ب). "الجهاد تفضّل تأجيل الانتخابات الفلسطينية والشعبية لم تحسم شكل المشاركة".

15 حرب، جهاد (2026أ). "التوافق جريمة سياسية". جريدة القدس، 29 آب/أغسطس 2026.

مرتبطًا بترتيب المرشحين داخل القوائم، وفرص الشباب في المواقع القابلة للفوز، وقدرتهم على التأثير في البرامج والقرارات. فخفض سن الترشح يوسع الأهلية القانونية، بينما يحتاج الأثر السياسي إلى ضمان حضور فعلي داخل القوائم والمؤسسات المنتخبة.

تكشف هذه التحركات وجود تصورين مختلفين لوظيفة الانتخابات. ينظر التصور الأول إليها بوصفها آلية لحسم التنافس ومنح الناخب حق إعادة تشكيل موازين القوى، بينما يشترط الثاني اتفاقًا سياسيًا سابقًا يضمن مشاركة الأطراف واحترام النتائج وتوحيد المؤسسات. ويمكن تجاوز التعارض عبر حصر التوافق السابق في قواعد العملية وضماناتها، وترك توزيع المقاعد والسلطة للناخبين. ويشمل ذلك الاتفاق على أهلية المشاركة، وحياد المؤسسات، وتشكيل الحكومة، وانتقال الصلاحيات، ووضع الأجهزة الأمنية، وإدارة الخلافات بعد إعلان النتائج.

وبهذا يصبح التوافق ضمانًا للانتخابات وليس بديلًا منها، بينما تصبح الانتخابات وسيلة لإنتاج التفويض وليست أداة لإقصاء القوى غير المنسجمة مع البنية القائمة. أما ترك ملفات ما بعد النتائج بلا اتفاق، فيعيد إنتاج المشكلة التي ظهرت بعد انتخابات 2006، حين تعارضت نتيجة الصندوق مع بنية المؤسسات والالتزامات الخارجية وموازن القوى الداخلية.

يضاف إلى ذلك أن مسار الشرعية الانتخابية ذاته يجري بمعزل عن مسار حوكمة غزة الفعلي؛ فخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لما بعد الحرب أناطت بالإشراف الانتقالي على القطاع بـ"مجلس السلام" و"قوة استقرار دولية"¹⁶، من دون ربط واضح بعودة مؤسسات السلطة الفلسطينية إليه إلا بعد إصلاحات تُعرّف شروطها خارجياً، بينما يواصل الجيش الإسرائيلي التوسع في مساحة سيطرته داخل القطاع. وبذلك قد تفرز انتخابات تشريعية ناجحة مجلساً منتخباً في الضفة الغربية من دون أن يملك عملياً صلاحية أو حضوراً في إدارة غزة، بما يبقى على الانقسام المؤسسي حتى لو أعيد إنتاج التمثيل السياسي الشكلي.

16 وحدة الدراسات السياسية (2026). "الانتخابات الفلسطينية: الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 3 آب/أغسطس 2026.

مجلس الأمن الدولي (2025). القرار 2803 (2025)، الجلسة 10046، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

الحوكمة وجودة الخدمات: أزمة ثقة قبل أن تكون أزمة تمثيل

يكشف استطلاع أيلول 2024م للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن الرضا عن أداء السلطة لم يتجاوز 22%، وعن أداء الرئيس عباس 18%، مقابل 81% غير راضين؛ فيما رأى 69% أن حكومة رئيس الوزراء محمد مصطفى لن تنجح في إصلاحات عجزت عنها الحكومة السابقة¹⁷. وأظهر استطلاع لاحق تراجعاً متزامناً في تأييد حركتي حماس وفتح إلى 24% لكل منهما، مع تصريح 44% من المستطلعين بأن الحركتين، بقيادتيهما الحاليتين، لا تستحقان تمثيل الشعب الفلسطيني أو قيادته¹⁸. هذا التراجع المزدوج في الثقة، لا في فتح أو حماس فقط بل في فكرة القيادة القائمة كلها، يعني أن أزمة الحوكمة الفلسطينية أزمة أداء ومساءلة أعمق من أزمة تمثيل انتخابي صرف.

ينبغي تفسير هذه النتائج باعتبارها مؤشرات على مصادر متعددة لعدم الرضا. فقد يرتبط انخفاض الثقة بغياب الانتخابات، أو أداء الخدمات، أو الفساد والمحسوبية، أو الانقسام، أو العجز أمام السياسات الإسرائيلية. وتستطيع الانتخابات معالجة جانب التفويض وإتاحة معاقبة القيادة أو استبدالها، بينما تحتاج بقية المصادر إلى إصلاحات في إدارة المال العام والتعيينات والشفافية والرقابة. ومن هنا تتحدد العلاقة بين الانتخابات والحوكمة: الصندوق يفتح قناة للمحاسبة الدورية، والمؤسسات الرقابية تحول التفويض إلى مساءلة مستمرة بين دورة انتخابية وأخرى.

تقوم شرعية النظام بعد الانتخابات على معادلة مركبة. تنتج المشاركة والنزاهة شرعية إجرائية، ويمنح شمول القوى والمناطق شرعية تمثيلية، بينما تنتج القدرة على التشريع والرقابة والخدمات شرعية أداء. وقد يحقق النظام مستوى مرتفعاً في أحد هذه الأبعاد مع بقاء الأبعاد الأخرى ضعيفة. لذلك يجب تقييم الانتخابات بعدد الناخبين ونزاهة الفرز، ثم بقدرة المجلس الناتج على ممارسة اختصاصاته ومساءلة الحكومة وتنفيذ قراراته في الضفة وغزة. فقد لاحظ كاتب فلسطيني أن عدداً من كبار المسؤولين يبقون في مواقعهم سنوات طويلة دون تحقيق الأهداف المعلنة عند تعيينهم، في غياب أي آلية

17 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2024). نتائج استطلاع الرأي العام رقم (93)، أيلول/سبتمبر 2024.

18 الشرق الأوسط (2026). "فرص الانتخابات الفلسطينية تعزز وتوقعات متفاوتة لصالح فتح".

تقييم ذاتي أو خارجي لأدائهم، بما يحوّل بعض المؤسسات إلى ما يشبه ممالك شخصية محكومة بالولاء لا بالكفاءة، وهو نمط يرتبط مباشرة بضعف جودة الخدمات العامة وتراجع القدرة على تنفيذ الخطط المعلنة¹⁹. ويتفاقم هذا الضعف بضائقة مالية حادة: تحتجز إسرائيل نحو ستة مليارات دولار من أموال المقاصة الفلسطينية، ما أدى إلى أزمة رواتب مزمنة لنحو 200 ألف موظف حكومي²⁰، فتصبح كفاءة الإنفاق ونزاهته أكثر إلحاحاً في وقت تنقلص فيه الموارد المتاحة أصلاً.

القانون والرقابة والمجتمع المدني: أدوات مساءلة ناقصة

شكّل إنشاء محكمة قضايا الانتخابات خطوة إيجابية في مؤسسة الفصل بين الإدارة الفنية للعملية الانتخابية والفصل القضائي في النزاعات بشأنها²¹. غير أن غياب مجلس تشريعي منتخب منذ 2006م حرم النظام السياسي من وظيفته الرقابية الأهم: مساءلة الحكومة وموازنتها بشكل دوري ومؤسسي، لا عبر مراسيم رئاسية أو تعيينات فوقية كمنصب نائب الرئيس. وفي غياب هذه الرقابة البرلمانية، بقي دور مؤسسات مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية محدود الأثر العلني، بينما تولت مبادرات المجتمع المدني جزءاً من وظيفة المساءلة الغائبة؛ فقد رفض الائتلاف الأهلي للانتخابات التعامل مع الاستحقاق كإجراء جزئي أو إداري، وطالب بانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تشمل القدس وغزة، وbacherاض صريح على الشرط الإقصائي الجديد للترشح²². هذا النمط من الرقابة الأهلية على تصميم العملية الانتخابية نفسها، لا على نتائجها فقط، يمثل أحد أشكال المساءلة القليلة الفاعلة حالياً في غياب برلمان منتخب وفي ظل ضعف الأدوات الرسمية للمحاسبة.

شروط واقعية لاستعادة الفاعلية المؤسسية

تشير المعطيات السابقة إلى أن استعادة فاعلية النظام السياسي الفلسطيني تتطلب أكثر من إجراء انتخابي، مهما بلغت جودته الفنية، إذ تبدأ باستعادة

19 حرب، جهاد (2026ب). "لماذا لا يفشل المسؤولون الفلسطينيون". جريدة القدس، 2026.

20 وحدة الدراسات السياسية (2026). "الانتخابات الفلسطينية: الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 3 آب/أغسطس 2026.

21 القدس العربي (2026ب). "الجهاد تفضّل تأجيل الانتخابات الفلسطينية والشعبية لم تحسم شكل المشاركة".

22 وحدة الدراسات السياسية (2026). "الانتخابات الفلسطينية: الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 3 آب/أغسطس 2026.

الثقة في حياد المؤسسات الوطنية وقدرتها على العمل لصالح جميع الفلسطينيين، لا لصالح حزب أو تيار سياسي بعينه. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إعادة تعريف دور المؤسسة الأمنية بوصفها مؤسسة وطنية جامعة، لا جزءاً من منظومة حزبية. ويقتضي ذلك ضمان عدم توظيف الأجهزة الأمنية أو مؤسسات الدولة للتأثير في المناقشة السياسية، أو التضييق على مرشحي الأحزاب والقوى المعارضة، مع توفير حماية متساوية لجميع المرشحين والناخبين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية. فتكافؤ الفرص الانتخابية لا يتحقق فقط من خلال القواعد والإجراءات الانتخابية، وإنما يتطلب أيضاً مؤسسات وطنية محايدة تضمن احترام الحق في المنافسة السياسية وتحمي المجال العام من التدخل أو الإقصاء. ومن دون هذا الشرط، قد تتحول الانتخابات إلى إجراء تقني يعيد إنتاج اختلالات الشرعية بدلاً من معالجتها.

وعلى هذا الأساس، يأتي الفصل بين التقنية الانتخابية والسياسة بوصفه الشرط الثاني لاستعادة الفاعلية المؤسسية. ويعني ذلك إبقاء الاستعداد الفني للانتخابات، بما يشمل تسجيل الناخبين، والإجراءات الانتخابية، والقضاء الانتخابي، وتدريب الكوادر، مستقلاً عن المساومات الحزبية، مع إخضاع أي تعديل في قواعد اللعبة، كعدد المقاعد وشروط الترشح، لمراجعة تشريعية مستقرة، لا لمراسيم متعاقبة. كما يتطلب ذلك تهيئة توافق سياسي مسبق على احترام نتائج الانتخابات أيّاً كانت، والاستفادة من تجربة (2006) لتطوير ضمانات تمنع تكرار أزمة ما بعد الانتخابات، بحيث تصبح الانتخابات مدخلاً لإعادة بناء الشرعية، لا مجرد وسيلة لتجديد المؤسسات القائمة فقط.

أما الشرط الثالث، فيتعلق بإعادة بناء التمثيل السياسي والمؤسسي بصورة أكثر شمولاً. فالمطلوب الحفاظ على وحدانية التمثيل الوطني لمنظمة التحرير، مع فتح المجال أمام القوى والشخصيات التي لم تشارك تاريخياً في مؤسساتها، بدلاً من تحويل شرط الانتماء أو المشاركة السابقة إلى أداة لضبط من يحق له الدخول في المنافسة السياسية. ويتصل بذلك إعادة وصل التمثيل الداخلي المنتخب بتمثيل الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته، بما يشمل الضفة وغزة والقدس والداخل والشتات، وهي الإشكالية التي أثرت منذ منتصف التسعينيات ولا تزال قائمة²³. ويقتضي هذا المسار أيضاً فتح المجال أمام الشباب والمجتمع المدني والشبكات الرقمية بوصفها

23 قسيس، مضر (1995). "الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف 1995.

مكونات جديدة في المجال العام، ومعالجة الانقسام باعتباره أزمة مؤسسية تعيد إنتاج شرعيات منفصلة، لا مجرد خلاف بين النخب²⁴.

أما الشرط الرابع والأخير، فيتعلق بتحويل التوافق السياسي والشرعية الانتخابية إلى حوكمة ومسائلة فعلية. وتكشف تجربة إعلان بكيين، الذي وقّعه 14 فصيلاً فلسطينياً عام 2024م، أن الاتفاق على المبادئ لا يكفي ما لم يتحول إلى مسار تنفيذي واضح، بجدول زمني ومسؤوليات محددة وآليات للمساءلة وحل النزاعات وتوحيد المؤسسات. لذلك، ينبغي الانتقال من إدارة الحوارات إلى حوكمة تنفيذ الالتزامات، بحيث تصبح المصالحة مساراً مؤسسياً قابلاً للقياس والمساءلة، لا اتفاقاً جديداً يضاف إلى سجل التوافقات غير المنفذة. ويتطلب ذلك، بالتوازي، تفعيل الرقابة البرلمانية والقضائية والمجتمعية على السلطة التنفيذية والأجهزة العامة، وفصل مسار إعادة بناء الشرعية الفلسطينية، قدر الإمكان، عن اشتراطات "اليوم التالي" الدولية والإقليمية، حتى لا تتحول الانتخابات والإصلاحات إلى استجابة لمتطلبات المانحين والشركاء الدوليين أكثر من كونها استعادة فعلية لإرادة الناخب الفلسطيني²⁵.

وبذلك، فإن استعادة الفاعلية المؤسسية لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها نتيجة لإجراء الانتخابات وحده، وإنما باعتبارها مساراً متكاملًا يبدأ بحياد المؤسسات الوطنية والأمنية وضمان تكافؤ الفرص السياسية، ويمر بنزاهة العملية الانتخابية وشمولية التمثيل، وينتهي بتحويل الشرعية السياسية إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة وقادرة على تنفيذ التوافقات وحماية الحقوق. وعندها فقط يمكن أن تصبح الانتخابات بداية لإعادة بناء الشرعية وتجديد التمثيل وتعزيز المساءلة واستقلال القرار السياسي، لا غاية إصلاحية قائمة بذاتها.

24 ملحيس، غانية (2026). "بين استعمار يتجدد وحركة تحرر تتكلس: لحظة انكشاف النظام السياسي الفلسطيني بعد المؤتمر الثامن لحركة فتح". بين استعمار يتجدد وحركة تحرر تتكلس: لحظة انكشاف النظام السياسي الفلسطيني بعد المؤتمر الثامن لحركة فتح - غانية ملحيس.

25 الرجوب، عوض (2024). «ما الجديد في اتفاق الفصائل الفلسطينية بكيين؟». الجزيرة نت.

الخاتمة

تمثل الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني 2026 فرصة لإعادة المواطن الفلسطيني إلى عملية اختيار القيادة ومحاسبتها بعد عقدين من غياب الانتخابات التشريعية. غير أن أثرها سيعتمد على نوع الشرعية التي تنتجها. فالاقتراع يمنح تفويضاً انتخابياً، بينما تحتاج الشرعية المؤسسية إلى قواعد مستقرة، ومنافسة متكافئة، وشمول الضفة وغزة والقدس، وقبول النتائج، وقدرة المجلس المنتخب على ممارسة التشريع والرقابة.

تكشف التعديلات المتعاقبة على القانون، والقيود التي تواجه مشاركة غزة والقدس، والخلاف حول ترتيب التوافق والانتخابات، أن الأزمة تبدأ قبل يوم الاقتراع. كما تظهر تجربة عام 2006 أن الاختبار يستمر بعد إعلان النتائج، حين تبدأ قضايا انتقال السلطة وتشكيل الحكومة والأجهزة الأمنية والموارد والعلاقة مع الأطراف الخارجية. ولذلك ينبغي التعامل مع الانتخابات بوصفها عملية لإعادة توزيع السلطة وتنظيمها، وليس حدثاً فنياً ينتهي بإعلان الفائزين.

وتتحدد القيمة التحويلية للانتخابات في قدرتها على وصل ثلاثة مسارات: تجديد التفويض عبر الصندوق، وإعادة توحيد المؤسسات في الضفة وغزة، وإحياء الرقابة على الحكومة والمال العام. ويحتاج ذلك إلى حوكمة تنفيذ تترجم التوافقات إلى مسؤوليات ومواعيد ومؤشرات، كما في الدروس المستفادة من تعثر اتفاقات المصالحة وإعلان بكيين. وعندما تعمل هذه المسارات معاً، يمكن الانتقال من شرعية الاقتراع إلى شرعية الأداء، ومن تمثيل يختار الأشخاص إلى نظام سياسي يربط السلطة بالمحاسبة والقدرة على الإنجاز.

أين ذهبت تشكيلات المقاومة في شمال الضفة الغربية؟ من صعود «عرين الأسود» و«كتيبة جنين» إلى تفكيك المُنظمات وإعادة تشكيل المجال الفلسطيني

- مريم البطوش -

المقدمة

شهدت الضفة الغربية إثر معركة سيف القدس عام 2021 صعود عددٍ من التشكيلات المُقاومة، من مثل كتيبة جنين وكتيبة طولكرم، عرين الأسود، وكتيبة الفارعة، وتشكيلات أريحا. شكّل بعض هذه التشكيلات امتداداً لكبرى الحركات الفلسطينية كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وعودةً لكتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح¹، لكن المفارقة في هذه التشكيلات الجديدة أن بعضها كان عابراً للفصائلية، بمعنى أنها جمعت مقاتلين من مُختلف الفصائل² مع مقاتلين دون انتماءٍ فصائلي أو

1 رغم الإعلان عن حلّها عام 2007، في عهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلّا أنّ جمعاً من شبّان الحركة لم يرضَ بذلك. واللافت في عودة الكتائب إلى واجهة الفعل العسكري/المسلّح انضمام بعض كوادِر الأجهزة الأمنية الفلسطينية إليها؛ ومن أشهر الأمثلة على ذلك أمير أبو خديجة، مؤسس «مجموعة الرد السريع» في طولكرم، والذي كان قد التحق في سنّ الثامنة عشرة بجهاز أمن الرئاسة الفلسطينية، قبل فصله منه عام 2019 ومحاكمته عسكرياً بتهمة الارتباط بمجموعات مسلّحة. وقد انضوت مجموعته لاحقاً ضمن كتيبة طولكرم. يُنظر إلى كلّ من الجزيرة نت، «كتيبة طولكرم.. عقبة في وجه الاقتحامات الإسرائيلية بالضفة»، 25 نيسان/أبريل 2024، آخر تحديث 29 آب/أغسطس 2024، <https://bitly.cx/5mnXn>، <https://bitly.cx/aXCF> أيضاً سجود عوايص، «المقاوم الجديد... من بزة الجهاز الأمني إلى بزة الفدائي»، متراس، 18 نيسان/أبريل 2024 <https://bitly.cx/aXCF>

2 Mora Deitch, Shaul Arieli, and Rebecca Meller, "Summary of Terror Attacks in Israel and the West Bank, 2023-2024," Institute for National Security Studies (INSS), February 4, 2025, <https://bitly.cx/LikAm>

تنظيمي من الأساس في التشكيلة الواحدة، وأخرى مستقلة لا تتبع لأيّ فصيل بشكل تامّ نموذجها كتبية عرين الأسود. فضلاً عن حالة الإسناد بينها على امتداد جغرافيا الضفة الغربية.

بلغت ذروة المواجهة بين هذه التشكيلات والاحتلال الإسرائيلي ذروتها في الأعوام 2021-2024 وبالأخصّ الأعوام (2022-2024) وشكّلت معركة "طوفان الأقصى" نقطة فارقة في اشتداد هذه الموجة وتصاعد حدّتها. وبحسب تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي استند إلى بيانات "الشاباك"³، نفّذ الفلسطينيون 6828 هجوماً خلال عام 2024، أي ضعف الهجمات المسجلة عام 2023 التي بلغت 3436 هجوماً.

وتميزت هذه التشكيلات بسماتٍ عدة مكّنتها من أداء الفعل المقاوم: تطوّر شكل الفعل نفسه والمراكمة عليه، والجمع بين العمليات الفردية والجماعية، وتطوّر الأدوات من حيث تصنيع العبوات وأدوات الاستهداف ضمن بنية شبكية ولا مركزية، والمُتمثل في الحيز والفضاءات الجغرافية التي شكّلت نقطة لهذه التشكيلات في المخيمات والمدن القديمة في المحافظات الفلسطينية الكبيرة.

إلى جانب البُعد الجيلي والعُمري، إذ تراوحت أعمار معظم أفرادها - من الطبقة القيادية إلى المقاتلين على السواء - بين 17 و25 عاماً ما يعني أن هذه التشكيلات تشكّل وعيها مع انتفاضة الأقصى الثانية مطلق الألفية الأولى. كما حملت بُعداً اتصالياً وجماهيرياً، تمثّل في اشتباكها المباشر مع الحاضنة الشعبية عبر بياناتٍ توثق عملياتها وتُعلن مواقفها، مع خطابٍ سياسي تعبوي موجه يحثّ الجمهور على المشاركة والتصدي والاشتباك، وفي وصايا الشهداء أيضاً التي كانوا يتركونها قبل استشهادهم⁴. وهي بمجموعها تشكّل رأس مال نضالي من شأنه شحذ ودفع الفعل المقاوم. وأخيراً، تنوّع العمليات بين الاشتباك والتصدي لاقتحامات الاحتلال للمخيمات، وصولاً للإرباك والهجوم على المستوطنات والحواجز العسكرية للاحتلال وإطلاق النار والعبوات الناسفة محلية الصنع عليها.

3 مرجع سابق.

4 إيمان بدوي، «فهم مجموعة "عرين الأسود": ما الذي تكشفه وصايا شهدائها؟»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 143 (صيف 2025): <https://bitly.cx/9f22163-142>

وعلى إثر ذلك شنت القوّات الإسرائيلية عمليات متعدّدة من مثل “السور الحديدي” و “جز العشب” في المخيمات والمدن الفلسطينية وذلك بهدف اقتلاع “البؤر الإرهابية” بحسب التوصيف الإسرائيلي.

جغرافيا التوزّع: من جنين إلى أريحا

يكشف توزّع هذه التشكيلات الجغرافي والتنظيمي عن تحوّل لافت، إذ تتداخل الانتماءات في ذات المخيمات والمناطق ما يشير إلى عدم احتكار فصيل بعينه لحيز جغرافي معيّن كما كان سابقاً، بدءاً من شمال نابلس حيث ينشط في مخيم جنين كلّ من كتيبة جنين 2021 التابعة لسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وكتيبة العيّاش التابعة لكتائب الشهيد عزّ الدين القسّام، وشهداء الأقصى كامتدادٍ تاريخيٍّ للجناح العسكري لحركة فتح. وفي المدينة القديمة في نابلس كتيبة عرين الأسود 2021 المستقلة رغم شكر بعض قادتها حركة حماس على دعمها اللوجستي والعسكري والمالي. وكتيبة الفارعة - مجموعات الشهيد براء الأمير 2022 ذات الفصائلية المتعدّدة في طوباس. رغم التعقيد المكاني والجغرافي والهندسي للمخيم⁵.

وبالانتقال إلى طولكرم خصوصاً مخيم عين شمس نجد كتيبتَي طولكرم التابعة لسرايا القدس، وطولكرم الرد السريع لشهداء الأقصى. أمّا في أريحا وهي التي تحمل خصوصية استثنائية بالنظر إلى اعتبارها منطقة آمنة نسبياً نظراً لقربها من المستوطنات الإسرائيلية ولكونها مقر الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهو ما أدّى إلى استهداف أيّ محاولة تشكّل أو القيام بعمليات بشكل مباشر فيوجد كتيبة عقبة جبر التابعة لسرايا القدس، وكتيبة مخيم عقبة جبر التابعة لكتائب القسّام⁶. وبعد انطلاق معركة “طوفان الأقصى”، تزايد ظهور مجموعات صغيرة نسبياً حملت إلى جانب اسمها اسم “شهداء الأقصى”، كـ “طلّاع التحرير” في نابلس، ومجموعة “الردّ السريع” في طولكرم، ومجموعة “ليوث المجد” في قلقيلية.

5 يقع المخيم على تلة سفحية مفتوحة، تُحيطه أراضي الفارعة الزراعية، وتحده شمالاً سلسلة جبلية، أما عمرانياً، فللمخيم الصغير الذي لا تتجاوز مساحته 0.26 كيلومتر مربع، ويسكنه نحو 11 ألف لاجئ فلسطيني، أزقة واسعة ومفتوحة تجعل من حركة المقاومين داخله مكشوفة أمام جيش الاحتلال.

6 من الأمثلة على غموض وتداخل الانتماءات التنظيمية كتيبة عقبة جبر، التي أُعلن في بيانٍ أولي أنها تتبع كتائب القسّام، لكن عند الإعلان عن استشهاد ثائر جبر، تبّنت سرايا القدس العملية. <https://bitly.cx/PAiM>

بالمُحصّلة، وإن كان يُنظر إلى كلّ منطقة بمعزل عن الأخرى انعكاساً للواقع الاستيطاني وما يستتبعه من تفتيتٍ للضفة الغربية، إلّا إن الصورة الأدق والتي تظهر من خلال التشابكات وعمليات الإسناد بين هذه التشكيلات تُظهرها كـ "بؤرة" واحدة، رغم اتساع الجغرافيا وخصوصية كلّ منطقة وكل تشكيل فيها إلّا أن "العدوى" تتوسع وتتمدد، وتؤسّس لمرحلة جديدة من الفعل في الضفة الغربية.

بالضرورة، يستدعي نقاش كل حالةٍ من هذه الحالات الجديدة والنوعية في أن، استحضار مسارها وتتبع مآلاتها على حدة، غير أنّ التركيز في هذه الورقة ينصبّ خصيصاً على أبرز حركتين في شمال الضفة الغربية هما: عرين الأسود، وكتيبة جنين.

السياق: التشكُّل والظروف: من سيف القدس إلى الطوفان

لا ينفك هذا المسار عن مسار أطول متراكم في الضفة الغربية بدءاً من انتفاضة الأقصى الثانية 2005-2000 وما أفرزته من امتدادٍ للعمل المقاوم فيها، ومن ثمّ عام 2015 فيما عُرف آنذاك في "هبة السكاكين" والتي تصاعد فيها العمل المقاوم الفردي؛ من عمليات دهس وطعن وإطلاق نار باستخدام سلاح "الكارلو"، فضلاً عن الخلايا الصغيرة التي غالباً ما كان يتم الكشف عنها قبل أن تبدأ، نتيجة الظروف الأمنية الصعبة والمعقّدة في الضفة. وما تلاها من موجات تراوحت بين صعودٍ وهبوطٍ في العمليات، ومن ثمّ معركة سيف القدس عام 2021 لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من العمل العسكري في الضفة. غير أنّ كل مر وصولاً إلى ما عُرف بـ "تفريغات 2005" إذ جرى ضمّ معظم عناصر حركة شهداء الأقصى في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومن ثمّ مشروع "الفلسطيني الجديد" 2007 الذي تبنته حكومة سلام فياض⁷، والذي راهن على بناء مؤسسات أمنية واقتصادية بديلة تُغري بالاستقرار وتُفرغ فكرة المقاومة المسلحة من حاضنتها الشعبية- إلّا أنّ ذلك لم يُنه بأيّ حال من الأحوال فكرة المقاومة وإمكانية تجديدها.

7 ويمكن اختصار تعريفها بأنها المزاوجة بين الضبط الداخلي للحالة الأمنية، من خلال "إحكام سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على مفاصل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، واعتقال المقاومين الفلسطينيين. وفياض كما نشر الصحفي البريطاني روجر كوهين "أهم ظاهرة في الشرق الأوسط، حيث يستحوذ الأمن على تفكير فياض"، إضافة إلى ضبط الوضع الاقتصادي بناء على أن "التنمية مدخل الدولة" وضرورة معالجة الفقر داخل المجتمع الفلسطيني بكونه يهدد السلام بالإضافة إلى رفع "تكلفة الصراع بالنسبة للفلسطينيين، وحتى تكون العودة إليه مكلفة وباهظة الثمن". خالد علي زواوي، «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بعد حرب أكتوبر: الخيارات والتحديات»، في الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير، تحرير محمد أبو رمان ومريم زياد البطوش (عقّان: معهد السياسة والمجتمع، 2026)، 35. <https://bitly.cx/SbIKo>

شهد عام 2022 ارتفاعاً في عمليات المقاومة، وفي نسبة "العمليات النوعية": فبحسب معطيات أحد مراكز الأبحاث الإسرائيلية، نُفذت خلال ذلك العام 86 عملية نوعية مقابل 54 عملية عام 2021، وارتفع عدد عمليات إطلاق النار حتى شكّلت نحو 54% من مجمل العمليات، مقابل انخفاض عمليات الطعن. وبحسب المعطيات ذاتها، قُتل ذلك العام 31 إسرائيلياً، مقارنة بـ 18 قتيلاً عام 2021، وثلاثة قتلى فقط عام 2020.

وبلغت هذه الموجة ذروتها عام 2023: فبحسب بيانات مركز "معطي"⁸، شهد ذلك العام ارتفاعاً ملحوظاً في أعمال المقاومة والاشتباكات المسلحة في مدن الضفة، وكانت الذروة فيه في شهر أكتوبر/تشرين الأول خصوصاً ما بعد السابع من أكتوبر، بمجموع 2508 عملية. إذ قُتل فيه 37 إسرائيلياً غالبيتهم جنود، وأصيب أكثر من 400 آخرين، جراء تنفيذ أكثر من 8000 عمل مقاوم، تراوحت بين إطلاق النار، والطعن أو محاولة الطعن، والدهس أو محاولة الدهس، إضافة إلى عمليتي إطلاق صواريخ و 9 عمليات إسقاط طائرات استطلاع.

وأخذت هذه التشكيلات المسلحة شكلاً تنظيمياً جديداً من حيث النمط الشبكي واللامركزي، وشهدت تنوعاً واضحاً في أشكالها وطرقها؛ تراوحت ما بين العمل الفردي الذاتي، والعمل الفردي المرتبط ببعض الفصائل، إلى العمل الجماعي الذي ظهر في العلن في عددٍ من مدن الضفة. وكلّ ذلك بفعل الاحتقان الناجم عن سلوك الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقدس. وضمن هذا المشهد المتصاعد والمتعدد الأشكال، برزت حالتان بوصفهما الأكثر تعبيراً عن هذا التحوّل التنظيمي والميداني: عرين الأسود في نابلس، وكتيبة جنين في مخيم المدينة - وهما الحركتان اللتان تتناولهما هذه الورقة بتفصيل أكبر فيما يلي.

عرين الأسود وكتيبة جنين: مساران في التشكّل والمآل

إضافةً إلى السمات الآنف ذكرها عن معظم هذه التشكيلات، حمل كلّ

8 مركز معلومات فلسطين - مُعطي، «منصة الإحصاء الفلسطيني الموثقة»، لوحة بيانات تفاعلية، تصفية: الضفة الغربية، الأعوام 2023-2026، آخر تحديث 10 أيلول/سبتمبر 2026، تاريخ الاطلاع 14 أيلول/سبتمبر 2026، <https://mo3ta.ps>

من كتيبة جنين وعرين الأسود خصوصيةً جعلتهما من أبرز تجارب موجة المقاومة الجديدة في شمال الضفة الغربية. ويعود ذلك إلى أسباب ذاتية وبنوية في تشكيلهما من حضورهما المسلح، والاستجابة الجماهيرية السريعة والواسعة لبياناتها المبتوثة عبر "تيلجرام، وأيضاً إلى ظهورهما في لحظة فراغ نسبي في الساحة الفلسطينية من العمل المقاوم المنظم، بعد فترة طويلة غلبت عليها الأعمال الفردية والمتقطعة. ومن هنا، مثلنا انتقالاً إلى تشكيلات محلية ارتبطت بالمخيم أو البلدة القديمة، وبجيل جديد من المقاتلين، وفي سياق أوسع من تصاعد الاشتباك في الضفة وفكرة وحدة الساحات.

جاء تأسيس هذه التشكيلات على إثر عددٍ من العوامل في مقدمتها استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية العنيفة "اجتياحات واغتيالات وقمع وحواجز وممارسات المستوطنين الاستفزازية ومصادرة الأراضي والاعتقالات اليومية" بحق الفلسطينيين في الضفة وغزة. عجز السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية عن تقديم الحد الأدنى من الحماية للفلسطينيين في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، واستهداف أجهزة السلطة للنشطاء المسلحين في الضفة، خاصة في نابلس وجنين.

فقد برز عرين الأسود في نابلس بوصفه حالةً نشأت في البلدة القديمة، واستندت إلى مراكمة سابقة في العمل المقاوم قبل إعلان اسمها. وبعد أن أصبح فعل المجموعة أكثر وضوحاً وتأثيراً، وضمت في صفوفها عدداً إضافياً من المقاومين الذين تحصنوا في البلدة القديمة، أعلنت اسمها في أيلول/سبتمبر 2022. ورغم أن التسمية جاءت متأخرة، فإنها كانت ثمرة مسار أسس له الشهيدان عبد الرحمن صبح ومحمد العزيزي، اللذان ركزا جهودهما في تهيئة ظروف البلدة القديمة لاحتضان المقاومين وقيادة المجموعة فعلياً، قبل اغتيالهما في تموز/يوليو 2022.

أما كتيبة جنين، فقد ارتبط تشكيلها بسياق مخيم جنين وذاكرته، ثم اكتسبت لحظة إعلانها الرسمية معنى خاصاً عقب عملية نفق الحرية وفرار الأسرى الستة من سجن جلبوع في أيلول/سبتمبر 2021. وقد مثل هذا الحدث، لكثير من الفلسطينيين وللكتيبة نفسها، دفعةً معنوية جديدة للمقاومة، بما يحمله من معنى الاستمرار في البحث عن الانتصار والتحدي. ولم تكن الكتيبة، بهذا المعنى، مجرد خلية مسلحة جديدة، بل امتداداً لحالة أقدم في المخيم،

أعادت سيف القدس ونفق الحرية منحها زخماً وشكلاً أكثر وضوحاً.

وتكشف الحالتان، مع اختلاف سياقيهما، أن قوة التشكيل لم تكن ناتجة من سلاحه أو من انتمائه الفصائلي وحدهما، بل من علاقته بالمكان وبالحاضنة الاجتماعية التي وقّرت له القدرة على الظهور والاستمرار. فعرين الأسود ارتبط أكثر بالبلدة القديمة وبالرمزية الشبابية، فيما ارتبطت كتيبة جنين بصورة أعمق بالمخيم وذاكرته وحاضنته. وهو ما يفسر، في المقابل، لماذا انتقل الاحتلال لاحقاً من استنزاف المقاتلين إلى الهندسة المكانية التي تتيح الضبط والاحتواء وإعادة التشكيل.

من استنزاف التشكيلات إلى تفكيك المخيمات

في البداية، اعتمد الاحتلال سياسة الاقتحامات والاعتقالات والاغتيالات السريعة، في محاولة لسبق المقاتلين بخطوة والقضاء على التشكيلات قبل أن تتوسع أو تتماسك. إلا أن هذه السياسة لم تكن كافية دائماً؛ ففي أكثر من حالة، تحول استشهاد المقاتلين أو مطاردتهم إلى عامل تعبئة، ودفع شباناً آخرين إلى الانضمام للحالة أو الالتفاف حولها.

وخلال عملية «المخيمات الصيفية» التي بدأها الاحتلال في أواخر آب/أغسطس 2024 في جنين وطولكرم وطوباس، ظهر أن المخيمات نفسها باتت هدفاً مباشراً. فقد استهدفت العملية مناطق وجود الكتائب والتشكيلات المسلحة، وألحقت دماراً واسعاً بالبنية التحتية، وأعادت تأكيد أن المواجهة لم تعد مقتصرة على المقاتلين، بل تمتد إلى المكان الذي يتحركون فيه.

لكن التحول الأوضح جاء مع عملية «الصور الحديدي» في مطلع عام 2025. فإسرائيل لم تكف خلالها بالاغتيال والاعتقال والملاحقة، بل اتجهت إلى إخلاء المخيمات، وتدمير المنازل والبنية التحتية، وفتح الطرق داخلها، وإعادة ضبط الحركة فيها بما يجعلها أكثر انكشافاً أمام الآليات العسكرية وأدوات المراقبة. وقد أدى هذا المسار إلى تهجير عشرات الآلاف من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وبقاء أكثر من 33 ألف لاجئ فلسطيني نازحين قسراً من هذه المخيمات حتى مطلع عام 2026.

ولا ينفصل ذلك عن سياسة أوسع من العقاب الجماعي واستهداف الحواضر الاجتماعية والشعبية للمقاومة. فحين يُهجر السكان، وتُهدم البيوت، وتُفتح الطرق، ويُعاد ضبط حركة الناس داخل المخيم، يفقد المقاتل جزءاً من قدرته على التخفي والتواصل، ويرفع الكلفة على الحواضر الشعبية والاجتماعية لهذه التشكيلات، بل وحتى الأفراد.

ومن هنا، فإن الحرب الحضرية في المخيمات لا تبدو مجرد حرب على ما تسميه إسرائيل «البؤر الإرهابية»، بل تمتد إلى استهداف المكان الذي يختزن ذاكرة اللجوء والعودة، والذي أتاح للمقاومة أن تتشكل فيه بوصفها حالة محلية. فالمخيم، في هذه الحالة، ليس مجرد مساحة عمرانية أو مكان لتحصن المقاتلين، بل هو أيضاً رمزاً للنضال وللقضية الفلسطينية نفسها.

أين ذهبت التشكيلات؟

بالبناء على ما سبق، وللإجابة على هذا السؤال يجدر بنا الإشارة إلى السياسة الإسرائيلية المزدوجة والمُمنهجة وإلى مسألة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية والتي ساهمت من خلال الاعتقالات والاختيالات والتصفية والهندسة المكانية للمخيمات والبلدات الرامية في أحد وجوها إلى إعادة تشكيل المجال الفلسطيني المقاوم والحاضنات الشعبية.

لم تقتصر سياسة الاستنزاف على الاغتيال والملاحقة الإسرائيلية، بل ترافقت أيضاً مع حملة «حماية وطن» التي نفذتها أجهزة السلطة الفلسطينية في مخيم جنين منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. ووفق الناطق باسم الأجهزة الأمنية، أسفرت الحملة حتى 9 كانون الثاني/يناير 2025 عن مقتل ثلاثة مسلحين واعتقال 247 شخصاً، أصيب 41 منهم خلال الاشتباكات أو الاعتقال. ولا تسمح هذه الحصيلة بالقول إن المعتقلين جميعاً من «كتيبة جنين»، لكنها تدلّ على أن المخيم ونشطاءه المسلحين كانوا موضع ملاحقة أمنية فلسطينية مباشرة، قبل أن تبدأ العملية الإسرائيلية الواسعة بعد أيام.

ومع انطلاق عملية «السور الحديدي» في 21 كانون الثاني/يناير 2025، انتقل الاستهداف من ملاحقة المقاتلين إلى إعادة تشكيل الحيز الذي عملوا فيه. فقد أعلنت إسرائيل، في الشهر الأول من العام، قتل 55 فلسطينياً وصفتهم

ب«المسلحين» واعتقال 380 آخرين في عمليات الضفة، تركزت أساساً في جنين وطولكرم؛ وهي أرقام إسرائيلية لا يمكن التعامل معها بوصفها حصيلة دقيقة للكثائب وحدها، لكنها تكشف حجم الملاحقة التي استهدفت بيئتها البشرية والتنظيمية.

أما الكلفة الأوضح فكانت على المخيمات ذاتها. فحتى تموز/يوليو 2026، ظلّ أكثر من 33 ألف فلسطيني نازحين من مخيمات جنين، وطولكرم، ونور شمس، ومحيطها. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، كان 52% من منشآت مخيم جنين و48% من منشآت نور شمس و36% من منشآت مخيم طولكرم قد دُمّرت أو تضررت. لذلك لا يصحّ النظر إلى ما جرى بوصفه استنزافاً عسكرياً للكثائب فقط، بل بوصفه استهدافاً للمكان الذي أتاح لها التشكل: الأزقة، والمنازل، وشبكات الطرق والمياه والكهرباء، والحاضنة الاجتماعية التي نشأت بينها.

إذن، ما تراجع هو شكل الكتيبة المحلية العلني الذي بلغ ذروته في عامي 2022 و2023، لا بالضرورة دوافع المقاومة أو إمكانيات عودتها. فقد جاءت عمليات الاستنزاف والتهجير وإعادة تشكيل المخيمات لتضرب هذا النموذج في مركزه: المكان، والحاضنة، والقدرة على تحويل التجربة الفردية للمطاردة أو الغضب إلى حالة جماعية ومنظمة.

الخاتمة

تعيش الضفة الغربية حرب استنزاف شاملة لا تتوقف عند حدود ملاحقة التشكيلات المسلحة، بل تتصل بمحاولة تطويع المجال الفلسطيني وإعادة ضبطه بما يخدم الاستيطان الإسرائيلي وما يعنيه ذلك من عرقلة إمكان تشكّل كيان سياسي فلسطيني قادر على الاستمرار وحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية. غير أن التجارب منذ انتفاضة الأقصى وما قبلها تشير إلى أن سياسات العقاب والتهجير والقمع قد تُضعف شكلاً معيناً من الفعل المقاوم، لكنها لا تُنهي بالضرورة الشروط التي تعيد إنتاجه.

ومن هنا، فإن مستقبل هذه التشكيلات رغم خفوت نشاطها واختفاء بعضها لا يعني انتهاءها أو حتى انتهاء المقاومة كفكرة، ويبقى كلّ ذلك رهناً بما إذا كانت الضفة ستنتج، في ظل استمرار الاحتلال والعنف الاستيطاني

وانسداد الأفق السياسي، أشكالاً جديدة من المقاومة تختلف في بنيتها وأدواتها وأماكن ظهورها. ويعني ذلك تدرك إسرائيل أيضاً أن الضفة تمثل خاضعتها الرخوة؛ وهو ما يدل عليه عودة الحديث في الأوساط الإسرائيلية عن سيناريو "انقلاب البنادق" إذ يستعد جيش الاحتلال لما وصفه بـ"علاج جذري للإرهاب". وهو ما يدلّ على أن المؤسسة الإسرائيلية لا تزال تتوقع إمكان تجدد الفعل المسلح في الضفة.

ولذلك تبدو الضفة الغربية اليوم الساحة المركزية والحقيقية للمشروع الاستيطاني الصهيوني، ووفق هذا المنطق فإنه يسعى إلى اجتثاث كل محاولة أو نموذج "مقاومة" قد يظهر هناك. أو حتى يوظف وجوده أيضاً ذريعةً لتوسيع السيطرة العسكرية، وإعادة تشكيل المخيمات والبلدات، وترسيخ الوقائع الاستيطانية على الأرض. من هنا، يبدو مستقبل الضفة ومقاومتها متعلقاً بشكل كبير بما هو قادم فيها.

9 تم الاعتماد بشكل كبير على مواد الصحفية شذى حماد المنشورة على موقع «متراس»، ولا سيما المواد المتعلقة بتطور العمل المقاوم والمواجهات في الضفة الغربية.

هندسة الجغرافيا: كيف يعيد الاستيطان تشكيل الضفة الغربية؟

- رنا الزاغة -

المقدمة

يتحرك اليوم الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية كمنظومة متكاملة تعيد تنظيم المكان وحركته: طريق جديد يربط مستوطنة بأخرى، حاجز يفصل قرية عن محيطها، منطقة عسكرية تُغلق وبؤرة صغيرة تتحول بمرور الزمن الى حقيقة سياسية تحظى بالحماية والاعتراف. مع تراكم هذه الإجراءات، تتآكل إمكانية قيام كيان فلسطيني متصل وقابل للحياة. ومن هنا، تتصل كل هذه الإجراءات بمواقع ومحيط جغرافي يتأثر بها حيث تمتد اثارها الى الأردن بشكل مباشر، بما تمثله الضفة الغربية بالنسبة اليه من عمق جغرافي، وأمني، وسياسي، وديمقراطي.

ويكتسب هذا التحول أهمية أكبر في ظل التغير الذي طرأ على موقع الاستيطان داخل النظام السياسي الإسرائيلي. فما كان يُقدّم سابقاً باعتباره ملفاً قابلاً للتفاوض ضمن ترتيبات الحل النهائي، بات يُعامل بصورة متزايدة باعتباره امتداداً طبيعياً للسيادة الإسرائيلية ومكوّنًا ثابتًا من مكونات الأمن والهوية. ولم تعد الحركات الاستيطانية وحدها هي التي تدفع بهذا الاتجاه؛ إذ باتت رؤيتها حاضرة داخل مؤسسات الحكم، وفي التشريعات والقرارات الإدارية والموازنات العامة والمخططات الهيكلية. وبذلك، تراجعت المسافة بين المشروع الأيديولوجي للحركات الاستيطانية وبين السياسة الرسمية للدولة، وأصبح إنتاج الوقائع على الأرض جزءًا من عملية مؤسسية تتوزع أدوارها بين الحكومة والجيش والإدارة المدنية والمجالس الاستيطانية. في ضوء ذلك، لا يمكن التعامل مع المستوطنات بوصفها تجمعات عمرانية

منفصلة، وإنما ينبغي قراءتها ضمن شبكة أوسع تشمل الطرق الالتفافية والحواجز والمناطق العسكرية وأوامر مصادرة الأراضي والقيود على البناء الفلسطيني. وتتخذ من مشروع E1 حالةً كاشفةً لفهم كيفية توظيف التخطيط العمراني في إعادة تشكيل السيادة والاتصال الجغرافي، قبل الانتقال إلى تحليل ما يترتب على ذلك بالنسبة إلى مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن الوطني الأردني والاستقرار الإقليمي.

من هنا، ننطلق إلى سؤال رئيسي: كيف تحول الاستيطان من أداة للسيطرة على الأرض إلى منظومة لإعادة تشكيل الجغرافيا والديمقراطية والسيادة في الضفة الغربية، وما الذي يعنيه هذا التحول بالنسبة إلى الأردن ومستقبل الاستقرار الإقليمي.

الاستيطان بوصفه هندسة للمكان

تعمل إسرائيل على إنتاج جغرافيتين متوازيتين فوق الأرض نفسها: جغرافيا استيطانية تتمتع بالاتصال والحركة والحماية، وجغرافيا فلسطينية مجزأة تخضع للقيود والعزل والإدارة الأمنية، ومن هنا يمكن قراءة مشروع E1 بوصفه نموذجًا مصغرًا لسياسة الاستيطان بأكملها، ففي مساحة جغرافية محدودة، تتكثف أدوات الضم الزاحف جميعها: توسيع المستوطنات، وربطها بالقدس، وعزل التجمعات الفلسطينية، وقطع التواصل بين شمال الضفة وجنوبها، وتحويل الجغرافيا إلى أداة لحسم مستقبل السيادة قبل الوصول إلى أي تسوية سياسية.

لا تكمن أهمية مشروع E1، إذن، ليس في حجمه العمراني وحده، وإنما في موقعه ووظيفته السياسية. فالمشروع يمثل نقطة مفصلية في الصراع على القدس ووحدة الضفة الغربية، ويكشف كيف يمكن لقرار تخطيطي يبدو إداريًا أو عمرانيًا أن يحمل آثارًا استراتيجية تتجاوز حدود المنطقة المستهدفة. وهو مثال واضح على أن الضم لا يتطلب دائمًا إعلانًا رسميًا أو تغييرًا مباشرًا للحدود؛ فقد يتحقق تدريجيًا من خلال الطرق والمخططات الهيكلية وأوامر المصادرة والقيود المفروضة على البناء والحركة الفلسطينية.

ولا ينفصل هذا التحول المؤسسي عن الجذور الفكرية لليمين الصهيوني، الذي قام تاريخيًا على أولوية فرض الوقائع على الأرض بدل انتظار التسويات أو الاعتراف السياسي بها. فقد جمعت الصهيونية التصحيحية بين منطق القوة الذي عبر عنه مفهوم الجدار الحديدي، ومنطق الفعل الميداني القائم على بناء الوجود الاستيطاني أولاً، ثم تحويله إلى حقيقة سياسية يصعب تجاوزها. وبعد عام 1967، وجد هذا التصور تعبيره الأوضح في مشروع الاستيطان، قبل أن يتحول، مع صعود الليكود إلى السلطة عام 1977، إلى أحد المكونات المركزية في سياسة الدولة تجاه الأراضي الفلسطينية.³

ومع صعود الصهيونية الدينية، اكتسب هذا المنطق بعدًا عقائديًا أكثر وضوحًا؛ إذ أصبحت الضفة الغربية تُقرأ بوصفها جزءًا من "يهودا والسامرة" ومن الجغرافيا التاريخية والدينية للشعب اليهودي. وضمن هذا التصور، يتحول التنازل عن الأرض من خيار سياسي قابل للنقاش إلى تنازل عن حق ديني وتاريخي، فيما يُقدّم الاستيطان باعتباره ممارسة للسيادة ووسيلة لمنع تقسيم الأرض. وهنا تتداخل القومية والدين والأمن في إنتاج رؤية تجعل السيطرة على الجغرافيا شرطًا لحماية هوية الدولة ومستقبلها.⁴

برز انتقال هذه الرؤية إلى مؤسسات الدولة بوضوح مع تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو أواخر عام 2022، حين حصل زعيم حزب الصهيونية الدينية، بتسليل سموتريتش، إلى جانب منصبه وزيرًا للمالية، على منصب وزير داخل وزارة الدفاع، منح من خلاله صلاحيات واسعة مرتبطة بإدارة الشؤون المدنية والاستيطانية في الضفة الغربية. ومثل هذا الترتيب تحولًا في الجهة التي تدير المشروع الاستيطاني؛ إذ انتقل جزء من الصلاحيات المتعلقة بالأراضي والتخطيط والبناء والبنية التحتية من الإدارة المدنية ذات الطابع العسكري إلى جهاز مدني وسياسي يعمل تحت إشراف سموتريتش.⁵

3 فلاديمير جابوتنسكي، 4 The Iron Wall، تشرين الثاني/نوفمبر 1923، Iron Wall.

4 معهد السياسة والمجتمع، اليمين الإسرائيلي وتحول الدولة: قراءة في مركزية القوة والدين في صناعة القرار، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، اليمين الإسرائيلي وتحول الدولة: قراءة في مركزية القوة والدين في صناعة القرار - معهد السياسة والمجتمع
5 Associated Press, Israel's Finance Minister Now Governs the West Bank. Critics See Steps Toward Permanent Control, September 14, 2023, Israel's finance minister now governs the West Bank. Critics see steps toward permanent control | AP News

وتكمن أهمية هذا التحول في جمعه بين الرؤية الأيديولوجية وأدوات التنفيذ. فمن موقعه في وزارة المالية، يمتلك سموتريتش تأثيرًا في توجيه الموازنات نحو المستوطنات وشبكات الطرق والبنية التحتية، بينما يمنحه موقعه داخل وزارة الدفاع نفوذًا في الإجراءات التخطيطية والإدارية المرتبطة بالأرض. وبذلك، أصبحت مؤسسات الدولة قادرة على إنتاج الاستيطان منذ مراحله الأولى، بدءًا من تخصيص الأرض وإقرار المخططات، مرورًا بتمويل البنية التحتية، ووصولًا إلى طرح العطاءات ودمج المستوطنات في شبكات الطرق والخدمات الإسرائيلية.

ولا يعني ذلك أن الاستيطان بدأ مع صعود اليمين الحالي أو اقتصر تاريخيًا على الحكومات اليمينية؛ فقد أسهمت حكومات إسرائيلية مختلفة في إنشائه وتوسيعه. إلا أن ما يميز المرحلة الراهنة هو تقلص المسافة بين الحركة الاستيطانية والدولة؛ فالأطراف التي كانت تضغط على الحكومة لتبني مشروعها باتت تشارك في إدارة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذه. ومن هذه الزاوية، يظهر عطاء E1 بوصفه نتيجة لتحول سياسي ومؤسسي مكن اليمين الاستيطاني من تحويل تصوره لمستقبل الضفة الغربية إلى سياسة حكومية قابلة للتنفيذ.

غير أن اتخاذ مشروع E1 مثالًا لا يعني أنه المشروع الوحيد الذي يعيد تشكيل جغرافيا الضفة الغربية، أو أن خطورته منفصلة عن بقية النشاط الاستيطاني. فالضفة تشهد مجموعة واسعة من المخططات المرتبطة بتوسيع المستوطنات وشرعة البؤر وشق الطرق وتخصيص الأراضي وبناء المناطق الصناعية، تختلف في مواقعها وأحجامها ومراحل تنفيذها، لكنها تتقاطع ضمن منطق واحد يقوم على تعزيز الاتصال بين المستوطنات والمجال الإسرائيلي، مقابل إضعاف الاتصال بين التجمعات الفلسطينية. ومن ثم، يُستخدم مشروع E1 هنا بوصفه حالة كاشفة لا حالة فريدة؛ إذ تتجمع فيه بصورة واضحة الأدوات القانونية والتخطيطية والسياسية التي تعمل، بدرجات متفاوتة، في مشاريع استيطانية أخرى عبر الضفة الغربية والقدس.

من السيطرة على الأرض إلى تقليص الوجود الفلسطيني

تنعكس مأسسة الاستيطان بصورة أعمق في إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني وشروط الحياة داخل الضفة الغربية. فكل توسع استيطاني يقابله تضيق في المجال المتاح للفلسطينيين، سواء من خلال مصادرة الأراضي، أو تقييد البناء، أو إغلاق الطرق، أو توسيع المناطق العسكرية والمحميات الطبيعية. وتتفاعل تجزئة المجال والقيود القانونية وعنف المستوطنين في إنتاج بيئة يتسع فيها المجال الاستيطاني، مقابل تقليص قدرة الفلسطينيين على الحركة والبناء والبقاء.

أولاً: تجزئة المجال الفلسطيني

تبدأ هذه العملية بتفكيك الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية. فالطرق الالتفافية والحواجز والمستوطنات والمناطق العسكرية تعيد توجيه الحركة وتفرض مسارات مختلفة على السكان وفق هويتهم. ففي الوقت الذي تُربط فيه المستوطنات بعضها ببعض، وبالقدس والمدن الإسرائيلية، عبر شبكة طرق متصلة، تصبح حركة الفلسطينيين بين المدن والقرى أكثر ارتباطاً بالحواجز والتصاريح والتحويلات المرورية. وهكذا، تُنتج البنية التحتية جغرافيا استيطانية متصلة فوق مجال فلسطيني يتجه نحو مزيد من التجزئة.⁶ تظهر خطورة هذه التجزئة بصورة أوضح في محيط القدس، حيث يسهم التوسع الاستيطاني في فصل المدينة عن امتدادها الفلسطيني في رام الله وبيت لحم والمناطق الواقعة شرقها. كما تؤدي الكتل الاستيطانية وشبكات الطرق المرتبطة بها إلى إضعاف التواصل بين شمال الضفة وجنوبها، بما يهدد بتحويل المدن الفلسطينية إلى جزر سكانية تتصل ببعضها عبر ممرات خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وبذلك، تتآكل إمكانية قيام الدولة الفلسطينية عبر تفكيك المجال الذي يفترض أن تقوم عليه.

ثانياً: التضيق القانوني والإداري

غير أن تجزئة المجال لا تُنتجها المستوطنات والطرق وحدها؛ إذ يؤدي القانون

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Movement and Access in the West Bank: September 6 2024, September 25, 2024, <https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024>

والإجراء الإداري دورًا موازيًا في تحديد من يمتلك القدرة على البناء والتوسع والبقاء فوق الأرض.

ففي مقابل توسيع المخططات الهيكلية للمستوطنات وتوفير الأراضي والبنية التحتية اللازمة لها، يواجه البناء الفلسطيني، خصوصًا في "المنطقة ج"، قيودًا مشددة على التخطيط والحصول على التراخيص. وتتقاطع هذه القيود مع مصادرة الأراضي وإعلانها "أراضي دولة" أو مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية، بما يقلص المساحة المتاحة للتوسع الفلسطيني ويحتفظ بها لمشاريع مستقبلية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

تسهم وظيفة القانون في الضفة الغربية في إنتاج تفاوت بين مجموعتين تعيشان فوق المجال الجغرافي نفسه. فالمستوطنون الإسرائيليون يخضعون، في جوانب واسعة من حياتهم، للقوانين والمحاكم المدنية الإسرائيلية، بينما يخضع الفلسطينيون للقوانين والأوامر والمحاكم العسكرية. يمتد هذا الازدواج إلى التخطيط والبناء وحرية الحركة والوصول إلى الأرض والموارد، بما يمنح المستوطنات إمكانيات أوسع للتوسع والتطور، مقابل تضيق المجال المتاح للتجمعات الفلسطينية.⁷

يشكل هذا الفصل بين السكان على أساس الهوية والوضع القانوني أحد المداخل التي استندت إليها منظمات حقوقية دولية وفلسطينية وإسرائيلية في توصيف النظام القائم باعتباره نظام فصل عنصري "أبارتهايد"⁸⁹. يقوم هذا التوصيف على منظومة قانونية وإدارية تمنح مجموعتين تعيشان في الأرض نفسها حقوقًا وفرصًا مختلفة في الحركة والبناء واستخدام الموارد والمشاركة في القرارات التي تحدد مستقبل المكان. وفي هذا السياق، يؤدي الاستيطان وظيفته مركزية؛ إذ يوسع نطاق تطبيق منظومة من الحقوق والامتيازات المرتبطة بهم داخل أرض يعيش سكانها الفلسطينيون تحت نظام عسكري منفصل.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI), One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank, November 24, 2014, One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank | Association for Civil Rights in Israel (ACRI) - archive- Association for Civil Rights in Israel (ACRI) - archive
Human Rights Watch, A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution, April 27, 2021, A 8 Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution | HRW
Amnesty International, Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity, February 1, 2022, Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity - Amnesty International

ومن هنا، يصبح الفصل القانوني جزءًا من هندسة الجغرافيا نفسها؛ فاختلاف القواعد التي تحكم البناء والحركة واستخدام الأرض يترجم على الخريطة إلى مستوطنات قابلة للتوسع ومتصلة بالبنية التحتية الإسرائيلية، في مقابل تجمعات فلسطينية محاصرة بمخططات محدودة وأوامر هدم وقيود على الحركة. وبذلك، ينتج النظام لكل مجموعة مجالًا مكانيًا مختلفًا فوق الأرض ذاتها.

ووفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، التي أوردتها صحيفة "هآرتس"، هدمت السلطات الإسرائيلية خلال عامي 2024 و2025 ما لا يقل عن 2,461 مبنى ومنشأة فلسطينية بذريعة عدم الحصول على تراخيص بناء، مقارنة بنحو 4,984 منشأة خلال السنوات التسع السابقة. ويعني ذلك ارتفاع المتوسط السنوي للهدم من نحو 554 منشأة إلى أكثر من 1,230 منشأة، أي إلى أكثر من ضعفي المتوسط المسجل سابقًا.¹⁰

ثالثًا: العنف والتهجير

وإذا كان التخطيط والقانون يعيدان تشكيل الأرض من خلال القرارات والوثائق، فإن عنف المستوطنين يؤدي الوظيفة نفسها بصورة ميدانية ومباشرة، ويهدف بشكل أو بآخر إلى تهجير قسري للفلسطينيين ويضعف صمود الفلسطيني على أرضه.

حيث تتعرض تجمعات فلسطينية، ولا سيما التجمعات الريفية والبدوية، لاعتداءات تشمل مهاجمة السكان والمنازل، وتخريب المزارع، ومنع الوصول إلى المراعي ومصادر المياه، والاستيلاء التدريجي على المساحات المحيطة بها. تكمن خطورة هذه الاعتداءات في أثرها التراكمي؛ إذ ترفع كلفة البقاء وتدفع بعض العائلات والتجمعات إلى الرحيل عن مناطقها.¹¹ وعندما يتزامن هذا العنف مع ضعف إنفاذ القانون ضد المستوطنين، أو مع

Haaretz, In Area C, Faster Demolitions Clear the Way for Jewish Expansion, 23 February 2026 <https://www.haaretz.com/isra-10-el-news/2026-02-23/ty-article/.premium/in-area-c-faster-demolitions-clear-the-way-for-jewish-expansion/0000019c-84d9-d666-afbe-fcdbcfc40000>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Displacement of Palestinian Herders amid Increasing Settler Violence, September 21, 2023, Displacement of Palestinian herders amid increasing settler violence | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory

الحماية التي توفرها القوات الإسرائيلية، فإنه يتحول من سلوك فردي إلى أداة تسهم عملياً في توسيع السيطرة الاستيطانية وإفراغ المناطق المستهدفة من سكانها الفلسطينيين.

ويبرز ضمن هذا النمط ما يُعرف بفتية التلال¹²، وهي تسمية تطلق على شبكات غير مركزية من المستوطنين الشباب الذين ينشطون في البؤر والمزارع الاستيطانية المنتشرة على قمم التلال في الضفة الغربية. ولا يقتصر نشاط هذه المجموعات على تنفيذ الاعتداءات المباشرة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث يرتبط أيضًا بالاستيلاء التدريجي على الأرض؛ إذ تبدأ العملية بإقامة بؤرة أو مزرعة رعوية، ثم تتوسع السيطرة على المساحات المحيطة من خلال منع المزارعين والرعاة الفلسطينيين من الوصول إليها، وتخريب المزروعات، والاعتداء على السكان، قبل توفير الحماية والخدمات للبؤرة أو العمل لاحقاً على تسوية وضعها القانوني.

وفي السنوات الأخيرة، ظهر في بعض التقارير تعبير "وحوش التلال"¹³ لوصف مجموعات أشد اندفاعاً وتنظيماً في استخدام العنف. غير أن هذا التعبير لا يشير بالضرورة إلى تنظيم منفصل عن فتية التلال، بقدر ما يعكس تحولاً في طبيعة الظاهرة من مجموعات شبابية تنشئ بؤراً متفرقة إلى شبكات أكثر جراءة في ممارسة العنف والسيطرة على الأرض. وفي ظل ضعف المحاسبة وتداخل نشاط هذه المجموعات مع التوسع في البؤر والمزارع الاستيطانية، تؤدي اعتداءاتها عملياً وظيفية تتجاوز الترهيب؛ إذ تسهم في إخلاء المجال المحيط بالتجمعات الفلسطينية وتهيئته للامتداد الاستيطاني.

بهذا المعنى، لا يقوم التهجير دائماً على قرار رسمي مباشر بإخلاء السكان؛ فقد ينتج تدريجياً عن منظومة تجعل الحياة اليومية غير قابلة للاستمرار. فتجزئة الأرض تحد من الحركة، والقيود القانونية تمنع البناء والتطور، فيما يهدد العنف الأمن الشخصي ومصادر الرزق. ومن خلال تفاعل هذه الأدوات، يعاد توزيع القدرة على البقاء فوق الأرض نفسها.

12 UK Foreign, Commonwealth & Development Office, UK Sanctions Extremist Groups and Individuals for Settler Violence in the West Bank, May 3, 2024, UK sanctions extremist groups and individuals for settler violence in the West Bank - GOV.UK

13 محمد وتد، وحوش التلال.. جماعة إرهابية ترعب الفلسطينيين وتقلق إسرائيل، الجزيرة نت، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، <https://www.aljazeera.net/politics/2025/11/10/%D9%88%D8%AD%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B9%D8%A8>

جغرافيا الضم والعمق الأردني

من هنا، تبدأ تداعيات المشروع الاستيطاني على الأردن، حيث تنتقل من الحدود الى التغير التدريجي في طبيعة الضفة الغربية نفسها. فكلما تراجعت إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، اقترب الأردن من مواجهة واقع سياسي وأمني تكون فيه الضفة مجزأة، والسلطة الفلسطينية أضعف، والسيطرة الإسرائيلية أكثر رسوخًا وامتدادًا نحو الأغوار. ومن ثم، لا يمثل الاستيطان بالنسبة إلى الأردن ملفًا تفاوضيًا فلسطينيًا-إسرائيليًا فقط، إذ يمثل تحولًا استراتيجيًا لمس عمقه الجغرافي وأمن حدوده واستقراره الداخلي ومعادلته الديموغرافية والسياسية ودوره في مستقبل القضية الفلسطينية. ويبرز التهجير بوصفه أحد أكثر التداعيات حساسية بالنسبة إلى الأردن. ويرتبط هذا الخطر بما يمكن وصفه بالتهجير التراكمي؛ أي إنتاج بيئة تضيق فيها قدرة الفلسطينيين على السكن والعمل والحركة والوصول إلى الأرض والموارد، بما يدفعهم تدريجيًا إلى مغادرة مناطقهم. ورغم أن هذا التهجير يبدأ غالبًا داخل الضفة الغربية، من التجمعات الريفية والبدوية نحو المدن والمناطق الأكثر اكتظاظًا، فإن استمرار الاستيطان وتفكك المجال الفلسطيني وتراجع قدرة السلطة الفلسطينية قد يحوله إلى مصدر ضغط أوسع يتجاوز حدود الضفة ويمس الأردن بصورة مباشرة.

وفي هذا السياق، تكتسب اللاءات الأردنية الثلاث "لا للتهجير، لا للتوطين، لا للوطن البديل"¹⁴ دلالة تتجاوز الخطاب السياسي؛ إذ تعبر عن ارتباط حماية الأمن الوطني الأردني بالحفاظ على حق الفلسطينيين في البقاء على أرضهم وإقامة دولتهم المستقلة. فالتهجير ينقل نتائج الصراع إلى الأردن، والتوطين يهدد حق اللاجئين في العودة ويعيد تعريف القضية بوصفها أزمة سكانية، أما الوطن البديل فيعني تصفية إمكانية قيام الدولة الفلسطينية وتحمل الأردن تبعات استمرار الاحتلال. ومن ثم، ينظر الأردن إلى التوسع الاستيطاني والضم بوصفهما مسارًا قد يهيئ لهذه السيناريوهات، حتى في غياب قرار إسرائيلي معلن بتنفيذ تهجير واسع.

14 الديوان الملكي الهاشمي، الملك يجدد التأكيد على لاءاته الثلاث ويشدد على أن موقفه لم يتغير منذ 25 عامًا، 17 شباط/فبراير 2025، الملك يجدد التأكيد على لاءاته الثلاث ويشدد على أن موقفه لم يتغير منذ 25 عامًا - الديوان الملكي الهاشمي

ويكتسب التوسع الاستيطاني حول القدس أهمية خاصة بالنسبة إلى الأردن بحكم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة¹⁵. فمشاريع مثل E1 لا تغير بصورة مباشرة الإطار القانوني للوصاية، لكنها تسهم في فصل القدس الشرقية عن امتدادها الفلسطيني، وربطها بمحيط استيطاني أكثر اتصالاً بالمجال الإسرائيلي. ويؤدي ذلك إلى إضعاف إمكانية أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية، ويعزز في المقابل السياسات الإسرائيلية الأحادية الرامية إلى تكريس السيادة على المدينة. ومع تصاعد نفوذ التيارات الدينية-القومية داخل الحكومة الإسرائيلية، تتزايد كذلك محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، ما يضع الأردن أمام تحدٍّ مزدوج: حماية دوره القانوني والديني في المقدسات، ومواجهة التحولات الجغرافية التي تعيد تعريف القدس سياسيًا وتفصلها عن محيطها الفلسطيني.

الخاتمة

تكشف قراءة مشروع E1 ضمن المنظومة الاستيطانية الأوسع أن الاستيطان أصبح وسيلة لإعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا والسيادة في الضفة الغربية. فمن خلال تكامل التخطيط والقانون والبنية التحتية والعنف، يتسع المجال الاستيطاني المتصل، بينما يتجزأ المجال الفلسطيني وتراجع قدرة سكانه على الحركة والبناء والبقاء. وقد منح صعود اليمين الديني - القومي إلى مؤسسات الدولة هذا المسار أدوات أكثر فاعلية لتحويل الرؤية الأيديولوجية إلى وقائع يصعب عكسها.

ولا تقف نتائج هذه التحولات عند مستقبل الدولة الفلسطينية؛ إذ تمتد مباشرة إلى الأردن، من خلال مخاطر التهجير وتآكل حل الدولتين وتصاعد الضغوط على القدس والوصاية الهاشمية. ومن هنا، يمكن قياس خطر الاستيطان بالخريطة السياسية التي ينتجها: ضفة مجزأة، وسيادة فلسطينية متآكلة، ومجال إقليمي أكثر عرضة للتوتر وعدم الاستقرار.

The Royal Hashemite Court, Jordanian-Palestinian Agreement to Jointly Defend Al-Masjid Al-Aqsa, March 31, 2013, Jordanian-Pal-
estinian Agreement to Jointly Defend al-Masjid al-Aqsa - The Royal Hashemite Court

الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد في إسرائيل: دائرة تفاعلية لإنتاج القوة

- بلال جودي -

المقدمة

يمثل قطاع التكنولوجيا الفائقة أحد أبرز مكونات القوة الاقتصادية في إسرائيل. ووفق تقرير سلطة الابتكار الصادر في مايو/أيار 2026، بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 18.3% خلال عام 2025، ووصلت صادراته إلى نحو 85 مليار دولار، بما يعادل 58% من إجمالي الصادرات. وتكشف هذه الأرقام اعتمادًا مرتفعًا على إنتاج المعرفة وتسويقها عالميًا، كما تطرح سؤالًا حول المؤسسات التي تصنع هذه القدرة، وآليات انتقالها بين الاقتصاد والمنظومة الأمنية. وتبحث الورقة هذه العلاقة من خلال تتبع إنتاج الكفاءات والمعرفة، وتحويلها إلى نشاط اقتصادي، ثم إعادة توظيفها في بناء القدرات الأمنية والاستراتيجية¹.

تعكس مؤشرات البحث والتطوير والتكنولوجيا العميقة اتساع القاعدة العلمية التي تستند إليها المنظومة. فقد بلغ الإنفاق على البحث والتطوير نحو 6.35% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، بينما أشار تقرير التكنولوجيا العميقة لعام 2025 إلى وجود نحو 1500 شركة في هذا المجال. وتشمل هذه القاعدة قطاعات مثل الأجهزة الطبية وأشباه الموصلات والتقنيات الزراعية والذكاء الاصطناعي، بما يوضح تنوع مصادر الابتكار وتطبيقاته².

1 Israeli High-Tech Annual Report Demonstrates Strength with Increase in GDP, Fundraising, Exits, and Exports, Alongside the "First Decline in R&D Employees and an Expansion of Activity Abroad" (2025) https://innovationisrael.org.il/en/press_release/israel-li-high-tech-report-2026

2 Israel Innovation Authority. (2025). Annual report: The state of high-tech 2025. Israel Innovation Authority. <https://innovation-israel.org.il/en/digital-reports>

ورغم أن هذه المؤشرات تعكس المكانة الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة لإسرائيل، فإنها تثير تساؤلاً أساسياً حول الكيفية التي تشكّل بها هذا النموذج. فهل يمكن فهم صعود قطاع التكنولوجيا الفائقة بوصفه نتيجة للاستثمار وريادة الأعمال فقط، أم أنه تطور ضمن علاقة تفاعلية أعمق مع المنظومة الأمنية الإسرائيلية؟ وكيف أسهمت هذه المنظومة في إنتاج رأس المال البشري والمعرفة والمهارات التكنولوجية التي انتقلت إلى القطاع المدني، ثم تحولت إلى شركات وقيمة اقتصادية؟ والأهم، كيف عاد هذا التراكم الاقتصادي والتكنولوجي إلى تعزيز القدرات الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل، بما يجعل العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد دائرة متبادلة لإنتاج القوة؟

لا يمكن تفسير صعود قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل باعتباره مساراً اقتصادياً مستقلاً، كما لا يمكن اختزاله في تأثير المؤسسة العسكرية باعتبارها مستخدماً للتكنولوجيا. فقد تطورت العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا ضمن منظومة مؤسسية تتبادل فيها الموارد بين المجالين. فالاحتياجات الأمنية تسهم في إنتاج المعرفة والمهارات ورأس المال البشري، ثم تنتقل هذه الموارد إلى القطاع التكنولوجي وتتحول إلى شركات ومنتجات واستثمارات وصادرات، قبل أن تعود القوة الاقتصادية والتكنولوجية الناتجة لتوسيع القدرات المتاحة للمنظومة الأمنية.

ويمكن فهم العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا في إسرائيل بوصفها دائرة تفاعلية لإنتاج القوة تتكون من ثلاث حلقات مترابطة تبدأ بالأمن بوصفه منتجاً لرأس المال البشري والمعرفة التكنولوجية، ثم تتحول هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية داخل قطاع التكنولوجيا الفائقة، وأخيراً تعود القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية إلى إعادة إنتاج القوة الأمنية والاستراتيجية. وتكمن أهمية هذا النموذج في أن قوته لا تنتج من كل حلقة منفردة، وإنما من القدرة على ربط الحلقات الثلاث وتحويل الموارد بينها بصورة مستمرة.

تستخدم الورقة مفهوم «الدائرة الأمنية-التكنولوجية-الاقتصادية» لوصف شبكة مؤسسية تنتقل داخلها الكفاءات والمعرفة والتمويل والتطبيقات

بين المؤسسة الأمنية والجامعات والشركات والجهات الحكومية والأسواق الدولية. وتقوم الحجة على أن إنتاج القوة يرتبط بقدرة هذه الشبكة على تحويل الموارد: من خبرة تقنية إلى منتج، ومن منتج إلى عائد اقتصادي، ومن قاعدة اقتصادية ومعرفية إلى قدرة أمنية. وتختلف كثافة هذه التحويلات بين القطاعات؛ إذ تظهر بصورة أوضح في الأمن السيبراني والاستشعار والاتصالات وتقنيات الاستخدام المزدوج، وتحتاج إلى إثبات مستقل في المجالات الأخرى. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم التدفقات المتبادلة للموارد أكثر من اعتماده على انتقال خطي للتكنولوجيا بين قطاعين، فالمؤسسة الأمنية توفر بيئة لتطوير مهارات ومعارف تقنية، بينما تقوم الشركات والجامعات ومؤسسات الابتكار بتحويل جزء من هذه الموارد إلى منتجات واستثمارات وقدرات تجارية. وفي المقابل، توسع القاعدة التكنولوجية الناتجة الخيارات المتاحة للمؤسسة الأمنية عبر توفير المعرفة والخبرات والبنية الصناعية القادرة على تطوير تقنيات جديدة والتكيف مع احتياجات أمنية متغيرة.

ويُقصد بالعلاقة البنيوية هنا وجود مؤسسات وآليات مستمرة تسمح بإعادة إنتاج هذه التدفقات عبر الزمن، وتشمل هذه البنية المؤسسة الأمنية، والجامعات، والصناعات الدفاعية، والشركات الناشئة، ورأس المال الاستثماري، والمؤسسات الحكومية الداعمة للبحث والتطوير. ومن ثم، تركز الورقة على كيفية ترابط هذه المؤسسات داخل منظومة واحدة، وعلى الآليات التي تسمح بتحويل الموارد من مجال إلى آخر وإعادة إنتاجها في صورة قوة اقتصادية وأمنية.

يتطلب إثبات هذه الدائرة تتبع مسارات محددة للموارد، مثل انتقال العاملين، وتأسيس الشركات، والتعاون البحثي، وعقود التطوير والمشتريات، وتوزيع العوائد ومراكز الإنتاج. فوجود مؤسسة أمنية متقدمة وقطاع تكنولوجي ناجح يثبت التزامن بينهما، بينما يكشف تتبع هذه المسارات طبيعة العلاقة السببية وحدودها. وتعتمد الورقة لهذا الغرض على الدراسات المتعلقة برأس المال العسكري وبيانات قطاع التكنولوجيا، مع التمييز بين الآليات المثبتة والروابط التفسيرية التي تحتاج إلى دراسة حالات أكثر تفصيلاً.

المؤسسة الأمنية وإنتاج الكفاءات والمعرفة التقنية

يستند تطور قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل إلى مجموعة متداخلة من العوامل، تشمل البحث العلمي، والجامعات، والسياسات الحكومية الداعمة للابتكار، وتدفعات رأس المال والاستثمار، والاندماج في الأسواق التكنولوجية العالمية. وضمن هذه المنظومة، أدت المؤسسة الأمنية دورًا مهمًا في إنتاج جزء من رأس المال البشري والخبرة التقنية التي انتقلت لاحقًا إلى القطاع المدني. فقد وفرت البيئة العسكرية والاستخباراتية مسارات لاختيار المواهب وتدريبها وإشراكها في معالجة مشكلات تقنية وعملية معقدة، بما أسهم في تكوين معرفة ومهارات وشبكات يمكن إعادة توظيفها داخل قطاع التكنولوجيا.

وتقوم هذه الآلية على مجموعة مترابطة من العناصر اختيار الأفراد ذوي القدرات العالية، ثم تدريبهم داخل بيئة تقنية متقدمة، وإشراكهم في حل مشكلات أمنية وعملية حقيقية، بما يؤدي إلى تراكم رأس مال بشري يجمع بين المعرفة النظرية والخبرة التطبيقية. فإن القيمة الاستراتيجية للمؤسسة الأمنية تتمثل في استخدامها للموارد البشرية وفي قدرتها على المساهمة في إنتاجها.

وتبرز وحدة 8200 التابعة للاستخبارات العسكرية كنموذج رئيسي لهذه الآلية، إذ ارتبطت بتطوير خبرات في مجالات استخبارات الإشارات SIGINT والأمن السيبراني وتحليل البيانات والأنظمة الرقمية. ولا تكمن أهمية الوحدة فقط في التقنيات التي يتعامل معها أفرادها، وإنما أيضاً في طبيعة البيئة التنظيمية التي تعمل فيها، والتي تتطلب المبادرة والاستقلالية وحل المشكلات والعمل في ظروف تتسم بعدم اليقين والتعقيد. وهذه المهارات يمكن أن تتحول لاحقاً إلى موارد ذات قيمة في بيئة ريادة الأعمال والتكنولوجيا.

وينطبق الأمر كذلك على برامج النخبة العسكرية مثل برنامج تالبيوت Talpiot الذي يجمع بين المعرفة العلمية والهندسية والتطبيق العملي في مواجهة تحديات أمنية معقدة. وتكشف هذه البرامج عن إحدى الخصائص الأساسية

للمنموذج الإسرائيلي في ربط المعرفة الأكاديمية بالممارسة التقنية داخل المؤسسة الأمنية، بما يسمح بإنتاج كوادر قادرة على الانتقال بين المجالات العلمية والعسكرية والتكنولوجية.

يتطلب تقييم دور هذه الوحدات الفصل بين أثر الانتقاء وأثر التدريب. فبرامج النخبة تستقطب أفرادًا يمتلكون أصلًا قدرات علمية وتعليمية مرتفعة، ثم تضيف إليهم خبرة تطبيقية وشبكات مهنية وفرصًا للعمل على مشكلات معقدة. ولذلك يرتبط نجاح خريجها بتفاعل الاستعداد السابق مع الموارد التي توفرها الخدمة. ويساعد هذا التمييز على تقدير الإسهام الفعلي للمؤسسة الأمنية، ويجنب تفسير نجاح الخريجين كله باعتباره نتيجة للتنشئة العسكرية. تؤدي الشبكات المتشكلة خلال الخدمة وظيفة اقتصادية مهمة بعد انتقال الأفراد إلى السوق. فالعمل المشترك يتيح معرفة قدرات الشركاء المحتملين، ويخفض كلفة البحث عن فرق تقنية موثوقة، ويسهل الوصول إلى مستثمرين وموظفين يمتلكون خبرات متقاربة. وهكذا يمكن أن تتحول الخبرة العسكرية إلى رأس مال اجتماعي يدعم تأسيس الشركات، إلى جانب قيمتها التقنية. وفي المقابل، قد يؤدي الاعتماد المكثف على هذه الشبكات إلى تركيز الفرص داخل مجموعات محددة، وهو ما يستدعي التمييز بين كفاءة الشبكة واتساع المشاركة فيها.

وبالتالي فإن أهمية 8200 وTalpiot لا تكمن في كونهما مؤسستين منفصلتين فحسب، وإنما في كونهما مثالين على الحلقة الأولى من الدائرة، تحويل الاحتياجات الأمنية إلى استثمار في رأس المال البشري والمعرفة التقنية. وقد أظهرت دراسات حول العلاقة بين رأس المال العسكري وصناعة التكنولوجيا الإسرائيلية أن الخبرات والمهارات التي يكتسبها الأفراد داخل المؤسسات العسكرية يمكن أن تتحول إلى موارد مهمة في سوق التكنولوجيا الفائقة، خصوصاً بعد انتقال هؤلاء الأفراد إلى القطاع المدني³.

وهنا يبدأ الانتقال إلى الحلقة الثانية من الدائرة، إذ لا تبقى المعرفة والخبرة المتراكمة داخل المؤسسة الأمنية، وإنما يمكن أن تنتقل مع الأفراد إلى الشركات والجامعات ومؤسسات الابتكار.

Swed, O., & Butler, J. S. (2015). Military capital in the Israeli hi-tech industry. *Armed Forces & Society*, 41(1), 123-141. <https://doi.org/10.1177/0095327X13499562>

يمثل انتقال الأفراد إحدى قنوات تحويل الخبرة الأمنية إلى مورد اقتصادي، لكن نجاح هذا التحويل يتوقف على نوع المعرفة المنقولة وقابليتها للاستخدام التجاري. تنتقل المهارات العامة، مثل البرمجة وتحليل البيانات وإدارة المشاريع، مع أصحابها بصورة أسهل، بينما تخضع المعرفة الحساسة والبرمجيات والملكية الفكرية لقيود قانونية وأمنية. وتحتاج الشركات الناشئة إلى إعادة صياغة الخبرة حول مشكلة تجارية واضحة، وتطوير منتج قابل للتسويق، والوصول إلى عملاء وتمويل. ومن هنا تتحدد الحلقة التالية بقدرة المؤسسات المدنية على استيعاب الخبرة وتحويلها إلى نشاط مستقل قابل للنمو.

التكنولوجيا تتحول إلى اقتصاد: من رأس المال الأمني إلى القيمة الاقتصادية إذا كانت المؤسسة الأمنية تسهم في إنتاج جزء من رأس المال البشري والمعرفة التقنية، فإن الحلقة الثانية تتمثل في قدرة قطاع التكنولوجيا الفائقة على تحويل هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية. وهنا يصبح انتقال الأفراد والخبرات والشبكات من المؤسسة الأمنية إلى المجال المدني جزءاً من عملية أوسع تتداخل فيها الشركات الناشئة والجامعات والمستثمرون والصناعات الدفاعية.

وقد أسهم انتقال الأفراد الذين اكتسبوا خبرات تقنية وأمنية داخل الوحدات العسكرية والاستخباراتية إلى القطاع الخاص في تشكيل أحد مسارات انتقال المعرفة من المجال الأمني إلى الاقتصاد المدني. ولا يقتصر هذا الانتقال على التكنولوجيا نفسها، وإنما يشمل أيضاً المهارات الإدارية والتقنية، والقدرة على التعامل مع المشكلات المعقدة، وشبكات العلاقات والخبرة في إدارة المشاريع التقنية، وهي عناصر يمكن أن تتحول إلى موارد اقتصادية عند انتقال الأفراد إلى القطاع الخاص.⁴

وتظهر أهمية هذه العملية بصورة خاصة في مجالات مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتقنيات الاستخدام المزدوج Dual- Use Technologies حيث يمكن إعادة توظيف المعرفة والخبرات التي تطورت في سياقات أمنية في

Swed, O., & Butler, J. S. (2015). Military capital in the Israeli hi-tech industry. *Armed Forces & Society*, 41(1), 123-141. <https://doi.org/10.1177/0095327X13499562>

منتجات وخدمات تجارية. ولا تنتقل التكنولوجيا من المجال الأمني إلى المدني بصورة مباشرة بالضرورة، وإنما تنتقل معها المعرفة والخبرة والقدرة على الابتكار، ثم يعاد تطويرها وفق احتياجات السوق.

يمر التحويل التجاري بثلاثة اختبارات: وجود طلب يمكن أن يدفع مقابل الحل، وقدرة المنتج على العمل خارج البيئة التي نشأت فيها الخبرة، وإمكان

توسيع النشاط دون ارتفاع الكلفة بالمعدل نفسه. فقد ينجح حل تقني داخل مؤسسة أمنية ذات متطلبات محددة، ثم يحتاج إلى تعديل واسع في سهولة الاستخدام والتكلفة والخصوصية والتكامل مع أنظمة العملاء. ولذلك يضيف السوق معرفة جديدة إلى الخبرة الأصلية، ويعيد تشكيل المنتج وفق المنافسة والتنظيم واحتياجات المستخدمين. وتنتج القيمة الاقتصادية من هذا التفاعل بين المعرفة التقنية والتعلم التجاري.

وتؤدي الجامعات دوراً مهماً في هذه الحلقة من خلال ربط البحث العلمي بالتطبيق التجاري ونقل المعرفة إلى القطاع الخاص عبر الشركات المنبثقة Spin-offs والتعاون البحثي. وبذلك لا تعمل الجامعات باعتبارها مؤسسات منفصلة عن المنظومة، وإنما كحلقة وسيطة تساعد على تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات تكنولوجية قابلة للتطوير والاستثمار.

تؤدي الجامعات هنا وظيفتين متكاملتين: إنتاج معرفة أساسية ذات أفق طويل، وتوفير قنوات لتطويرها تجارياً عبر الترخيص والتعاون البحثي والشركات المنبثقة. وتمنح هذه الوظيفة المنظومة مصدراً للابتكار يتجاوز الطلب الأمني المباشر، خصوصاً في المجالات التي تحتاج إلى تراكم علمي وتجارب ممتدة. وتكمن أهمية الجامعة أيضاً في تجديد القاعدة البشرية وإدخال تخصصات ومقاربات مختلفة، بما يوسع قدرة الشركات والمؤسسات الأمنية على الوصول إلى حلول تتطور خارج خبراتها التقليدية.

كما تساهم الصناعات الدفاعية في هذا الترابط من خلال تطوير تقنيات ذات استخدامات مزدوجة، وربط البحث والتطوير بالاحتياجات العسكرية ثم بالأسواق المدنية. وتبرز شركات مثل Elbit Systems وIsrael Aerospace Industries وRafael ضمن هذا السياق بوصفها مؤسسات تربط بين البحث والتطوير والاحتياجات الدفاعية والتطبيقات التكنولوجية واسعة النطاق.

ولا تقتصر عملية التحول من المعرفة إلى القيمة الاقتصادية على الشركات وحدها، فهي تحتاج أيضا إلى بيئة مؤسسية توفر التمويل والدعم والقدرة على التوسع. وهنا تأتي مؤسسات مثل سلطة الابتكار الإسرائيلية التي تهدف إلى دعم البحث والتطوير والشركات القائمة على التكنولوجيا العميقة Deep Tech بما يساعد على تحويل المعرفة والابتكار إلى نشاط اقتصادي قابل للنمو. تختلف وظيفة الشركات الدفاعية الكبرى عن وظيفة الشركات الناشئة، فهي تمتلك قدرة على دمج مكونات متعددة في أنظمة معقدة، وتحمل دورات تطوير طويلة، وإدارة الاختبارات والتصنيع والصيانة والعقود واسعة النطاق. وتتيح هذه القدرة تحويل الابتكار الجزئي إلى منظومة قابلة للاستخدام، بينما توفر الشركات الناشئة حلولاً أكثر تخصصاً وسرعة في بعض المجالات. وينتج التكامل بينهما عندما تتوافر قنوات تعاقد وتطوير تسمح بإدخال الحلول الجديدة إلى الأنظمة القائمة، مع تنظيم حقوق الملكية والمعايير الأمنية وتوزيع المخاطر.

تكتسب الدولة أهمية خاصة في هذه الحلقة بوصفها وسيطاً مؤسسياً بين إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، فوجود الكفاءات والخبرة التقنية يشكل أحد مدخلات الابتكار، بينما يتطلب تحويلها إلى شركات ومنتجات قابلة للنمو بنية تمويلية وتنظيمية ومؤسسية توفر الدعم للبحث والتطوير وتربط الجامعات والشركات والأسواق. وتؤدي سلطة الابتكار الإسرائيلية دوراً ضمن هذه البنية من خلال برامج دعم البحث والتطوير والشركات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، بما يساعد على تقليل الفجوة بين إنتاج المعرفة وإدخالها إلى السوق.

وتؤدي الصناعات الدفاعية وظيفة مماثلة على مستوى مختلف، إذ تربط الاحتياجات الأمنية بالبحث والتطوير والتصنيع، وتوفر مساحة لتطوير تقنيات يمكن أن تمتد تطبيقاتها إلى مجالات مدنية أو تجارية. وبذلك تتشكل منظومة تضم المؤسسة الأمنية والجامعات والشركات والصناعات الدفاعية ومؤسسات التمويل والابتكار، وتعمل كل منها في مرحلة مختلفة من عملية تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية.

تكشف هذه الحلقة أن انتقال رأس المال البشري من المؤسسة الأمنية إلى القطاع الخاص يمثل جزءاً من عملية مؤسسية أوسع، فقيمة الخبرة

المتراكمة ترتفع عندما تجد شركات قادرة على استيعابها، ورأس مال قادرًا على تمويلها، وجامعات ومؤسسات بحثية تدعم تطويرها، وسياسات عامة تساعد على تحويل الابتكار إلى نشاط اقتصادي قابل للتوسع. وهنا تتحول المعرفة التي تشكلت جزئيًا داخل المجال الأمني إلى شركات ومنتجات وصادرات واستثمارات، بما يوسع القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية التي تقوم عليها الدائرة.

الاقتصاد التكنولوجي يعيد إنتاج القوة الأمنية والاستراتيجية

تبدأ هنا الحلقة العكسية من الدائرة فحين تتحول المعرفة ورأس المال البشري إلى شركات ومنتجات واستثمارات وصادرات، ينتج عن ذلك نمو اقتصادي وتتشكل قاعدة تكنولوجية واقتصادية تعزز القدرات الأمنية والاستراتيجية. ولا تكمن أهمية قطاع التكنولوجيا الفائقة في إنتاج التكنولوجيا فقط، وإنما في تحويلها إلى موارد متعددة الأبعاد للقوة.

تعمل الحلقة العكسية عبر إعادة تدفق المعرفة والخبرة والقدرات الصناعية من القطاع التكنولوجي إلى المجال الأمني، فالشركات التكنولوجية والصناعات الدفاعية توفر قاعدة بشرية وتقنية تستطيع المؤسسة الأمنية الاستفادة منها في تطوير أنظمة جديدة، بينما تسمح الخبرات المتراكمة في البرمجيات والأمن السيبراني وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي بتوسيع نطاق الحلول المتاحة أمام المؤسسات العسكرية والاستخباراتية. وبهذا تصبح العلاقة بين القطاعين مستمرة، إذ تنتقل الخبرة من المجال الأمني إلى السوق، ثم يعاد تطويرها داخل بيئة تجارية وتكنولوجية أوسع قبل أن تصبح جزءًا من القاعدة المعرفية التي تستفيد منها المنظومة الأمنية مرة أخرى.

تعمل هذه العودة عبر قنوات مختلفة ينبغي فصلها تحليليًا. تشمل القناة التقنية التعاقد مع الشركات وتطوير الحلول المشتركة ونقل الخبرات وتكليف المنتجات المدنية للاستخدام الأمني. وتتعلق القناة الصناعية بوجود قدرة على التصنيع والدمج والصيانة والتحديث داخل شبكة الموردين. أما القناة المالية فتعمل عبر الإيرادات العامة والقدرة الاقتصادية الأوسع على تحمل الإنفاق الدفاعي. وتختلف درجة المباشرة بينها؛ فعقد تطوير محدد يتبع

انتقال المورد بوضوح، بينما يتطلب ربط نمو القطاع بزيادة القدرة المالية الأمنية تحليلاً للموازنة والأولويات العامة.

وتبرز أهمية هذه العملية في تقنيات الاستخدام المزدوج، حيث تتقاطع الاحتياجات التجارية والأمنية داخل مجالات مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والاستشعار والأنظمة الذاتية. ويؤدي وجود قطاع تكنولوجي متطور إلى توسيع دائرة الجهات القادرة على إنتاج الحلول التقنية خارج المؤسسات العسكرية التقليدية، بما يمنح المنظومة الأمنية قاعدة ابتكار أكثر اتساعاً وقدرة أكبر على الوصول إلى المعرفة والخبرات التي تتطور داخل السوق المدني.

وتستند الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بصورة متزايدة إلى توظيف التقنيات المتقدمة في جمع المعلومات وتحليل البيانات ودعم القرار وتطوير الأنظمة العسكرية والاستخباراتية. وقد أصبح قطاع التكنولوجيا الفائقة قاعدة مهمة لإنتاج هذه القدرات من خلال تطوير البرمجيات والأنظمة الذكية والتقنيات الرقمية التي تعيد تشكيل العمل العسكري والاستخباراتي، بما يجعل التطور التكنولوجي عنصراً مهماً في تصور القوة والأمن، وليس مجرد أداة مساعدة للمؤسسة العسكرية⁵.

وقد أعادت البيانات الضخمة والخوارزميات تشكيل جزء مهم من البيئة الأمنية الإسرائيلية، مع انتشار الأقمار الصناعية والطائرات غير المأهولة وأجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة الرقمية التي تنتج تدفقات هائلة من البيانات. وتكمن قيمتها الأمنية في القدرة على معالجتها واستخلاص الأنماط والمؤشرات التي تدعم القرار العملياتي وتقلل الفجوة الزمنية بين جمع المعلومات واتخاذ القرار.

ويمثل الذكاء الاصطناعي امتداداً متقدماً لمنظومة تحليل البيانات، من خلال توظيف التعلم الآلي والرؤية الحاسوبية وتحليل الأنماط في معالجة الصور الفضائية وتحليل الإشارات الإلكترونية واكتشاف الأهداف وتقييم المخاطر وبناء نماذج تنبؤية. ولا ترتبط القيمة الاستراتيجية للتكنولوجيا بامتلاك أدوات

Podmazo, J. (2019, October). Technology and intelligence: Changing trends in the IDF's intelligence process in the post-information revolution period. Institute for National Security Studies (INSS). <https://www.inss.org.il/publication/technology-and-intelligence-changing-trends-in-the-idf's-intelligence-process-in-the-post-information-revolution-period>

أكثر تقدماً فقط، وإنما بالقدرة على تحويل البيانات والمعرفة إلى قدرة أسرع على الفهم والتقدير واتخاذ القرار.

وهنا يصبح التفوق التكنولوجي جزءاً من بنية القوة الأمنية ذاتها، فكلما امتلكت المؤسسة الأمنية قاعدة أوسع من المعرفة والخبرات والشركات القادرة على تطوير التقنيات، أصبحت أكثر قدرة على تحديث قدراتها الأمنية والتكيف مع التغيرات في البيئة الاستراتيجية. وغير أن الأثر الاستراتيجي لقطاع التكنولوجيا يتجاوز المجال الأمني المباشر، فنجاح الشركات التكنولوجية في المنافسة الدولية يخلق قوة اقتصادية تتمثل في النمو والصادرات وتدفقات الاستثمار وتراكم رأس المال والخبرة. كما أن الوصول إلى الأسواق العالمية يحول الابتكار المحلي إلى موارد اقتصادية وشبكات دولية، ويزيد من اندماج إسرائيل في شبكات الابتكار والاستثمارات العالمية، بما يجعل التكنولوجيا أداة لبناء علاقات دولية قائمة أيضاً على المصالح الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة.

ولا تكمن القيمة الاستراتيجية لقطاع التكنولوجيا في امتلاك تقنيات متقدمة فحسب، وإنما في القدرة على تراكم المعرفة والخبرة وإعادة إنتاج الابتكار. فكلما تراكمت المعرفة داخل الجامعات والشركات والمؤسسات الأمنية والصناعات الدفاعية، ازدادت قدرة المنظومة على التعلم والتكيف وإنتاج تقنيات جديدة.

حدود النموذج: استدامة الدائرة الأمنية-التكنولوجية-الاقتصادية

تعتمد قدرة هذه الدائرة على إنتاج القوة على استمرارية تدفق أربعة موارد رئيسية: رأس المال البشري، والاستثمار، والملكية الفكرية، والنشاط التكنولوجي داخل الاقتصاد المحلي. ولذلك يرتبط مستقبل النموذج بقدرته على الاحتفاظ بهذه الموارد وإعادة تدويرها بين المؤسسة الأمنية والشركات والجامعات والأسواق.

يظهر التحدي الأول في رأس المال البشري. ففي عام 2025 انخفض عدد العاملين في البحث والتطوير داخل إسرائيل بنحو 3,500 موظف، وتراجعت

نسبتهم من 51% إلى 49% من العاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة⁶. كما يقدر أن نحو 8,300 عامل في القطاع غادروا إسرائيل لفترة عام أو أكثر بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويوليو/تموز 2024، بما يعادل نحو 2.1% من القوة العاملة التكنولوجية⁷. ويكتسب هذا الاتجاه أهمية خاصة لأن رأس المال البشري يمثل أحد الموارد الأساسية التي تربط بين الحلقات المختلفة للمنظومة.

ويظهر التحدي الثاني في إعادة توزيع النشاط التكنولوجي جغرافيًا. فقد تراجعت حصة العاملين داخل إسرائيل في الشركات الإسرائيلية الخاصة بالتكنولوجيا الفائقة من 69% في يناير/كانون الثاني 2019 إلى 62% في مارس/آذار 2026، مع تركيز جزء من نمو العمالة خارج إسرائيل، ولا سيما في الولايات المتحدة، بما يشمل وظائف البحث والتطوير والإدارة العليا. ويشير ذلك إلى توسع المسافة بين ملكية الشركات الإسرائيلية وبين الموقع الفعلي لإنتاج المعرفة والنشاط الاقتصادي.

أما التحدي الثالث فيرتبط بالملكية الفكرية ورأس المال. فقد أشارت بيانات سلطة الابتكار الإسرائيلية بالتعاون مع IATI إلى أن 38% من صناديق رأس المال المغامر التي شملها المسح أفادت بأن شركة واحدة على الأقل من شركات محافظها نقلت جزءًا من ملكيتها الفكرية إلى الخارج نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني⁸. وتحمل هذه التحولات أهمية تتجاوز انتقال الأصول المالية، لأنها تمس موقع إنتاج المعرفة وتراكمها داخل المنظومة المحلية. تكشف هذه الاتجاهات أن استدامة القوة التكنولوجية تعتمد على قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بالموهب ورأس المال والملكية الفكرية ومراكز البحث والتطوير داخل شبكتها المحلية. فالدائرة الأمنية-التكنولوجية-الاقتصادية تحتاج إلى كثافة مؤسسية وجغرافية تسمح باستمرار انتقال الموارد بين

Israel's High-Tech Sector Navigates Uncertainty: Annual Israel Innovation Authority Report Shows Resilience and Challenges. (n.d.). English Innovation Site. Retrieved September 2, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/israels-high-tech-sector-navigates-uncertainty-annual-israel-innovation-authority-report-shows-resilience-and-challenges

Israel Innovation Authority. (n.d.). Israel Innovation Authority 2025 high-tech report: Record year in exits and deep-tech growth; 7 stagnation in output, employment, and VC fundraising. English Innovation Site. Retrieved July 17, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/innovation-report-2025

Israeli High-Tech Annual Report Demonstrates Strength with Increase in GDP... (n.d.). English Innovation Site. Retrieved September 2, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/israeli-high-tech-report-2026

حلقاتها. ومع توسع انتقال الكفاءات والنشاط والملكية الفكرية إلى الخارج، يصبح جزء متزايد من عملية إنتاج القوة مرتبطًا بشبكات اقتصادية وتكنولوجية خارجية، بما يزيد حساسية النموذج تجاه البيئة السياسية والأمنية والاستثمارية الدولية.

الخاتمة

تكشف الحالة الإسرائيلية أن التكنولوجيا تكتسب قيمتها الاستراتيجية من البنية المؤسسية القادرة على ربط إنتاج المعرفة بالاقتصاد والأمن. فالتفوق التكنولوجي يتشكل من خلال شبكة تشمل المؤسسة الأمنية والجامعات والشركات والصناعات الدفاعية ومؤسسات الابتكار ورأس المال، وتسمح بانتقال الموارد بين هذه المجالات وإعادة إنتاجها بصورة مستمرة.

تتمثل الآلية الأساسية في تحويل الموارد عبر مؤسسات وسيطة: تطور بعض الوحدات الأمنية الكفاءات والخبرات، وتعيد الجامعات والشركات والجهات التمويلية صياغتها ضمن منتجات وأسواق، ثم تستفيد المؤسسة الأمنية من القاعدة التقنية والصناعية المتراكمة عبر التعاقد والتطوير واستيعاب الابتكار. ويعتمد نجاح هذا التحويل على تكامل الخبرة الأمنية مع البحث المدني والسياسات العامة والتمويل والطلب الدوليين.

وتظهر حدود النموذج عند نقاط التحويل نفسها. فقد تتعطل المعرفة عند حدود السرية أو التمويل أو السوق، وقد يتعثر الابتكار عند المشتريات والدمج المؤسسي، وقد تتحرك الشركات عالميًا بطريقة تقلص ما يبقى محليًا من بحث وقرار وعائد. ولذلك تتمثل وحدة التحليل الأهم في موقع إنتاج المعرفة والوظائف الاستراتيجية والسيطرة عليها، إلى جانب هوية مؤسسي الشركات وحجم صادراتها.

ومن هذا المنظور، تُقاس استدامة القوة الإسرائيلية بقدرة الشبكة على تجديد كفاءاتها، وتمويل ابتكارها، واستيعاب نتائجها، والاحتفاظ بحصة مؤثرة من مراكز المعرفة والقرار. أما التفوق التقني فيبقى موردًا يحتاج إلى تقدير وتنظيم ومراجعة حتى يتحول إلى نتيجة أمنية واستراتيجية. وتوضح هذه الخلاصة أن

قوة الدائرة تكمن في كفاءة الروابط بين حلقاتها، وأن مواطن هشاشتها تظهر عندما يتعطل انتقال الموارد أو تتراجع القدرة على تجديدها.

مراجع مختارة

- Israel Innovation Authority. (2025). Annual report: The state of high-tech 2025. Israel Innovation Authority. <https://innovationisrael.org.il/en/digital-reports/>
- Bootcamp, 8200 Cyber. (2025, July 6). Unit 8200: Expanded OSINT handbook to Israel's cyber-intelligence powerhouse. 8200 Cyber Bootcamp. <https://cyber8200.com/en/blog/israeli-cyber-unit-8200>
- Israel Innovation Authority. (n.d.). Israel Innovation Authority 2025 high-tech report: Record year in exits and deep-tech growth; stagnation in output, employment, and VC fundraising. English Innovation Site. Retrieved July 17, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/innovation-report-2025/
- Israel, Y. (2025, February 13). 8200 Alumni Association: Driving Israel's tech innovation. Israeli Tech Hub: Your Source for Innovation. <https://israeltech.com/blog/8200-alumni-association-powering-israels-startup-nation/>
- Israel Innovation Authority, & Dealroom. (2025). Israeli deep-tech report 2025. Israel Innovation Authority. https://innovationisrael.org.il/en/press_release/innovation-report-2025/
- Israeli High-Tech Annual Report Demonstrates Strength with Increase in GDP... (n.d.). English Innovation Site. Retrieved September 2, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/israeli-high-tech-report-2026/
- Israel's defense startups boom: 95% growth in a year. (2025, July 28). The Jerusalem Post. <https://www.jpost.com/defense-and-tech/article-862438>
- Israel's High-Tech Sector Navigates Uncertainty: Annual Israel Innovation Authority Report Shows Resilience and Challenges. (n.d.). English Innovation Site. Retrieved September 2, 2026, from https://innovationisrael.org.il/en/press_release/israels-high-tech-sector-navigates-uncertain-

ty-annual-israel-innovation-authority-report-shows-resilience-and-challenges/

- Mizroch, A. (2025, April 18). Where are Israel's defense tech startups? Israel Tech Insider. <https://www.israeltechinsider.com/p/where-are-israels-defense-tech-startups>
 - Reuters. (2024, September 18). What is Israel's secretive cyber warfare unit 8200? Reuters. <https://www.reuters.com/world/middle-east/what-is-israels-secretive-cyber-warfare-unit-8200-2024-09-18/>
 - Shulman, S. (2026, May 27). Israel's elite military units built a tech powerhouse. Now the state wants a share. Ctech. <https://www.calcalistech.com/ctechnews/article/ryp9w4lmx>
 - Swed, O., & Butler, J. S. (2015). Military capital in the Israeli hi-tech industry. *Armed Forces & Society*, 41(1), 123-141. <https://doi.org/10.1177/0095327X13499562>
 - Podmazo, J. (2019, October). Technology and intelligence: Changing trends in the IDF's intelligence process in the post-information revolution period. Institute for National Security Studies (INSS). <https://www.inss.org.il/publication/technology-and-intelligence-changing-trends-in-the-idfs-intelligence-process-in-the-post-information-revolution-period/>
-

مَن يخاطبنا، وبأيّ صوت؟ الاتصال الإسرائيلي الموجه بالعربية بين الإدارة والتحذير والتعريف بالدولة

- رانيا الشلبي -

المقدمة

نصّ قانون سلطة البثّ الإسرائيلي، الذي أقرّه الكنيست في 8 مارس 1965، على أن من مهامّ السلطة «إقامة بثّ باللغة العربية لاحتياجات السكّان الناطقين بالعربية، وبثّ لتعزيز التفاهم والسلام مع الدول المجاورة، وفقاً للتوجّهات الأساسية للدولة» (المادة 3، البند 3). وقد ألغي هذا القانون بقانون البثّ العامّ لسنة 2014، ونفذ الإلغاء في 15 مايو 2017 مع بدء عمل هيئة البثّ الإسرائيلية الجديدة. والمادة 7(هـ) من القانون الخلف تُبقي واجب البثّ بالعربية «للسكّان العرب في إسرائيل»، وتُسقط الشقّ الثاني من الصيغة إسقاطاً تامّاً: التفاهم والسلام مع الدول المجاورة وفق توجّهات الدولة.

وهذا الإسقاط مدخل المقال، لا حاشية عليه. فالصيغة التي حُذفت من القانون استمرت في الممارسة بعد انتقالها إلى موقع مؤسسي مختلف. وبعد ستة عقود من إقرارها، تخاطب الدولة الجمهور العربي، داخل حدودها وخارجها، عبر ثلاث وحدات حكومية على فيسبوك، تتبع اثنتان منها وزارة الدفاع. انتقلت المهمة بذلك من هيئة بثّ مدنية يحكمها قانون منشور وتخضع لرقابة برلمانية، إلى وحدات أمنية وعسكرية لا يُنشر لخطابها العربي تفويض مستقل أو بند مالي محدد. وحين ينتقل التفويض من نص قانوني إلى ممارسة إدارية، تتراجع قدرة الجمهور على مساءلة الخطاب بمرجع منشور.

وفي 15 فبراير 2026، سلّم العقيد أفيخاي أدرعي، بعد نحو عشرين عاماً في الموقع، رئاسة قسم الإعلام العربي في وحدة المتحدث باسم الجيش إلى المقدّم إيلا واوية، وهي من مواطني الدولة العرب ومن مدينة قلنسوة، وكانت تشغل منصب نائبته قبل ترقيتها عند توليها المنصب. تبدّل الصوت من ضابط يهودي يؤدي إتقان العربية إلى ضابطة تتحدث لغتها الأولى، فيما بقي الموقع المؤسسي ووظيفته ثابتين. ويؤدي هذا التبدل نفسه وظيفة داخل الخطاب؛ إذ تجسّد هوية الناطقة الموقع الذي يخصصه الخطاب لأحد جمهوره، أي العربي المندمج في مؤسسات الدولة، فيصير شخص المتكلم جزءاً من حجة الرسالة، لا وعاءً محايداً لها.

يسأل هذا المقال: من يخاطب الجمهور العربي بالعربية من داخل الدولة الإسرائيلية، وماذا يفعل الخطاب حين يصدر عن جهة تدير حياة المخاطب أو تحذّره أو تطلب إعجابه؟ وتنطلق أطروحته من أن الاتصال الإسرائيلي بالعربية موزع على ثلاث وحدات حكومية تشغل مواقع متميزة داخل جهاز واحد: وحدة تدير الشروط المادية لحياة السكان، ووحدة تصدر التحذير وتعرض الاندماج، ووزارة تقدم الدولة موضوعاً للتعريف والإعجاب. ويقع الفارق الحاسم بين هذه الخطابات في موقع المخاطب من السلطة التي يمثلها المتكلم، وفي الأثر الذي يستطيع المنشور إنتاجه خارج المنصة.

جمعت المادة الأولية بقراءة مباشرة للصفحات الثلاث في 17 أغسطس 2026، مع أرشفة المنشورات والأرقام والنصوص المستخدمة في التحليل. واختيرت الصفحات على أساس اختلاف موقعها المؤسسي ووظيفتها: «المنسق» بوصفه جهة إدارية تتبع وزارة الدفاع، وقسم الإعلام العربي في وحدة المتحدث باسم الجيش بوصفه جهة عسكرية، وصفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» بوصفها أداة للدبلوماسية العامة.

وتقوم الدراسة على قراءة نوعية مقارنة لعينة استكشافية من المنشورات، مع قياس توزيعات التفاعل في أربعة منشورات محددة. ولهذا تُقرأ النتائج المتعلقة باللغة وموقع المخاطب بوصفها آليات ظاهرة في العينة، ولا تُقدّم بوصفها تقديراً كمياً لجميع منشورات الصفحات خلال الفترة المدروسة. ويفصل المقال بين الواقعة الموثقة بمصدرها، والنتيجة المستندة إلى الأدبيات، والقراءة التي يستخلصها من المادة. أما تفاعلات الجمهور، فتُستخدم

للكشف عن أشكال الرد المتاحة، من دون معاملتها مقياساً مباشراً للتأييد أو تغيير الاتجاهات.

أولاً: ثلاث وحدات، جهاز واحد

الوحدات الثلاث ليست ثلاث نوافذ على المؤسسة نفسها، وإنما ثلاثة مواضع مختلفة منها:

وحدة «المنسق»، أي منسق أعمال الحكومة في المناطق، تابعة لوزارة الدفاع مباشرة، ويرأسها ضابط برتبة لواء. وتتولى تنفيذ السياسة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وتجاه قطاع غزة: المعابر ونظام التصاريح، والبنى التحتية، وسجل السكان الفلسطيني المحفوظ لدى إسرائيل، والتخطيط والبناء والأراضي في مناطق «ج». وهي صلاحيات تحدد، في حالات كثيرة، إمكان بناء مدرسة أو عيادة أو منزل، وتتحكم في حركة الأفراد والسلع. فالجهة التي تنشر بالعربية هي نفسها الجهة التي تدير جانباً من الشروط المادية لحياة مخاطبيها.

أما وحدة المتحدث باسم الجيش، وقسم الإعلام العربي فيها، فتتعلق باسم الطرف المقاتل. تصدر الإنذارات وأوامر الإخلاء، وتنشر مواد التجنيد، وتخطب جماهير عربية في دول عدة يخوض الجيش قتالاً في بعضها. ويصدر الخطاب هنا عن مؤسسة تستطيع إرفاق القول بفعل عسكري، ويستمد المنشور أثره من القوة التي تقف خلف المتكلم.

وتؤدي وزارة الخارجية، عبر صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية»، وظيفة مختلفة: تعريف الجمهور بالدولة من خلال الطب والآثار والرياضة والمناسبات والتكنولوجيا وقصص الحياة اليومية. وتقع هذه الصفحة ضمن النمط المألوف للدبلوماسية العامة، حيث تسعى الدولة إلى تقديم صورة مختارة عن نفسها إلى جمهور خارجي.

لا يقوم الاختلاف بين الوحدات الثلاث على تنوع المحتوى وحده، وإنما على اختلاف قدرة كل جهة على تحويل الكلام إلى أثر. تستطيع وزارة الخارجية اقتراح صورة عن الدولة والدعوة إلى الإعجاب بها، بينما يستطيع المتحدث العسكري إرفاق كلامه بتحذير يغيّر سلوك السكان، ويستطيع «المنسق» ربط

المنشور بالتصريح والمعبر والخدمة وسجل السكان. ويصبح السؤال عندئذ متعلقاً بمقدار السلطة التي يحملها المتكلم معه إلى المنصة: هل يعرض رواية، أم يصدر تحذيراً، أم يخاطب سكاناً يدير شروط حياتهم اليومية؟ وهذا التوزيع يجعل وصف البنية بالاستعمارية، بمعنى إدارة سكان خاضعين لسيطرة عسكرية، استنتاجاً قابلاً للفحص. لا يستند الوصف إلى مضمون الرسائل وحده، وإنما إلى ثلاث علاقات: أن المتكلم يدير المجال الذي يعيش فيه جزء من المخاطبين؛ وأن بعض كلامه ينتج أثراً مباشراً على حركة السكان وخدماتهم؛ وأن الخطاب يصنّف مخاطبيه بحسب موقعهم من تلك السيطرة. ومن دون إثبات هذه العلاقات، يتحول الوصف إلى مصادرة على المطلوب.

وللعلاقة الأولى سند قانوني لا يقوله المقال من عنده. ففي رأيها الاستشاري الصادر في 19 يوليو 2024، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة، تشكل وحدة إقليمية واحدة، وأن استمرار الوجود الإسرائيلي فيها غير مشروع. وتكتسب صفة «السيطرة» التي يقوم عليها التحليل معناها هنا من تكييف قانوني صادر عن أعلى هيئة قضائية دولية، إلى جانب الوقائع المتعلقة بإدارة المعابر والسجل المدني والحركة.

يمكن الاعتراض بأن مخاطبة الجمهور الأجنبي بلغته ممارسة دولية عامة؛ فقد بثت هيئة الإذاعة البريطانية بالعربية منذ عام 1938، وتستخدم فرنسا وإيران وروسيا والصين وتركيا الأدوات نفسها. ويصيب هذا الاعتراض أي أطروحة تجعل استخدام لغة الآخر دليلاً كافياً على طبيعة العلاقة. أما الفارق الذي يفحصه المقال فيقع في السلطة التي يمتلكها المتكلم على حياة المخاطب. فلا تدير هيئة الإذاعة البريطانية معابر مستمعها أو سجلهم المدني، ولا تصدر إليهم أوامر إخلاء. ومنشور «المنسق» عن المعبر ومنشور وسيلة إعلامية عن المعبر قد يحملان المعلومة نفسها، لكن الأول يصدر عن الجهة القادرة على تغيير موعد العبور، بينما يصف الثاني قراراً اتخذته جهة أخرى.

ثانياً: من الخطاب إلى الإجراء

تفتتح صفحة «المنسق» منشوراتها المتتالية بالعبارة نفسها حرفياً: «سكان

قطاع غزة، هنا المنسّق».

تستعيد العبارة تركيباً إذاعياً واضحاً: تحديد المخاطبين بالإقليم، وتعريف المتكلم بلقبه الوظيفي، ثم مخاطبة السكان مباشرةً من دون المرور بوساطة سياسية محلية. ويحيل هذا التركيب إلى التمييز الذي أقامه فرانتز فانون في «هنا صوت الجزائر» بين إذاعة المستعمرين، التي تدخل كلام السلطة إلى الحياة اليومية للمستعمر، وإذاعة جبهة التحرير التي استخدمت نداء «هنا صوت الجزائر» لبناء جماعة سياسية مقاومة.

تستعير عبارة «سكان قطاع غزة، هنا المنسّق» شكل النداء الإذاعي، فيما تؤدي وظيفة مختلفة: المتكلم فيها هو الجهة التي تدير المعابر والتصاريح وجزءاً من الخدمات التي تتصل بحياة المخاطبين. وقد تغير الوسيط من المذيع إلى المنصة، وبقيت العلاقة الأساسية قائمة؛ صوت صادر عن مؤسسة صاحبة سلطة يدخل المجال اليومي للسكان ويعرّف نفسه بوظيفته قبل أن يقدم رسالته. وتلتقي هذه الآلية لاحقاً مع استخدام معجم التحرر والتسمية، حيث تنتقل صيغة مألوفة لدى المخاطب إلى خطاب يصدر عن الطرف الذي يسيطر على مجاله.

من الاستماع إلى إدارة الطلب

في أغسطس 2026، كررت صفحة «المنسّق» صيغة تقوم على إعلان الاستماع إلى السكان: «نحن نحرص على قراءة تعليقاتكم»، و«أبلغتمونا عن مناطق تعاني من مشكلة في جمع النفايات»، و«بناءً على الاحتياجات التي تطرحونها». حصل المنشور الأول على نحو 1.2 ألف تفاعل و450 تعليقاً وسبع مشاركات، وحصل الثاني على نحو 1.4 ألف تفاعل و390 تعليقاً وخمس مشاركات. وإلى جانبهما نُشر محتوى عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين وما تصفه الصفحة بفساد حماس، إضافة إلى بطاقات مصورة متكررة تحمل عبارات مثل «كذب»، و«حماس تكذب لكي تربح على حسابكم»، و«إعلان هام»، و«بيان المنسّق»، و«يمنع منعاً باتاً الاقتراب من الخط الأصفر».

تجمع الصفحة بذلك بين صورتين للمتكلم: جهة تقول إنها تستمع إلى احتياجات السكان، وجهة تملك تعريف المسموح والممنوع داخل المجال نفسه. ففي منشور النفايات يظهر المتكلم وسيطاً خدمياً يستجيب للشكوى،

وفي بطاقة «الخط الأصفر» يظهر مصدراً للنهي والتحذير. ويظل المخاطب في الحالتين «ساكناً» يقدم حاجة أو يتلقى أمراً، فيما تغيب عنه صفة الطرف السياسي القادر على التفاوض في أصل القرار.

ويحمل فعل «الاستماع» هنا معنىً إدارياً مخصوصاً. فالصفحة لا تعرض تمثيلاً سياسياً أو آليةً يشارك السكان من خلالها في صنع القرار، وإنما تفتح قناة لتقديم الطلب داخل شروط قراراتها المؤسسة سلفاً. يستطيع المخاطب أن يحدد موضع النفايات أو يصف مشكلةً خدميةً أو يسأل عن معبر، لكنه لا يشارك في تحديد الجهة التي تدير هذه الملفات أو حدود سلطتها. ويتحول التعليق إلى صيغة طلب، وتتحوّل الاستجابة إلى منحة إدارية يقدمها المتكلم بوصفها دليلاً على الإصغاء.

أوامر الإخلاء بوصفها فعلاً

أنتجت الطبقة العسكرية من الجهاز نفسه، خلال الفترة 2023-2025، النوع الأكثر وضوحاً من انتقال المنشور إلى الإجراء. ووفق تقرير «لا مكان تحت السماء» الصادر عن بتسيلم، صدر ما لا يقل عن 161 أمر إخلاء لسكان غزة بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2025. وكان أولها وأوسعها الأمر الصادر في 13 أكتوبر 2023 بإخلاء شمال القطاع، والذي شمل نحو 1.1 مليون نسمة وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

واستمر إصدار الأوامر مع تقلص المساحات المتاحة للسكان. ففي أغسطس 2024 وحده، أفاد منسق الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، مهند هادي، بصدور 12 أمراً، بمعدل أمر كل يومين، دفعت ما يصل إلى 250 ألف شخص إلى النزوح مجدداً. وفي 24 ديسمبر 2024، قدّر مكتب الأمم المتحدة أن 80.5 في المئة من مساحة القطاع كانت واقعةً تحت أوامر إخلاء سارية، بعد استثناء الأوامر الملغاة. ثم أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصدور 21 أمراً إضافياً منذ استئناف العمليات العسكرية في 18 مارس 2025.

ويتجاوز الخلاف حول هذه المنشورات تسميتها إلى أثرها القانوني. فقد اعتبرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الأوامر أفضت إلى نقل السكان نحو مساحات تتقلص باستمرار، وحذرت من احتمال استخدامها لإزالة السكان

بصورة دائمة من مناطقهم. كما رأت منظمة العفو الدولية أن رسائل الإنذار المرتبطة بأمر أكتوبر 2023 لم توفر للمدنيين شروط استجابة آمنة وواقعية. ووجهت المنظمة نقداً مشابهاً إلى الإنذارات التي أصدرها الجيش الإسرائيلي لسكان الضاحية الجنوبية لبירות وجنوب لبنان في أكتوبر 2024؛ إذ تضمنت بعض الخرائط نطاقاً محدداً في حدود 135 متراً، فيما دعا نص الإنذار إلى الابتعاد مسافة 500 متر، وصدرت بعض الإنذارات بمهل تقل عن ثلاثين دقيقة أو خلال ساعات الفجر. ويكشف المثال أن الجمهور العربي الذي تتوجه إليه الوحدة العسكرية لا يقتصر على السكان الفلسطينيين، وأن صيغة التحذير نفسها تنتقل بين ساحات تختلف فيها طبيعة العلاقة القانونية والميدانية. وفي اتجاه آخر، يرى مايكل شميت أن فعالية الإنذار تُقاس بقدرته المعقولة، في ظروفه، على الوصول إلى السكان وتحقيق الغرض الوقائي المقصود منه. وقد نشرت مدونة «مقالات الحرب» في معهد ليبر لاحقاً معالجة أكثر تشدداً، كتبها سارة بن عباس ومارتن زواننبورغ، تربط فعالية التحذير بامتلاك المدنيين قدرة واقعية على الاستجابة. وتكشف هذه المواقف أن الخلاف يدور حول شروط الفعل وآثاره: هل أتاح المنشور حمايةً قابلةً للتنفيذ، أم تحول إلى أداة لنقل السكان داخل مجال لا يوفر لهم مكاناً آمناً؟

يؤدي المنشور هنا وظيفة تتجاوز التبليغ الإعلامي؛ فهو نص يترتب عليه انتقال سكاني أو تخصيص خدمة داخل مجال خاضع لسيطرة عسكرية، كما يصبح وثيقة مؤرخة تدخل في النقاش القانوني اللاحق. وتتفق الأطراف المتنازعة، على اختلاف تكييفها، على التعامل معه بوصفه فعلاً ينتج أثراً، لا وصفاً لواقعة فقط. وهذه النقطة هي ما يبرر قراءة الاتصال الإسرائيلي بالعربية بأدوات تحليل السلطة والفعل الإداري، إلى جانب أدوات تحليل الدعاية والخطاب.

ثالثاً: المعجم وموقع المخاطب

مصادرة معجم التحرّر

في منشور نشرته صفحة وزارة الخارجية في 16 أغسطس 2026، بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة بعد المئة لميلاد مناحيم بيغن، تصفه الصفحة بأنه «المناضل من أجل استقلال إسرائيل والسلام». تنتمي مفردتا «مناضل» و«استقلال» إلى

معجم حركات التحرر الوطني، وهو المعجم الذي يعرف به جانب واسع من الجمهور العربي قضيته وتجربته التاريخية.

واستعمال المفردتين بالعربية أمام هذا الجمهور، في وصف رجل قاد منظمة «إتسل» أو «الإرغون»، وفق روايته هو في مذكراته «الثورة»، ينقل المفردة من موقعها المألوف إلى موقع مضاد. والأثر البنيوي هو نزع خصوصية المعجم عن صاحبه، وتقديم الصراع بوصفه تنافساً بين حركتي تحرر متمثلتين في حق الاستقلال، مع إسقاط العلاقة الاستعمارية من تعريف الواقعة.

والتسمية موضع آخر يعمل فيه الخطاب عمله. ففي بطاقة تحذير نشرتها صفحة «المنسق» ترد عبارة «يمنع منعاً باتاً الاقتراب من الخط الأصفر». ويظهر خط الفصل العسكري في العبارة اسماً ثابتاً في الجغرافيا، مقترناً بنهي. وتؤدي التسمية هنا وظيفة نقل المسمى من موقع القرار السياسي والعسكري إلى موقع الأمر الواقع؛ كما يصير بيغن مناضلاً في حركة استقلال، يصير الخط العسكري معلماً مكانياً يُطلب من السكان تنظيم حركتهم على أساسه.

ولا تكفي قراءة عدد محدود من المنشورات لحصر معجم التسميات الذي تستخدمه الصفحات الثلاث، من أسماء الأماكن والفاعلين إلى مناطق النزوح والخطوط العسكرية. ولهذا يقتصر المقال على تحديد الآلية: إنتاج الأمر الواقع يبدأ أحياناً بمنحه اسماً متداولاً، ثم تكرار الاسم بالعربية أمام الجمهور الذي سيضطر إلى استخدامه في وصف حركته ومكانه.

وتوظيف النص الديني في هذا الخطاب هو موضوع الدراسة المحكمة الوحيدة المنشورة عنه حتى الآن. فقد حل عمر داودي 155 تغريدة للناطق العربي باسم الجيش، ورصد أربع استراتيجيات في استعمال التعبير الإسلامي: التأطير الديني للشرعة ونزع الشرعية؛ وبناء ثنائية أخلاقية تقابل ذاتاً أخلاقية بآخر منافق؛ واستثمار المناسبات الإسلامية لتوليد صدى ثقافي؛ وترويج التطبيع الثقافي والاحتواء لبناء ألفة استراتيجية. وما تضيفه مادة هذا المقال إلى تلك النتيجة هو الوجه المقابل: ما يفعله المخاطبون بالنص الديني نفسه حين يستخدمونه في الرد.

لا تعمل المفردة في هذه الصفحات منفصلةً عن موقع الجهة التي تستخدمها. فكلمة «استقلال» على صفحة الخارجية تقترح روايةً تاريخية، وعبارة «الخط الأصفر» على صفحة جهة عسكرية تثبت اسماً في الجغرافيا، بينما تحول عبارة «هنا المنشق» الموقع الإداري إلى متكلم حاضر في الحياة اليومية. وتختلف المفردات، لكنها تشترك في نقل تعريفات المؤسسة إلى اللغة التي يفكر بها الجمهور المخاطب ويرد بها.

مواقع المخاطب الثلاثة

من مقارنة الوحدات الثلاث تظهر ثلاثة مواقع للعربي داخل الخطاب:

في الموقع الأول يظهر المُدار والمستدعي على صفحة «المنشق». تعلن الصفحة أنها تقرأ التعليقات وتبني على ما يرد فيها قراراتها الخدمية، ويستجيب الجمهور بالصيغة نفسها. ففي تعليق على أحد المنشورات، يشرح أحد المستخدمين أن إزالة النفايات ينبغي أن تشمل إزالة المعوقات من الطرق، فيما يكتب آخر: «محدث بيمثلنا... إحنا مع فتح المعابر مع وجود تعليم حقيقي لأطفالنا». وحتى الرفض يتخذ هنا لغة الطلب الموجه إلى الجهة التي تملك القرار.

وفي الموقع الثاني يظهر المُنذَر والمدعو إلى الاندماج على صفحة المتحدثة باسم الجيش. ففي 20 أغسطس 2023 نشرت الصفحة مقطعاً من مركز تجنيد، تظهر على شاشته عبارة: «انضمّاكم لجيش الدفاع هو فرصة للاندماج في المجتمع الإسرائيلي»، ويصف نصه خدمة العرب في الجيش بأنها «نموذج للتعايش والتعاون بين كافة المجموعات المتنوعة في إسرائيل». يأتي عرض الاندماج هنا من مؤسسة عسكرية تحدد، في منشورات أخرى، مَنْ ينبغي له أن يتحرك وأين ومتى.

وفي الموقع الثالث يظهر المتفرج على صفحة وزارة الخارجية. تُعرض أمامه قهوة صباحية، وغرسة كتف مطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد في مستشفى وولفسون، وحفريات أثرية، وسُرُج فخارية، ورياضيون، ومناسبات دينية واجتماعية. ولا يُطلب منه في هذا النوع من المنشورات تقديم حاجة أو الامتثال إلى تحذير؛ يُطلب منه أن يرى الدولة بالصورة التي اختارتها لنفسها. في المواقع الثلاثة، لا يظهر العربي فاعلاً سياسياً يملك مصلحة قابلة

للتسمية ومطلباً قابلاً للتفاوض. يُخاطب بوصفه ساكناً يطلب خدمة، أو مجنّداً محتملاً يُعرض عليه الاندماج، أو جمهوراً مدعواً إلى مشاهدة منجزات الدولة. والمقصود غيابُ بنيوي داخل الصيغة، لا إحصاء عدد المرات التي ذُكرت فيها السياسة. فالخطاب يتيح للمخاطب أن يشكو أو ينضم أو يعجب أو يرفض، ولا يمنحه موقع الطرف الذي يشترط ويشارك في تعريف قواعد العلاقة.

نداء واحد لستة جماهير

في مقطع مصور بمناسبة اليوم الدولي للشباب، تخاطب المتحدثة في نص واحد شباب لبنان وغزة والعراق وسوريا واليمن وإيران، وتظهر أسماء البلدان تبعاً على الشاشة، ويقول النص: «اتركوا شبابكم خارج حروبكم». تؤدي هذه الصيغة ثلاث وظائف تتصل بموقع المتكلم من المخاطب. أولاً، تخاطب السكان من فوق رأس قياداتهم السياسية؛ فالضمير في «شبابكم» و«حروبكم» يفصل جماعة بريئة عن حكام وفصائل يستهلكونها، ويضع المتكلم في موقع الناطق باسم مصلحة الجماعة في مواجهة من يمثلها. ثانياً، تنقل الصيغة مصدر الأذى إلى الطرف المخاطب. فالفاعل المضمّر في «حروبكم» هو حكومات الدول المذكورة وفصائلها، فيما يغيب الجيش الذي تنطق المتحدثة باسمه من الجملة، مع أنه طرف في القتال الجاري في عدد من البلدان التي يسميها المقطع.

وثالثاً، تستعير المتحدثة المناسبة الأممية إطاراً كونياً، فتتكلم من موقع الإنسانية العامة، ويصير الشباب العربي موضوع رعاية وحماية. ويغيب موقعهم بوصفهم أطرافاً تمتلك مطالب سياسية أو قراءات مختلفة لأسباب الحرب.

وتسمية البلدان واحداً واحداً جزء من العملية. يمنح التعداد النداء مظهر المعرفة الدقيقة بالمخاطبين، ثم يذيب مواقعهم المتباينة، من قطاع خاضع للسيطرة والحصار إلى بلد يتعرض لضربات ودولة مصنفة خصماً إقليمياً، في إطار واحد لا يميز بينها. والملكية في «حروبكم» هي مفتاح العملية: بإسناد الحرب إلى المخاطب تصير الحرب صفةً في أهله، ويخرج المتكلم من الصورة في هيئة ناصح، مع بقائه طرفاً مقاتلاً خارج الجملة.

رابعاً: حقل الرد

حقل التعليقات جزء من المادة، ويُقرأ بشروط إجرائية. يعرض فيسبوك التعليقات افتراضياً بترتيب «الأكثر صلة»، ويقر بأثر هذا الترتيب في إشعار يظهر أسفل الحقل، يفيد بأن بعض التعليقات قد تكون جرت تصفيته نتيجة تفعيل هذا الخيار. وكان الإجراء المتبع في القراءة تبديل الترتيب إلى «كل التعليقات»، وفتح الخيوط المطوية، ثم أرشفة المادة قبل تحليلها. وتحت هذا الترتيب، يعرض العدّاد على منشور 20 أغسطس 2023 عدد 22,062 تعليقا، مقابل 23.2 ألف معلنة على المنشور نفسه؛ أي فارق يقارب خمسة في المئة. ولا يُقدّم الفارق دليلاً على حذف موجه، فقد ينشأ عن تقريب العدّاد المعلن، أو حذف أصحاب التعليقات لتعليقاتهم، أو الإخفاء التلقائي، أو إشراف الصفحة. وتميّز هذه الاحتمالات يحتاج إلى بيانات لا تتيحها المنصة، فيبقى الفارق واقعةً تُسجل من دون تحميلها تفسيراً لا تسمح به المادة.

وفي المنشورات الأربعة التي قيست توزيعات تفاعلاتها، لم تنخفض حصة أيقونة الضحك عن الثلث، وتجاوزت سبعين في المئة في منشورين. وتكرر في التعليقات السخرية والغضب والرفض بلهجات عربية متعددة. ولا تصلح هذه النسب لقياس اتجاه الجمهور كله، لأنها مأخوذة من عدد محدود من المنشورات، لكنها تكشف فجوة بين الفعل الذي يريد الخطاب أدائه ونوع الاستجابة التي ينتجها. يستمر الجهاز في النشر والإنفاق، ويستمر المخاطب في الرد بالنكتة أو الرفض، فيما تظل العلاقة بينهما قائمة من دون انتقال إلى حوار متكافئ. وتظهر في العينة المقروءة ثلاثة سجلات متميزة، من دون أن تكون قد خضعت لترميز كمي شامل:

السجل الأول هو السخرية، وهي متكررة بكثافة. تعود نكتة واحدة عن ملابس الجنود الداخلية عشرات المرات على منشورات مختلفة، إلى جانب إحالات متواترة إلى أكتوبر 1973 والسابع من أكتوبر 2023. ولا تمثل السخرية هنا عجزاً عن الرد السياسي؛ إنها صيغة رد تخص وضعاً لا يملك فيه المعلق سلطة مساوية لسلطة الناشر. تنزع السخرية عن الخطاب صفة الجدية، وترفض الدخول معه في التفاوض الذي يقترحه، فتحرمه ما يطلبه أولاً: أن يُؤخذ مأخذ المحاور.

والسجل الثاني هو التكفير. فعلى منشور يحتفي بتجنيد عرب ومسلمين وبدو،

كتب معلق أن كل مسلم ينضم إلى الجيش «كافر مرتد عن الإسلام». يستدعي خطاب الاندماج في هذه الحالة عقوبة رمزية تُوقع على العربي المنضم، لا على الجهة الداعية. وينتقل اتجاه الرد من المؤسسة إلى ابن الجماعة الذي قبل موقع الاندماج المعروض عليه.

أما السجل الثالث فهو الاستشهاد القرآني المضاد. تتكرر الآيات 4-7 من سورة الإسراء بنصها على أكثر من منشور. فالخطاب الذي يخاطب العربي بالمعجم الديني يُرد عليه بالمعجم نفسه. ويكمل هذا الاستخدام، من جهة المخاطب، ما رصدته دراسة عمر داودي في استراتيجيات المرسل: لا يبقى النص الديني ملكاً لمن استدعاه أولاً، ويعاد إدخاله في المعركة على المعنى.

ويظهر إلى جانب هذه السجلات نمطان يستحقان التسجيل من دون الجزم بمصدرهما. يتجسد الأول في مجموعة صغيرة من الحسابات التي تكرر ثناءً بصياغة فصحي مصقولة على منشورات متعددة، فيما يتمثل الثاني في إساءة جنسية موجهة إلى المتحدثة بصفتها امرأة. ويحتاج التحقق من هوية أصحاب النوع الأول وعلاقاتهم إلى بيانات لا تتيحها المنصة للباحث الخارجي. ومع ذلك، توجد سابقة موثقة تبرر التعامل مع فرضية التنسيق بوصفها سؤالاً قابلاً للفحص. ففي مايو 2024 أعلنت شركة «ميتا» إزالة شبكة حسابات منسقة تعود إلى شركة «ستويك» في تل أبيب، استهدفت جماهير ناطقة بالإنجليزية بمضامين مؤيدة للموقف الإسرائيلي. ووجود هذه السابقة لا يثبت أن الحسابات الظاهرة في العينة الراهنة جزء من نشاط منظم، لكنه يمنع استبعاد الفرضية من دون اختبار.

لا يشكل حقل التعليقات فضاءً مقابلًا مستقلاً عن خطاب الصفحة؛ فهو يعمل داخل منصة تحدد ترتيب الردود وإظهارها وإخفاءها، وتجمع التأييد والسخرية والغضب في عداد تفاعل واحد. كما أن الردود لا تتساوى في طبيعتها: بعضها يخاطب المؤسسة، وبعضها يعاقب العربي الذي يقبل الاندماج، وبعضها يعيد استخدام النص الديني في الاتجاه المعاكس. ولذلك تكشف التعليقات عن تعدد أشكال الرفض أكثر مما تكشف عن موقف جماهيري واحد.

وتظهر هنا مفارقة الاتصال كله: تستطيع المؤسسة إنتاج المنشور وتحديد

المخاطب واختيار لغة الرسالة، لكنها لا تحتكر المعنى الذي يعود به الجمهور إلى النص. ومع ذلك، فإن قدرة المخاطب على السخرية أو الرفض لا تساوي قدرة المتكلم على إصدار أمر أو إدارة معبر أو تحديد خدمة. يفتح التعليق مساحةً للاعتراض داخل المنصة، فيما تبقى موازين الفعل خارجها غير متكافئة.

خامساً: من يمول الصوت ولأي جمهور؟

إذا كان الموقع المؤسسي يحدد ما يستطيع الخطاب فعله، فإن الميزانية تكشف كيف تصنف الدولة هذا الخطاب داخل جهازها. غير أن المقارنة المالية تواجه تفاوتاً أساسياً في الشفافية: تُنشر مخصصات الدبلوماسية العامة الموجهة إلى الجمهور الخارجي ضمن قرارات وبرامج يمكن تتبعها، فيما تختفي نفقات الاتصال العربي الصادر عن «المنسق» ووحدة المتحدث باسم الجيش داخل ميزانية الدفاع، من دون بند مستقل يتيح قياس حجمها. وحين سألت صحيفة «والا» الإسرائيلية، في سبتمبر 2021، عن ميزانية صفحة «المنسق» بالعربية وعدد العاملين عليها، قدّر التحقيق الصحفي كلفتها بما يتراوح بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليون شيكل سنوياً. وجاء رد الوحدة بأن الإنفاق «بند مشتق من ميزانية وزارة الدفاع»، ولذلك تعذر عليها الرد على تقديرات الصحيفة. ويجعل الرد الرسمي غياب التفصيل نتيجةً لطريقة إدراج النفقات داخل ميزانية الدفاع، ويحد في الوقت نفسه من قدرة الباحث على التحقق من التقدير الصحفي للكلفة.

أما ما يُنشر من مخصصات الدبلوماسية العامة، فيتجه أساساً إلى الجمهور الغربي. ففي 24 نوفمبر 2024، أقرت الحكومة الإسرائيلية مبلغ 545 مليون شيكل للدبلوماسية العامة لسنة 2025. وفي 6 ديسمبر 2025، اتفق وزير المالية والخارجية على تخصيص 2.35 مليار شيكل لسنة 2026، أي نحو 730 مليون دولار وفق سعر الصرف المتداول حينها، وما يقارب أربعة أضعاف مخصص العام السابق. وجاء ذلك إلى جانب إنشاء وحدة للدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية بصلاحيات تشمل التعاقد المباشر مع مدونين ومؤثرين.

وتجاوزت البنود المنشورة من مخصص سنة 2025 أربعة وتسعين مليون دولار؛ شملت نحو خمسين مليوناً لشراء مساحات إعلانية رقمية موزعة على غوغل

ويوتيوب ومنصة إكس وأوتبرين، ونحو أربعين مليوناً لاستضافة أربعمئة وفد أجنبي من نواب ورجال دين وصناع محتوى ورؤساء جامعات، إضافة إلى 4.1 مليون دولار لحملة موجهة إلى الكنائس الإنجيلية.

ويكشف بند آخر تحولاً في محل التأثير نفسه. فوفق إفصاحات قانون تسجيل العملاء الأجانب الأميركي، تعاقدت شركة «كلوك تاور إكس»، المملوكة لبراد بارسكيل، مدير حملة دونالد ترامب لعام 2020، بوصفها متعاقدًا من الباطن لدى مجموعة «هافاس» لصالح دولة إسرائيل. بلغت قيمة التعاقد 1.5 مليون دولار شهرياً عند التسجيل في سبتمبر 2025، ثم ارتفعت إلى 4.5 مليون دولار شهرياً في ملحق أودع في يونيو 2026.

ومن مخرجات العقد الواردة في الإفصاح إنشاء مواقع ومحتوى يستهدف تحقيق نتائج تأطير داخل محادثات نماذج اللغة. ويشير ذلك إلى إنتاج مادة موجهة إلى البيئة المعلوماتية التي تعتمد عليها أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إضافة إلى توجيهها إلى القراء مباشرة. ويتغير محل التأثير هنا من محاولة إقناع الجمهور إلى التأثير في الوسيط المعرفي الذي يستخدمه الجمهور للوصول إلى المعلومات وصياغة الأسئلة وتلقي الإجابات.

تتجه هذه البنود في معظمها إلى جماهير غربية، فيما لا يظهر الجمهور العربي الذي يتناوله المقال بنداً مستقلاً في ميزانية الدبلوماسية العامة. ويرتبط ذلك بموقع الوحدات داخل الجهاز: ف«المنسق» ووحدة المتحدث باسم الجيش يتبعان المؤسسة العسكرية، وتدخل نفقات خطابهما العربي ضمن ميزانية الدفاع التي تعرضها قاعدة الميزانية الرسمية في فئات إجمالية، من دون تفصيل برامجي يسمح بعزل الإنفاق على الاتصال.

ويشير هذا التوزيع إلى تصنيف مؤسسي مختلف للجمهورين. تُدار مخاطبة الجمهور الغربي بوصفها نفقة دبلوماسية معلنة، وتُدار مخاطبة الجمهور العربي بوصفها جزءاً من وظيفة أمنية وإدارية. والفارق يتجاوز طريقة تسجيل النفقات؛ إذ يكشف تصوراً عن الغرض من الاتصال نفسه: إقناع جمهور خارجي بصورة الدولة، وإدارة جمهور عربي يقع بعضه تحت سلطة المؤسسة التي تخاطبه.

كما يوضح تعاقد «كلوك تاور إكس» أن مجال التأثير الموجه إلى الجمهور الغربي أخذ يمتد من شراء الإعلان والتعامل مع المؤثرين إلى إنتاج محتوى مصمم للتأثير في النتائج التي تعرضها نماذج اللغة. أما الخطاب العربي المدروس في هذه الورقة، فيظل أقرب إلى الاتصال المباشر المرتبط بالإدارة والتحذير والاندماج. ويعيد هذا الفارق التحليل إلى موقع المخاطب من المؤسسة، أكثر مما يعيده إلى اللغة المستخدمة.

الخاتمة

ثلاث وظائف ومخاطب غير واحد

تكشف المادة أن الاتصال الإسرائيلي الموجه بالعربية لا يصدر عن متكلم مؤسسي واحد، ولا يؤدي وظيفة واحدة. ف«المنسق» يخاطب السكان من موقع الجهة التي تدير المعابر والتصاريح والخدمات؛ ووحدة المتحدث باسم الجيش تخاطبهم من موقع الجهة التي تحذر وتصدر الأوامر وتعرض الاندماج؛ ووزارة الخارجية تقدم الدولة موضوعاً للتعريف والإعجاب. وفي كل حالة، تتغير وظيفة اللغة العربية وفق مقدار السلطة التي يحملها الناشر إلى المنصة. ولهذا لا يكفي تصنيف الصفحات الثلاث ضمن «الدبلوماسية الرقمية» أو «الدعاية». فبعض منشوراتها يصف الدولة ويحاول تحسين صورتها، وبعضها يؤدي فعلاً إدارياً أو عسكرياً يترتب عليه تغير في حركة السكان أو وصولهم إلى الخدمات أو انتقالهم من مكان إلى آخر. وعندما يصبح المنشور نفسه موضوعاً لتكييف قانوني، تتضح المسافة بين خطاب يسعى إلى الإقناع وخطاب تكفيه قدرة المؤسسة على تنفيذ ما يقوله.

كما يظهر الاختلاف في الموقع الذي يمنحه الخطاب للعربي. فهو مُدار على صفحة «المنسق»، ومُنذَر أو مدعو إلى الاندماج على صفحة المتحدث العسكري، ومتفرج على صفحة الخارجية. ولا يظهر في هذه المواقع طرفاً سياسياً يشارك في تعريف العلاقة أو يمتلك مطلباً قابلاً للتفاوض. وهذه النتيجة هي ما يجمع الأمثلة المتباعدة، من النفايات والمعابر إلى التجنيد وأوامر الإخلاء ومناحيم بيغن و«الخط الأصفر».

أما الرد، فيكشف أن المخاطب لا يستقبل الرسالة بالمعنى الذي يريده مرسلها دائماً. فالسخرية والغضب والاستشهاد الديني المضاد تعيد فتح النص وتمنحه

معاني مناقضة. لكن هذا الرفض يجري داخل علاقة غير متكافئة: يستطيع الجمهور تعطيل الجدية التي يطلبها المنشور أو رفض دعوته الرمزية، فيما تحتفظ المؤسسة بقدرتها على إدارة المعبر وإصدار التحذير وتحديد الخدمة. ومن هنا يصبح حقل التعليقات دليلاً على التنازع على المعنى، لا دليلاً كافياً على تغير ميزان السلطة.

وتضيف الميزانية بعداً آخر إلى هذا التوزيع. فالإنفاق الموجه إلى الجمهور الغربي يظهر في صورة مخصصات للدبلوماسية العامة والإعلانات والوفود والتعاقد مع المؤثرين، بينما يبقى الاتصال العربي الصادر عن الوحدات العسكرية داخل ميزانية الدفاع ومن دون تفصيل مستقل. ويكشف هذا الفرق أن الجمهور الغربي يُعامل بوصفه جمهوراً ينبغي التأثير في رأيه، فيما يُعامل جزء أساسي من الجمهور العربي بوصفه سكاناً تجري إدارتهم والتواصل معهم من داخل المؤسسة التي تمارس السلطة عليهم. لا تستطيع العينة الحالية قياس أثر هذا الاتصال في اتجاهات الجمهور العربي، كما لا تسمح تفاعلات فيسبوك بالفصل الدقيق بين التأييد والرفض والسخرية والتعرض العابر للمحتوى. وتكمن القيمة التي تقدمها في موضع آخر: تحديد البنية المؤسسية للخطاب، والتمييز بين الأفعال التي يؤديها، والكشف عن المواقع التي يخصصها لمخاطبيه. أما قياس التواتر والأثر، فيحتاج إلى عينة زمنية مرمزة، واختبار اتفاق بين أكثر من مرّز، وبيانات مستقلة عن الجمهور والوصول.

بعد ستة عقود من النص القانوني الذي جمع البث بالعربية و«التفاهم مع الدول المجاورة»، استمرت مخاطبة العرب بالعربية، بينما تغير موقعها داخل الدولة. انتقلت من مؤسسة بث عامة إلى جهاز موزع بين الإدارة العسكرية والتحذير والدبلوماسية العامة. وتمنحنا متابعة هذا الانتقال إجابة عن سؤال العنوان: لا تتحدد هوية من يخاطبنا بصوته أو بإتقانه العربية، وإنما بالمؤسسة التي يتحدث منها، وبالفعل الذي يستطيع كلامه أن يحدثه في حياة المخاطب.

مراجع مختارة

النصوص القانونية والقضائية

- دولة إسرائيل. قانون سلطة البث، تشك"ه-1965، حוק רשות השידור، התשכ"ה-1965، المادة 3، البند 3. أُقر في الكنيست في 8 مارس 1965. قانون ملغى.
- دولة إسرائيل. قانون البث العام الإسرائيلي، تشعد-2014، حוק השידור הציבורי הישראלי، התשע"ד-2014، المادة 7(هـ). دخل حيز التنفيذ مع بدء عمل هيئة البث الإسرائيلية الجديدة في 15 مايو 2017.
- محكمة العدل الدولية. الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. رأي استشاري، 19 يوليو 2024. <https://www.icj.org/cij.org/case/186>

المصادر الأولية للصفحات المدروسة

- منسق أعمال الحكومة في المناطق. صفحة «المنسق» باللغة العربية على فيسبوك. تاريخ القراءة والأرشفة: 17 أغسطس 2026. <https://www.facebook.com/COGAT.ARABIC>
- قسم الإعلام العربي في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. صفحة «Captain Ella كابتن إيلا» على فيسبوك. تاريخ القراءة والأرشفة: 17 أغسطس 2026. <https://www.facebook.com/CaptainElla>
- وزارة الخارجية الإسرائيلية. صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» على فيسبوك. تاريخ القراءة والأرشفة: 17 أغسطس 2026. <https://www.facebook.com/IsraelArabic>
- وزارة الخارجية الإسرائيلية. «إسرائيل تتكلم بالعربية». منشور بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة بعد المئة لميلاد مناحيم بيغن، 16 أغسطس 2026. لقطة مؤرشفة لدى الكاتبة.
- قسم الإعلام العربي في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. «Captain Ella كابتن إيلا». منشور عن تجنيد عرب ومسلمين وبدو في الجيش، 20 أغسطس 2023.
- قسم الإعلام العربي في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. «Captain Ella كابتن إيلا». مقطع مصور بمناسبة اليوم الدولي للشباب، أغسطس 2026. لقطة مؤرشفة لدى الكاتبة.
- أوامر الإخلاء والتكليف القانوني
- بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. لا مكان تحت السماء: التهجير القسري في قطاع غزة 2023-2025، ديسمبر 2025.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 7. Flash Update No. الأرض الفلسطينية المحتلة، 13 أكتوبر 2023.

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. "Mass Evacuations in Gaza Choke Survival and Severely Constrain Aid Operations". بيان منسق الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، مهند هادي، 22 أغسطس 2024.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. Humanitarian Situation Update No. 249: Gaza Strip، 24 ديسمبر 2024.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إحاطة صحفية بشأن أوامر الإخلاء والتهجير في قطاع غزة، جنيف، 11 أبريل 2025.
- منظمة العفو الدولية. "Israel/OPT: Israeli Army Threats Ordering Residents of Northern Gaza to Leave May Amount to War Crimes." 25 October 2023.
- منظمة العفو الدولية. "Israel/OPT: Appalling Gaza 'Evacuation Order' Must Be Rescinded by Israel Immediately." 13 October 2023.
- منظمة العفو الدولية. "Lebanon: Israel's Evacuation 'Warnings' for Civilians Misleading and Inadequate." 10 October 2024.
- Schmitt, Michael N. "The IDF, Hamas, and the Duty to Warn." Articles of War, Lieber Institute for Law and Warfare, United States Military Academy at West Point, 22 October 2023.
- Benabbass, Sara, and Marten Zwanenburg. "Warnings in Contemporary Conflict: Protective Measure or Source of Illegality?" Articles of War, Lieber Institute for Law and Warfare, United States Military Academy at West Point, 22 June 2026.
- الميزانية والتعاقدات Ynet. تغطية قرار الحكومة الإسرائيلية تخصيص 545 مليون شيكل للدبلوماسية العامة لسنة 2025، 24 نوفمبر 2024.
- The Jerusalem Post. "Smotrich, Sa'ar Approve NIS 2.35 Billion in Hasbara Budget for 2026." 6 December 2025.
- Jewish Telegraphic Agency. تقرير عن بنود مخصص الدبلوماسية العامة الإسرائيلي، April 29، 2026. أعادت نشره The Times of Israel في 30 April 2026.
- The Times of Israel. "Israel Just Quintupled Its PR Budget to \$730 Million." 30 April 2026. <https://www.timesofisrael.com/israel-just-quintupled-its-pr-budget-to-730-million>
- Israel National News. تقرير عن إقرار وحدة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، 7 سبتمبر 2025.
- وزارة العدل الأميركية. Foreign Agents Registration Act Database، تسجيل رقم 7649، Clock Tower X، LLC / Brad Parscale، بيان التسجيل المؤرخ في 18 سبتمبر 2025، والملحق المودع في 7 يونيو 2026. <https://efile.fara.gov/ords/fara/f?p=1381:1>

- Walla. تحقيق بشأن صفحة «المنسق» بالعربية وتقدير كلفتها ورد الوحدة بشأن الميزانية، 26 سبتمبر 2021.
- قاعدة بيانات الميزانية الإسرائيلية، مفتح התקציב، الفصل 15، وزارة الدفاع، بيانات سنتي 2025 و2026. [/https://next.obudget.org](https://next.obudget.org)

المراجع الأكاديمية والنظرية

- Daoudi, Omar. "Communicating across Cultures: Military Strategies and the Use of Islamic Expressions in the Arabic IDF's Digital Diplomacy on Twitter (X)." Media, War & Conflict, published online 11 September 2025 <https://doi.org/10.1177/17506352251368780>
- فانون، فرانتز. «هنا صوت الجزائر». في العام الخامس للثورة الجزائرية، L'An V de la Révolution Algérienne. باريس: فرانسوا ماسبيرو، 1959.
- بيغن، مناحيم. الثورة، المرد. 1951.
- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار». «تنسيق أعمال الحكومة في المناطق». موسوعة المصطلحات.
- Meta. Adversarial Threat Report, First Quarter 2024. تقرير إزالة شبكة سلوك زائف منسق مرتبطة بشركة STOIC في تل أبيب، مايو 2024.
- Reuters. "Meta Identifies Networks Pushing Deceptive Content Likely Generated by AI." 29 May 2024 <https://www.reuters.com/technology/meta-identifies-networks-pushing-deceptive-content-like-ly-generated-by-ai-2024-05-29>

من بناء المستقبل إلى إدارة البقاء: إعادة تشكيل الحياة اليومية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأردن

- مراد القاضي -

المقدمة

لم تقتصر التحولات التي أعقبت السابع من أكتوبر على الخسائر البشرية والمادية المباشرة، بل امتدت إلى البنى التي تنظم الحياة اليومية للفلسطينيين: القدرة على العمل، والوصول إلى المدرسة والمستشفى، وتأمين الغذاء والسكن، والمحافظة على الروابط العائلية، والتخطيط للمستقبل. وبهذا المعنى، لم تعد الحياة اليومية مجرد مجال يتلقى آثار الحرب، بل أصبحت إحدى ساحاتها الأساسية؛ إذ تُنتج القيود المكانية والاقتصادية والمؤسسية أنماطاً جديدة من السلوك الاجتماعي وتعيد توزيع الأدوار والأعباء داخل الأسرة والمجتمع.

تستخدم هذه الورقة مفهوم «إعادة هندسة الحياة اليومية» بوصفه أداة تحليلية لفهم التراكم الذي ينشأ من تفاعل الحرب والتدمير والتهجير مع القيود على الحركة، والتوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، والضغط المالي على المؤسسات الفلسطينية. ولا يفترض المفهوم بالضرورة وجود مخطط واحد يوجّه جميع هذه الأدوات، لكنه يلفت إلى أن اجتماعها وانتظامها يؤديان إلى نتيجة بنيوية واحدة: تقليص قدرة الفلسطيني على

بناء حياة مستقرة، ودفعه إلى تخصيص موارده ووقته لإدارة البقاء. تتخذ هذه التحولات صورًا مختلفة باختلاف المجال الجغرافي. ففي غزة، تتمثل بصورة رئيسية في تدمير القاعدة المادية للحياة وتعطيل الخدمات والاقتصاد والتعليم. وفي الضفة الغربية، تعمل الحواجز والإغلاقات والاستيطان وعنف المستوطنين على تفتيت المجال الاجتماعي ورفع كلفة الحركة والإنتاج. أما في القدس، فتتدخل سياسات التخطيط والإقامة والإخلاء والاستيطان في إعادة تشكيل علاقة الفلسطيني بالمدينة ومؤسساتها. لذلك تتعامل الورقة مع غزة والضفة والقدس بوصفها ساحات مترابطة تخضع لآليات مختلفة، لا باعتبارها حالة اجتماعية متجانسة.

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن التحول الأعمق بعد السابع من أكتوبر يتمثل في انتقال قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني من منطق بناء المستقبل إلى منطق إدارة البقاء. وتختبر هذه الفرضية من خلال مؤشرات العمل والدخل والتعليم والصحة والحركة والسكن والثقة بالمؤسسات، مع الاستفادة من مفهوم العنف البنيوي عند يوهان غالتونغ ومن أدبيات إعادة الإنتاج الاجتماعي لفهم كيفية تحوّل القيود السياسية والاقتصادية إلى أنماط معيشية ممتدة بين الأجيال.

وتسأل الورقة: كيف أعادت الحرب وسياسات الاحتلال والضغط الاقتصادي والمكانية تشكيل الحياة اليومية والمجال العام الفلسطيني؟ وما حدود قدرة الأسرة والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني على تعويض تراجع المؤسسات الرسمية؟ وما القنوات التي تجعل هذه التحولات ذات أثر مباشر أو محتمل على الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية الأردنية.

تحولات الحياة العامة وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني

يمكن تتبع إعادة تشكيل الحياة اليومية من خلال سلسلة سببية تبدأ بالقيود المكانية والاقتصادية والمؤسسية، ثم تنتقل إلى الأسرة وسوق العمل والمدرسة ومؤسسات الرعاية، وتنتهي بتغيير أنماط القرار والتوقعات. فإغلاق طريق أو فقدان مصدر دخل لا يمثل واقعة منفصلة؛ إذ قد يؤدي إلى الانقطاع عن العمل أو التعليم، واستنزاف مدخرات الأسرة، وزيادة الاعتماد على الأقارب

أو المساعدات، وتأجيل الزواج أو العلاج، ثم تراجع الثقة بقدرة المؤسسات على توفير الاستقرار. وتكمن أهمية هذا المسار في أن آثاره التراكمية تستمر حتى بعد زوال السبب المباشر.

يظهر هذا التحول بوضوح في الحقل الاقتصادي، فقد بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2025 نحو 46%، ووصل إلى مستويات تقارب 78% في قطاع غزة وحوالي 28% في الضفة الغربية. وتتقاطع هذه المؤشرات مع أزمة مالية متفاقمة تعيشها السلطة الفلسطينية، ومع استمرار أزمة أموال المقاصة، وتراجع النشاط الاقتصادي، والضغط التي يواجهها النظام المصرفي وسوق العمل.¹

لا تعبّر هذه المؤشرات عن انكماش اقتصادي دوري يمكن تجاوزه بمجرد تحسن النشاط التجاري؛ فهي تكشف عن تفكك العلاقة بين العمل والاستقرار الاجتماعي. عندما يصبح فقدان الدخل واسعاً وممتدّاً، تتحول البطالة من مشكلة تخص الفرد إلى عامل يعيد ترتيب الأسرة بأكملها: تتراجع القدرة على الادخار، وتتأجل قرارات الزواج والسكن، وتزداد عمالة أفراد الأسرة أو اعتمادهم على التحويلات والمساعدات، ويصبح الإنفاق موجّهاً إلى الضرورات الفورية. ومن ثمّ، فإن أثر البطالة يُقاس أيضاً بما تنتجه من اعتماد اجتماعي طويل الأمد وتآكل في القدرة على التخطيط.

تكشف هذه الأرقام وجهها واحداً من المشهد. فعندما يصبح الدخل غير منتظم وتزداد مشقة الوصول إلى سوق العمل، يعاد ترتيب نطاق واسع من الخيارات الاجتماعية لدى الأفراد والأسر. تتأثر قرارات الزواج والإنجاب والسكن والتعليم والعلاج، ويتصاعد الاعتماد على الأسرة الممتدة والتحويلات الاجتماعية والمساعدات والعمل المؤقت وغير المنتظم. وبهذا المعنى، تتسع وظيفة الأسرة لتؤدي أدواراً كانت موزعة من قبل بين السوق والدولة ومؤسسات الحماية الاجتماعية. ينجم عن ذلك شكل من خصخصة الحماية الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع المحلي؛ إذ تتحمل شبكات القرابة والجوار والمؤسسات الأهلية جزءاً متزايداً من كلفة الأزمة. وتحافظ هذه الشبكات على قدر مهم من التماسك والتكافل الاجتماعي، غير أن قدرتها تبقى رهينة

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات سوق العمل لعام 2025؛ ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية «ماس»، التحديث الاقتصادي الفلسطيني، تموز/يوليو 2026.

بما يتاح لها من موارد اقتصادية ونفسية واجتماعية. ويمكن وصف هذا التحول أيضًا بـ«عائلة الحماية الاجتماعية»، أي انتقال وظائف الرعاية والإعالة من المؤسسات العامة إلى الأسرة الممتدة والشبكات المحلية. وتوفر هذه الشبكات حماية فورية، لكنها توزع الأزمة داخل المجتمع بدل إنهاؤها؛ فالأسرة التي تستضيف نازحين أو تعيل أفرادًا فقدوا عملهم تستنزف مدخراتها ومساحتها السكنية وقدرتها على الرعاية. كما تقع نسبة كبيرة من هذه الأعباء على النساء، من خلال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى وتأمين الاحتياجات اليومية في بيئة تراجعت فيها الخدمات. وبذلك تتحول الأسرة من مصدر دعم إلى وحدة تتحمل بصورة متراكمة تكاليف الأزمة العامة.

في قطاع غزة، تتخذ هذه العملية صورة أشد حدة في ظل التدمير الواسع للبنية الاقتصادية وانكماش المجال المتاح للحياة والإنتاج حتى غدا يكاد يكون معدوماً. وتشير دراسات حديثة إلى تراجع حاد في الحيز المخصص للأنشطة الاقتصادية والزراعية، وإلى ضرر واسع لحق بالمنشآت والأصول الإنتاجية. ويقود ذلك إلى تحول تدريجي في وظيفة الاقتصاد؛ إذ تصبح الأولوية لتأمين الحاجات الأساسية والحصول على الغذاء والماء والمأوى والمساعدة الإنسانية، بينما تتراجع قدرة الأفراد على بناء مسارات اقتصادية مستقرة أو التخطيط بعيد المدى.²

يتسم اقتصاد البقاء بقصر أفق القرار الاقتصادي؛ إذ تتراجع أهمية الاستثمار والإنتاج المستقبلي لصالح الحصول على الغذاء والماء والمأوى في الحاضر. كما تتغير قيمة الأصول والمهارات؛ فقد يمتلك الفرد تعليمًا أو خبرة مهنية من دون أن يجد مؤسسة أو سوقًا يمكن أن يوظفهما فيهما. وتؤدي المساعدات الإنسانية في هذه الحالة وظيفة ضرورية في منع الانهيار، لكنها لا تستطيع بمفردها إعادة بناء الدورة الاقتصادية، ما لم تقترن باستعادة السكن والبنية التحتية وحرية الحركة والقدرة على الإنتاج والتبادل.

يكشف التعليم بصورة خاصة عن انتقال آثار الأزمة من الحاضر إلى المستقبل، تشير بيانات اليونيسف إلى حرمان مئات آلاف الأطفال في قطاع غزة من

2 رائد محمد حلس، «التحولات في الجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة وتداعياتها على الأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 25 آب/أغسطس 2026.

التعليم النظامي الحضورى خلال فترة امتدت إلى عدة أعوام دراسية، مع تعرض الغالبية الساحقة من مباني المدارس لأشكال مختلفة من الضرر³ تتجاوز آثار ذلك ضياع ساعات الدراسة. فالمدرسة تؤدي وظائف اجتماعية تتصل بالتنشئة وتكوين العلاقات والحماية النفسية والاجتماعية وبناء تصور الفرد عن مستقبله. وتراجع قدرتها على أداء هذه الوظائف يوسع العبء الواقع على الأسرة والمبادرات المحلية والمؤسسات الأهلية، ويترك آثاراً متراكمة في جيل كامل من الأطفال والشباب.

لا يقتصر أثر تعطل التعليم على خسارة الحصص الدراسية، بل يشمل تكوّن «فجوة جيلية» في التعلم والتنشئة والحماية النفسية والاجتماعية. فالمدرسة تؤدي دورًا في تنظيم الزمن اليومي، واكتشاف حالات العنف والمرض، وبناء العلاقات بين الأطفال، وربط الأسرة بالمؤسسات العامة. وكلما طال انقطاعها، ازدادت احتمالات التسرب وعمالة الأطفال والزواج المبكر وفقدان المهارات، وارتفعت لاحقًا كلفة إعادة دمج الطلبة. لذلك ينبغي التعامل مع تدمير التعليم باعتباره تحولاً في البنية الاجتماعية المستقبلية، لا خسارة قطاعية مؤقتة.

في الضفة الغربية، تأخذ المشكلة شكلاً مختلفاً يرتبط أساساً بالحركة والوصول، فقد أصبحت الحواجز بألوانها المختلفة والبوابات العسكرية والطرق الالتفافية والبؤر الاستيطانية وإغلاق مداخل المدن والقرى عناصر تؤثر مباشرة في تنظيم الحياة اليومية للفلسطينيين. وتعيد هذه العناصر توزيع الوقت والفرص والمخاطر بين الفلسطينيين. يكتسب الوقت هنا قيمة سياسية خاصة. فالساعات التي يحتاجها العامل للوصول إلى مكان عمله، أو الطالب إلى جامعته، أو المريض إلى المستشفى، تمثل كلفة اجتماعية واقتصادية متراكمة. ومع اتساع هذه القيود، يصبح المجال الجغرافي الفلسطيني مجموعة مساحات متفاوتة الاتصال أو حتى مقطوعة الاتصال، وتغدو القدرة على التنقل نفسها عاملاً محدداً لفرص التعليم والعمل والرعاية الصحية. ويرتبط ذلك بالتوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين، ولا سيما في المناطق الريفية والبدوية.

تمثل القدس نمطًا ثالثًا من إعادة تشكيل الحياة اليومية، تتداخل فيه سياسات الإقامة والتخطيط والبناء والإخلاء والاستيطان وعزل الأحياء. ولا يقتصر أثر هذه السياسات على ملكية الأرض أو المسكن، بل يمتد إلى تماسك العائلة واختيار المدرسة ومكان العمل وإمكان الوصول إلى المؤسسات الصحية والدينية والاجتماعية. فكل تغيير في وضع الإقامة أو حدود الحي أو شبكة الطرق يعيد تحديد من يستطيع البقاء داخل المدينة، ومن يستطيع الوصول إليها، وما إذا كانت الروابط العائلية والمؤسسية قابلة للاستمرار. وتشير دراسات مركز «مدار» حول السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى انتقال متزايد للصلاحيات المدنية والإدارية المرتبطة بالأرض والتخطيط والاستيطان إلى جهات ترتبط بالمشروع الاستيطاني. ويحمل ذلك أهمية تتجاوز التوسع العمراني، إذ يرتبط بتغيير بنية الإدارة التي تنظم المجال الفلسطيني وتحدد إمكانات استخدام الأرض والحركة والبناء⁴⁵.

تكشف القدس بصورة واضحة أن السيطرة على المكان تعمل من خلال تنظيم الحقوق اليومية: حق السكن، ولمّ شمل الأسرة، والبناء، والوصول إلى المدرسة أو دور العبادة. ومن ثمّ، فإن التحول الديموغرافي في المدينة لا ينتج فقط عن انتقال السكان، بل عن تفاوت القدرة القانونية والاقتصادية على مواصلة الحياة داخلها.

أزمة المؤسسات وتحولات المجال العام

تأتي هذه الضغوط في إطار أزمة فلسطينية مؤسسية معقدة تجمع القيود التي يفرضها الاحتلال، والأزمة المالية، والانقسام السياسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات، ومشكلة الشرعية السياسية. ويقود تراجع قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات بصورة منتظمة إلى اتساع أدوار البلديات والجمعيات والمؤسسات الأهلية وشبكات التضامن الاجتماعي. يكشف استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آب 2026 عن مؤشرات مهمة في هذا السياق؛ إذ عبّر 76% من المستطلعين عن غياب

4 وليد حباس، «حصار عمل الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية (2022-2026)»: الاستيطان، نقل الصلاحيات، وتقويض بنود اتفاقيات أوسلو»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 10 تموز/يوليو 2026.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, reports on displacement and evictions in East Jerusalem, 5.2026.

الشعور بالأمان، ورأى 83% وجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، فيما اعتبر 65% السلطة عبثاً. وعلى الجانب الآخر، سجّل الاستطلاع تغييراً في تقدير الجمهور لفاعلية الأدوات السياسية المختلفة، مع ارتفاع نسبة من يرون المفاوضات أكثر فاعلية وتراجع نسبة من يفضلون الكفاح المسلح مقارنة باستطلاعات سابقة.⁶

تعكس هذه النتائج مجتمعاً يعيد تقدير كلفة الخيارات السياسية في ضوء تجربة الحرب والاستنزاف الطويل. كما تكشف عن فجوة تتسع بين المجتمع والمؤسسات السياسية، الأمر الذي يجعل أزمة المجال العام الفلسطيني مرتبطة بعاملين متوازيين: مواجهة السياسات الإسرائيلية، واستعادة قدرة النظام السياسي الفلسطيني على إنتاج الثقة والتمثيل والفاعلية.

الصمود وحدود الاستنزاف الاجتماعي

تقع النساء والشباب والمؤسسات الأهلية في صميم هذه التحولات، فهم من الفئات التي تتحمل جانباً كبيراً من آثار الأزمة، وفي الوقت نفسه يمثلون جزءاً أساسياً من شبكات التكيف والحماية المجتمعية. تشير تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع غزة في ظل النزوح وتدهور الخدمات وشروط السكن، بالتزامن مع استمرار المؤسسات المحلية والشركاء في تقديم خدمات الحماية والدعم للنساء والفتيات. وفي الضفة الغربية، تؤدي المؤسسات الأهلية واللجان المحلية والشبكات التطوعية أدواراً متنامية في الإغاثة والحماية ودعم التعليم والصحة والمجتمعات المهددة.⁷

يغدو التعامل بحذر مع مفهوم الصمود أمراً ضرورياً هنا، فقد حافظ المجتمع الفلسطيني عبر مراحل طويلة على قدرة عالية على بناء شبكات تضامن والتكيف مع الأزمات. غير أن هذه القدرة تقوم على موارد اجتماعية ومادية محدودة. فالأسرة التي تستضيف نازحين،

والمرأة التي تتحمل عبئاً إضافياً للرعاية، والشباب الذي يعمل متطوعاً، والمؤسسة الأهلية التي تسد نقص الخدمات العامة، كلها تسهم في حماية المجتمع من الانهيار، مع تحملها كلفة متزايدة بمرور الوقت. ومن ثم، يحتاج الصمود إلى بنية سياسية واقتصادية تدعمه وتعيد إنتاج موارده. وقد يؤدي استمرار الاستنزاف لفترات طويلة إلى إضعاف الشبكات الاجتماعية نفسها التي حافظت على تماسك المجتمع خلال الأزمات.

تحولات الحياة العامة وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني

تنتقل آثار التحولات الاجتماعية الفلسطينية إلى الأردن عبر أربع قنوات مترابطة. الأولى ديموغرافية، ترتبط باحتمالات التهجير التدريجي أو الواسع من الضفة والقدس. والثانية أمنية، تنشأ من إضعاف المؤسسات والخدمات وارتفاع مستويات العنف وعدم اليقين غرب النهر. والثالثة سياسية وقانونية، وتتصل بمستقبل القدس والمقدسات والوصاية الهاشمية وإمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. أما الرابعة فهي اجتماعية واقتصادية، بحكم الروابط العائلية والتجارية والرمزية الكثيفة بين المجتمعين. وتختلف درجة تحقق كل قناة؛ فبعضها قائم بالفعل، في حين يمثل بعضها الآخر مخاطر ينبغي رصد مؤشرات اقترابها.

ويبرز ملف القدس بصورة أكثر مباشرة في هذا السياق. فالتوسع الاستيطاني ومشروع E1 والتغيرات التي تطال القدس الشرقية والمقدسات تمس الدور الأردني التاريخي والقانوني المرتبط بالوصاية الهاشمية، إلى جانب أثرها في مستقبل حل الدولتين وفي التواصل الجغرافي الفلسطيني. وقد أكد الأردن خلال عام 2026 رفضه للمشروعات الاستيطانية التي تعيد تشكيل المنطقة الواقعة شرقي القدس لما تحمله من آثار سياسية وديمغرافية واستراتيجية.⁸ من المنظور الأردني، لا تقتصر أهمية القدس على إدارة المقدسات، بل تشمل أيضاً بقاء مجتمع فلسطيني قادر على السكن والعمل والتعليم داخل المدينة. فالوصاية تعمل ضمن بيئة بشرية ومؤسسية، وأي إضعاف مستمر للسكان والمؤسسات الفلسطينية يضيّق المجال العملي الذي تمارس فيه. لذلك

8 وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، بيانات ومواقف الأردن المتعلقة بالاستيطان ومشروع E1 والقدس، 2026.

يرتبط الدفاع عن الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات بدعم شروط البقاء الاجتماعي في القدس، بما يشمل التعليم والإسكان والصحة والمؤسسات الوقفية والمجتمعية.

وتضيف القراءة الاجتماعية بعداً آخر إلى المقاربة الأردنية، فالسؤال الاستراتيجي يتعلق أيضاً بقدرة المجتمع الفلسطيني على الاستمرار في الحياة والإنتاج داخل أرضه. ولذلك تكتسب استمرارية التعليم والصحة والعمل والاقتصاد المحلي والبلديات والمؤسسات الأهلية وشبكات الحماية المجتمعية أهمية مباشرة ضمن تقدير المصالح الأردنية طويلة المدى. ومن المفيد في هذا السياق تطوير آلية رصد ومتابعة أردنية فلسطينية للمؤشرات الاجتماعية المبكرة، تشمل الهجرة الداخلية، والتسرب المدرسي، والبطالة، والوصول إلى الخدمات، وتغير بنية الأسرة، والثقة بالمؤسسات، والضغط على التجمعات الريفية والبدوية، والتحويلات الاجتماعية في القدس. فهذه المؤشرات تستطيع كشف التحويلات البنيوية قبل وصولها إلى مستويات يصعب التعامل معها سياسياً.

تتطلب الاستجابة الأردنية الجمع بين المسار الدبلوماسي والمسار الاجتماعي التنموي. فالمواقف الراضية للاستيطان والتهجير توفر إطاراً سياسياً وقانونياً، بينما يحتاج الحد من عوامل الدفع السكاني إلى دعم قدرة الفلسطينيين على البقاء في مجتمعاتهم. ويمكن أن يتركز الدور الأردني، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية والشركاء الدوليين، على استدامة قطاعات التعليم والصحة، ودعم البلديات والمجتمعات المهددة، وتعزيز مؤسسات القدس، وتطوير أنظمة مبكرة لرصد التحويلات الاجتماعية التي قد تسبق موجات النزوح أو الانهيار المؤسسي.

الخاتمة

تكشف التحويلات التي أعقبت السابع من أكتوبر أن إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تجري داخل تفاصيل الحياة اليومية بقدر ما تجري في المجالين العسكري والسياسي. فقد أصبح الوصول إلى العمل والمدرسة والمستشفى والمسكن خاضعاً لشبكة متداخلة من القيود، وأدى ذلك إلى إعادة توزيع

أدوار الأسرة والمؤسسات والمجتمع المدني، وتقليص قدرة الأفراد على بناء توقعات مستقرة للمستقبل.

وتختلف آليات هذا التحول بين غزة والضفة والقدس: ففي غزة يهدد تدمير القاعدة المادية والخدمية بإنتاج اعتماد إنساني ممتد وفجوة جيلية في التعليم والعمل؛ وفي الضفة يحول التفتيت المكاني وعنف المستوطنين الوقت والحركة والأمان إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية؛ وفي القدس تعيد سياسات الإقامة والتخطيط والاستيطان تحديد من يستطيع مواصلة الحياة داخل المدينة. ومع اختلاف الأدوات، تلتقي النتائج عند تضيق المجال متاح لإعادة الإنتاج الاجتماعي وتعميق الانتقال من بناء المستقبل إلى إدارة البقاء. بالنسبة إلى الأردن، تشكل قابلية المجتمع الفلسطيني للحياة والاستقرار عنصراً من عناصر الأمن الوطني، لأنها تقلل عوامل التهجير والانحياز المؤسسي وتحمي إمكان الحل السياسي ودور الأردن في القدس. ومن هنا، ينبغي أن تنتقل المقاربة من متابعة الأحداث المنفردة إلى رصد الشروط الاجتماعية المنتجة لها، ومن الاستجابة للأزمات بعد وقوعها إلى دعم مقومات البقاء الفلسطيني في التعليم والصحة والعمل والسكن والمؤسسات المحلية. فاستقرار الضفة والقدس وغزة يرتبط في جوهره بوجود مجتمع قادر على إنتاج حياته، لا بمجرد الاستمرار البيولوجي تحت الضغط.

تقليل الانكشاف على الشيكل: خارطة طريق لتوسيع استخدام الدينار الأردني في الاقتصاد الفلسطيني

- علي عامر حمد الله -

الملخص التنفيذي

يعاني النظام النقدي الفلسطيني من اختلال بنيوي ناتج عن استخدام عملة تصدرها وتديرها دولة الاحتلال، وعن محدودية قدرة سلطة النقد الفلسطينية على إدارة السيولة أو التأثير في سعر الفائدة أو إصدار عملة وطنية. وتظهر هذه الهشاشة بوضوح في تراكم فائض الشيكل النقدي داخل المصارف الفلسطينية، نتيجة تجاوز التدفقات النقدية الداخلة الحدود التي يسمح الجانب الإسرائيلي بإعادتها إلى النظام المصرفي الإسرائيلي.

تقترح هذه الورقة توسيع استخدام الدينار الأردني بوصفه أداة للتنويع النقدي وتقليل الاعتماد المفرط على الشيكل. يستند الخيار إلى التداول القانوني والتاريخي للدينار داخل السوق الفلسطينية، ووجود ودائع وقروض مقومة به، واستقرار سعر صرفه، وقرب النظام المصرفي الأردني، واتساع العلاقات التجارية والخدمية بين الطرفين.

تميز الورقة بين ثلاثة مسارات: توسيع الحسابات والمدفوعات المصرفية المقومة بالدينار؛ وتطوير محافظ وأدوات دفع إلكترونية تُسوَّى بالدينار؛ وإصدار عملة رقمية للبنك المركزي الأردني، وهو خيار سيادي يحتاج إلى قرار وتصميم مستقلين من البنك المركزي. وتركز خارطة الطريق على المسارين

الأول والثاني، باعتبارهما الأقرب إلى التطبيق ضمن البنية المؤسسية القائمة. يعتمد نجاح المسار على إنشاء آلية تسوية بين البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية، وإدارة مخاطر سعر الصرف والسيولة، وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية بيانات المستخدمين، وتحديد القطاعات والمعاملات المناسبة للبدء. وتقتصر الورقة تنفيذًا تدريجيًا يبدأ بالتجارة والتحويلات والخدمات المرتبطة بالأردن، ثم ينتقل إلى منتجات مصرفية ومدفوعات رسمية اختيارية، وفق نتائج تجريبية قابلة للقياس.

يتيح هذا التوجه تخفيض الاعتماد على عملة واحدة وتعميق الروابط الاقتصادية الأردنية الفلسطينية، لكنه لا يشكل بديلًا عن معالجة القيود الإسرائيلية على المقاصة والمصارف المراسلة وحركة التجارة. وتبقى قيمته الأساسية في توسيع هامش الخيارات النقدية الفلسطينية ورفع مرونة النظام المالي أمام الأزمات.

المقدمة

يمثل النظام النقدي الفلسطيني حالة استثنائية؛ إذ يتداول الاقتصاد ثلاث عملات رئيسية من دون امتلاك عملة وطنية أو بنك مركزي مكتمل الصلاحيات. وقد سمح بروتوكول باريس الاقتصادي بتداول الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأميركي، لكنه ألزم سلطة النقد بقبول الشيكال في المعاملات، وترك لإسرائيل تأثيرًا واسعًا في حركة النقد والمقاصة والتجارة الخارجية. أدت الروابط التجارية والعمالية والمالية إلى ترسيخ هيمنة الشيكال في الأسعار والموازنة والمعاملات اليومية. وأصبح هذا الاعتماد مصدر خطر إضافي مع تراكم النقد الورقي في المصارف الفلسطينية، وتقييد الكميات التي يسمح بنك إسرائيل بتحويلها إلى أرصدة مصرفية. ووفق دراسة لصندوق النقد الدولي، ارتبط ارتفاع النقد المتداول بالشيكال بنسبة 1% بارتفاع فائض النقد لدى المصارف الفلسطينية بنحو 9% خلال الفترة التي شملها التحليل.¹

أعادت هذه الأزمة طرح البدائل النقدية، ومنها إصدار عملة فلسطينية، أو اعتماد الدولار، أو إنشاء مجلس عملة، أو استخدام أدوات رقمية. إلا أن كل خيار يرتبط بتكاليف مؤسسية وسياسية ومخاطر تتعلق بالاحتياجات والثقة وسعر الصرف. وفي هذا السياق، يبرز توسيع استخدام الدينار الأردني بوصفه مساراً يستند إلى عملة متداولة بالفعل وإلى بنية مصرفية قائمة وعلاقات اقتصادية قابلة للتوسع.

تنطلق الورقة من سؤال رئيس: هل يستطيع توسيع استخدام الدينار الأردني تقليل الانكشاف الفلسطيني على الشيكل من دون إنتاج مخاطر جديدة في السيولة وسعر الصرف والاعتماد الخارجي؟ وتفترض أن جدوى الخيار تتوقف على نوع المعاملات المستهدفة، وآلية التسوية، ومصدر السيولة بالدينار، وقدرة المؤسسات الأردنية والفلسطينية على إدارة المخاطر والامتثال².

ويؤكد وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور³ أن تعزيز استخدام الدينار يمثل جزءاً من توجه حكومي أوسع لتنويع الأدوات النقدية وتقليل الاختلالات الناتجة عن الاعتماد المفرط على الشيكل، خصوصاً في ظل أزمة تراكم فائض الشيكل في البنوك الفلسطينية. ويرى أنّ التعاون مع الأردن، عبر تعزيز التنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني، وتطوير قنوات التجارة والطاقة والنقل، يشكل مساراً عملياً لدعم الاقتصاد الفلسطيني. ويشدد على أنّ الهدف ليس الإحلال الفوري أو الكامل للشيكل.

ورغم أن فكرة استبدال الشيكل ليست جديدة، إذ شكّلت لجنة حكومية عام 2018 لدراسة بدائل نقدية، وأثار رئيس الحكومة الفلسطينية عام 2019 خيار إصدار عملة وطنية أو رقمية، إلا أنّ هذه المبادرات لم تر النور.

اختلالات النظام النقدي الفلسطيني: هيمنة الشيكل، قيود السيادة، وأزمة السيولة المصرفية

ينبغي التمييز بين فائض الشيكل النقدي والسيولة المصرفية الإلكترونية. فالمشكلة الأساسية تتمثل في تراكم أوراق نقدية داخل خزائن المصارف

Joint Palestinian-Jordanian discussions to enhance commercial exchange, pressure occupation to remove obstacles. 18 Nov 2025. WAFA Palestine News and Info Agency.

3 أبو كاشم، إبراهيم، 01/12/2025، عن إيجاد بدائل للشيكل وتعزيز استعمال الدينار.. الإشكاليات والاتفاق. صحيفة الحدث

الفلسطينية، مع محدودية قدرتها على شحنها إلى بنك إسرائيل وتحويلها إلى أرصدة قابلة للاستخدام في التسويات. وقد يمتلك المصرف فائضاً من النقد الورقي في الوقت الذي يحتاج فيه إلى اقتراض الشيكل أو مبادلة الدولار والدينار لتغطية التحويلات الإلكترونية. لذلك تمثل الأزمة اختلالاً في تركيب السيولة وقابليتها للاستخدام، أكثر من كونها وفرة مالية متاحة للإقراض. أرسى بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية لعام 1994 نظاماً نقدياً سمح بتداول الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي⁴، مع إمكانية التوصل مستقبلاً إلى عملة فلسطينية. ورغم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية عام 1994، فإنها لا تزال غير مخوّلة بإصدار عملة وطنية⁵.

عملياً، أصبح الشيكل العملة المهيمنة بسبب ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالتجارة والجمارك الإسرائيلية⁶؛ إذ تُسَقَّر معظم السلع به، وتُدار المالية العامة بهذه العملة، كما كان نحو 20% من العمال الفلسطينيين قبل الحرب يتقاضون أجورهم بالشيكل داخل إسرائيل. هذا الاعتماد حدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة السياسة النقدية، وأبقى الاقتصاد مرتعناً لإسرائيل ومرتبطاً بالمساعدات الخارجية؛ إذ تجاوزت المساعدات الدولية بين 1993 و2021 نحو 40 مليار دولار. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ جزءاً كبيراً من أثر هذه المساعدات ينتهي في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب اعتماد التجارة الفلسطينية على الشيكل⁷. ورغم هيمنة الشيكل، يبقى الاقتصاد الفلسطيني متعدد العملات؛ إذ يمثل الدولار نحو 60% من الودائع المصرفية و68% من القروض التجارية، بينما تشكل الودائع بالدينار الأردني حوالي 23% من وداائع بنوك الضفة الغربية.

تفاقمّت أزمة فائض الشيكل مع اتساع الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة إلى السوق الفلسطينية والكميات التي يسمح الجانب الإسرائيلي بإعادتها عبر القنوات المصرفية. وقدّر صندوق النقد الدولي التدفقات الداخلة عام 2021 بنحو 19.8 مليار شيكل، مقابل سقف منتظم للشحنات بلغ آنذاك 16.6 مليار شيكل، مع السماح بتحويلات استثنائية جرى التفاوض عليها بصورة منفصلة. وبلغ فائض النقد وفق تعريف سلطة النقد نحو 4.6 مليارات شيكل

4 .U.S DEPARTMENT of STATE. 2024 Investment Climate Statements: West Bank and Gaza

.Lieberman, Avia. Aug 21, 2026. Currency policy options for the Palestinian Economy. Atlantic Council 5

6 حمدالله، علي. 19/07/2024. كيف تتحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني؟. الجزيرة.

.Lieberman, Avia. Aug 21, 2026. Currency policy options for the Palestinian Economy. Atlantic Council 7

في العام نفسه، ثم استمرت المشكلة في التصاعد خلال الحرب.⁸ تنشأ عن هذا الفائض كلف متعددة، تشمل التخزين والتأمين وبناء الخزائن، وفقدان العائد الممكن على الأموال، واضطرار المصارف أحياناً إلى مبادلة الدولار أو الدينار للحصول على أرصدة إلكترونية بالشيك، رغم احتفاظها بكميات كبيرة منه نقدًا. وقد قُدِّر صندوق النقد أن هذه الكلف خفضت أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني بنحو 20% وفق بيانات الدراسة المنشورة عام 2022. تتزامن الأزمة النقدية مع ضغوط مالية أوسع، تشمل احتجاز إيرادات المقاصة، وتراكم عجز السلطة الفلسطينية، وارتفاع انكشاف المصارف على القطاع العام. ويؤدي اجتماع هذه الضغوط إلى تقييد قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص، ورفع المخاطر المرتبطة بأي تحول نقدي واسع قبل بناء آلية واضحة للسيولة والتسوية.

بدائل إعادة التوضع النقدي الفلسطيني

تحتاج المقارنة بين البدائل النقدية إلى معيار موحد. ويمكن تقييم كل خيار وفق ستة مؤشرات: الاستقرار السعري، وقابلية التطبيق المؤسسي، والسيطرة الفلسطينية على القرار، وكلفة الانتقال، والقدرة على دعم التجارة، ومقاومة التعطيل السياسي. ولا يحقق أي خيار أفضل نتيجة في جميع المؤشرات؛ لذلك تتمثل المسألة في تحديد المقايضة المقبولة والمرحلة الزمنية المناسبة لكل بديل.

تناقش آفيا ليبيرمان⁹ بخصوص البدائل النقدية المتاحة أمام الفلسطينيين - بالإضافة إلى سيناريو استمرار الوضع الحالي بهيمنة الشيك - عدة سيناريوهات؛ ليس من بينها تعزيز استخدام الدينار الأردني، وفق التالي:

1. إنشاء عملة فلسطينية مستقلة

يوفر هذا الخيار مكاسب سياسية واقتصادية، أبرزها تعزيز السيادة النقدية والاستفادة من عوائد الإصدار النقدي. لكنه يتطلب بناء مؤسسات نقدية قوية واحتياطات أجنبية قد تصل إلى 2.1 مليار دولار، في اقتصاد صغير ومفتوح

8. Liberman, Avia. Robbins, Melanie. Could stablecoin jumpstart postwar reconstruction? Atlantic Council
9. Liberman, Avia. Aug 21, 2026. Currency policy options for the Palestinian Economy. Atlantic Council

تبلغ تجارته الخارجية نحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي، مع مخاطر تتعلق بالثقة والقبول الشعبي والمعارضة السياسية.

2. اعتماد العملات الرقمية اللامركزية (البيتكوين)

يوفر البيتكوين استقلالية عن النظام المالي التقليدي وإمكانية التحويلات العابرة للحدود، لكنه غير مناسب كعملة تشغيلية بسبب تقلباته الحادة؛ إذ انخفض من 69 ألف دولار إلى 15.5 ألف دولار بين نوفمبر 2021 ونوفمبر 2022، إضافة إلى محدودية الحوكمة وصعوبة تطبيق متطلبات الامتثال المالي. ويمكن استخدامه كأداة ادخار أو تحويل وليس كعملة وطنية.

3. الدولة الكاملة أو الرقمية

وقد تزداد جاذبيتها مع تدفقات إعادة الإعمار في غزة المقدرة بنحو 70 مليار دولار. توفر الدولة استقراراً نقدياً وتقليل مخاطر الصرف، كما يمكن للعملات المستقرة المدعومة بالدولار (Stablecoins) تحسين توزيع المساعدات وتعزيز الشفافية والامتثال. لكنها تعني فقدان أدوات السياسة النقدية، وقد تؤدي إلى تعميق الانقسام الاقتصادي إذا اقتصر على غزة.

4. مجلس العملة (Currency Board)

يمثل حلاً وسطاً بين الدولة والعملية المستقلة، حيث تُصدر عملة فلسطينية مدعومة بالكامل باحتياطيات أجنبية ومربوطة بالدولار. يمنح هذا النموذج مصداقية نقدية ويحد من مخاطر التضخم، كما في تجارب إستونيا وبلغاريا وليتوانيا، لكنه يقلل استقلالية السياسة النقدية. ويمكن تطبيقه تدريجياً مع بناء الاحتياطيات المطلوبة (نحو 2.1 مليار دولار).

التوجه نحو تعزيز استخدام الدينار الأردني

يمثل تعزيز استخدام الدينار الأردني خياراً عملياً وانتقالياً أكثر واقعية مقارنة بالبداية الأخرى، إذ يتيح تقليل الاعتماد على الشيكات دون الحاجة إلى إنشاء نظام نقدي جديد أو تحمل تكاليف إصدار عملة فلسطينية مستقلة. فالدينار عملة قائمة ومستقرة وذات قبول تاريخي في السوق الفلسطينية، كما أنّ ارتباطه بسعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي يحدّ من تقلبات القيمة ويمنح

الاقتصاد الفلسطيني قدراً من الاستقرار النقدي المشابه للدولة، مع الحفاظ على مرونة أكبر في التعاملات الإقليمية. كما يعزز استخدامه الروابط التجارية والمالية مع الأردن، ويفتح قنوات بديلة لحركة التجارة والمدفوعات. وبالمقارنة مع إصدار عملة وطنية، فإنه لا يتطلب بناء احتياطات ضخمة أو مؤسسات نقدية جديدة، وبالمقارنة مع البيتكوين والعملات الرقمية اللامركزية، فإنه يوفر وحدة حساب مستقرة وبيئة أكثر قابلية للرقابة والامثال. ورغم أنه لا يمثل حلاً كاملاً للاستقلال النقدي، فإنه يوفر مساراً انتقالياً واقعياً يجمع بين الاستقرار النقدي، وتقليل المخاطر السياسية، وتعزيز خيارات الاقتصاد الفلسطيني في ظل القيود الحالية.

المكاسب المتوقعة والمخاطر المقابلة

يوفر توسيع استخدام الدينار أربعة مكاسب محتملة: تنويع العملات المستخدمة، وتقليل تعرض بعض المعاملات للقيود المرتبطة بالشيكال النقدي، وتعميق التكامل المصرفي والتجاري مع الأردن، وتوفير وحدة حساب مستقرة نسبياً للدخار والعقود طويلة الأجل. كما يمكن أن يسهم في توسيع سوق المنتجات المالية المقومة بالدينار داخل المصارف الفلسطينية. في المقابل، ينشأ خطر عدم تطابق العملات عندما يحصل الفرد أو المؤسسة على الإيرادات بالشيكال ويتحمل الالتزامات بالدينار. فإذا ارتفعت قيمة الدينار مقابل الشيكال، تزداد الكلفة الفعلية للقرض أو الإيجار أو الرسم المقوم بالدينار. ويظهر الخطر نفسه لدى السلطة الفلسطينية إذا كانت إيرادات المقاصة والتحصيل بالشيكال، بينما تدفع جزءاً من رواتبها ومخصصاتها بالدينار.

كما أن توسيع استخدام الدينار يحتاج إلى مصدر مستدام للسيولة. ويمكن توفيرها من الصادرات إلى الأردن، والتحويلات، والودائع، والاستثمارات، أو عمليات التحويل بين العملات. فإذا اعتمد المسار أساساً على شراء الدينار مقابل الشيكال، فقد يعيد إنتاج مشكلة التحويل بدل حلها. ولذلك ينبغي ربط التوسع بتدفقات اقتصادية حقيقية مقومة بالدينار وبآلية تسوية متفق عليها.

ويحمل المسار أبعاداً أردنية أيضاً. فالبنك المركزي الأردني مسؤول عن استقرار الدينار وسلامة النظام المصرفي والاحتياطيات الأجنبية، ولذلك يحتاج أي توسع عابر للحدود إلى تقدير أثره في الطلب على العملة، والسيولة، والامتثال، والمخاطر السيادية الفلسطينية، وتعرض المصارف الأردنية للأزمات المالية والسياسية. وتكتسب الشراكة استدامتها عندما توزع المنافع والمخاطر بوضوح بين الطرفين.

تحولات الحياة العامة وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني

رغم أن الدينار الأردني يمثل خياراً واقعياً لتقليل الاعتماد على الشيكل، فإنّ توسيع استخدامه يواجه عدة معوقات رئيسية:

1. المعيق اللوجستي:

يعتمد تداول الدينار حالياً على شحن الأوراق النقدية من الأردن إلى فلسطين وبالعكس، وهي عملية مكلفة ومعقدة للمصارف وسلطة النقد، وتتطلب ترتيبات أمنية وموافقات مرتبطة بالمعابر التي تسيطر عليها إسرائيل.

2. المعيق السياسي:

رغم أنّ استخدام الدينار والدولار مسموح به ضمن إطار بروتوكول باريس، فإنّ السيطرة الإسرائيلية على المعابر وحركة التجارة ورأس المال تمنحها قدرة على تعطيل أي توسع كبير في استخدام الدينار، خصوصاً إذا اعتُبر خطوة نحو تقليل الاعتماد على الشيكل.

ما المقصود بالدينار الإلكتروني؟

يستخدم تعبير «الدينار الإلكتروني» لوصف أدوات مختلفة ينبغي الفصل بينها. يتمثل الشكل الأول في رصيد مصرفي مقوم بالدينار يُستخدم من خلال التحويلات والبطاقات والتطبيقات، وهو موجود من حيث المبدأ داخل النظام المصرفي. ويتمثل الشكل الثاني في نقود إلكترونية داخل محفظة مرخصة، تكون قيمتها مقومة بالدينار ومغطاة بأموال محفوظة لدى مؤسسة مالية. أما الشكل الثالث، فهو عملة رقمية يصدرها البنك المركزي الأردني مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة، وهي أداة سيادية تخلف قانونياً وتقنياً عن

الحساب المصرفي والمحفظة. تركّز هذه الورقة على توسيع الأرصدة المصرفية وأدوات الدفع والمحافظ المقومة بالدينار، لأنها قابلة للتطوير من خلال البنية القائمة والتنسيق بين المؤسسات. أما إصدار عملة رقمية للبنك المركزي، فيبقى مرتبطًا بقرار أردني مستقل ودراسة تتناول التصميم النقدي والقانوني والأمن السيبراني وأثر الإصدار في النظام المصرفي.

يمكن للمدفوعات الإلكترونية المقومة بالدينار أن تقلل الحاجة إلى تداول الأوراق النقدية، وتخفيض كلف التخزين والنقل، وتدعم التجارة والتحويلات، وتتيح تطبيق قواعد التعرف إلى العميل ومكافحة غسل الأموال. غير أن هذه الأدوات تحتاج إلى قنوات تسوية وتمويل واتصال وهوية رقمية ومؤسسات مرخصة؛ ولذلك تخفف بعض القيود اللوجستية من دون أن تلغي القيود السياسية والمصرفية العابرة للحدود.

ينبغي التمييز بين معالجة الرصيد المتراكم ومنع تراكم فائض جديد. فالمدفوعات المقومة بالدينار قد تخفف الطلب المستقبلي على الشيكل النقدي في معاملات محددة، لكنها لا تحول الأوراق النقدية الموجودة في خزائن المصارف إلى أرصدة إلكترونية. وتحتاج معالجة المخزون القائم إلى اتفاق مع بنك إسرائيل على رفع سقوف الشحن أو اعتماد آلية دورية تستجيب لحجم التدفقات. لذلك تعمل استراتيجية الدينار إلى جانب معالجة أزمة الشيكل، وليس بدلاً منها.

خارطة طريق لتوسيع استخدام الدينار

ينبغي تنفيذ المسار على أربع مراحل متدرجة، تبدأ بالمعاملات ذات الصلة الاقتصادية المباشرة بالأردن، ثم تتوسع وفق نتائج الاختبار وقدرة المؤسسات على إدارة السيولة والمخاطر.

المرحلة الأولى: الدراسة والتصميم المؤسسي

تبدأ المرحلة بإجراء دراسة مشتركة بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني ووزارتي المالية والاقتصاد والمصارف العاملة في السوقين. وتحصر الدراسة حجم المدفوعات والودائع والقروض المقومة بالدينار، ومصادر السيولة، وكلف التحويل، وحجم التجارة والخدمات القابلة للتسوية

بالعملة الأردنية.

ويجري في هذه المرحلة تحديد الطبيعة القانونية للأداة الرقمية، والجهة التي تصدرها أو تحتفظ بالأموال المقابلة لها، ونظام حماية الودائع أو أرصدة المحافظ، وقواعد استرداد الأموال، وتوزيع المسؤولية عند تعطل الخدمة أو وقوع اختراق إلكتروني.

المرحلة الثانية: تجربة المدفوعات التجارية العابرة للحدود

تبدأ التجربة بمعاملات تمتلك تدفقات طبيعية بالدينار، مثل التجارة مع الأردن، ورسوم التعليم والعلاج، والخدمات اللوجستية، وتحويلات الفلسطينيين المقيمين أو العاملين في الأردن. وتسمح هذه البداية بربط الطلب على الدينار بنشاط اقتصادي حقيقي، وتقليل الحاجة إلى تحويلات متكررة بين العملات. وتتطلب التجربة منصة تسوية أو ربطًا بين أنظمة الدفع لدى الطرفين، مع تحديد زمن التحويل وكلفته وسعر الصرف وقواعد استرداد العملية. كما ينبغي اختيار عدد محدود من المصارف والشركات، وتحديد سقف العمليات، وتقييم النتائج خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر وعام.

المرحلة الثالثة: توسيع المنتجات المصرفية المقومة بالدينار

بعد تقييم المرحلة التجريبية، يمكن للمصارف تطوير ودائع وبطاقات وحسابات وقروض مقومة بالدينار، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات والأفراد الذين يملكون إيرادات بالدينار. ويجب الإفصاح بوضوح عن مخاطر سعر الصرف عند تقديم قرض بالدينار إلى عميل يتلقى دخله بالشيكل أو الدولار. ويمكن تشجيع تمويل المشاريع التي ترتبط بالتجارة والخدمات مع الأردن، مثل النقل والتكنولوجيا والتعليم والصحة والسياحة والصناعات الغذائية. ويؤدي هذا الربط إلى توجيه العملة نحو قطاعات تولد تدفقات مقابلة، ويحد من عدم تطابق العملات.

المرحلة الرابعة: مدفوعات رسمية اختيارية

يمكن إتاحة خيار تلقي بعض المدفوعات الحكومية بالدينار للفئات التي تفضل ذلك أو تمتلك التزامات مقومة به، مثل المتقاعدين أو المستفيدين من برامج محددة. وينبغي أن يبقى الاختيار طوعيًا خلال المرحلة الأولى، مع

توفير سعر صرف معلن وحماية المستفيد من الرسوم المرتفعة. كما يمكن قبول بعض الرسوم الحكومية بالدينار إلى جانب العملات المتداولة، بشرط تجنب إلزام المواطن بالدفع بعملة تختلف عن مصدر دخله. ويُتخذ قرار التوسع بعد قياس الإقبال والكلفة ومخاطر سعر الصرف وأثر التجربة في الفئات محدودة الدخل.

الحوكمة والامتثال وحماية المستخدم

يتطلب النظام المقترح إطارًا مؤسسيًا مشتركًا يحدد أدوار البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية والمصارف وشركات الدفع. ويتولى كل طرف الرقابة على المؤسسات الخاضعة لاختصاصه، مع وضع بروتوكول لتبادل المعلومات وتسوية النزاعات والتعامل مع العمليات المشبوهة والهجمات السيبرانية.

كما يحتاج النظام إلى توافق في متطلبات التعرف إلى العميل ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع ضمان التناسب بين الامتثال والشمول المالي. فرفع متطلبات التحقق بصورة مفرطة قد يستبعد الفئات التي لا تمتلك وثائق أو حسابات مصرفية، بينما يؤدي ضعفها إلى تعريض النظام للعقوبات أو قطع علاقات المراسلة.

وتتطلب حماية المستخدم الإفصاح عن سعر الصرف والرسوم قبل إتمام العملية، وإتاحة آلية للشكاوى واسترداد الأموال، وحماية البيانات من الاستخدام خارج الغرض المالي، ووضع ترتيبات لاستمرار الخدمة عند انقطاع الكهرباء أو الإنترنت. كما ينبغي توفير بدائل نقدية ومصرفية للفئات التي يصعب عليها استخدام التطبيقات الرقمية.

مؤشرات تقييم التجربة

يقاس نجاح التوسع في استخدام الدينار عبر مجموعة من المؤشرات، تشمل حصة المدفوعات التجارية الأردنية الفلسطينية التي تُسوّى بالدينار، ومتوسط كلفة التحويل وزمنه، وحجم الودائع والقروض المقومة بالدينار، ونسبة

العملاء الذين تتطابق عملة دخلهم مع عملة التزاماتهم، وعدد المحافظ النشطة، ومعدل الشكاوى والعمليات المتعثرة.

كما ينبغي قياس أثر المسار في فائض الشيكل النقدي، مع الفصل بين انخفاض التدفقات الجديدة وتصفية المخزون المتراكم. ويظل انخفاض الفائض مرتبطًا أيضًا بانتظام شحن النقد إلى بنك إسرائيل، والتحول العام نحو المدفوعات الإلكترونية، وتغير التدفقات الناتجة عن العمالة والتجارة. وتراجع الجهات المنظمة التجربة دوريًا وفق ثلاثة معايير: أثرها في الاستقرار المالي، وحجم المنفعة الاقتصادية للمستخدم، وقدرتها على العمل تحت القيود السياسية القائمة. ويسمح ذلك بتعديل المسار أو توسيعه أو إيقاف بعض أدواته قبل تحولها إلى مخاطر واسعة.

الخاتمة

يعكس الاعتماد الفلسطيني على الشيكل اختلالًا يتجاوز اختيار وسيلة الدفع؛ فهو يرتبط ببنية التجارة والمقاصة والعمالة وسيطرة إسرائيل على حركة النقد والمعايير. وتظهر أزمة فائض الشيكل أحد أكثر تعبيرات هذا الاختلال وضوحًا، إذ تحتفظ المصارف بكميات كبيرة من النقد الورقي مع محدودية قدرتها على تحويله إلى سيولة قابلة للاستخدام.

يوفر توسيع استخدام الدينار الأردني أداة للتنوع وتقليل الانكشاف في معاملات محددة، مستفيدًا من حضوره التاريخي واستقراره النسبي والبنية المصرفية القائمة. وتزداد جدواه عندما يرتبط بتدفقات اقتصادية فعلية مع الأردن، مثل التجارة والتعليم والعلاج والخدمات والتحويلات، وعندما يُنفذ بصورة تدريجية تحفظ استقرار المصارف وتحمي المستخدم من مخاطر سعر الصرف.

أما الرقمنة، فتؤدي دورًا في خفض الاعتماد على النقد الورقي وتسهيل المدفوعات، لكنها تحتاج إلى تعريف مؤسسي دقيق. فالحساب المصرفي والمحفظة الإلكترونية والعملة الرقمية للبنك المركزي أدوات مختلفة في الملكية والمخاطر والتنظيم. وتبدو المدفوعات والمحافظ المقومة بالدينار أقرب إلى التطبيق من إصدار عملة رقمية سيادية جديدة.

تنبع القيمة الاستراتيجية للمقترح من توسيع هامش الاختيار الفلسطيني وتعميق التكامل الاقتصادي مع الأردن، مع بقاء معالجة القيود الإسرائيلية على المقاصة والمصارف المراسلة وحركة التجارة ضرورة مستقلة. وبهذا يصبح الدينار جزءاً من استراتيجية للمرونة النقدية، وليس بديلاً سريعاً عن نظام نقدي تشكل عبر ثلاثة عقود من الاعتماد البنيوي.

انتخابات إسرائيل 2026 أزمة الأمن وإعادة تعريف القيادة السياسية

- محمد شراعبة -

المقدمة

تجري انتخابات الكنيست السادسة والعشرين في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2026 ضمن بيئة سياسية تشكلت تحت أثر هجوم السابع من أكتوبر 2023 والحروب والتطورات الإقليمية التي أعقبته. وللمرة الأولى منذ الهجوم، ينتقل الجدل حول المسؤولية عن الإخفاق الأمني من ساحات الاحتجاج والتحقيق والنقاش العام إلى صندوق الاقتراع، حيث يواجه الناخب الإسرائيلي سؤالاً يتعلق بمن يمتلك القدرة والشرعية لإدارة الأمن في المرحلة المقبلة.¹

حافظ الأمن على موقعه في صدارة الاهتمامات الانتخابية، لكن معايير تقييمه اتسعت. فقد أصبح الناخب معنيًا بالقدرة على توقع التهديد، ومنع المفاجأة، وإدارة الحرب، وتحقيق أهدافها، واستعادة المحتجزين، وحماية الجبهة الداخلية، وتحمل المسؤولية عن الإخفاق. وبذلك انتقلت المنافسة من إبراز امتلاك القوة والخبرة إلى المفاضلة بين تفسيرات مختلفة للأمن والقيادة والمساءلة.

تظهر دلالة هذا التحول في المنافسة بين بنيامين نتنياهو وغادي آيزنكوت. يستند نتنياهو إلى خبرة سياسية طويلة وشبكة حزبية وائتلافية متماسكة

1 Central Elections Committee of Israel, "The Date of the 26th Knesset Election Was Set to Tuesday, 16 Heshvan 5787, October 27, 2026," April 20, 2023, <https://www.gov.il/en/pages/spokesman-election-date-26-knesset>.
Maayan Lubell, "Israel's Election Will Be Held on October 27, Coalition Head Says," Reuters, July 12, 2026.
<https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-election-will-be-held-october-27-coalition-head-says-2026-07-12>.

نسبيًا، بينما يوظف آيزنكوت خلفيته العسكرية وصورته المرتبطة بالمؤسسة الأمنية لتقديم نفسه قائدًا قادرًا على مراجعة المقاربات السابقة. ومع ذلك، لا تُحسم المنافسة بالمقارنة الشخصية بين الرجلين؛ إذ تخضع لتركيبية نظام التمثيل النسبي، ونسبة الحسم، وقدرة الأحزاب على بناء معسكر يضم 61 عضو كنيسست.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن أزمة السابع من أكتوبر أعادت توزيع الرصيد الأمني بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية والمعارضة، من دون أن تُخرج الأمن من مركز السياسة الإسرائيلية. وتختبر هذه الفرضية عبر ثلاثة مستويات: تغير معايير تقييم القيادة، واتجاهات استطلاعات الرأي، والقيود الانتخابية والائتلافية التي تحدد إمكان ترجمة الشعبية إلى سلطة. وتبحث الورقة في سؤال رئيس: إلى أي مدى تستطيع أزمة الثقة الأمنية تغيير موازين المنافسة بين نتניהو وآيزنكوت، وما الشروط الحزبية والائتلافية اللازمة لتحويل هذا التغير إلى حكومة جديدة؟

من أولوية الأمن إلى مسألة القيادة

شكّل الأمن على مدى عقود مصدرًا رئيسًا للشرعية السياسية في إسرائيل، خصوصًا لدى القيادات التي امتلكت خلفية عسكرية أو خبرة في إدارة الحروب والأزمات الإقليمية. وقد استفاد نتניהو من هذه المعادلة؛ إذ بنى جانبًا أساسيًا من صورته على تقديم نفسه قائدًا قادرًا على احتواء التهديدات، وإدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، ومواجهة إيران وحلفائها، والمحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي.

أدخل السابع من أكتوبر عنصرًا جديدًا إلى هذه المعادلة. فالإخفاق ارتبط بتقدير التهديد والاستعداد له ومنع تحوله إلى هجوم واسع، ثم بقدرة القيادة على إدارة الحرب وتحقيق أهدافها. ومن هنا انتقل النقاش من حجم القوة التي تمتلكها إسرائيل إلى كفاءة استخدامها، ومن السجل الأمني للمرشح إلى مسؤوليته عن النتائج الفعلية.

أصبحت الخبرة الأمنية نتيجة لذلك ذات أثر مزدوج. فهي تمنح السياسي رصيّدًا أوليًا من الثقة، لكنها ترفع مستوى المسؤولية الملقاة عليه. وكلما قدم القائد نفسه بوصفه الأكثر خبرة وقدرة على قراءة البيئة الإقليمية، ازدادت صعوبة فصل هذا الادعاء عن الإخفاق الذي وقع في عهده.

ويمكن فهم هذا التحول من خلال ثلاثة معايير للشرعية الأمنية. يتمثل الأول في السجل السابق للمرشح وخبرته العسكرية أو السياسية، ويتعلق الثاني بالأداء الفعلي خلال الأزمة، بينما يرتبط الثالث بالقدرة على تقديم استراتيجية قابلة للتطبيق لما بعد الحرب. وقد أضعف السابع من أكتوبر كفاية المعيار الأول منفردًا؛ فالسجل الطويل أصبح جزءًا من المساءلة، فيما باتت القدرة على تفسير الإخفاق وتحديد المسؤولية وتقديم مسار للخروج من الحرب عناصر تدخل في تقييم القيادة.

لذلك تشكل قضية التحقيق في إخفاقات السابع من أكتوبر جزءًا من المنافسة الانتخابية نفسها. فالموقف من تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وتوقيت عملها، ونطاق مسؤوليتها، يعبر عن تصور كل طرف للعلاقة بين الأمن والمساءلة. وقد يستخدم نتنياهو استمرار البيئة الأمنية لتأجيل المحاسبة السياسية، بينما تستطيع المعارضة تقديم التحقيق بوصفه مدخلًا لاستعادة الثقة بالمؤسسات. وهكذا تصبح آلية تحديد المسؤولية موضوعًا انتخابيًا يوازي الخلاف حول إدارة الحرب.

لا يتخلى الناخب الإسرائيلي في هذه البيئة عن أولوية الأمن، وإنما يعيد تعريف القيادة القادرة على توفيره. فامتلاك القوة يمثل أحد عناصر التقييم، إلى جانب تقدير التهديدات، وإدارة الموارد، وتحديد أهداف الحرب، وربط العمليات العسكرية بتصور سياسي لما بعدها.

آيزنكوت ومنافسة نتنياهو من داخل المجال الأمني

ينافس غادي آيزنكوت نتنياهو من داخل المجال الأمني نفسه. فقد شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بين عامي 2015 و2019، ثم انضم إلى حكومة الطوارئ التي تشكلت عقب السابع من أكتوبر وشارك في مجلس

إدارة الحرب. وتمنحه هذه الخلفية معرفة عسكرية وخبرة مباشرة في آليات صنع القرار خلال الحرب، كما تتيح له تقديم نفسه مرشحًا يجمع بين الخبرة الأمنية والدعوة إلى مراجعة أداء القيادة.

ويكتسب صعوده دلالة إضافية من صورته الشخصية داخل المجتمع الإسرائيلي. فقد فقد ابنه غال آيزنكوت خلال القتال في قطاع غزة، ثم فقد ابن أخيه في الحرب ذاتها. وأسهم ذلك في تقديمه داخل الخطاب الانتخابي بوصفه شخصية تحملت كلفة الحرب بصورة مباشرة، في مقابل صورة نتنياهو المرتبطة بطول البقاء في الحكم والصراع حول المسؤولية عن الإخفاق.²

غير أن مشاركة آيزنكوت في حكومة الطوارئ تحمل عنصرًا مزدوجًا. فهي تمنحه القدرة على الحديث من داخل تجربة اتخاذ القرار، لكنها تعرضه أيضًا للسؤال عن مسؤوليته عن السياسات التي اتخذت خلال فترة مشاركته. ولذلك يعتمد نجاحه على قدرته على تفسير حدود تأثيره داخل الحكومة، وتوضيح نقاط خلافه مع نتنياهو، وتحويل خروجه منها إلى دليل على وجود بديل سياسي وأمني متماسك.

وبذلك تدور المنافسة بين نموذجين للخبرة. يقدم نتنياهو خبرته بوصفها قدرة على إدارة تعدد الجبهات والضغط الدولي والحفاظ على تماسك اليمين، بينما يقدم آيزنكوت خبرته العسكرية بوصفها أساسًا لإعادة بناء القرار والثقة. والسؤال الانتخابي يتعلق بأي نوع من الخبرة يراه الناخب أكثر ملاءمة للمرحلة التالية.

يعتمد صعود آيزنكوت على أربعة عناصر مترابطة: قدرته على جذب ناخبين من الوسط واليمين المعتدل، وتقديم فريق يتجاوز الطابع الشخصي لحزب «يشار»، وبناء علاقات قابلة للتحويل إلى ائتلاف مع أحزاب المعارضة، والحفاظ على صورة أمنية مختلفة عن نتنياهو من دون الظهور امتدادًا للمؤسسة التي أخفقت في السابع من أكتوبر.

² Maayan Lubell, "Israeli Elections: How They Work and Who Is in the Race," Reuters, July 29, 2026 <https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-elections-how-they-work-who-is-race-2026-07-29>

ويظل التحدي الأبرز أمامه هو تحويل الثقة الشخصية إلى هوية حزبية مستقرة. فالأحزاب التي تقوم حول شخصية أمنية بارزة قد تحقق صعودًا سريعًا في الاستطلاعات، لكن قدرتها على الاستمرار ترتبط بامتلاك تنظيم وبرنامج ومرشحين وقاعدة انتخابية تتجاوز جاذبية الزعيم.

الاستطلاعات وتآكل احتكار نتنياهو للشرعية الأمنية

أظهرت استطلاعات الرأي خلال أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2026 قدرة حزب «إيشار» على منافسة الليكود على موقع الحزب الأكبر. فقد منحت استطلاعات عدة الحزب الذي يقوده آيزنكوت ما بين 23 و25 مقعدًا، مع تراجع الليكود في بعض النتائج إلى ما بين 19 و23 مقعدًا. وفي المقابل، أظهرت استطلاعات أخرى تقدم الليكود، وهو تفاوت يكشف سيولة السباق واختلاف النتائج بحسب المؤسسة المنفذة وتركيب العينة وتوقيت القياس.³

ففي استطلاع أعده معهد «ميدغام» لصالح القناة 12، حصل «إيشار» على 25 مقعدًا مقابل 21 لليكود. وأظهر استطلاع نشرته «معاريف» في 11 سبتمبر/أيلول حصول «إيشار» على 25 مقعدًا والليكود على 19 مقعدًا. وفي اليوم نفسه، أظهر استطلاع آخر تعادل الحزبين عند 23 مقعدًا، مع بقاء المعسكرين من دون أغلبية برلمانية.⁴

تكشف هذه النتائج قدرة «إيشار» على منافسة الليكود، لكنها تقدم صورةً مختلفة للفارق بينهما ولحجم كل معسكر. وينشأ التفاوت من توقيت الاستطلاع، وطريقة توزيع أصوات المترددين، والافتراضات المتعلقة بالأحزاب القريبة من نسبة الحسم. ولذلك تبدو الاتجاهات المتكررة بين الاستطلاعات أكثر دلالة من نتيجة منفردة.

3 "Eisenkot Opens Up a Lead on Netanyahu in New Times of Israel Poll," The Times of Israel, August 14, 2026" <https://www.timesofisrael.com>

4 "Poll Shows Netanyahu's Likud Suffering 'Historic Collapse' Ahead of Israeli Election," Anadolu Agency, September 11, 2026," <https://www.aa.com.tr/en/middle-east>

وتتطلب قراءة الاستطلاعات الفصل بين ثلاثة مؤشرات: عدد المقاعد المتوقعة للحزب، ومدى ملائمة زعيمه لرئاسة الحكومة، وحجم المعسكر القادر على دعمه. فقد يتقدم آيزنكوت في المؤشر الأول أو الثاني، بينما يبقى نتنياهو أكثر قدرة على جمع شركاء ائتلافيين. وعندئذ تعبر الاستطلاعات عن أزمة في شعبية نتنياهو من دون أن تثبت انتقال السلطة.

تكمّن القيمة السياسية الأساسية لهذه النتائج في فقدان نتنياهو احتكاره النسبي لصورة «القائد الأمني». فقد أصبح منافسه قادرًا على جذب التأييد داخل المجال نفسه، ما ينقل المنافسة من مفاضلة بين الأمن والقضايا المدنية إلى مفاضلة بين نموذجين لإدارة الأمن.

ومع ذلك، تحتاج نتائج الاستطلاعات إلى التعامل معها بوصفها تقديرات لحظة سياسية متغيرة. فالتطورات العسكرية، وملف المحتجزين، والتحالفات الحزبية، وأداء الأحزاب في الحملة، ونسبة المشاركة، يمكن أن تعيد توزيع التأييد قبل الاقتراع.

الأمن ما يزال أولوية لك معناه الانتخابي تغير

تحافظ قضايا الأمن والسياسة الخارجية على مكانة مركزية لدى قطاعات واسعة من الناخبين الإسرائيليين، خصوصًا الناخبين اليهود. كما يشكل السابع من أكتوبر عاملاً مؤثرًا في قرار التصويت، بالنظر إلى ارتباطه بالثقة بالقيادة، وأداء الجيش وأجهزة الاستخبارات، وإدارة الحرب، وحماية السكان. لكن مفهوم الأمن يحمل معاني انتخابية مختلفة باختلاف الاتجاه السياسي. فقد يربطه ناخب اليمين باستخدام القوة والسيطرة الميدانية وإبعاد التهديدات، بينما يربطه ناخب الوسط بكفاءة الإدارة واستعادة المحتجزين وإنهاء الحرب ضمن ترتيبات مستقرة، وقد يربطه ناخب اليسار بالتسوية السياسية وحماية الديمقراطية وتقليل الحروب الممتدة.

ولذلك لا يعبر تصدر الأمن قائمة الاهتمامات عن تأييد سياسة موحدة. تتنافس الأحزاب على تعريف الأمن نفسه: هل يتحقق باستمرار العمليات العسكرية

وتوسيع مناطق السيطرة؟ أم بتغيير آليات اتخاذ القرار؟ أم بالتوصل إلى ترتيبات سياسية تقلل احتمالات تجدد الحرب؟ كما يتداخل الأمن مع قضايا داخلية، وفي مقدمتها تجنيد الحريديم، وتوزيع أعباء الخدمة العسكرية، وكلفة الحرب، والعلاقة بين الحكومة والمؤسسة القضائية. فاستمرار الحرب جعل سؤال «من يتحمل كلفة الأمن؟» جزءاً من النقاش حول العدالة الاجتماعية والدين والدولة. وقد أصبحت إعفاءات الحريديم من الخدمة مصدر توتر متزايد في ظل استدعاء قوات الاحتياط وارتفاع الأعباء البشرية والاقتصادية للحرب.⁵

وبذلك تعمل أزمة الأمن عبر مستويات متعددة. فهي تؤثر في تقييم أداء رئيس الحكومة، وتعيد فتح النقاش حول العلاقة بين الجيش والقيادة السياسية، وتربط الخدمة العسكرية بتوزيع الموارد والحقوق، وتضع قدرة المؤسسات على التحقيق والمساءلة ضمن تعريف الأمن المستدام.

النظام الانتخابي من الأصوات إلى الائتلاف

يعتمد النظام الانتخابي الإسرائيلي التمثيل النسبي ضمن دائرة وطنية واحدة، وتتنافس القوائم على 120 مقعداً في الكنيست. وتحتاج القائمة إلى تجاوز نسبة حسم تبلغ 3.25% من الأصوات الصحيحة كي تدخل عملية توزيع المقاعد. وتوزع المقاعد بين القوائم التي تجاوزت النسبة وفق طريقة بدر-عوفر، مع إمكان إبرام اتفاقات للأصوات الفائضة قبل الانتخابات.⁶

ينتج عن هذا النظام مستويان للفوز. يتمثل المستوى الأول في الحصول على أكبر عدد من المقاعد، بينما يتمثل الثاني في بناء ائتلاف يضم 61 عضواً على الأقل. وقد يتصدر حزب نتائج الانتخابات ويبقى عاجزاً عن تشكيل الحكومة، في حين يستطيع الحزب الثاني الوصول إليها إذا امتلك شبكة أوسع من الحلفاء.

5 Lubell, "Israeli Elections: How They Work and Who Is in the Race," Reuters, July 29, 2026. وانظر أيضاً: "Israel's Parliament Dissolves Ahead of Oct. 27 Elections," Associated Press, July 2026. حول تجنيد الحريديم، <https://apnews.com/article/644a8927076eb4089257a38909a0f0f6>.
6 The Knesset, "Distribution of Knesset Seats: Bader-Ofer Method," accessed September 14, 2026. <https://main.knesset.gov.il/en/about/lexicon/pages/seats.aspx>. Ofer Kenig, "The Electoral Threshold, Wasted Votes, and Proportionality," Israel Democracy Institute, January 26, 2015, <https://en.idi.org.il/articles/5225>.

تكتسب الأحزاب القربية من نسبة الحسم أهمية مضاعفة. فسقوط قائمة صغيرة قد يؤدي إلى فقدان معسكر كامل عدة مقاعد، بينما يؤدي تجاوزها النسبة إلى تغيير ميزان القوى بين المعسكرات. وقد دفع هذا الاحتمال نتنياهو إلى محاولة تقليل تشتت قوائم اليمين وتشجيع اندماج بعضها، لأن بقاءه يعتمد على مجموع مقاعد المعسكر أكثر من اعتماده على ترتيب الليكود منفرداً.⁷

وفي المقابل، يواجه معسكر آيزنكوت تحديًا مختلفًا يتعلق بتوافق أطراف متباينة أيديولوجيًا. وقد يضم المعسكر أحزابًا وسطية وليبرالية وقومية وشخصيات انشقت سابقًا عن اليمين، تجمعها الرغبة في إنهاء حكم نتنياهو، لكنها تختلف بشأن القضية الفلسطينية والدين والدولة وتجنيد الحريديم والعلاقة مع الأحزاب العربية.

ولهذا ينبغي قراءة كل استطلاع من خلال أربعة أرقام: مقاعد «يشار»، ومقاعد الليكود، وإجمالي معسكر نتنياهو، وإجمالي الأحزاب المستعدة لدعم حكومة بديلة. أما ترتيب الحزبين منفردين، فيقدم صورة جزئية عن فرص الوصول إلى رئاسة الحكومة.

المشاركة العربية في معادلة تشكيل الحكومة

تمثل نسبة مشاركة المواطنين العرب وتوزع أصواتهم عاملاً مؤثراً في الخريطة الائتلافية. فارتفاع المشاركة قد يزيد تمثيل القوائم العربية ويحد من قدرة معسكر اليمين على بلوغ الأغلبية، بينما يؤدي انخفاضها أو تشتت القوائم إلى إعادة توزيع نسبي للمقاعد لمصلحة الأحزاب الأخرى. وتبقى القيمة الائتلافية لهذا التمثيل مرتبطة بمواقف الأحزاب الصهيونية من التعاون مع القوائم العربية، وبقدرة القوائم نفسها على تنسيق مواقفها وتجاوز نسبة الحسم. وقد أظهرت تجربة الحكومة التي تشكلت عام 2021 بمشاركة القائمة العربية الموحدة أن إدخال حزب عربي في معادلة تشكيل الحكومة أصبح ممكناً، وإن بقي موضع رفض واسع لدى اليمين

7 Maayan Lubell, "Netanyahu Races to Unify Israel's Right Wing in Bid to Avert Election Defeat," Reuters, September 8, 2026 /<https://www.reuters.com/world/middle-east/netanyahu-races-unify-israels-right-wing-bid-avert-election-defeat-2026-09-08>

وأجزاء من المعارضة.⁸

ينبغي لذلك إدراج المشاركة العربية ضمن السيناريوهات الانتخابية، مع تجنب التعامل مع الناخب العربي بوصفه كتلة متجانسة. فالأحزاب العربية تختلف في مواقفها من المشاركة في الائتلافات، كما تتباين أولويات ناخبها بين القضايا المدنية، ومكافحة الجريمة، والحقوق القومية، والحرب على غزة، والعلاقة مع الدولة.

وقد تؤثر الحرب على غزة وتصاعد الخطاب السياسي ضد الأحزاب العربية في الحافز على المشاركة. وقد يؤدي الشعور بانخفاض القدرة على التأثير إلى العزوف، فيما قد يدفع الخوف من عودة حكومة يمينية أكثر تشددًا قطاعات أخرى إلى رفع المشاركة. وبهذا تصبح نسبة التصويت العربية متغيرًا قادرًا على التأثير في حجم المعسكرين وفي هوية الأطراف التي تمتلك القدرة على ترجيح تشكيل الحكومة.

نتنياهو ومفارقة الخبرة

تتمثل مفارقة نتنياهو في أن طول بقائه في الحكم يمنحه خبرة وشبكة تحالفات وقدرة على إدارة المنافسة، لكنه يربطه بصورة مباشرة بالإخفاقات التي وقعت خلال عهده. لذلك تحمل الخبرة في حالته قيمتين انتخابيتين متعارضتين: الاستمرارية في زمن التهديد، والمسؤولية عن السياسات والتقديرات التي سبقت السابع من أكتوبر وأدارته بعد وقوعه.

ومع ذلك، لا تتحول المسؤولية تلقائيًا إلى خسارة انتخابية. يمتلك نتنياهو قاعدة حزبية متماسكة، وقدرة على صياغة الانتخابات بوصفها مواجهة بين يمين يحمي المصالح الأمنية وخصوم قد يعتمدون على ائتلاف غير متجانس. كما يستطيع توظيف النتائج العسكرية أو الإقليمية، وتحويل النقاش من المسؤولية عن الإخفاق إلى المفاضلة بين قدرته وخبرة منافسيه في إدارة التهديدات الراهنة.

8 Lubell, "Israeli Elections: How They Work and Who Is in the Race," Reuters, July 29, 2026. يعرض التقرير تجربة الائتلاف الذي تشكل عام 2021 بمشاركة حزب عربي إسلامي، ودور الأحزاب العربية في انتخابات 2026.

ويستفيد نتنياهو أيضًا من طبيعة المنافسة الحزبية. فمعارضوه يتوزعون بين آيزنكوت وقيادات وأحزاب أخرى، بينما حافظ نتنياهو لسنوات على موقعه قائدًا شبه وحيد لمعسكر اليمين. ويتيح هذا التفاوت له تقديم أي انقسام داخل المعارضة دليلًا على ضعف البديل، حتى عندما يتراجع الليكود في استطلاعات المقاعد.

تتوقف فرص نتنياهو على نجاحه في ثلاث مهمات: المحافظة على تماسك قاعدة الليكود، وضمان عبور حلفائه نسبة الحسم، وإقناع عدد كافٍ من الناخبين بأن تغيير القيادة يحمل مخاطرة أكبر من استمرارها. ويكشف ذلك أن الانتخابات ستدور حول توزيع المسؤولية بقدر ما ستدور حول تقييم الأداء الأمني.

السيناريوهات المحتملة

حكومة يمينية بقيادة نتنياهو

يتحقق هذا السيناريو إذا تجاوزت قوائم اليمين نسبة الحسم وبلغ مجموع مقاعدها 61 مقعدًا أو أكثر. وقد يبقى نتنياهو رئيسًا للحكومة حتى إذا حل الليكود في المرتبة الثانية، ما دام يمتلك معسكرًا أكثر تماسكًا من معسكر منافسه.

تتمثل المؤشرات المبكرة لهذا السيناريو في استقرار قاعدة الليكود، ونجاح الأحزاب اليمينية الصغيرة في تجنب ضياع أصواتها، واحتفاظ الأحزاب الحريدية بتحالفها مع نتنياهو. وقد تسمح حكومة من هذا النوع باستمرار نفوذ الصهيونية الدينية والقوى المؤيدة للاستيطان والضم داخل الوزارات والمؤسسات الأمنية والمدنية.

حكومة بقيادة آيزنكوت

يتطلب هذا السيناريو تقدم «يشار» أو احتلاله موقعًا يتيح له قيادة المعارضة، إلى جانب حصول الأحزاب المستعدة لدعمه على أغلبية قابلة للتحويل إلى ائتلاف. وتكمن صعوبته في التوفيق بين أحزاب تختلف حول الدين والدولة، والقضية الفلسطينية، وتجديد الحريد، والعلاقة مع الأحزاب العربية.

ويصبح نجاح آيزنكوت مرهونًا بقدرته على تحويل رفض ننتياهو إلى برنامج حكومي مشترك. فتجربة الائتلاف المناهض لننتياهو عام 2021 أثبتت إمكان جمع أطراف متباعدة، لكنها كشفت أيضًا هشاشة الحكومة التي يقوم رابطها الرئيس على استبعاد شخص أو حزب من السلطة.

كنيست من دون أغلبية قابلة للحكم

يتحقق هذا السيناريو إذا بقي المعسكران دون 61 مقعدًا، أو إذا امتلکا أعدادًا نظرية تفتقر إلى التوافق السياسي. وقد يقود ذلك إلى مفاوضات طويلة، أو تكليف أكثر من مرشح بتشكيل الحكومة، أو العودة إلى الانتخابات. ويرتفع احتمال هذا السيناريو مع تقارب المعسكرات وتعدد القوائم القريبة من نسبة الحسم. كما قد يؤدي رفض بعض الأحزاب التعاون مع القوائم العربية أو مع أحزاب دينية وقومية معينة إلى تقليص البدائل، حتى عندما يبدو الوصول إلى الأغلبية ممكنًا حسابيًا.

حكومة وحدة أو ائتلاف عابر للمعسكرات

قد تظهر حكومة وحدة إذا فرضت النتائج طريقًا مسدودًا أو نشأت أزمة أمنية ترفع كلفة استمرار الفراغ السياسي. ويتطلب هذا السيناريو اتفاقًا على هوية رئيس الحكومة، وتوزيع المناصب، وقضايا التحقيق في السابع من أكتوبر، والتجنيد، وإدارة الحرب.

وتظل فرصه مرتبطة بمدى استعداد الأحزاب لتجاوز التزاماتها الانتخابية تجاه قواعدها. كما أن تجربة مشاركة أحزاب وسطية في حكومة ننتياهو بعد السابع من أكتوبر تجعل قادة المعارضة أكثر حذرًا من الدخول في صيغة تمنح ننتياهو شرعية جديدة من دون تغيير واضح في السياسات أو آليات اتخاذ القرار.

ما الذي تعنيه الانتخابات للسياسة تجاه الفلسطينيين

قد ينتج تغير في القيادة من دون تحول مماثل في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فقد تتغير أساليب إدارة الحرب والعلاقة مع الولايات المتحدة وآليات اتخاذ القرار، بينما تبقى اتجاهات واسعة داخل النظام السياسي مؤيدة

لاستمرار السيطرة الأمنية على الضفة الغربية ورافضة لقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة.

لذلك ينبغي الفصل بين التغيير في هوية رئيس الحكومة والتغيير في بنية السياسة تجاه الضفة الغربية وغزة والقدس. وتتحدد هذه السياسة من خلال تركيبة الائتلاف، وهوية الوزراء الذين يتولون الدفاع والمالية والأمن القومي والإدارة المدنية، وشروط الأحزاب الصغيرة للمشاركة في الحكومة.

قد تقود حكومة يمينية بقيادة نتنياهو إلى استمرار الاندماج بين أجندة الأمن والحرب وسياسات الضم والاستيطان، مع نفوذ كبير للأحزاب الدينية والقومية. أما حكومة بقيادة آيزنكوت، فقد تمنح أولوية أكبر لإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعلاقات الخارجية وترتيبات ما بعد الحرب، لكن اتجاهها تجاه التسوية الفلسطينية سيعتمد على شركائها الائتلافيين والضغط الأميركي والإقليمية.

كما أن الخلفية العسكرية لآيزنكوت تقدم مؤشرًا على خبرته الأمنية، لكنها لا تقدم وحدها دليلًا على تبني مسار سياسي مختلف تجاه الفلسطينيين. وقد تتركز الفروق بينه وبين نتنياهو في إدارة الحرب والعلاقة بالمؤسسات والحلفاء، أكثر من تركزها في الموقف من السيطرة الأمنية أو القضايا النهائية.

ما الذي تعنيه الانتخابات للأردن

ترتبط أهمية الانتخابات بالنسبة إلى الأردن بأربعة ملفات رئيسية: مستقبل الحرب على غزة وترتيبات ما بعدها، والاستيطان والضم في الضفة الغربية، والقدس والمقدسات، واستقرار السلطة الفلسطينية. وتتأثر هذه الملفات بتركيبة الائتلاف المقبل والوزارات التي تسيطر عليها الأحزاب أكثر من تأثرها بهوية الحزب الأكبر وحدها.

فعودة ائتلاف يميني يعتمد على الأحزاب الدينية والقومية قد تعزز الضغوط باتجاه توسيع الاستيطان وفرض وقائع إدارية وقانونية جديدة في الضفة. ويحمل هذا المسار تداعيات على حل الدولتين، ومخاطر التهجير، وأمن الحدود الأردنية، والدور الأردني في القدس.

أما حكومة أكثر وسطية، فقد تخفف مستوى التوتر مع الأردن وتمنح أولوية للعلاقات الإقليمية والدولية، لكنها ستعمل داخل بيئة إسرائيلية أصبحت فيها قضايا الأمن والسيطرة على الأرض أكثر رسوخاً في الخطاب العام. ولذلك يحتاج الأردن إلى تقييم برامج الأحزاب واتفاقات الائتلاف وتوزيع الحقائق السيادية، إلى جانب متابعة هوية رئيس الحكومة.

الخاتمة

تكشف انتخابات الكنيست السادسة والعشرين أن السابع من أكتوبر أعاد تعريف الشرعية الأمنية في إسرائيل. فقد بقي الأمن في مركز قرار الناخب، لكن تقييم القيادة أصبح يشمل منع التهديد، وإدارة الحرب، وتحقيق أهدافها، وتحمل المسؤولية، وتقديم تصور قابل للاستمرار لمرحلة ما بعدها. ولهذا أصبح السجل الأمني مصدراً للثقة والمساءلة في آن واحد.

تجسد المنافسة بين نتنياهو وآيزنكوت هذا التحول. يقدم نتنياهو خبرته السياسية وقدرته الائتلافية بوصفهما عنصري استقرار في بيئة إقليمية مضطربة، بينما يقدم آيزنكوت خبرته العسكرية وصورته المرتبطة بالمراجعة والمساءلة بوصفهما مدخلاً لاستعادة الثقة بعد الإخفاق. ويعتمد نجاح كل منهما على قدرته على توسيع التأييد خارج قاعدته المباشرة وربط صورته الأمنية بمعسكر قادر على الحكم.

تمر ترجمة الثقة الشعبية عبر نظام انتخابي يمنح نسبة الحسم ووحدة القوائم والتحالفات الائتلافية وزناً حاسماً. فقد يتصدر حزب نتائج الاقتراع ويعجز عن تشكيل الحكومة، بينما يستطيع منافسه البقاء في السلطة بفضل تماسك حلفائه. ولذلك ينبغي تقييم الاستطلاعات على مستوى المعسكرات، وإدراج المشاركة العربية ومصير الأحزاب الصغيرة ضمن أي تقدير للنتيجة.

وقد تنتج الانتخابات تغييراً في القيادة من دون تحول جوهري في السياسة تجاه الفلسطينيين، لأن الأمن والاستيطان والسيطرة على الأرض أصبحت اتجاهات تتجاوز شخص رئيس الحكومة. ويظل السؤال الحاسم متعلقاً بمدى قدرة أزمة السابع من أكتوبر على الانتقال من تغيير صورة القيادة إلى إعادة

تشكيل موازين القوى والسياسات داخل الحكومة المقبلة.

مراجع مختارة

المصادر الرسمية والمؤسسية:

- Central Elections Committee of Israel. "The Date of the 26th Knesset Election Was Set to Tuesday, 16 Heshvan 5787, October 27, 2026." April 20, 2023. <https://www.gov.il/>.
- Israel Democracy Institute. "The Electoral Threshold, Wasted Votes, and Proportionality." Written by Ofer Kenig. January 26, 2015. <https://en.idi.org.il/articles/5225>.
- The Knesset. "Distribution of Knesset Seats: Bader-Ofer Method." Accessed September 14, 2026. <https://main.knesset.gov.il/en/about/lexicon/pages/seats.aspx>.

المصادر الصحفية واستطلاعات الرأي:

- Anadolu Agency. "Poll Shows Netanyahu's Likud Suffering 'Historic Collapse' Ahead of Israeli Election." September 11, 2026. <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/>.
- Associated Press. "Israel's Parliament Dissolves Ahead of Oct. 27 Elections." July 2026. <https://ap-news.com/article/644a8927076eb4089257a38909a0f0f6>.
- Lubell, Maayan. "Israeli Elections: How They Work and Who Is in the Race." Reuters. July 29, 2026. <https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-elections-how-they-work-who-is-race-2026-07-29/>.
- Lubell, Maayan. "Israel's Election Will Be Held on October 27, Coalition Head Says." Reuters. July 12, 2026. <https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-election-will-be-held-october-27-coalition-head-says-2026-07-12/>.
- Lubell, Maayan. "Netanyahu Races to Unify Israel's Right Wing in Bid to Avert Election Defeat." Reuters. September 8, 2026. <https://www.reuters.com/world/middle-east/netanyahu-races-unify-israels-right-wing-bid-avert-election-defeat-2026-09-08/>.
- The Jerusalem Post. "Poll: Gadi Eisenkot Overtakes Likud, Benjamin Netanyahu in New Election Poll." August 25, 2026. <https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy>.
- The Times of Israel. "Eisenkot Opens Up a Lead on Netanyahu in New Tol Poll." August 14, 2026. <https://www.timesofisrael.com/>.
- The Times of Israel. "Tol Poll Finds Likud and Yashar Neck and Neck on 23 Seats as Deadlock Continues." September 11, 2026. <https://www.timesofisrael.com>

استعادة الشرعية الفلسطينية شروط الانتخابات التشريعية وحدود البدائل غير المباشرة

- أحمد ابراهيم -

المقدمة

دخل النظام السياسي الفلسطيني أزمة شرعية ممتدة نتيجة تعطل الانتخابات العامة وغياب المجلس التشريعي والانقسام المؤسسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى تركيز الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، وإضعاف الرقابة على الحكومة والموازنة والتشريعات، وتقليص قدرة المواطنين والقوى السياسية على التأثير في تشكيل المؤسسات التي تدير الشأن العام.

تكتسب الانتخابات التشريعية في الحالة الفلسطينية وظيفة تتجاوز اختيار أعضاء البرلمان؛ فهي آلية لإعادة بناء الشرعية، وتوزيع السلطة، واستعادة الرقابة، وإدماج القوى السياسية ضمن مؤسسة تمثيلية مشتركة. كما تمثل مدخلاً لإصلاح إدارة التنمية، لأن السياسات والخطط والموازنات تحتاج إلى مجلس يناقشها ويقرها ويراقب تنفيذها ويحاسب السلطة التنفيذية على نتائجها.

غير أن إدارة الانتخابات الفلسطينية تجري داخل بيئة شديدة التعقيد. فاحتلال إسرائيل يسيطر على الحركة والمعابر والقدس وأجزاء واسعة من الأرض، ويستطيع تعطيل الحملات والاقتراع وانتقال المرشحين والناخبين. وفي

الوقت نفسه، يفرض الانقسام السياسي تعددًا في المؤسسات والأجهزة والقواعد الإدارية، ويثير خلافات حول ضمانات المنافسة والقبول بالنتائج وانتقال السلطة.

تستخدم هذه الورقة مفهوم حوكمة الانتخابات للإشارة إلى القواعد والمؤسسات والضمانات التي تنظم العملية منذ الدعوة إليها حتى اعتماد النتائج وتشكيل المؤسسات المنتخبة. وتشمل هذه الحوكمة استقلال لجنة الانتخابات، ووضوح القانون، والمساواة بين الناخبين والمرشحين، وحرية الحملات، وسلامة الاقتراع والفرز، وتسوية النزاعات، وقبول النتائج، وضمان ممارسة المجلس المنتخب لصلاحياته.

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن الأزمة الفلسطينية تتجاوز تعذر إجراء الاقتراع في يوم محدد؛ فهي ترتبط بغياب اتفاق سياسي وقانوني يضمن وحدة العملية الانتخابية ونزاهتها واستمرارية المؤسسات الناتجة عنها. ولذلك تبحث الورقة في سؤالين مترابطين: ما الشروط اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية قادرة على تجديد الشرعية؟ وإلى أي مدى يمكن استخدام آليات انتخابية بديلة عند تعذر الاقتراع المباشر في بعض المناطق؟

أزمة الشرعية وتعطل المجلس التشريعي

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن نظام الحكم ديمقراطي نيابي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، وعلى أن الشعب مصدر السلطات. كما ربط إنشاء المجلس التشريعي بانتخابات عامة حرة ومباشرة، وحدد مدة ولايته بأربع سنوات¹ ويعني ذلك أن دورية الانتخابات والمشاركة الشعبية تمثلان جزءًا من البنية الدستورية للنظام، وليستا مجرد ترتيبات إدارية يمكن تأجيلها إلى أجل غير محدد. أجريت آخر انتخابات تشريعية فلسطينية شاملة في يناير/كانون الثاني 2006،

1 السلطة الوطنية الفلسطينية، القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، المواد 2 و 5 و 47 و 47 مكرر و 48، منشور ضمن التشريعات الرسمية للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، تاريخ الاطلاع: 14 سبتمبر/أيلول 2026، <https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx>.

انظر أيضًا: Council of Europe, Venice Commission, "2003 Amended Basic Law of Palestine," CODICES Constitutional Case-Law Database: <https://codices.coe.int>.

وفق نظام انتخابي جمع حينها بين القوائم النسبية والدوائر، وأسفرت عن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي.² لكن الصدام السياسي والأمني الذي أعقب الانتخابات، ثم الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007، عطلا قدرة المجلس على الانعقاد والعمل بوصفه مؤسسة تشريعية موحدة.

أدى غياب المجلس إلى توسع السلطة التنفيذية في إصدار القرارات بقوانين وإدارة الموازنة والسياسات العامة من دون رقابة برلمانية منتظمة. كما ضعفت الآليات الدستورية المتعلقة بمنح الحكومات الثقة، ومناقشة الحسابات الختامية، واستجواب الوزراء، ومراجعة التشريعات. وبمرور الوقت، تحولت الأزمة من شغور مؤقت في مؤسسة منتخبة إلى اختلال ممتد في توزيع السلطة.

وترتبط هذه الأزمة مباشرة بإدارة التنمية. فقد وضعت الحكومات الفلسطينية خططًا متعاقبة، من بينها خطة الإصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل للأعوام 2011-2013، وخطة بناء الدولة وتجسيد السيادة للأعوام 2014-2016. إلا أن جودة الخطة التنفيذية تعتمد على وجود مؤسسة تمثيلية تناقش الأولويات، وتقرر الموارد، وتراقب التمويل والتنفيذ، وتتيح مساءلة الحكومة.

ومن هنا تمثل الانتخابات إحدى البنى المؤسسية اللازمة لحوكمة التنمية، إلى جانب القضاء والرقابة المالية والإدارة العامة والحكم المحلي. فالمجلس التشريعي يمنح السياسات العامة أساسًا تمثيليًا، ويحد من احتكار السلطة التنفيذية لعملية التشريع وإقرار الموارد، ويوفر ساحة لمعالجة التفاوت بين المناطق والفئات الاجتماعية.

وتكمن أهمية المجلس في وظائفه التي تلي الانتخابات بقدر أهمية الطريقة التي يُنتخب بها. فانتخاب مجلس جديد من دون ضمان انعقاده ووحدة ولايته وقدرته على الرقابة والتشريع قد يعيد إنتاج الأزمة في صورة مختلفة. لذلك

2 لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الانتخابات التشريعية الثانية 2006: النتائج والبيانات الانتخابية، رام الله، 2006، <https://www.elections.ps/tabid/238/language/en-US/Default.aspx>.

يجب أن يسبق الانتخابات أو يرافقها اتفاق يحدد الاعتراف المتبادل بالنتائج، وانتقال الصلاحيات، ووحدة المؤسسات، وآليات معالجة النزاعات التي قد تنشأ بعد إعلانها.

ويعني ذلك أن تجديد الشرعية يحتاج إلى ثلاث حلقات مترابطة: عملية انتخابية نزيهة وشاملة، وقبول سياسي بنتائجها، وضمانات لتمكين المؤسسات المنتخبة من ممارسة صلاحياتها. ويؤدي تعطل أي حلقة منها إلى تقليص قدرة الانتخابات على إعادة بناء النظام السياسي.

الاحتلال والانقسام بوصفهما مستويين لتعطيل الانتخابات

نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو وترتيبات انتقالية أبقت لإسرائيل سيطرة واسعة على الأرض والحدود والحركة والموارد. ولم تنه هذه الترتيبات الأوامر العسكرية الإسرائيلية أو الإدارة المرتبطة بالاحتلال في أجزاء واسعة من الضفة الغربية، كما ظل إجراء الانتخابات في القدس وحركة المرشحين بين الضفة وغزة خاضعين لقيود سياسية وأمنية.

وقد اتسعت هذه القيود مع الحرب على قطاع غزة وتصاعد الاستيطان والضم الفعلي في الضفة الغربية. ويؤثر ذلك في وحدة الدائرة السياسية الفلسطينية، وقدرة المؤسسات على تسجيل الناخبين وتنظيم الحملات ونقل المواد الانتخابية وضمان مشاركة القدس وقطاع غزة. لذلك يتطلب تقييم قابلية الانتخابات الفصل بين القيود التي يفرضها الاحتلال وبين الخلافات الفلسطينية الداخلية التي تقع معالجتها ضمن مسؤولية القوى والمؤسسات الفلسطينية.

يشكل الاحتلال قيدًا خارجيًا يحد من قدرة الفلسطينيين على إدارة عملية انتخابية سيادية، لكنه لا يفسر وحده استمرار التعطيل. فقد شكل الانقسام منذ عام 2007 عاملاً مركزيًا في توقف المؤسسات الدستورية، وتوزعت السلطة الفعلية بين مؤسسات تعمل في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، بينما توسع إصدار القرارات بقوانين في غياب الرقابة البرلمانية.

وتختلف أدوات المعالجة باختلاف مصدر التعطيل. فالقيود الإسرائيلية تحتاج إلى ضغط سياسي وقانوني ودبلوماسي، وإلى ترتيبات تشغيلية تقلل قدرة الاحتلال على تعطيل العملية برمتها. أما الانقسام، فيحتاج إلى اتفاق فلسطيني على القانون والأمن الانتخابي وحرية الحملات والقبول بالنتائج وانتقال السلطة.

ويحمل استمرار الاحتلال والانقسام أثرًا متبادلًا؛ فالانقسام يضعف القدرة الفلسطينية على مواجهة القيود الإسرائيلية، بينما تمنح القيود الاحتلالية الأطراف الفلسطينية مبررات متكررة لتأجيل الانتخابات. وتحتاج الحوكمة السليمة إلى منع تحول أحد المستويين إلى غطاء لاستمرار الآخر.

المرجعية الوطنية وإدارة الخلاف السياسي

تحتاج الانتخابات إلى حد أدنى من المرجعية الوطنية المشتركة التي تسمح للقوى المختلفة بالمنافسة داخل النظام السياسي. ويمكن أن تشكل وثائق منظمة التحرير الفلسطينية والميثاق الوطني ووثائق التوافق بين الفصائل منطلقًا لمراجعة العلاقة بين السلطة والمنظمة والقوى غير المنضوية فيها.

وتكمن وظيفة هذه المراجعة في تحديد قواعد المشاركة والتمثيل والالتزام بنتائج الانتخابات، مع الحفاظ على حق الأحزاب في الاختلاف حول البرامج السياسية. فاستقرار العملية الانتخابية لا يتطلب توحيد البرامج، وإنما يحتاج إلى اتفاق على المؤسسات والقانون والاحتكام إلى النتائج ومنع استخدام القوة لتغييرها.

كما تحتاج الانتخابات التشريعية إلى تحديد علاقتها بمؤسسات منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني. فالتداخل غير المنظم بين مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة يخلق أسئلة حول التمثيل والصلاحيات والمرجعية السياسية. ويساعد الاتفاق المسبق على هذه العلاقة في منع انتقال الخلاف من صناديق الاقتراع إلى نزاع حول شرعية المؤسسة المنتخبة وموقعها داخل النظام الفلسطيني الأوسع.

الانتخابات التشريعية لعام 2026

تكشف المواد المنشورة على المنصات الرسمية للجنة الانتخابات المركزية عن وجود ترتيبات مرتبطة بالانتخابات التشريعية لعام 2026، من بينها نشر سجل الناخبين الابتدائي في الضفة الغربية.³ ويمثل ذلك خطوة إجرائية مهمة، لكنه يحتاج إلى أن يكون جزءًا من مسار قانوني وسياسي متكامل يشمل قطاع غزة والقدس، ويحدد الجدول الزمني للترشح والحملات والاقتراع وإعلان النتائج.

ترتبط شرعية الدعوة إلى الانتخابات بالطريق الذي أُنتجت من خلاله، ومدى التزامها بالقانون، واستعداد القوى السياسية والجهات الإدارية لتنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. فصدور مرسوم يحدد الموعد يوفر أساسًا قانونيًا، بينما يحتاج تنفيذه إلى ترتيبات سياسية وفنية تضمن وحدة سجل الناخبين، وحرية الحملات، وإشراف لجنة الانتخابات، والقبول المسبق بآليات الفصل في الطعون والنتائج.

كما يجب نشر الوثائق النازمة للعملية بصورة متكاملة، بما يشمل المرسوم الرئاسي، والجدول الزمني، والقانون المطبق، وشروط الترشح، وتوزيع المقاعد، وإجراءات القدس وقطاع غزة، وقواعد الرقابة والطعون. وتساعد هذه الشفافية المواطنين والقوى السياسية على التمييز بين إعلان النية وبين بدء عملية انتخابية مكتملة.

شروط حوكمة الانتخابات التشريعية

تستند نزاهة الانتخابات إلى مبادئ دورية الاقتراع وعموميته والمساواة بين الناخبين وحرية التصويت وسريته، وهي مبادئ أكدتها المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعايير الدولية للممارسات الانتخابية.⁴

3 لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، مكتبة ملفات الانتخابات التشريعية 2026: سجل الناخبين الابتدائي في الضفة الغربية، 2026.

<https://apps.elections.ps/dl>

United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, adopted December 16, 1966, entered into force March 23, 1976, Article 25.

انظر أيضًا: <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

ويتطلب تطبيق هذه المبادئ في الحالة الفلسطينية اتفاقاً على القانون الانتخابي قبل بدء العملية، واستقلال لجنة الانتخابات، وحياد الأجهزة الأمنية، وحرية تشكيل القوائم وإدارة الحملات، وتكافؤ الوصول إلى الإعلام والتمويل، ووجود قضاء انتخابي قادر على الفصل السريع في النزاعات.

كما تحتاج العملية إلى ضمان حرية المرشحين والناخبين من الاعتقال أو التهيب بسبب المشاركة السياسية، ووضع قواعد معلنة للتمويل والإنفاق والدعاية، ومنع استخدام موارد السلطة والمؤسسات العامة لمصلحة قائمة أو مرشح. ويجب أن تشمل الرقابة جميع مراحل العملية، من تحديث السجل إلى اعتماد النتائج.

ويكتسب شمول الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أهمية تتجاوز البعد الفني؛ إذ يعبر عن وحدة الشعب والإقليم السياسي الذي تمثله المؤسسات المنتخبة. ولذلك يجب تحديد البدائل التشغيلية لكل منطقة مسبقاً، ووضع قواعد واضحة للتعامل مع أي تعطيل جزئي، بدل اتخاذ قرارات استثنائية بعد بدء العملية.

أما استقلال لجنة الانتخابات، فيتطلب حمايتها من التدخل الحزبي والتنفيذي، وتوفير الموارد التي تحتاج إليها، وتمكينها من العمل في جميع المناطق، ونشر قراراتها وبياناتها. وتعرّف اللجنة نفسها باعتبارها مؤسسة مهنية محايدة تقف على مسافة واحدة من الأحزاب والقوى السياسية، وهو مبدأ يجب ترجمته إلى ضمانات قانونية وعملية.⁵

كذلك يحتاج الاتفاق الانتخابي إلى ضمانات لما بعد إعلان النتائج، تشمل تحديد موعد انعقاد المجلس، وتسليم الملفات والموازنات، وانتخاب هيئاته، ومنح الحكومة الثقة، وتسوية التداخل بين المجلس والرئاسة ومنظمة التحرير. فحكومة الانتخابات تمتد من لحظة الدعوة إلى الاقتراع حتى ممارسة المؤسسة المنتخبة صلاحياتها.

United Nations Human Rights Committee, General Comment No. 25: The Right to Participate in Public Affairs, Voting Rights and the Right of Equal Access to Public Service, CCPR/C/21/Rev.1/Add.7, July 12, 1996.

5 لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، «عن اللجنة والتشريعات والنظام الانتخابي»، الموقع الرسمي للجنة، تاريخ الاطلاع: 14 سبتمبر/أيلول 2026. <https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx>.

إرث السنوات السابقة أمام المجلس المقبل

سيواجه المجلس التشريعي المقبل، حال انتخابه، إرثًا قانونيًا ومؤسسيًا تراكم خلال فترة غيابه. ويشمل هذا الإرث أعدادًا كبيرة من القرارات بقوانين، وموازنات وسياسات لم تخضع للمراجعة البرلمانية، وتغيرات في بنية المؤسسات العامة، والتزامات مالية وإدارية ممتدة.

وقد يؤدي انشغال المجلس بمراجعة كامل هذا الإرث إلى استنزاف جزء كبير من ولايته. لذلك يحتاج إلى خطة تشريعية انتقالية تميز بين التشريعات التي تتطلب مراجعة عاجلة، وتلك التي يمكن إحالتها إلى لجان متخصصة، والسياسات التي يستمر العمل بها مؤقتًا إلى حين استكمال المراجعة. كما ينبغي تحديد الوضع القانوني للقرارات بقوانين الصادرة خلال غياب المجلس. ويمكن للمجلس الجديد تشكيل لجنة دستورية وقانونية تتولى تصنيفها، ورفع توصيات بإقرارها أو تعديلها أو إلغائها ضمن جدول زمني واضح، مع إعطاء الأولوية للقوانين التي تمس الحقوق والحريات والانتخابات والقضاء والمال العام.

ويمنع هذا الترتيب تحول المجلس المقبل إلى مجرد مؤسسة لمعالجة الماضي، ويوفر له مساحة لمناقشة استحقاقات الحاضر، وفي مقدمتها إعادة إعمار قطاع غزة، وإصلاح المالية العامة، وحماية الحقوق، ومواجهة الاستيطان، وإعادة بناء المؤسسات.

البدائل التشغيلية التي تحافظ على الاقتراع المباشر

يجب أن تبدأ معالجة تعذر الاقتراع من الأدوات التي تحافظ على حق المواطن في اختيار ممثليه مباشرة. وتشمل هذه الأدوات الاقتراع المبكر، وزيادة عدد مراكز التصويت، واستخدام مراكز بديلة للناخبين الذين يتعذر وصولهم إلى مناطقهم، وتوفير اقتراع خاص للمرضى والنازحين والمحتجزين، وتنظيم التصويت على مراحل زمنية قصيرة تحت إشراف لجنة الانتخابات.

وفي القدس، يمكن الجمع بين المطالبة بإجراء الانتخابات داخل المدينة وفتح مراكز اقتراع بديلة قريبة منها، مع تسجيل أصوات المقدسيين ضمن دائرة القدس أو ضمن السجل الوطني بحسب النظام المعتمد. ويحتاج أي خيار إلى حماية الهوية السياسية للقدس ومنع تحويل الاعتراض الإسرائيلي إلى حق فعلي في تعطيل الانتخابات الفلسطينية كلها.

وتشير خبرة الانتخابات الفلسطينية السابقة إلى أن مشاركة القدس كانت دائماً موضوعاً سياسياً يتجاوز التفاصيل التشغيلية. ولذلك ينبغي إعداد سيناريوهات معلنه قبل بدء العملية، وتحديد الموقف من كل بديل بالتوافق مع القوى السياسية والفعاليات المقدسية، حتى لا تصبح القدس سبباً لاتخاذ قرار مفاجئ بتأجيل الانتخابات بعد اكتمال مراحل التسجيل والترشح.

أما في قطاع غزة، فتحتاج الانتخابات إلى تقييم ميداني للسجل السكاني، وحالة النزوح، ومراكز الاقتراع، والوثائق المدنية، والاتصالات، وقدرة المراقبين والقوائم على الحركة. كما يتطلب التصويت حماية المواد الانتخابية والموظفين والناخبين، وضمان قدرة جميع القوى على إدارة حملاتها. ويمكن، عند وجود مانع مادي مثبت في منطقة محددة، استخدام اقتراع مؤجل لفترة قصيرة مع حجز مقاعد المنطقة وعدم توزيعها على مناطق أخرى. ويحتاج هذا الخيار إلى سقف زمني وضمانات تمنع تحول التأجيل الجزئي إلى استبعاد سياسي دائم.

أما التصويت الإلكتروني، فيحتاج إلى هوية رقمية موثوقة وسجل محدث وضمان سرية الاقتراع وإمكان التدقيق المستقل والأمن السيبراني. ولذلك يبدو استخدامه الشامل عالي المخاطر في البيئة الفلسطينية الحالية، ويمكن البدء بأدوات إلكترونية مساندة، مثل التحقق من التسجيل وإدارة المعلومات، مع إبقاء التصويت ورقياً إلى حين بناء الضمانات اللازمة.

اختبار خيار الانتخابات غير المباشرة

في مواجهة احتمال تعذر إجراء انتخابات عامة شاملة، تقترح الورقة دراسة نموذج انتخاب غير مباشر يُستخدم بصورة انتقالية لإعادة تشكيل المجلس التشريعي. ويقوم المقترح على تحويل أعضاء الهيئات المحلية المنتخبين إلى هيئة ناخبة تتولى اختيار أعضاء المجلس، مع توزيع المقاعد على المحافظات

وفق مزيج من التمثيل الجغرافي والسكاني. يستند المقترح إلى فكرة الاستفادة من مؤسسة منتخبة وقائمة لتجاوز القيود التي تعطل الاقتراع العام. كما يسعى إلى تأمين تمثيل للمحافظات وربط الحكم المحلي بالمؤسسة التشريعية الوطنية. وقد راكم الفلسطينيون خبرة واسعة في الانتخابات المحلية، كما أظهرت العمليات الأخيرة قدرة لجنة الانتخابات على إدارة الاقتراع في عدد كبير من الهيئات المحلية.⁶

ويمكن أن يقوم النموذج، من حيث المبدأ، على تخصيص حد أدنى من المقاعد لكل محافظة لضمان التمثيل الجغرافي، ثم توزيع بقية المقاعد بحسب عدد الناخبين المسجلين. وتتولى هيئة ناخبة مكونة من أعضاء الهيئات المحلية المنتخبين اختيار ممثلي المحافظة وفق نظام تمثيل نسبي يتيح تعدد القوائم.

وإذا احتفظ المجلس المقترح بعدد 132 عضوًا، يمكن تخصيص مقعدين منتخبين لكل محافظة، ثم توزيع المقاعد المتبقية بحسب عدد الناخبين المسجلين في كل محافظة. وتُجرى عملية التوزيع وفق قاعدة حسابية معلنة، مثل طريقة الباقي الأكبر، لضمان ثبات مجموع المقاعد ومنع التعديل السياسي للحصص.

وتقدم المعادلة الآتية أساسًا أوليًا للتوزيع السكاني:

حصة المحافظة من المقاعد السكانية = عدد الناخبين المسجلين في المحافظة ÷ إجمالي الناخبين المسجلين × عدد المقاعد المخصصة للتوزيع السكاني

ويفضل استخدام سجل الناخبين بدل إجمالي السكان، لأن البيانات السكانية تشمل الأطفال وغير المسجلين. كما يجب تحديد كيفية احتساب سكان القدس والنازحين من قطاع غزة، وكيفية معالجة تغير محل الإقامة، وتحديث التوزيع قبل كل دورة.

أما أصوات أعضاء الهيئة النخبة، فيجب أن تعكس عدد السكان أو الناخبين

6 لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، «بيانات ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية»، 2026. <https://www.elections.ps/tabid/1201/language/en-US/Default.aspx>

الذين يمثلهم كل مجلس محلي. فإعطاء عضو مجلس قروي صغير الوزن نفسه لعضو مجلس مدينة كبيرة يخل بالمساواة في قيمة الصوت. ويمكن معالجة ذلك من خلال تقسيم الهيئة إلى مجتمعات على مستوى المحافظات، أو اعتماد وزن تصويتي يتناسب مع عدد الناخبين في كل هيئة محلية.

حدود النموذج غير المباشر

يواجه هذا النموذج أربعة تحديات رئيسة. أولها دستوري، لأن القانون الأساسي الفلسطيني ربط المجلس التشريعي بانتخابات عامة حرة ومباشرة. كما أن قانون الانتخابات العامة النافذ يقوم على اقتراع الناخبين للقوائم، وليس على هيئة وسيطة من أعضاء المجالس المحلية.⁷ ولذلك يحتاج الانتقال إلى الانتخاب غير المباشر إلى تعديل قانوني ودستوري يحظى بشرعية وتوافق واسعين.

ويتعلق التحدي الثاني بالمساواة في التمثيل. تختلف الهيئات المحلية من حيث حجم السكان وعدد الأعضاء وطريقة تشكيلها، وقد يؤدي تحويل أعضائها إلى ناخبين وطنيين إلى منح بعض المناطق وزناً يفوق حجمها. كما أن بعض الهيئات قد تكون معينة أو منتهية الولاية أو غير مكتملة العضوية.

أما التحدي الثالث، فيرتبط بحدثة التفويض. فإجراء الانتخابات المحلية في سنوات ومراحل مختلفة، وتعذر إجرائها بصورة شاملة ومتزامنة في قطاع غزة، يعني أن أعضاء الهيئة الناجبة قد يستندون إلى تفويضات متفاوتة زمنياً وسياسياً. وقد يؤدي ذلك إلى ضعف تمثيل غزة أو استبعادها فعلياً من اختيار المؤسسة الوطنية.

ويتصل التحدي الرابع بطبيعة الاختيار المحلي. فالانتخابات البلدية والقروية تتأثر بالاعتبارات الخدمية والعائلية والمناطقية، وقد يختار المواطن عضو المجلس المحلي بناء على كفاءته في إدارة الخدمات، من دون أن يفوضه باختيار ممثلين في المجلس التشريعي أو اتخاذ مواقف في القضايا السياسية الوطنية.

7 السلطة الوطنية الفلسطينية، قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، منشور ضمن قسم قوانين الانتخابات في الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية.

<https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx>

كما أن تعيين أي نسبة من أعضاء المجلس من الرئيس أو المحافظين يضعف الفصل بين السلطات، لأن السلطة التنفيذية تصبح مشاركة في تشكيل المؤسسة المكلفة بمراقبتها ومنح الحكومة الثقة. ولذلك يجب أن تكون جميع مقاعد المجلس التشريعي منتخبة، سواء جرى الانتخاب مباشرة من المواطنين أو عبر هيئة ناخبة انتقالية يحددها قانون توافقي.

وتُظهر المقارنة مع المجمع الانتخابي الأميركي حدود الاستدلال به؛ فذلك المجمع يختار رئيس الولايات المتحدة، بينما يُنتخب أعضاء الكونغرس مباشرة. ويمكن الاستفادة بدرجة أكبر من تجارب المجالس الثانية التي يمثل فيها أعضاء السلطات المحلية، مع الانتباه إلى أن هذه المجالس تعمل عادة إلى جانب غرفة تشريعية منتخبة مباشرة، وليس بديلاً عنها.

بناء على ذلك، يمكن دراسة الانتخابات غير المباشرة بوصفها آلية انتقالية محددة المدة أو وسيلة لاختيار جزء من هيئة وطنية مؤقتة. أما تحويلها إلى بديل دائم للمجلس المنتخب مباشرة، فيحتاج إلى مسار دستوري وتوافق سياسي واستفتاء شعبي يقر هذا التحول.

المسار الانتقالي لاستعادة المؤسسة التشريعية

يمكن بناء مسار استعادة المؤسسة التشريعية على ثلاث مراحل مترابطة. تبدأ المرحلة الأولى باتفاق وطني على القانون والجدول الزمني وضمانات المشاركة وقبول النتائج، مع إعادة تأكيد استقلال لجنة الانتخابات وتحديد آلية الفصل في الطعون. كما تشمل الاتفاق على حرية الحملات وحياد الأجهزة الأمنية وتمكين القوائم من العمل في الضفة وغزة.

وتشمل المرحلة الثانية إجراء الانتخابات العامة وفق أقصى قدر ممكن من الشمول، واستخدام بدائل تحافظ على الاقتراع المباشر في المناطق التي تواجه قيوداً مثبتة. ويجب نشر جميع القرارات الاستثنائية وأسبابها ومدتها وإخضاعها للمراجعة القضائية والرقابة المحلية والدولية.

وتبدأ المرحلة الثالثة فور إعلان النتائج، عبر دعوة المجلس إلى الانعقاد، وانتخاب هيئاته، ومراجعة القرارات بقوانين التي صدرت خلال فترة غيابه، وإقرار الموازنة، وتحديد العلاقة مع السلطة التنفيذية. كما ينبغي وضع برنامج زمني لمعالجة التشريعات المتراكمة حتى لا يستهلك المجلس ولايته كاملة في مراجعة إرث الماضي.

وإذا تعذر إجراء الانتخابات العامة كلياً بسبب ظروف مادية وسياسية مثبتة، يمكن إنشاء هيئة تمثيلية انتقالية بالتوافق بين القوى والمؤسسات والمجتمع المدني، محددة المدة والصلاحيات، تتولى الرقابة على ترتيبات المرحلة والإعداد للانتخابات. وينبغي تقديمها بوصفها هيئة انتقالية توافقية، وليس مجلساً تشريعياً منتخباً، حفاظاً على التمييز بين الاتفاق السياسي والتفويض الشعبي.

أولويات المجلس التشريعي المقبل

سيواجه المجلس المنتخب مجموعة واسعة من الملفات، ما يستدعي ترتيب أولوياته منذ بداية ولايته. وتتمثل الأولوية الأولى في استعادة النظام الدستوري من خلال مراجعة التشريعات الاستثنائية وتفعيل الرقابة على الحكومة والمال العام.

وترتبط الأولوية الثانية بإعادة بناء وحدة المؤسسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد القوانين والإدارات والأجهزة العامة وفق قواعد تحمي الحقوق وتمنع الإقصاء السياسي. أما الأولوية الثالثة، فتتمثل في إقرار إطار تشريعي لإعادة إعمار غزة يضمن الشفافية والرقابة والمشاركة المحلية في تحديد الأولويات.

وتشمل الأولويات أيضاً إصلاح القضاء والإدارة العامة والحكم المحلي، ومراجعة قوانين الانتخابات والأحزاب وحرية الإعلام والمجتمع المدني. ويحتاج المجلس إلى تطوير لجان متخصصة ووحدات بحثية تساعد على تقدير كلفة التشريعات وتحليل الموازنات ومتابعة تنفيذ السياسات.

وبذلك يصبح استئناف عمل المجلس أداة لإعادة بناء الحوكمة، لا مجرد استكمال شكلي لمؤسسة غائبة. وتقاس فاعليته بقدرته على استعادة

الرقابة والتشريع والتمثيل، وتحويل الانتخابات إلى نقطة بداية لإصلاح النظام السياسي.

الخاتمة

ترتبط أزمة الانتخابات الفلسطينية بتعطّل مؤسسة تمثيلية مركزية في النظام السياسي، وما نتج عنه من تركيز للصلاحيات وإضعاف الرقابة والمساءلة. وقد انعكس غياب المجلس التشريعي على إدارة الموازنة والتشريع والخطط التنموية، وأضعف قدرة النظام على تجديد شرعيته واستيعاب التعدد السياسي.

يفرض الاحتلال قيودًا مباشرة على وحدة الأرض وحرية الحركة والاقتراع في القدس وقطاع غزة والضفة الغربية، بينما أضاف الانقسام الفلسطيني عقبات تتعلق بوحدة القانون والمؤسسات والأمن والقبول بالنتائج. وتحتاج المعالجة إلى مواجهة المستويين معًا، من خلال ضغط سياسي وقانوني على الاحتلال، واتفاق فلسطيني على قواعد المنافسة وانتقال السلطة. يقدم خيار الانتخابات غير المباشرة محاولة للتعامل مع الجمود، لكنه يواجه تحديات دستورية وتمثيلية عميقة. فانتخاب المجلس عبر الهيئات المحلية قد ينتج تفاوتًا في قيمة الأصوات ويستند إلى مجالس متفاوتة في حداثة تفويضها، بينما يؤدي تعيين أعضاء من السلطة التنفيذية إلى إضعاف استقلال المؤسسة التشريعية. ولذلك تظل الأولوية للأدوات التي تحافظ على الاقتراع المباشر، مع استخدام ترتيبات استثنائية محددة للمناطق التي يتعذر فيها التصويت.

تحدد قيمة الانتخابات بقدرتها على إنتاج مجلس يمارس صلاحياته ويحظى بقبول سياسي ومجتمعي. ومن هنا تمتد حوكمة الانتخابات من القانون والسجل والحملة والاقتراع إلى الاعتراف بالنتائج، وانعقاد المجلس، واستعادة الرقابة، وتوزيع السلطة. وعند اكتمال هذه السلسلة، تصبح الانتخابات مدخلًا فعليًا لإعادة بناء الشرعية والمؤسسات وإدارة التنمية.

مراجع مختارة

- التشريعات والمصادر الفلسطينية الرسمية
- السلطة الوطنية الفلسطينية. القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته. منشور ضمن التشريعات الرسمية للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. <https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx>
- السلطة الوطنية الفلسطينية. قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة. منشور ضمن قوانين الانتخابات في الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. <https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx>
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. الانتخابات التشريعية الثانية 2006: النتائج والبيانات الانتخابية. رام الله، 2006. <https://www.elections.ps/tabid/238/language/en-US/Default.aspx>
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. مكتبة ملفات الانتخابات التشريعية 2026. 2026. <https://apps.elections.ps/dl>
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. «بيانات ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية». 2026. <https://www.elections.ps/tabid/1201/language/en-US/Default.aspx>
- الاتفاقيات والمعايير الدولية
- European Commission for Democracy through Law. Code of Good Practice in Electoral Matters: Guidelines and Explanatory Report. CDL-AD(2002)023rev2-cor. Strasbourg: Venice Commission, Council of Europe, 2002 <https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdf=CDL-AD%282002%29023rev2-cor-e>
- European Commission for Democracy through Law. Interpretative Declaration of the Code of Good Practice in Electoral Matters as Concerns Digital Technologies and Artificial Intelligence. CDL-AD(2024)044. Strasbourg: Venice Commission, Council of Europe, December 10, 2024 <https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdf=CDL-AD%282024%29044-e>
- United Nations. International Covenant on Civil and Political Rights. New York, December 16, 1966 <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

- United Nations Human Rights Committee. General Comment No. 25: The Right to Participate in Public Affairs, Voting Rights and the Right of Equal Access to Public Service. CCPR/C/21/Rev.1/Add.7. July 12, 1996
- المراجع الأكاديمية
- أهرواش، هند. «تحويلات دور الدولة المغربية تجاه متطلبات إدارة التنمية». أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2017-2018.
- Sekher, M., S. Parasuraman, and R. Kattumuri, eds. Governance and Governed: Multi-Country Perspectives on State, Society and Development. Singapore: Springer Nature, 2018

التكامل الغذائي الأردني الفلسطيني: نحو تعزيز القدرة الوطنية على الصمود

- عبدالعزيز ربحي الصالحي -

المقدمة

كشفت جائحة كورونا، والحرب الروسية-الأوكرانية، واضطرابات الملاحة في البحر الأحمر، والحرب على قطاع غزة، أن توافر الغذاء في الأسواق يمثل جانبًا واحدًا من أمن النظام الغذائي. فقد تتوافر السلع مع ارتفاع أسعارها، أو تتعرض خطوط إمدادها للانقطاع، أو تصبح الدولة عاجزة عن التحكم في مصادرها وشروط وصولها وتوزيعها. ومن هنا تكتسب السيادة الغذائية أهميتها بوصفها قدرة المجتمع على حماية موارده الإنتاجية، وتحديد أولويات زراعته، والحفاظ على البذور والمياه والأرض، وضمان توزيع عادل للغذاء والعوائد المتولدة منه.

تواجه الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة درجات مختلفة من الانكشاف الغذائي. يعتمد الأردن على استيراد معظم احتياجاته من الحبوب والأعلاف، ويواجه قيودًا مائية ومناخية متصاعدة، لكنه يمتلك مؤسسات وخبرات متقدمة نسبيًا في التخزين والبحث الزراعي وإدارة الاستيراد. أما النظام الغذائي الفلسطيني، فيعمل تحت سيطرة إسرائيلية على الأرض والمياه والمعايير وحركة المدخلات والمنتجات، الأمر الذي يجعل قدرته على الإنتاج والتجارة عرضة للتعطيل السياسي والأمني المباشر.

تقترح هذه الورقة بناء تكامل غذائي أردني فلسطيني يقوم على الجمع بين القدرات المؤسسية واللوجستية الأردنية والخبرات الزراعية والمجتمعية الفلسطينية. وتتمثل غايته في توسيع هامش القرار لدى كل طرف، وتنويع مصادر الغذاء، وحماية الحيازات الصغيرة والبذور البلدية، وتطوير التخزين والتصنيع والتسويق، وتعزيز قدرة المجتمعات الفلسطينية على البقاء في الأرض.

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن التكامل الغذائي يصبح سياديًا عندما يؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على الإنتاج والتخزين والتسويق واتخاذ القرار. أما زيادة تدفق السلع وحدها فقد توسع التجارة من دون أن تعالج هشاشة النظام الغذائي. وبناءً على ذلك، تُقاس قيمة الشراكة المقترحة بمدى إسهامها في زيادة دخل المزارعين، وحماية الموارد الوراثية، وتقليل الفاقد، وتنويع طرق الإمداد، ورفع القدرة على مواجهة الإغلاق واضطراب الأسواق. الحاجة إلى شراكة تتجاوز تبادل السلع

تأتي ضرورة هذا التوجه في ظل هشاشة مركبة يعاني منها النظام الغذائي الفلسطيني. فقد تراجع النشاط الزراعي الفلسطيني بنسبة 32% خلال عام 2024، بينما بقيت الواردات أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات، وظلت نسبة كبيرة من التجارة الفلسطينية مرتبطة بالسوق الإسرائيلية.¹ وفي قطاع غزة، قُدرت نسبة الأراضي الزراعية المتضررة بنحو 81% حتى آذار/مارس 2025، إلى جانب تدمير شبكات المياه والآبار والمخازن والمزارع ومرافق التصنيع الغذائي.²

تشير هذه المؤشرات إلى ثلاثة مستويات مترابطة من الهشاشة، يتمثل المستوى الأول في تراجع الإنتاج الفعلي نتيجة تضرر الأرض والمياه والمعدات والمنشآت. ويتصل المستوى الثاني بفقدان القدرة على نقل المنتجات وتخزينها وتصنيعها وتسويقها. أما المستوى الثالث، فهو تآكل القدرة المستقبلية على استعادة الإنتاج بسبب فقدان البذور والأصول الزراعية والخبرات البشرية ورأس المال. لذلك ينبغي أن تشمل استعادة النظام الغذائي إعادة بناء سلسلة القيمة كاملة، من المدخلات والأرض والمياه إلى التخزين والتصنيع والوصول إلى المستهلك.

1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. د. عوض تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025.
2 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة. بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم البيئة العالمي: تدمير 81% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة. 2025.

ولا تعكس هذه الأرقام أزمة إنتاجية أو تجارية فحسب، بل تكشف البعد السياسي للغذاء في الحالة الفلسطينية؛ فالاحتلال يسيطر على المعابر والمياه ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ويقيّد دخول البذور والأسمدة والمعدات، ويستطيع تعطيل حركة المنتجات بين المحافظات أو منع وصولها إلى الأسواق. لذلك تصبح السيادة الغذائية الفلسطينية جزءاً من الصمود الوطني، لأنها ترتبط ببقاء المزارع في أرضه، وحماية الموارد، وتقليل الاعتماد على السوق الإسرائيلية، وبناء قدرة مجتمعية على مواجهة الحصار والإغلاق.

تفرض هذه البيئة حدوداً واضحة على أي تصور للتكامل الأردني الفلسطيني، فنجاح الشراكة يرتبط بإمكان عبور البذور والمعدات والسلع، والاعتراف بالشهادات الصحية والزراعية، وتوافر مرافق الفحص والتبريد عند المعابر، وانتظام حركة الشاحنات. كما يخضع الاقتصاد الفلسطيني لترتيبات جمركية وتجارية تقيد قدرته على صياغة سياسة استيراد مستقلة. ومن ثم، ينبغي تصميم التعاون على مستويين متوازيين: مستوى يعمل ضمن الإمكانيات القانونية واللوجستية القائمة، ومستوى سياسي يهدف إلى توسيع قدرة الفلسطينيين على التحكم في تجارتهم ومواردهم.

أما الأردن، فعلى الرغم من تقدمه في إدارة المخزون الاستراتيجي وتحقيق مستويات جيدة من الاكتفاء في الخضروات والدواجن والبيض وبعض المنتجات الغذائية، فإنه ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الحبوب والأعلاف، ويتأثر بشح المياه وتقلبات المناخ وكلف الشحن والطاقة. وتشكل واردات القمح والشعير نحو 25% من إجمالي الواردات الزراعية الأردنية، بسبب محدودية الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية.³

مع ذلك، نجح الأردن خلال الفترة الأخيرة في تعزيز قدرته على إدارة الاحتياطي. ففي عام 2025 رفع طاقته الوطنية لتخزين الحبوب إلى 2.31 مليون طن بعد إنشاء مستوعبات جديدة في القطرانة بطاقة 600 ألف طن، بما يوفر طاقة تخزينية تعادل احتياجات ممتدة، وفق نوع الحبوب ونسب إشغال الصوامع

Food and Agriculture Organization of the United Nations. "Jordan at a glance". Retrieved August 31, 2026, from <https://www.fao.org/jordan/our-office/jordan-at-a-glance/en> - 3

ومعدلات الاستهلاك⁴. وفي آب/أغسطس 2026 بلغ المتاح والمتعاقد عليه من القمح نحو 912 ألف طن، بما يغطي 9.6 أشهر من الاستهلاك، بينما بلغ المتاح والمتعاقد عليه من الشعير 829 ألف طن، بما يغطي 9.5 أشهر⁵.

يستدعي تقييم هذه الأرقام الفصل بين ثلاثة مؤشرات: الطاقة الهندسية للصوامع، والكميات الموجودة فعلياً داخل المملكة، والكميات المتعاقد عليها التي ما تزال مرتبطة بوصول الشحنات في مواعيدها. فارتفاع الطاقة التخزينية يمنح الأردن قدرة أوسع على الشراء والتخزين، بينما تحدد الكميات الموجودة والمتعاقد عليها مدة التغطية الفعلية. ويعني ذلك أن القيمة الاستراتيجية للصوامع تعتمد أيضاً على تنويع المناشئ، وسلامة طرق الملاحة، والقدرة المالية على الشراء في أوقات ارتفاع الأسعار.

وسجل إنتاج الحبوب الأردني بدوره تحسناً مهماً؛ إذ ارتفع الإنتاج المتوقع من 76 ألف طن في 2025 إلى نحو 150 ألف طن في 2026، وكانت كميات القمح والشعير التي تسلمتها الصوامع من الإنتاج المحلي الأعلى منذ نحو 15 عاماً⁶. ولا تعني هذه الأرقام أن الأردن اقترب من الاكتفاء الذاتي من الحبوب؛ فالإنتاج المحلي ما يزال يغطي جزءاً محدوداً من الاستهلاك. لكنها تدل على وجود خبرة مؤسسية ولوجستية قابلة للتطوير والتشارك.

تكشف الزيادة في الإنتاج المحلي عن إمكان توسيع هامش الأمان الغذائي، مع بقاء فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك. وترتبط استدامة هذه الزيادة بكمية الأمطار، وأسعار شراء القمح والشعير من المزارعين، وتوافر المياه والأراضي، وكلفة المدخلات. لذلك ينبغي قراءة تحسن موسم واحد بوصفه مؤشراً على القدرة الممكنة، على أن يُقاس التحول البنيوي من خلال متوسط الإنتاج لعدة سنوات ونسبة مساهمته في الاستهلاك الوطني.

4 - وكالة الأنباء الأردنية (بترا). وزارة الصناعة: سلاسل الاستيراد الطبيعية ومخزون المملكة من القمح يغطي عشرة شهور. 2025.

5 - Jordan News Agency (Petra). (2026, August 5). Ministry: Wheat, barley reserves cover nearly 10 months. <https://petra.gov.jo/-/stats/index.php/en/news/ministry-wheat-barley-reserves-cover-nearly-10-months>

6 - عبادة، إسماعيل. تقرير: إنتاج الأردن من الحبوب يقفز بأكثر من 50% في 2026. 2026. <https://shorturl.at/Uufz4>

توزيع المنافع والقدرات بين الطرفين

تستفيد فلسطين من القدرات الأردنية في إدارة الصوامع والمخزون الاستراتيجي، وتنويع مصادر الاستيراد، والبحوث الزراعية، وإنتاج البذور، والحصاد المائي، وتنظيم التعاونيات، والتعبئة والتدريج والتبريد والتصنيع الغذائي. كما يشكل الأردن منفذاً مهماً لوصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، ويمكنه توفير مساحة احتياطية ولوجستية تقلل اعتماد الغذاء الفلسطيني على المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

غير أن الأردن ليس مجرد مقدم خبرة أو قناة لعبور الغذاء؛ فهو أيضاً مستفيد من هذه الشراكة. إذ تتيح له توسيع أسواق المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية، وزيادة كفاءة مرافق التخزين والنقل والتبريد، والاستفادة من المنتجات الفلسطينية ذات القيمة الثقافية والاقتصادية، مثل زيت الزيتون والتمور والعنب واللوز والفريكة والزعر والحبوب البلدية. كما تساعد الشراكة الأردن على تنويع بعض مصادره الغذائية، وتطوير علامة إنتاجية مشتركة يمكن تسويقها إقليمياً ودولياً.

والأهم من ذلك أن فلسطين على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي لأرضها، تمتلك خبرة زراعية لا تقل أهمية عن الخبرة المؤسسية الأردنية. فقد طوّر المزارعون الفلسطينيون، تحت ظروف الاحتلال وشح المياه وتفتت الحيازات، أنماطاً للصمود تقوم على الزراعة البعلية، والمدرجات والسلاسل الحجرية، والخزانات المنزلية، وإعادة استخدام المخلفات، والزراعة المتداخلة، وحفظ البذور البلدية، وتقليل الاعتماد على الأسمدة والمبيدات المستوردة. وهذه الخبرات مفيدة للأردن في ظل تصاعد آثار التغير المناخي وارتفاع كلف مدخلات الإنتاج.

تقوم المنفعة المتبادلة هنا على اختلاف القدرات أكثر من تماثلها، يمتلك الأردن قدرة مؤسسية ولوجستية أوسع في التخزين والبحث الزراعي والوصول إلى الموانئ والأسواق العربية، بينما تمتلك فلسطين خبرات متراكمة في البذور البلدية والزراعة البعلية وإدارة الحيازات الصغيرة وربط الإنتاج بحماية الأرض. ويمكن أن يؤدي جمع هذه القدرات إلى تخفيض كلف الإنتاج والتخزين،

وتوسيع السوق، وحماية التنوع الزراعي. غير أن تحقق هذه المنافع يتطلب اتفاقاً واضحاً بشأن الملكية والعوائد والمخاطر، كي تحصل التعاونيات وصغار المزارعين على حصة عادلة من القيمة المتولدة.

وتبرز في هذا المجال تجربة بنك البذور البلدي الفلسطيني، الذي عمل منذ عام 2003 على إعادة إنتاج 45 صنفاً من الخضروات والمحاصيل الحقلية والبقوليات والنباتات الطبية، وأنشأ وحدات لإكثار البذور وتوفيرها للمزارعين.⁷ ولا تقوم أهمية هذه التجربة على حفظ البذور في مرافق مركزية فقط، بل على إبقائها حية في الحقول، وتبادلها بين المزارعين، وربطها بالمعرفة الزراعية المتوارثة.

تقدم هذه التجربة نموذجاً مختلفاً عن الحفظ المركزي للأصول الوراثية، فالبذور البلدية تحافظ على قيمتها عندما تبقى قيد الزراعة والانتخاب والتكيف مع البيئة المحلية، بينما يوفر البنك الوطني إمكان التوثيق العلمي والحفظ طويل الأمد والحماية من الفقد. ويتيح التكامل بين النموذجين إنشاء نظام مزدوج: نسخ موثقة ومحفوظة في مرافق آمنة، وشبكات مزارعين تواصل إكثار الأصناف واستخدامها داخل بيئاتها الأصلية.

كما تستطيع التجربة الفلسطينية أن تقدم للأردن نماذج في الزراعة المدعومة من المجتمع والاستهلاك التضامني. فقد ظهرت مبادرات مثل "حسبة التعاونيات"، التي ربطت التعاونيات والمزارعين الشباب بالمستهلكين من خلال أسواق مباشرة تقوم على السعر العادل ودعم الإنتاج المحلي. كما أظهرت تجربة مزرعة "أم سليمان" إمكانية التوسع في الزراعة المدعومة مجتمعياً من إنتاج يخدم ثمانى عائلات في الموسم الأول إلى نحو ستين عائلة.⁸ وتفيد هذه النماذج الأردن في معالجة مشكلة الوسطاء، الذين يحصلون أحياناً على الجزء الأكبر من القيمة، بينما يتحمل المزارع مخاطر الإنتاج والمناخ وتقلب الأسعار.

7 - إسماعيل، لينا، ودجاني، منى. بنك البذور البلدية-اتحاد لجان العمل الزراعي. 2021. <https://shorturl.at/05v4c>.
8 - فتالة، نادين، والبرغوثي، آدم. ندوة: الزراعة البيئية من فلسطين إلى الشتات. 2022. <https://shorturl.at/PFz7U>.

البذور والمياه أساس المجال السيادي المشترك

تمثل البذور أحد أهم مجالات التعاون الممكنة. فقد أنشأ الأردن بنكاً وطنياً للبذور لحفظ الأصول الوراثية النباتية والأصناف المتأقلمة مع الظروف المحلية والتغير المناخي، وربط الحفظ الوراثي بالبحوث الزراعية وتطوير أصناف ذات جودة وقيمة مضافة.⁹ وفي المقابل، تمتلك فلسطين، على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي لأرضها، تجربة ميدانية واسعة في جمع البذور البلدية وإكثارها وتبادلها. ومن شأن الربط بين التجريبتين أن يؤسس لشبكة أردنية-فلسطينية للبذور الوطنية، تجمع بين الحفظ العلمي والتوثيق الجيني من جهة، والإكثار الشعبي واستخدام البذور في الحقول من جهة أخرى. ويجب أن تقوم هذه الشبكة على احترام ملكية المجتمعات المحلية للأصول الوراثية والمعرفة التقليدية، وألا تتحول إلى وسيلة لنقل ملكية البذور الفلسطينية أو تسجيلها تجارياً خارج سياقها. حفظ نسخ احتياطية موثقة من البذور الفلسطينية في مرافق أردنية، وفق اتفاق قانوني يثبت الملكية الفلسطينية للأصول الوراثية، ويحدد حق الوصول إليها واستخدامها وإعادة إنتاجها، ويشرك المؤسسات البحثية واتحادات المزارعين الفلسطينيين في الإشراف عليها.

تحتاج الشبكة المقترحة إلى إطار قانوني يحدد ملكية المادة الوراثية، وحقوق المجتمعات التي طورت الأصناف وحافظت عليها، وشروط استخدامها في البحوث أو الإنتاج التجاري. كما ينبغي تسجيل مصدر كل عينة ومسار انتقالها، ومنع احتكارها أو تسجيلها باسم مؤسسات أو شركات خارج المجتمع المنتج لها. ويمنح هذا الإطار التعاون بعداً سيادياً، لأن حماية البذور تشمل حماية الحق في تقرير كيفية استخدامها وتوزيع منافعتها.

ويتصل ملف البذور مباشرة بالمياه. ففي عام 2025 تسلمت وزارة المياه والري الأردنية حفائر ومواقع حصاد مائي بطاقة تخزينية بلغت نحو 2.1 مليون متر مكعب. وشملت التجربة 70 موقعاً للحصاد المائي، أسهمت في إنشاء 120

9 - وزارة الزراعة الأردنية. وزير الزراعة يطلع على سير العمل في تجهيز بنك البذور الوطني. 2024. <https://shorturl.at/Ao3SL>

مزرعة، وخدمة نحو 120 ألف مواطن، وتوفير المياه لعشرات آلاف الأشجار ورؤوس الماشية.¹⁰ وفي فلسطين المحتلة، تنتشر خبرات الخزانات المنزلية والآبار الزراعية والمدرجات والسلاسل الحجرية التي تحفظ رطوبة التربة وتقلل انجرافها. ولذلك لا ينبغي أن يكون التعاون مجرد نقل للتكنولوجيا الأردنية إلى فلسطين، بل تبادل خبرات بين الحصاد المائي واسع النطاق في الأردن والحصاد اللامركزي المرتبط بالحيازة والأسرة والقرية في فلسطين المحتلة.

حماية الحيازات الصغيرة والتوجه نحو الإنتاج التعاوني

لا يمكن الحديث عن سيادة غذائية إذا ظل أصحاب الحيازات الصغيرة الحلقة الأضعف في النظام الزراعي. فهؤلاء لا يملكون عادة القدرة على شراء المعدات أو تخزين المحصول أو التفاوض مع التجار، ويضطرون أحياناً إلى بيع منتجاتهم بأقل من كلفة الإنتاج. لذلك يجب أن تتحول الحيازة الصغيرة من موضوع للمساعدة الاجتماعية إلى وحدة إنتاجية رئيسة في السياسة الزراعية الأردنية-الفلسطينية.

ويتطلب ذلك إعفاء البذور البلدية والمعدات الزراعية الصغيرة وشبكات الري والطاقة الشمسية ومستلزمات التبريد والتصنيع المنزلي من الضرائب والرسوم الجمركية قدر الإمكان. كما ينبغي تخفيض الضرائب على التعاونيات المنتجة، وإعفاء الأرباح التي يعاد استثمارها في الإنتاج والتخزين والتسويق، مع وضع معايير تمنع استفادة كبار المستثمرين من إعفاءات مخصصة لصغار المزارعين.

تحتاج الإعفاءات إلى تعريف دقيق للمستفيدين والسلع المشمولة والمدة الزمنية، مع ربطها بحجم الحيازة والدخل الزراعي ونسبة العمالة العائلية. كما يمكن اعتماد سجل موحد للمزارعين والتعاونيات المؤهلة، ومراجعة أثر الإعفاءات دورياً على الإنتاج والدخل وكفاءة استخدام المياه. ويساعد ذلك في توجيه الدعم إلى الوحدات المنتجة ومنع تحويله إلى قناة لاستيراد معدات مدعومة أو إعادة بيعها.

10 - وكالة الأنباء الأردنية (بترا). المياه تتسلم حفائر ومواقع حصاد مائي بطاقة 2.1 مليون متر مكعب. 2025. <https://shorturl.at/evQfO>

ويمكن الاستفادة فلسطينياً من الخبرة الأردنية في إطلاق نظام إقراضي تعاوني لدعم صغار المزارعين، فقد أطلقت وزارة الزراعة الأردنية عام 2025 نظاماً للقروض الدوارة الميسرة من خلال التعاونيات، لتمكين المزارعين من اقتناء تقنيات زراعية مبتكرة وموفرة للمياه، بالتوازي مع التدريب على الإدارة المالية وإدارة القروض.¹¹ كما خفضت المؤسسة التعاونية الأردنية رسوم تأسيس التعاونيات الزراعية والنسوية والشبابية بنسبة تراوحت بين 50% و75%، وأقرت تدريباً إلزامياً للتعاونيات حديثة التأسيس.¹²

تتطلب ملائمة هذا النموذج فلسطينياً معالجة مخاطر تختلف عن المخاطر الائتمانية التقليدية، مثل إغلاق الطرق، ومنع الوصول إلى الأرض، وتلف المحاصيل نتيجة الاعتداءات، وتعطل المعابر. لذلك ينبغي أن يقترن الإقراض بصندوق ضمان وتأمين يغطي المخاطر السياسية والمناخية، وفترات سماح ترتبط بالدورة الزراعية، وآلية لإعادة جدولة القروض عند تعطل الإنتاج لأسباب خارجة عن سيطرة المزارع.

غير أن نقل التجربة يجب ألا يقتصر على القوانين والتسجيل، بل يشمل تدريب التعاونيات على الإدارة والمحاسبة والتخطيط الزراعي والتصنيع والتسويق. كما ينبغي الانتقال من التعاونيات الشكلية أو المرتبطة بفرص التمويل إلى تعاونيات إنتاج غذائي فعلية، يمتلك أعضاؤها المعدات والمخازن ووحدات التصنيع بصورة جماعية. فالتعاونية قادرة على شراء المدخلات بأسعار أقل، وتجميع المحاصيل والتفاوض مع المشترين، وتشغيل وحدات للفرز والتجفيف والتجميد والتعليب، بما يزيد حصة المزارع من القيمة النهائية للغذاء.

الطلب المنظم بوصفه أداة لحماية الإنتاج المحلي

تعتمد استدامة الإنتاج المحلي على وجود طلب منتظم يمنح المزارع قدرة على توقع المبيعات والأسعار. ويمكن للسياسة الغذائية أن توجه جزءاً من

11 - وزارة الزراعة الأردنية. مذكرة تفاهم ثلاثية لإطلاق نظام إقراضي تعاوني لدعم الزراعة المستدامة في الأردن. 2025. <https://shorturl.at/ptGWt>

12 - المؤسسة التعاونية الأردنية. التعاونية الأردنية: تخفيض رسوم تأسيس التعاونيات بنسبة 50%-75%. 2024. <https://sl1nk.com/uy2owjw>

الطلب نحو المنتجات المحلية والتعاونية والموسمية، من خلال أسواق المزارعين، وبرامج الاشتراك الزراعي، ووضع بيانات المنشأ، وتشجيع شراء المنتجات التي تلتزم بسعر عادل ومعايير بيئية وعمالية محددة. ويسهم هذا التوجه في تقليل الفاقد، ورفع حصة المنتج من السعر النهائي، وربط قرار المستهلك باستدامة القاعدة الزراعية.

ويمكن تطوير علامة أردنية-فلسطينية مشتركة للمنتجات التعاونية العادلة، مع الحفاظ على منشأ كل منتج وهويته، وربطها بمعايير تتعلق بالسعر العادل، وعدم استغلال العمال، وتقليل المواد الكيميائية، وحماية الموارد الطبيعية. كما يمكن تنظيم أسواق فلاحين مشتركة، وبرامج اشتراك موسمية تشتري الأسر من خلالها حصة من إنتاج مزرعة أو تعاونية، بحيث يتقاسم المنتجون والمستهلكون مخاطر الموسم ومنافعه.

ينبغي أن تستند العلامة المشتركة إلى نظام تتبع مستقل يوضح بلد المنشأ، وهوية المنتج أو التعاونية، ومكونات السلعة، ونسبة القيمة المضافة المتحققة في كل طرف. ويحافظ ذلك على الهوية الوطنية للمنتج الفلسطيني والأردني، ويمنع استخدام العلامة غطاءً لإعادة تصدير منتجات من مصادر أخرى، ويعزز ثقة المستهلك في المعايير المعلنة.

ويجب أن تصبح المؤسسات العامة جزءاً من هذا التحول؛ إذ تستطيع المدارس والمستشفيات والجامعات والمؤسسات العسكرية والمدنية في الأردن، والمؤسسات العامة والأهلية الفلسطينية، تخصيص نسب من مشترياتها الغذائية للمنتجات المحلية والتعاونية. كما يمكن إشراك الجاليات الفلسطينية والأردنية في الخارج في شراء المنتجات ودعم مخازن البذور والتعاونيات، بما يحول الاستهلاك إلى ممارسة تضامنية واقتصادية واعية.

زيادة موازنات الزراعة شرط للسيادة

تظل قدرة وزارتي الزراعة على قيادة هذا التحول محدودة ما دامت موازناتهما هامشية. ففي الأردن بلغت موازنة وزارة الزراعة لعام 2026 نحو 92 مليون دينار، في حين تجاوزت النفقات العامة المقدرة 13 مليار دينار؛ أي إن موازنة

الوزارة قاربت 0.7% فقط من الإنفاق العام.¹³ وفي فلسطين المحتلة بلغت موازنة وزارة الزراعة لعام 2026 نحو 108.4 مليون شيكل، بما يعادل 0.63% من إجمالي النفقات العامة، ولم تتجاوز النفقات الرأسمالية 100 ألف شيكل، أي 0.1% من موازنة الوزارة.¹⁴

ولا يمكن تحميل الوزارتين مسؤولية حماية الأرض والمياه والبذور والمخزون ودعم المزارعين بهذه المخصصات المحدودة. المطلوب زيادة تدريجية ومحمية لموازنات الزراعة، مع توجيه الزيادة إلى الإنفاق التطويري: صناديق المخاطر والتأمين الزراعي، والبحوث والبذور، والحصاد المائي، والطرق الزراعية، والإرشاد، والتعاونيات، والمخازن والتصنيع الغذائي. كما يجب ربط الإنفاق بمؤشرات واضحة، منها ارتفاع دخل صغار المزارعين، وزيادة حصة البذور المحلية، ومساحة الأراضي المستصلحة، وحجم الفاقد الغذائي، وعدد التعاونيات المنتجة، وأشهر تغطية المخزون.

القيود المؤسسية واللوجستية أمام التكامل

يواجه التكامل الغذائي الأردني الفلسطيني مجموعة من القيود التي ينبغي إدراجها في تصميم المشروع منذ البداية. تشمل هذه القيود محدودية قدرة الفلسطينيين على التحكم في المعابر والتجارة الخارجية، واختلاف المواصفات وإجراءات الفحص، وطول مدة انتظار الشاحنات، وضعف مرافق التبريد والتخزين عند نقاط العبور، وارتفاع كلف النقل، وصعوبة انتقال بعض المدخلات الزراعية والمعدات.

كما يواجه المشروع تفاوتاً مؤسسياً بين الطرفين. فالأردن يمتلك أجهزة حكومية وصوامع وموانئ ونظاماً وطنياً لإدارة الاستيراد، بينما تعمل المؤسسات الفلسطينية في بيئة مجزأة جغرافياً ومالياً. ويعني ذلك أن الشراكة تحتاج إلى ترتيبات تحمي الملكية الفلسطينية للسلع والبذور والمخزون، وتحدد مسؤولية كل مؤسسة عن التمويل والتخزين والتأمين والنقل والتوزيع.

13 - مجلس النواب الأردني: مالية النواب تناقش موازنة وزارة الزراعة والدوائر التابعة لها. 2025. <https://sl1nk.com/s5e6hug>

14 - المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح (2026). موازنة المواطن: وزارة الزراعة 2026.

ويمكن إدارة هذه القيود من خلال لجنة فنية دائمة تضم وزارتي الزراعة، والجهات المسؤولة عن المواصفات والجمارك والتخزين، والشركة الأردنية الفلسطينية، واتحادات المزارعين والتعاونيات. وتتولى اللجنة إعداد بروتوكولات موحدة للسلع ذات الأولوية، وتحديد الاختناقات عند المعابر، ومتابعة المخزون والأسعار، ورفع مقترحات تنفيذية إلى الحكومتين.

من التسويق إلى حاضنة للسيادة الغذائية

توجد بالفعل قاعدة مؤسسية يمكن البناء عليها، هي الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية "جباكو". وتشمل رؤية الشركة إنشاء مراكز للتعبئة والتدريج والتبريد، وفتح نقاط بيع وأسواق جديدة في الإقليم والخارج، بمشاركة ممثلين عن الحكومتين واتحادات المزارعين والفلاحين.¹⁵ غير أن المطلوب هو توسيع وظيفتها من تصدير المنتجات القابلة للربح إلى حاضنة للسيادة الغذائية في البلدين.

يمكن للشركة إدارة مرصد مشترك للإنتاج والفائض والعجز والأسعار والمواسم الزراعية، والتعاقد المسبق مع التعاونيات، وتشغيل مرافق التخزين والتبريد، وتطوير الصناعات الغذائية، ومنع تكديس المحصول نفسه في السوقين. كما يمكنها إدارة نافذة فلسطينية داخل منظومة تخزين الحبوب الأردنية، بكميات وحسابات وملكية منفصلة، لتوفير هامش زمني عند إغلاق المعابر أو اضطراب الملاحة، بالتوازي مع إنشاء مخازن ومطاحن لامركزية في الضفة الغربية، ثم في قطاع غزة عند توافر شروط الوصول وإعادة البناء.

ويجب ألا يكون معيار نجاح هذا التعاون زيادة الصادرات الأردنية إلى فلسطين؛ لأن استبدال التبعية للسوق الإسرائيلية بتبعية للسوق الأردنية لا يحقق السيادة الغذائية. المعيار الحقيقي هو ارتفاع قدرة الفلسطينيين على إنتاج غذائهم وحفظ بذورهم والوصول إلى أسواقهم، بالتوازي مع حماية المزارع الأردني وتعزيز قدرته على الاستثمار.

الخاتمة

تقدم الشراكة الغذائية الأردنية الفلسطينية مجالاً عملياً لربط الأمن الغذائي بحماية الأرض والموارد والقدرة على اتخاذ القرار. يمتلك الأردن بنية مؤسسية ولوجستية وخبرة في التخزين والبحث والحصاد المائي، فيما تمتلك فلسطين خبرة متراكمة في البذور البلدية والزراعة البعلية وإدارة الحيازات الصغيرة وربط الإنتاج بالصمود المجتمعي. ويتيح التكامل بين هذه القدرات بناء نظام أكثر مرونة في مواجهة اضطراب الأسواق والمناخ والإغلاق.

تعتمد قابلية المشروع للتنفيذ على معالجة القيود المحيطة بحركة السلع والمدخلات، وتحديد الملكية والمسؤوليات، وتوفير حماية قانونية للبذور والمعرفة الزراعية، وإشراك المزارعين والتعاونيات في الحوكمة. كما تتطلب الشراكة توجيه الموارد إلى الإنتاج والتخزين والتصنيع والبحث، وربط الدعم بنتائج قابلة للقياس في دخل المزارع، وحماية الأرض، وتقليل الفاقد، وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات.

تكتسب هذه الشراكة قيمتها الاستراتيجية عندما توسع هامش القرار لدى كل طرف. ففي فلسطين، تدعم بقاء المزارع في أرضه وتقلل تعرض الغذاء للتحكم الخارجي. وفي الأردن، تعزز تنوع النظام الغذائي وكفاءة بنيته التخزينية والإنتاجية وارتباطه بمحيطه. وبهذا يتحول التعاون من تبادل موسمي للمنتجات إلى إطار طويل الأمد لحماية الموارد والإنتاج والاستقرار الاجتماعي.

جسر الملك حسين وحقوق الفلسطينيين في الحركة: بين القيود السياسية والاختناقات التشغيلية

- أمين عنابي -

تحولات الحياة العامة وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني

يمثل جسر الملك حسين، المعروف فلسطينيًا بمعبر الكرامة، المنفذ البري الرئيس لسكان الضفة الغربية إلى الأردن ومنه إلى العالم. ولذلك تتجاوز وظيفته نقل المسافرين بين نقطتين حدوديتين؛ فهو يحدد قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الجامعات والمستشفيات والأسواق وأماكن العمل، والمحافظة على الروابط العائلية والمهنية خارج الأراضي الفلسطينية. وكل تغير في ساعات تشغيله أو إجراءاته يترك أثرًا مباشرًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية.

تكمّن خصوصية الجسر في تعدد الجهات التي تتحكم في رحلة المسافر. تبدأ الرحلة من الجانب الفلسطيني، وتمر بالإجراءات الإسرائيلية في معبر اللبني، ثم تصل إلى المنشآت والإجراءات الأردنية في جسر الملك حسين، أو تسير في الاتجاه المعاكس. وينتج عن هذا الترتيب تفاوت في الصلاحيات والمسؤوليات؛ إذ يرتبط التحكم السياسي والأمني في خروج الفلسطينيين ودخولهم بسيطرة الاحتلال على الجانب المقابل، بينما ترتبط جودة الاستقبال والنقل والبنية التحتية وبعض الخدمات بالإدارة الأردنية والفلسطينية.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن أزمة الجسر تنتج من تفاعل مستويين. يتمثل المستوى الأول في القيود السياسية والأمنية التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين وساعات تشغيل المعبر. أما المستوى الثاني، فيشمل القدرة الاستيعابية والبنية التحتية وأنظمة الحجز والنقل والخدمات المقدمة للمسافرين. ويؤدي تزامن المستويين إلى تحويل السفر من إجراء قابل للتخطيط إلى تجربة مرتفعة الكلفة ومحاطة بعدم اليقين.

تدرس الورقة أثر هذا الواقع في المجتمع الفلسطيني من خلال أربعة أبعاد: الحق في الحركة، والكلفة الاجتماعية، والخسائر الاقتصادية، ودور الحراك المجتمعي. كما تبحث في توزيع المسؤوليات بين الأطراف المختلفة، والإجراءات القابلة للتطبيق لتقليل زمن العبور وحماية المرضى والطلبة وكبار السن، وصولاً إلى تشغيل أكثر انتظاماً واستجابة لحجم الطلب.

الجسر بوصفه بنية تحتية لحياة الفلسطينيين

تظهر كثافة الاستخدام المكانية المركزية للجسر في الحياة الفلسطينية. ففي السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19 وعملت فيها الحركة بصورة أقرب إلى مستواها المعتاد، تراوح إجمالي حركات العبور السنوية، وفق البيانات التي تعتمد عليها الورقة، بين 2.5 و3 ملايين حركة للقادمين والمغادرين. وتشير «حركة العبور» إلى عملية دخول أو مغادرة واحدة؛ لذلك قد يُحتسب الشخص نفسه مرتين عند السفر والعودة. ويصعب تحويل هذا الرقم إلى عدد مسافرين فريدين من دون بيانات رسمية تستبعد تكرار الأفراد خلال العام.¹

وخلال مواسم الصيف والحج والعمرة وعودة الطلبة، يرتفع عدد حركات العبور اليومية إلى مستويات تضغط على الطاقة التشغيلية للمعبر. وتكتسب هذه الأرقام دلالتها من علاقتها بعدد ساعات العمل والطاقة الاستيعابية في الساعة؛ فالمشكلة التشغيلية تنشأ عندما يتجاوز معدل وصول المسافرين قدرة الحافلات وقاعات الانتظار ونقاط الفحص والإجراءات المتعاقبة على استيعابهم.

1 منشورات ائتلاف حقنا الجسر 2026

أما خلال 2025-2026، فقد شهد المعبر انخفاضاً وتقلباً في أعداد المسافرين نتيجة تقليص ساعات العمل والإغلاقات والإجراءات الإسرائيلية، ولم تُنشر حتى الآن إحصاءات سنوية نهائية معتمدة تغطي كامل العام.

حيث يعبر الجسر سنوياً ملايين المسافرين من مختلف الفئات الاجتماعية، فمن خلاله يسافر الطلبة إلى جامعاتهم في الخارج، ويتوجه المرضى إلى المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة، ويغادر رجال الأعمال لمتابعة أعمالهم واستثماراتهم، كما تستخدمه آلاف العائلات للحفاظ على روابطها الاجتماعية مع أقاربها المنتشرين في دول العالم المختلفة.²

وقد أصبح الجسر خلال العقود الماضية شرياناً اقتصادياً واجتماعياً حيوياً، حيث ترتبط به مصالح واسعة تشمل التجارة والاستثمار والسياحة والتعليم والعلاج والعمل، ولذلك فإن أي خلل في عمله ينعكس فوراً على مختلف مناحي الحياة الفلسطينية.

تكشف هذه الفئات أن كلفة التعطل تتفاوت بحسب غرض السفر وقدرة المسافر على تحمل التأخير، فرجل الأعمال قد يتحمل كلفة مالية مرتبطة بتعطل موعد أو شحنة، بينما يواجه المريض خطراً صحياً، وقد يخسر الطالب موعد تسجيل أو رحلة جوية، وتتعرض الأسرة لتأخر لَمّ الشمل. كما يمتلك بعض المسافرين القدرة على تغيير حجز الطيران أو المبيت في الأردن، في حين تتحول الكلفة نفسها إلى عائق يمنع ذوي الدخل المحدود من السفر أصلاً. ومن هنا تنتج إجراءات المعبر شكلاً من عدم المساواة في القدرة على الحركة. لا يكفي عدد العابرين وحده لتقييم أداء الجسر؛ إذ يمكن أن ينخفض العدد نتيجة القيود مع استمرار الازدحام والمعاناة. ويتطلب التقييم الجمع بين خمسة مؤشرات: عدد ساعات التشغيل الفعلية، وعدد المسافرين في الساعة، ومتوسط زمن الانتظار، ونسبة المسافرين الذين يفقدون رحلاتهم أو مواعيدهم، وكلفة الرحلة الكلية من نقطة الانطلاق إلى الوصول. كما ينبغي نشر هذه المؤشرات بحسب الأيام والمواسم والفئات ذات الأولوية، بما يسمح بتحديد موقع الاختناق داخل سلسلة العبور.

الحرب على غزة وتفاقم الأزمة أدت الحرب على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 إلى تشديد البيئة الأمنية المحيطة بحركة الفلسطينيين، وتكرار تقليص ساعات تشغيل المعبر، وارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بمواعيد الفتح والإغلاق. وتزامنت هذه التطورات مع استمرار الطلب على السفر لأغراض العلاج والتعليم والعمل ولمّ شمل الأسر، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الحاجة إلى العبور والطاقة المتاحة.

وتظهر المقارنات التي تعتمد الورقة انخفاض حركة العبور من نحو 2.9 مليون حركة عام 2022 إلى نطاق يقدر بين 2.3 و 2.5 مليون حركة عام 2024، ثم إلى أقل من 2.2 مليون حركة وفق تقديرات عام 2025. ويحتاج هذا الاتجاه إلى تفسير حذر؛ فالانخفاض قد يعكس تقليص العرض التشغيلي، كما قد يرتبط بتغير أنماط السفر، وارتفاع الكلفة، والظروف الاقتصادية، وإلغاء الرحلات، وتجنب المسافرين للمعبر عند اشتداد القيود. ولهذا تمثل ساعات التشغيل ومتوسط الانتظار مؤشرين مكملين لأعداد العابرين.

ربما تكون أكثر الجوانب تأثيراً في أزمة الجسر هي انعكاساتها الاجتماعية والإنسانية. فالأسرة الفلسطينية أصبحت تعيش حالة مستمرة من القلق عند سفر أحد أفرادها. والطالب الذي يدرس في الخارج يواجه مخاوف التأخير وفقدان الرحلات الجوية أو التأخر عن بدء الفصل الدراسي. أما المرضى فيعيشون معاناة مضاعفة، لأن أي تأخير قد يؤثر على مواعيد العلاج أو العمليات الجراحية أو المتابعات الطبية.

كذلك يعاني كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة من ظروف السفر الصعبة نتيجة فترات الانتظار الطويلة وضعف التسهيلات المتاحة أحياناً. ويؤدي ذلك إلى أعباء نفسية وجسدية كبيرة تضاف إلى المعاناة اليومية التي يعيشها المواطن الفلسطيني.

أما على المستوى النفسي، فقد أصبح السفر عبر الجسر مرتبطاً بالتوتر والقلق والإجهاد النفسي، نتيجة عدم وضوح الإجراءات وتغير الظروف التشغيلية بشكل متكرر. وهذا الواقع ينعكس على الصحة النفسية للمسافرين وعلى شعورهم بالاستقرار والأمان.

يرتبط السفر عبر الجسر لدى كثير من الفلسطينيين بتوتر استباقي يبدأ قبل الوصول إلى المعبر. وينشأ هذا التوتر من تغير التعليمات، وصعوبة توقع زمن الانتظار، واحتمال فقدان موعد العلاج أو الدراسة أو رحلة الطيران. ومع تكرار التجربة، يتحول السفر إلى عبء نفسي ولوجستي يحتاج إلى تخطيط عائلي ومالي واسع. ويحتاج قياس هذا الأثر إلى شهادات موثقة أو استطلاع للمسافرين يحدد مصادر القلق وتكرارها والفئات الأكثر تعرضاً لها.

جدول (1) حركة العبور عبر جسر الملك حسين خلال سنوات مختارة³

السنة	حركة العبور	أبرز الملاحظات
2022	نحو 2.9 مليون حركة	تعافٍ قوي بعد جائحة كوفيد-19- وعودة حركة السفر بمعدلات مرتفعة.
2024	2.3-2.5 مليون حركة	انخفاض بسبب الحرب على غزة، وتقليص ساعات العمل والإجراءات الإسرائيلية
2025	أقل من 2.2 مليون حركة	استمرار القيود التشغيلية وتراجع حركة السفر مقارنة بالسنوات السابقة.

تشير البيانات إلى تراجع حركة العبور مقارنة بعام 2022، لكن تحديد حجم التراجع وأسبابه يتطلب استخدام سلسلة سنوية مكتملة ومصدر موحد. كما أن مقارنة الأعداد السنوية تحتاج إلى مراعاة اختلاف ساعات العمل وعدد أيام الإغلاق والظروف الاستثنائية في كل سنة. لذلك يستخدم الجدول بوصفه مؤشراً على الاتجاه العام، إلى حين توافر بيانات رسمية تفصيلية عن الأعوام 2024-2026⁴.

3 . الهيئة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية - الإحصائية السنوية لحركة المسافرين لعام 2025
4 . الهيئة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية - الإحصائية السنوية لحركة المسافرين لعام 2025

الاحتلال الإسرائيلي: جوهر الأزمة وأساس المشكلة

يرتبط القيد البنيوي في حركة الفلسطينيين بسيطرة إسرائيل على الجانب الغربي من المعبر وعلى إجراءات خروج سكان الضفة الغربية ودخولهم. وتشمل هذه السيطرة القرارات الأمنية وإجراءات الفحص والموافقات والقدرة على تقليص التشغيل أو تعطيله. ولذلك يبقى أي توسيع شامل ومستقر لساعات العمل مرتبطًا بموافقة الجانب الإسرائيلي واستعداداته لتوفير الطواقم والقدرة التشغيلية اللازمة.

وفي المقابل، تتوزع رحلة المسافر على مراحل تقع ضمن صلاحيات فلسطينية وأردنية أيضًا، مثل تنظيم وصول المسافرين، والنقل بالحافلات، وقاعات الانتظار، والمعلومات، والحجز، والتعامل مع الأمتعة، والخدمات المخصصة لكبار السن والمرضى. وتطوير هذه المراحل يخفف جزءًا ملموسًا من الكلفة، حتى مع استمرار القيد السياسي الإسرائيلي.

ويقتضي ذلك توزيع المطالب بحسب الجهة المسؤولة: مطالب سياسية وحقوقية موجهة إلى إسرائيل لتوسيع ساعات التشغيل وضمان انتظام الحركة؛ ومطالب تشغيلية موجهة إلى الإدارتين الأردنية والفلسطينية لتحسين البنية التحتية والحجز والنقل والمعلومات والخدمات؛ وجهد دبلوماسي دولي لحماية حق الفلسطينيين في الحركة ومنع استخدام المعبر أداة للضغط الجماعي.

يستند حق التنقل إلى المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل حرية الحركة والحق في مغادرة أي بلد والحق في دخول الفرد بلده. وفي حالة الأرض الفلسطينية المحتلة، يرتبط هذا الحق أيضًا بالتزامات القوة القائمة بالاحتلال تجاه السكان المدنيين. وتسمح المواثيق ببعض القيود الضرورية والمحددة قانونًا، لكن تقييم مشروعيتها يرتبط بالتناسب والضرورة وعدم التمييز. ومن هنا ينبغي أن يركز الخطاب الحقوقي على أثر الإجراءات ومدتها واتساعها ومدى وجود بدائل أقل تقييدًا.⁵

5 عوض الرجوب، "جسر الملك حسين (النبني) منفذ الفلسطينيين إلى الأردن والعالم، 2025، الجزيرة <https://aja.me/7bnfgy>

لقد أكدت حملة "حقنا الجسر 24/7" منذ انطلاقتها أن فتح الجسر على مدار الساعة ليس مطلباً خدمتياً فحسب، بل هو حق إنساني مشروع يتطلب إزالة القيود التي تعيق حرية الحركة. كما شددت الحملة على أن تحسين ظروف السفر يجب أن يبدأ من معالجة السبب الرئيسي للأزمة، والمتمثل في القيود والإجراءات التي يفرضها الاحتلال على حركة الفلسطينيين عبر معبرهم الوحيد إلى العالم الخارجي من خلال الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية. إن معاناة المسافرين الفلسطينيين ليست نتيجة عوامل فنية أو تنظيمية فقط، بل هي انعكاس مباشر لواقع سياسي يحد من حرية الإنسان الفلسطيني في الحركة والتنقل. ولذلك فإن الدفاع عن تطوير خدمات الجسر وتحسين ظروف السفر يجب أن يترافق مع استمرار الجهود السياسية والحقوقية والدبلوماسية الهادفة إلى إنهاء القيود المفروضة على هذا الحق الإنساني الأساس، لهذا قامت الهيئة التنسيقية للقطاع الخاص وعدد من ممثلي القطاعات الاقتصادية بالتقدم بشكوى في المحاكم الإسرائيلية، على خلفية استمرار إغلاق الممر التجاري عبر جسر الملك حسين، وما ترتب عليه من تعطيل لحركة التجارة وزيادة الأعباء على المستوردين والمصدرين.

وأكدت اللجنة أن إغلاق الممر التجاري ألحق خسائر اقتصادية مباشرة بالقطاع الخاص، وأدى إلى تأخير وصول البضائع، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وإرباك سلاسل التوريد، الأمر الذي انعكس سلباً على الأسواق الفلسطينية وعلى أسعار السلع وتنافسية الاقتصاد الفلسطيني.⁶

وطالبت اللجنة بفتح الممر التجاري بشكل منتظم ومستدام، وإزالة القيود التي تعيق حركة البضائع، باعتبار جسر الملك حسين شرياناً حيوياً للتجارة الفلسطينية مع الأردن والعالم الخارجي. كما دعت السلطة الفلسطينية والجانب الأردني والمجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود للضغط من أجل ضمان انسياب الحركة التجارية وعدم استخدام المعابر كوسيلة لفرض قيود تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني.

كما شددت اللجنة على أن استمرار إغلاق الممر التجاري لا يقتصر أثره على التجار، بل يمتد إلى مختلف فئات المجتمع الفلسطيني من خلال ارتفاع الأسعار، ونقص بعض السلع، وتراجع النشاط الاقتصادي، بما يهدد فرص

العمل ويزيد من الضغوط على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى التوجه إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

حملة "حقنا الجسر 24/7"

في ظل تفاقم معاناة المسافرين، برزت خلال السنوات الأخيرة مبادرات مجتمعية عديدة للدفاع عن حق الفلسطينيين في حرية الحركة والتنقل. ومن أبرز هذه المبادرات حملة "حقنا الجسر 24/7" التي انطلقت كمبادرة مجتمعية تطوعية مستقلة تهدف إلى الدفاع عن حق الفلسطينيين في السفر الكريم والأمن والمنظم عبر جسر الملك حسين

نشأت حملة «حقنا الجسر 24/7» استجابة لتراكم شكاوى المسافرين من محدودية ساعات التشغيل وطول الانتظار وتغير الإجراءات. واتخذت الحملة من التشغيل المتواصل هدفاً جامعاً، مع ربطه بتحسين الخدمات والشفافية وحماية الفئات الأكثر احتياجاً. وتعمل من خلال توثيق تجارب المسافرين، وإيصالها إلى المؤسسات الرسمية والإعلامية والحقوقية، والتواصل مع الجهات الأردنية والفلسطينية المعنية.

يقوم برنامج حملة «حقنا الجسر 24/7» على ثلاثة محاور مترابطة. يرتبط المحور الأول بالحقوق والسياسات، ويشمل المطالبة بتوسيع ساعات تشغيل المعبر وصولاً إلى العمل المتواصل، وحماية حق الفلسطينيين في الحركة والسفر، وبناء ضغط رسمي وحقوقى ودبلوماسي لمعالجة القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة المسافرين.

ويركز المحور الثاني على التشغيل والخدمات، من خلال زيادة القدرة الاستيعابية للمعبر وتقليل زمن الانتظار، وتطوير نظام للحجز المسبق، وإعلان ساعات التشغيل وأي تغييرات تطرأ عليها بصورة فورية وواضحة. كما يشمل تحسين خدمات النقل وقاعات الانتظار والمرافق المقدمة للمسافرين على الجانبين الفلسطيني والأردني.

أما المحور الثالث، فيُعنى بحماية الفئات ذات الأولوية عبر إنشاء مسارات واضحة للمرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ومنح الأولوية للحالات المرتبطة بمواعيد العلاج أو الدراسة أو الرحلات الجوية. ويتضمن أيضًا تطوير آلية منتظمة لتلقي شكاوى المسافرين، وقياس مستوى رضاهم عن الخدمات، ونشر النتائج بما يعزز الشفافية ويساعد الجهات المعنية على تحديد جوانب الخل ومعالجتها.

مسار عملي لتحسين حركة المسافرين

تتطلب معالجة أزمة الجسر العمل في ثلاثة مسارات متزامنة: يبدأ المسار الأول باتفاق تشغيلي معلن يحدد ساعات العمل طوال العام، ومواعيد الانتقال إلى التشغيل الممتد في مواسم الذروة، وآلية إخطار المسافرين بأي تغيير. ويتعلق المسار الثاني بتكامل الطاقة الاستيعابية بين المحطات الثلاث، بحيث تتوافق أعداد الحافلات والموظفين ونقاط الفحص وقاعات الانتظار مع حجم الحركة المتوقع. أما المسار الثالث، فيركز على حماية المسافر من الكلفة الناتجة عن عدم اليقين، من خلال منصة معلومات وحجز موحدة ومسارات للفئات ذات الأولوية.

ويمكن البدء بإجراءات قابلة للتنفيذ خلال عام واحد، تشمل نشر بيانات يومية عن أعداد العابرين ومتوسط الانتظار، وتخصيص نافذة للشكاوى، وتطبيق الحجز في مواسم الذروة، وتوسيع خدمات المرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. أما التشغيل المتواصل على مدار الساعة، فيحتاج إلى تفاهم سياسي وتشغيلي يضمن وجود الطواقم والأنظمة والخدمات لدى جميع الأطراف.

وتقاس النتائج من خلال انخفاض متوسط زمن العبور، وتقليل عدد الرحلات الجوية والمواعيد المفقودة، وارتفاع القدرة الاستيعابية في الساعة، وتحسن رضا المسافرين، وانتظام الممر التجاري. كما ينبغي نشر البيانات بصورة دورية، بما يتيح للحملة والمؤسسات الرسمية تقييم التقدم وتحديد موقع التعطل.

الخاتمة

يمثل جسر الملك حسين بنية أساسية للحياة الفلسطينية، لأن انتظامه يحدد قدرة الأفراد على الوصول إلى التعليم والعلاج والعمل والأسرة والعالم الخارجي. وتنتج أزمته من تفاعل السيطرة الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين مع محدودية ساعات التشغيل والقدرة الاستيعابية وتعدد الإجراءات، الأمر الذي يحول السفر إلى تجربة مرتفعة الكلفة يصعب التنبؤ بزمانها.

تتطلب المعالجة توزيعًا دقيقًا للمسؤوليات. يقع توسيع حرية الحركة ومواجهة القيود البنيوية ضمن المسار السياسي والحقوقى والدبلوماسي، بينما تستطيع الجهات الأردنية والفلسطينية تحسين النقل والحجز والمعلومات والبنية التحتية والخدمات المخصصة للفئات الأكثر احتياجًا. ويمنح التنسيق بين المسارين فرصة لتخفيف المعاناة اليومية مع استمرار العمل لمعالجة أصلها السياسي.⁷

تقدم حملة «حقنا الجسر 24/7» إطارًا مجتمعيًا لجمع تجارب المسافرين وتحويلها إلى مطالب قابلة للقياس. ويتوقف تطور أثرها على قدرتها على توثيق زمن الانتظار والكلف والحالات المتضررة، وربط مطالبها بكل جهة مسؤولة، ومتابعة النتائج المترتبة على الحوار والضغط العام. وبهذا تنتقل قضية الجسر من شكاوى موسمية متفرقة إلى سياسة عامة تتصل بحق الفلسطينيين في الحركة والكرامة والفرص المتكافئة.

مقالات مختارة من الصحافة العالمية

مترجمة إلى العربية

إنذار استراتيجي: الإرهاب اليهودي والجريمة القومية يُسرّعان تفكك مؤسسات الدولة في إسرائيل

ملاحظة المترجم: الترجمة أمينة لمصطلحات النص الأصلي ولا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد. وحيثما استخدم النص تسمية «يهودا والسامرة» تُرجمت إلى «الضفة الغربية»، باستثناء الأسماء الرسمية للوحدات. ويقصد الإسرائيليون بمصطلح «الجريمة القومية» اعتداءات المستوطنين اليهود على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

Title: Strategic Alert: Jewish Terrorism and Nationalist Crime Are Accelerating the Breakdown of Israel's State Institutions

Publication Date: September 14, 2026

Author: INSS «Conflict to Resolution» Research Team (no individual authors named)

Source: Institute for National Security Studies (INSS), Special Publication - inss.org.il/publication/jewish-terror-alert (translated from English)

تحوّل الإرهاب اليهودي من مشكلة إنفاذ محلية إلى تهديد استراتيجي قائم بذاته لدولة إسرائيل ولطابعها الديمقراطي. فالمزيج المدّمّر من الإنفاذ القاصر، وغياب الإسناد السياسي للأجهزة الأمنية، وضعف منظومتَي القضاء وإنفاذ القانون، يخلق واقعًا يتّسم بانعدام القانون، وعدم الاعتراف بمؤسسات الدولة، وفقدان الدولة احتكارها لاستخدام القوة. إن غياب ردّ إسرائيلي حازم على هذه الظاهرة دليل على أنها سياسة موجّهة من أعلى.

ويشكّل هذا الواقع تهديدًا متعدد الأبعاد لإسرائيل: تهديدًا أمنيًا، إذ يحرف انتباه الجيش الإسرائيلي وقواته نحو مواجهة الإرهاب اليهودي على حساب احتياجات الدفاع في ساحات أخرى، ويُخضع الجيش لإنهاك عمليّاتي متواصل، فضلًا عن تنامي خطر اندلاع انتفاضة عنيفة في الضفة الغربية بالتوازي مع انهيار آليات الاستقرار الفلسطينية؛ وتهديدًا للحكم والمجتمع، إذ يُضعف منظومات إنفاذ القانون، ويُآكل احترام الروح الدولية، ويسمح للعنف بالتسرّب على نحو خطير إلى المجتمع الإسرائيلي بما قد يشلّ أداء الدولة؛

وتهديدًا دوليًا، إذ إن تصوير إسرائيل دولةً عدوانية وقمعية وعنصرية يقوّض شرعية استخدامها للقوة، ويُلحق ضررًا بالغًا بمكانتها في المنطقة والعالم، ويرفع خطر العزلة الدبلوماسية الحادة.

إننا نحذّر من تهديد يطال قدرة إسرائيل ذاتها على الحكم والأداء. وكما تعلّمنا التاريخ، فإن الديمقراطية التي تعجز عن كبح القوى المتطرفة في داخلها لا تبقى.

اتجاهات التصعيد وعجز المؤسسة الأمنية

تصاعد الجريمة القومية اليهودية: بحسب بيانات المؤسسة الأمنية، وقعت 660 حادثة جريمة قومية في النصف الأول من 2026، بزيادة 63% عن النصف الثاني من 2025 (405 حوادث)، و50% مقارنة بالفترة نفسها من 2025. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بمعدل 6 حوادث يوميًا. وفي النصف الأول من 2026، أصيب 140 فلسطينيًا وقُتل 6 في أعمال إرهاب يهودي. كما هُجّر آلاف الفلسطينين من تجمعات الرعي والزراعة في المنطقة (ج) بفعل الضغط والعنف.

المساس المباشر بقوات الأمن الإسرائيلية: ارتفعت الاعتداءات الموجّهة من مستوطنين ضد الجنود وأفراد الشرطة بنحو 36%، إذ سُجّلت 45 حادثة في النصف الأول من 2026 مقابل 33 في الفترة المقابلة من 2025. وشملت الحوادث رشق قوات الجيش بالحجارة، ومواجهات جسدية، وإغلاق طرق، وثقب إطارات مركبات عسكرية، وعرقلة مهام الإخلاء أو المهام الأمنية. وأفاد كبار ضباط قيادة المنطقة الوسطى بأن نحو 80% من المدوّّات في سجلات العمليات لدى بعض الألوية تتعلق بالجريمة القومية اليهودية. وقد اضطر الجيش، بسبب الحاجة إلى إدارة هذه المواجهات، إلى إلغاء عمليات اعتقال مخطط لها لمطلوبين فلسطينيين.

انهيار التصوّر الذاتي لإسرائيل

لا تقتصر المشكلة على تصاعد العنف، بل تمتد إلى الإنفاذ القاصر والظروف التي تتيحه. فغياب الإسناد السياسي المتّسق للجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية يُضعف قدرتها على تعطيل الظاهرة واستئصالها.

ويبدو أن الضغط المتواصل على التجمعات الفلسطينية، وهدم المباني الفلسطينية وإحراقها في المنطقة (ج)، وتغيير الوقائع على الأرض بهدف طرد الفلسطينيين وتهئية الأرض لتطبيق السيادة، قد حظيت بموافقة ضمنية. ويشكل هذا الإخفاق المركزي وصمة أخلاقية، يرافقها تجاهل لسلاسل التداعيات المترتبة عليه على الساحتين الداخلية والدولية. وقد أشار قائد المنطقة الوسطى، اللواء آفي بلوط، في رسائل واجتماعات، إلى أن العنف «لا يحدث في فراغ، بل يغذيه دعم جماهيري». ويرى الجيش أن امتناع الحاخامات وقادة المستوطنين والسياسيين عن إصدار إدانات قاطعة يُضفي الشرعية على الناشطين المتطرفين. كما أن أعمال الانتقام التي ينقذها يهود ردًا على الإرهاب الفلسطيني تغدو مطبّعة ومشرّعة على نحو متزايد، رغم أنها تصيب الأبرياء بلا تمييز.

وأقرّ ضباط في قيادة المنطقة الوسطى بأنهم «يفشلون كل يوم في إنفاذ القانون» بسبب قصور الصلاحيات وعدم كفاية الأدوات القانونية وأدوات الإنفاذ. فالناشطون الذين تصدر بحقهم أوامر تقييد أو يُعتقلون تُفرج عنهم المحاكم بعد وقت قصير فيعودون إلى نشاطهم. ويظهر تحليل بيانات إنفاذ القانون المتعلقة بالمواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (2005-2025) أن نحو 94% من ملفات التحقيق التي فُتحت إثر مخالفات ذات دوافع أيديولوجية أغلقت من دون تقديم لوائح اتهام، وأن نحو 3% فقط من مجمل الملفات انتهت بإدانة. ويشجّع غياب الإسناد السياسي والامتناع عن إدانة الظاهرة الناشطين على المضي فيها.

كما أن الانتشار الواسع لكتائب الدفاع الإقليمي وفرق الطوارئ للأمن المحلي في المستوطنات، وهي مؤلفة من سكان محليين مسلحين يخدمون جنود احتياط في مناطق سكنهم، يطمس الحدود بين المدني والعسكري-العملياتي ويزيد الاحتكاك. ويفيد ضباط بأن جهود إنفاذ القانون تُواجه باتهامات بتبني «خطاب السادس من أكتوبر» أو بوصم أصحابها بأنهم «يساريون».

ويتشابك الإرهاب اليهودي مع ما يسمّيه المجتمع الدولي «العنف برعاية الدولة». فالاستيلاء على الأراضي عبر «المزارع الزراعية» والبؤر الاستيطانية غير القانونية يشكل آلية مركزية لنزع الملكية، مدعومة بميزانيات الدولة وبنيتها التحتية. وتدفع هذه الأفعال «خطة الحسم» قدمًا، وتهيئ الظروف

لطردهم الفلسطينيين وتطبيق السيادة على الضفة الغربية. وفي هذا الواقع، يبدو كبح الإرهابيين اليهود متعارضاً مع سياسة الحكومة الرامية إلى تعميق قبضة إسرائيل على الأرض.

ولا تستطيع إسرائيل أن ترى نفسها في آن واحد دولة قانون ذات جيش غير حزبي، ومنظومة تقوم على المسؤولية المشتركة والإسناد المتبادل بين مكوّناتها (الجيش والشرطة والشبابك والحكومة)، بينما ترتضي الإنفاذ الانتقائي، والوقوف موقف المتفرّج، وطمس الحقائق. فحين يتمتع العنف ذو الدوافع الأيديولوجية بحصانة فعلية أو بإسناد سياسي، تتآكل سلطة القيادة، والانضباط العسكري، واحتكار الدولة لاستخدام القوة.

العمى إزاء أثر الإرهاب اليهودي على البيئة الاستراتيجية

إن الإرهاب والعنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، إلى جانب تهجير التجمعات والإضرار بمصادر رزقها، يُكّان شرعية السلطة الفلسطينية وقدرتها على حماية السكان الواقعين تحت مسؤوليتها. وتتضاعف هذه التطورات بفعل خطوات متعمّدة لإضعاف السلطة، منها احتجاز أموال المقاصة، ما فاقم أزمته المالية وجعلها قادرة على دفع 50%-70% فقط من رواتب موظفيها. وهذه السياسة، التي تتماشى مع تطلعات جهات إسرائيلية معيّنة إلى إضعاف السلطة بل والتسبب في انهيارها، لا تأخذ في الحسبان كامل تداعياتها على إسرائيل: تحمّل المسؤولية عن احتياجات نحو ثلاثة ملايين فلسطيني، وتعميق عزلة إسرائيل الإقليمية والدولية، وتنامي دعوات المقاطعة.

ويخلق فقدان السلطة الفلسطينية قدرتها على الحكم تهديدات أمنية فورية. فمع ضعف قدرتها على حماية السكان الفلسطينيين، تتزايد المخاوف من أن تتوقف أجهزتها الأمنية عن عمليات مكافحة الإرهاب وعن التنسيق والتعاون مع الجيش الإسرائيلي، بل وأن توجّه سلاحها ضد الجنود والإسرائيليين ردّاً على الاعتداءات. وفي الوقت نفسه، يشجّع فراغ الحكم وتضرّر التواصل الجغرافي الفلسطيني على عودة نشاط مجموعات مسلحة، مثل «التنظيم» أو خلايا محلية لا تخضع للسلطة، قد تنظّم أعمالاً انتقامية وردوداً عنيفة على اعتداءات اليهود على القرى الفلسطينية.

كما أن تخصيص قوات الجيش لمواجهة مثيري الشغب اليهود يقوِّض

تركيزه العملياتي ويقلّص حجم القوات المتاحة لإحباط الإرهاب الفلسطيني ولمهام الساحات الأخرى. وينشأ عن ذلك حلقة مفرغة ذاتية التغذية: فالإرهاب اليهودي يُضعف آليات الاستقرار في الضفة الغربية، ويرفع دافعية الفلسطينيين للعنف، ويستلزم عملاً عسكرياً إسرائيلياً أوسع. وهذا يزيد الإصابات والاحتكاك، ويصعّب التمييز بين السكان الأبرياء والعناصر الإرهابية. وقد يمتد التصعيد إلى القدس الشرقية، ولا سيما «جبل الهيكل» [المسجد الأقصى] الذي يتعرّض أصلاً لاستفزازات المتطرفين اليهود، وإلى داخل إسرائيل وساحات أخرى. وقد يمنح ذلك إيران وحزب الله والحوثيين والمليشيات الشيعية وتركيا وقطر فرصاً وحوافز أكبر للتحرك ضد إسرائيل بوسائل متعددة.

التداعيات الإقليمية والدولية: إن الاحتكاك وتصاعد الحوادث العنيفة في الضفة الغربية يصعّبان على الأردن ومصر الحفاظ على التنسيق الأمني مع إسرائيل، ويقلّصان فرص توسيع «اتفاقيات أبراهام» لتشمل دولاً إضافية، وفرص إقامة تعاون إقليمي في مواجهة إيران. وقد أصبح الإرهاب اليهودي، مقروناً بسياسة استيطانية منفلة، من أكثر أدوات الحملة الدولية ضد إسرائيل فاعلية؛ حملة تصوّر إسرائيل دولة عدوانية وقمعية وعنصرية تدفع فعلياً بأفكار التطهير العرقي للفلسطينيين. وغياب ردّ إسرائيلي حازم على هذه الظاهرة دليل على أنها سياسة موجّهة من أعلى، ما يزيد عملياً من التعرّض لعقوبات محتملة ضد أفراد وكيانات إسرائيلية، ولضغوط قانونية ودبلوماسية، ولتدقيق متزايد في التعاون الأمني والاقتصادي من جانب دول أخرى. وكلما طال استمرار الإرهاب اليهودي من دون ردّ فعّال لاستئصاله، وكلما ازداد وضوح إخفاق سلطات الدولة وافتقارها إلى العزم في مواجهته، ازدادت صعوبة تأطير إسرائيل لأفعالها في ساحات أخرى، بما فيها لبنان وقطاع غزة وسوريا، بوصفها دفاعاً عن النفس، وتعبئة الدعم الأمريكي والأوروبي.

الخاتمة

يشكّل الإرهاب والجريمة القومية اليهوديان تهديداً استراتيجياً قادراً على تقويض الأمن القومي لدولة إسرائيل، وسيادة القانون، وأسسها الديمقراطية، والقيم الإنسانية الجوهرية المتجذّرة في التراث اليهودي وفي وثيقة الاستقلال. إن الرضوخ لواقع متضرّر الحوكمة يستخفّ بالقانون، مقروناً بعدم فاعلية

منظومتَي الأمن وإنفاذ القانون وتآكل الروح الدولية، يُضعف بشدة قدرة إسرائيل على العمل بوصفها دولة قانون مسؤولة تمارس القوة على نحو منضبط. وهذا العجز يسرّع التفكك الداخلي للمنظومة، ويأكل الشرعية، ويعزل إسرائيل دوليًا، ويُلحق ضررًا بالغًا بمكانتها بين الأمم. وتعلّمنا التجربة التاريخية أن الديمقراطيات التي تتخلّى عن واجبها في الدفاع عن نفسها وفي إنفاذ القانون في مواجهة القوى المتطرفة الداخلية تعرّض بقاءها للخطر. مسارات عمل ضرورية وفورية

1. العمل الحازم ضد الإرهاب اليهودي والجريمة القومية: على المؤسسة الأمنية وأجهزة إنفاذ القانون أن تعمل على نحو منهجي ومتّسق ومحايد لمنع العنف القومي وإحباطه، والتحقيق في الحوادث، وملاحقة المسؤولين عنها قضائيًا. فالدولة تمتلك أدوات عملياتية واستخبارية وقانونية كبيرة، يجب تفعيلها على نحو منسّق، ودعمها بالموارد الكافية، وتقييم فاعليتها بناءً على نتائج قابلة للقياس.

2. إنشاء فريق عمل مشترك بين الأجهزة: ينبغي إنشاء فريق عمل عملياتي واستخباري دائم يضم قيادة المنطقة الوسطى في الجيش، ولواء «يهودا والسامرة» في الشرطة الإسرائيلية، والشاباك، والإدارة المدنية، والنيابة العامة. ويعمل الفريق على أساس صورة استخبارية مشتركة، وأهداف قابلة للقياس وجدول زمنية، ومسؤوليات محددة بوضوح، وتُنسّق أنشطته العملياتية مع قائد المنطقة الوسطى.

3. الإسناد السياسي لإنفاذ القانون: على القيادة السياسية أن تمنح الجيش والشاباك والشرطة والنيابة العامة دعمًا علنيًا وعمليًا واضحًا في ممارسة صلاحياتها القانونية. ويشمل ذلك الامتناع عن التدخل السياسي في قرارات الإنفاذ الفردية، وعن نزع الشرعية عن القادة والمحققين والمدّعين العامين بسبب أدائهم لواجبهم. كما يجب إجراء تقييم منهجي للفجوات بين الطبيعة المتطورة للتهديد وقدرة منظومتَي الأمن وإنفاذ القانون على الاستجابة الفعالة، مع التمييز بين فجوات الصلاحيات والسياسات والموارد والتنفيذ. وحيث لا يوفر الإطار القائم استجابة كافية، ينبغي إجراء التعديلات اللازمة لتعزيز آليات الإنفاذ، وعند الضرورة تطوير صلاحيات إضافية والدفع بها على نحو موجّه ومتناسب، مع خضوعها للرقابة القضائية.

4. إخضاع هياكل الدفاع في المستوطنات إخضاعاً كاملاً لسلطة الدولة: يجب تحديد أدوار كتائب الدفاع الإقليمي وفرق الطوارئ للأمن المحلي بدقة، وتوضيح حدود صلاحياتها، وقصر نشاطها على الدفاع عن التجمعات وعلى المهام التي يأذن بها الجيش صراحة. ويجب حظر مشاركتها المستقلة في عمليات إنفاذ القانون أو المواجهات أو الأنشطة المدنية أو الأيديولوجية خارج التسلسل القيادي العسكري. كما ينبغي تعزيز آليات التدريب والقيادة والرقابة والتوثيق والإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بأنشطتها وباستخدامها الأسلحة والمعدات التي توفرها الدولة.

5. الإنفاذ الفوري ضد البؤر الاستيطانية والتعديت غير المرخصة: يجب إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية المقامة في المنطقة (ب) (نحو 26 بؤرة بحسب بيانات حديثة) من دون تأخير، مع إعطاء الأولوية لبؤر الاحتكاك والعنف. وحيثما تسمح الظروف القانونية، ينبغي استخدام إجراءات معجلة لإزالة التعديت غير القانونية الحديثة، بجدول زمنية ملزمة واشتراط تبرير مكتوب لأي تأخير. وفي المنطقة (أ)، يجب إنفاذ حظر الدخول القائم بصرامة. وفي المنطقة (ب)، ينبغي إصدار أوامر إعلان مناطق عسكرية مغلقة أو أوامر إبعاد موجهة عند الحاجة، بناءً على تقييمات للمخاطر.

6. الاستخدام المتناسب للتدابير الإدارية وإنفاذ أوامر التقييد: ينبغي ألا يُسمح باستخدام الاعتقال الإداري ضد الإسرائيليين إلا في حالات استثنائية تنطوي على مخاطر أمنية جسيمة وفورية ولا يتوفر فيها بديل فعال عبر مسار العدالة الجنائية، ومع خضوعه للرقابة القضائية. وفي الوقت نفسه، يجب إنفاذ الامتثال لأوامر الإبعاد والتقييد بصرامة. ورهناً بالتفويض في كل حالة وبالرقابة القانونية، ينبغي استخدام أدوات المراقبة التكنولوجية لمنع انتهاك هذه الأوامر.

7. مصادرة المعدات والأصول ممن يستخدمونها على نحو غير قانوني: ينبغي تعليق تصاريح استخدام الأسلحة والمركبات والدراجات الرباعية وأجهزة الاتصال وغيرها من الموارد التي توفرها الدولة فوراً، حيثما يوجد أساس إثباتي على استخدامها في أعمال عنف ضد قوات الجيش أو المدنيين الفلسطينيين. وبعد مراجعة فردية، ينبغي إعادة هذه المعدات إلى الدولة، وسحب التراخيص عند الحاجة، واتخاذ إجراءات جنائية أو تأديبية. ولا يُقصد بهذه التدابير حرمان المستوطنين من حقهم المشروع في الدفاع عن النفس.

8. تثبيت الاستقرار في الساحة الفلسطينية ومنع انهيار السلطة الفلسطينية: يجب صياغة سياسة تمنع الانهيار الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية، الذي من شأنه أن يخلق فراغاً في الحكم والأمن، ويكثف دائرة العنف، ويزيد العبء على إسرائيل. وينبغي أن تشمل هذه السياسة تنظيم تحويل أموال المقاصة، وتوسيع النشاط الاقتصادي والتشغيل رهناً بالتدقيق الأمني، وتعزيز الأجهزة الأمنية للسلطة بالتنسيق مع إسرائيل، وحشد الدعم الدولي. ويجب أن تقترن هذه الخطوات بمطالبة السلطة بإصلاحات في الحوكمة، وشفافية في الموازنة، وعمل أكثر حزمًا ضد التحريض وتمويل الإرهاب.

9. استعادة المصداقية الدولية: إلى جانب الإنفاذ، ثمة حاجة إلى إدانة سياسية واضحة، وشفافية بشأن الإجراءات المتخذة ونتائجها، وحوار استباقي مع الحلفاء والفاعلين الدوليين، والتحرك ضد الكيانات والبنى التي تغذي العنف. والهدف ليس «تحسين صورة إسرائيل»، بل استعادة الثقة بإسرائيل دولة تحكمها سيادة القانون، وهو شرط مسبق لتعزيز استعداد حلفائها للوقوف إلى جانبها على الساحة الدولية، وللحفاظ على حرية عملها في الشؤون الأمنية.

مصير إسرائيل سيُحسم في الضفة الغربية

ملاحظة المترجم: الترجمة أمينة لمصطلحات النص الأصلي ولا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد.

Title: Israel's Fate Will Be Decided in the West Bank

Publication Date: August 30, 2026

Author: Dr. Michael Milshtein

Source: Ynetnews (Yedioth Ahronoth, English edition) - ynetnews.com/opinions-analysis/article/sji-s-ll-fl (translated from English)

مع اقتراب الانتخابات، صار الترانسفير مشروعًا بينما يُصوّر أي ترتيب في الضفة الغربية بوصفه تهوّرًا؛ لكن على إسرائيل أن تتذكّر خطر أن يمتد العنف في الضفة إلى بقية البلاد.

يشكّل الموقف من القضية الفلسطينية محكًا للتحوّل الذي شهده المجتمع الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر. فقد انطبعت الصدمة العميقة في الوعي الجمعي وأصبحت القوة المركزية التي تشكّل التفكير والفعل في البلاد. فمن جهة، ولدت مبادرات هجومية وإنجازات عسكرية. ومن جهة أخرى، خنقت قبضتها القوية، غير المعالجة وغير المفحوصة، التفكير النقدي والنظرة المتبصرة إلى الواقع.

وهذان الأخيران باتا يوضمان اليوم بأنهما تعبير عن «سذاجة ما قبل السابع من أكتوبر»، فيما الدرس الذي يصفه «الواقعيون» المزعومون، وكثير منهم كانوا أيضًا ممن صاغوا الواقع قبل ثلاث سنوات، هو أنه من الآن فصاعدًا لا ينبغي استخدام سوى القوة، وأن رأي العالم لا يهم، وأن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد إلا على نفسها، وأنها تملك القدرة على هندسة الواقع.

بعد السابع من أكتوبر، لا يريد الإسرائيلي العادي أن يرى عربًا، ولا أن يسمع العربية، ولا أن يثق بالعرب، ولا بالتأكيد أن يناقش دولة فلسطينية. وعلى هذه الخلفية، حدث انزياح شعبي واضح نحو اليمين. لكنه ليس انزياحًا نحو مواقف الليكود القديم، الذي قيل اتفاقيات أوسلو وتحديث، بما في ذلك نتنياهو، عن دولتين، بل هو انزياح نحو أحزاب تجسّد رؤية مسيانية باتت واسعة الانتشار في أوساط اليمين كله.

في الماضي، كان الجمهور منقسمًا في العموم بين مؤيدي الدولة الفلسطينية ومعارضيه الذين اقترحوا الحكم الذاتي بديلًا، فيما بقي المتطرفون الداعون إلى الضم الكامل على الهامش. ومنذ السابع من أكتوبر، دخلت تلك الأفكار التيار الرئيسي وجرى تطبيعها إلى حدّ أن الانقسام الحالي بات بين مؤيدي «خطة الحسم» التي طرحها سموتريتش عام 2017، وغايتها دولة واحدة بنوعين من المواطنة، وبين ما يُستخفّ به بوصفه «أفكارًا ضعيفة ستجلب الخراب».

لا نقاش حول مسار بديل، ويُعاقل اليمين وحده بوصفه صاحب السلطة في تقرير ما إذا كان موقف ما مشروعًا. وعلى هذه الخلفية، يسأل سموتريتش، الذي يصوغ عمليًا السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية ويدفع بضم الضفة الغربية حتى من دون إعلان رسمي، ما إذا كان قادة المعارضة يؤيدون البناء في منطقة E1 بين معاليه أدوميم والقدس، الذي يهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقبلًا. ويترافق كل ذلك مع ازدياد روتيني لمعارضة بقية العالم، بما في ذلك واشنطن. أما المعارضة فتزد بمزيج من الحرج وإخفاء المواقف والصيغ الضبابية، بل وحتى تأييد سياسة الحكومة، كما في حالة E1.

إن إدامة الخوف والعداء والأوهام تخلق بالضبط ما يسعى إليه صنّاع القرار من ارتباك وعمى. فالإسرائيليون يعارضون بشدة الدولة الفلسطينية، لكن من المشكوك فيه أنهم يفكرون، أو يُشجّعون على التفكير، في البدائل، وفي ما يعنيه واقع الدولة الواحدة، أو أنهم يدركون أن هذا هدف أيديولوجي وقطاعي تصاحبه آمال بتطبيق الشريعة التوراتية وإعادة بناء الهيكل، وهي أفكار لا يتماهى معها معظم الإسرائيليون.

وما يُحجّب في الخلفية هو واقع المستقبل: احتمال أن يمتد العنف والفوضى اللذان يطبعان الضفة الغربية، بوصفها فضاءً يزداد خروجًا عن سلطة القانون، إلى بقية البلاد، إلى جانب ترسخ كيان قائم على التمييز سيعاقل بوصفه منبوذًا من جانب كثير من دول العالم، وهو أمر لا يُقلق على أي حال أتباع عقيدة «شعب يسكن وحده».

وهكذا، عشية الانتخابات، نشأ وضع عبثي تُعدّ فيه شعارات الترانسفير والسيادة متّزنة ومشروعة، بينما تُعاقل الدعوات إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية بوصفها وهمية ومتهوّرة. وفي الوقت نفسه، ثمة توتر متعمّد ومُدار بعناية في سلوك إسرائيل في الضفة الغربية. فبيدِ توجّج الحكومة الاضطراب، وباليد الأخرى تسعى ظاهريًا إلى إخماده، أو على الأقل إلى الظهور بمظهر من يفعل ذلك.

كثيرون في القيادة يُبدون «صدمتهم» من تصاعد العنف اليهودي في الضفة الغربية ويدينونه، بينما يشجّعون في الوقت ذاته إقامة المزارع، الموصوفة بأنها «ذخر استراتيجي»، ومعظمها بلا أساس قانوني، ويدفعون نحو توسّع استيطاني من شأنه أن يُدخل في نطاقه نحو 3 ملايين فلسطيني. ويجري ذلك بالطبع من دون نقاش لعواقبه، ومن دون إيضاح أن إسرائيل ستتغيّر جذريًا، وإلى الأسوأ في المقام الأول.

وتنعكس «الفصامية» بين دورَي مُشعل الحريق و«رجل الإطفاء المذهول» أيضًا في التصوير المتزايد للسلطة الفلسطينية بوصفها تهديدًا وشيكًا ستضطر إسرائيل في النهاية إلى محاربته أو حتى التسبّب في انهياره. ويترافق ذلك مع تحذيرات متصاعدة عشية الانتخابات من «إدارة فوهات البنادق» الوشيكة، على غرار التحذيرات المشكوك فيها من «مؤامرات» مزعومة لمصر وتركيا وسوريا.

وكالعادة، لا يوجد تفسير بأن التوترات الحالية في الضفة الغربية نابذة أساسًا من أفعال إسرائيلية، ولا سيما تصاعد عنف المستوطنين، والإضعاف المستمر للسلطة الفلسطينية، والتعدي على الأراضي، لا من ازدياد الإرهاب الفلسطيني، الذي تراجع في الواقع.

لم يكن صنّاع القرار يفهمون القضية الفلسطينية كما ينبغي قبل السابع من أكتوبر، ويبدو أنهم ما زالوا أسرى افتراضات خاطئة اليوم. فهذه القضية لا يمكن الهروب منها، ولا يمكن الاكتفاء بـ«إدارتها». إنها تتطلب نقاشاً متبصّراً وعاجلاً ومعقّماً، وقبل كل شيء استعداداً للقرارات التي سيتعيّن اتخاذها.

ومن دون خطوات كهذه، يزداد احتمال أن يفرض المجتمع الدولي انخراطاً دولياً أكبر، إذ يعتقد كثير من العالم بالفعل أن إسرائيل فقدت رشدّها. وبين الدولة الواحدة والدولتين، وهي فكرة يتعدّد بوضوح الدفع بها حالياً لأن الجانب الفلسطيني غير جاهز لها، ثمة بدائل أخرى يجب فحصها. أحدها، على سبيل المثال، شكّل متبصّر من الانفصال المادي مع الحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل، أساساً عبر السيطرة على غور الأردن واستمرار حرية العمل ضد التهديدات في الأراضي الفلسطينية.

والخيار المصيري هو بين الاندفاع نحو هاوية واقع الدولة الواحدة، الفارق في نوع من النشوة المسيانية التي جلبت الكوارث على اليهود عبر التاريخ، وبين الاستعداد لفحص بدائل متبصرة قد تكون أهون الشرّين.

وفي الوقت نفسه، من المهم البدء الآن بمناقشة احتمال أن تتولى حكومة جديدة السلطة وتسعى إلى تقييد «الثورة في الضفة الغربية» أو التراجع عنها. ومن الضروري التحذير من أولئك الذين قد يطعنون في شرعية حكومة كهذه. فذلك قد يقود إلى شرخ غير مسبوق محوره أعمال عصيان مدني بل وعنف، وهي الظواهر ذاتها التي أريد لرمز «ألتالينا» [سفينة الأسلحة التابعة لمنظمة «الإرغون» التي أمر بن غوريون بقصفها عام 1948، وصارت رمزاً لمنع الاقتتال اليهودي الداخلي] أن يحذّر من عودتها أبداً.

* الكاتب باحث أول في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب.

الثورة التي على إسرائيل أن تدركها قبل فوات الأوان

ملاحظة المترجم: الترجمة أمينة لمصطلحات النص الأصلي ولا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد.

Title: The Revolution Israel Must Recognize Before It Is Too Late

Publication Date: September ٢٠٢١, ١٨

Author: Jonathan Adiri

Source: Israel Hayom (English edition) - israelhayom.com/11/9/2021/the-revolution-israel-must-recognize-before-it-is-too-late
(translated from English)

ألف يوم من استخدام القوة العسكرية حطمت البنية القديمة للإقليم، وفتحت أمام إسرائيل نافذة تاريخية في فضاء جغرافي جديد. لكن بينما تصنع تركيا ودول الخليج واقعًا جديدًا من الموانئ والكوابل والسكك الحديدية وطرق التجارة، تراوح إسرائيل مكانها. من «القبة السليكونية» إلى التحول إلى مركز الثقة في المنطقة: الخطة التي يمكن أن تضمن النصر في «اليوم التالي».

لكي ندرك حجم هذه اللحظة، على إسرائيل أولاً أن تغيّر الخريطة. «الشرق الأوسط» مصطلح استعماري؛ فهو يصف منطقتنا كما تبدو من لندن: شرقي أوروبا، في منتصف الطريق إلى الهند. غير أن الخريطة التي تُبسط اليوم على مكاتب صناع القرار في نيودلهي وأبوظبي وباكو مختلفة؛ إنها خريطة غرب آسيا.

على هذه الخريطة، ليست إسرائيل الطرف الغربي لإقليم معادٍ، بل البوابة المتوسطة إلى القارة الأسرع نموًا في العالم. والفارق هنا ليس لفظيًا؛ فهو يحدد من هم الشركاء، وأين تمر الممرات، وإلى أين تتدفق رؤوس الأموال. وللمصطلح نفسه شهادة ميلاد. إذ يبدو أن «الشرق الأوسط» ظهر في منتصف القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني في لندن تسمية إدارية للإقليم الواقع بين «الشرق الأدنى» و«الشرق الأقصى». ثم اكتسب رواجه عام 1902 حين كتب الاستراتيجي البحري الأمريكي ألفريد ثاير ماهان في مجلة «ناشونال

ريفيو» اللندنية عن «الشرق الأوسط، إن جاز لي أن أستخدم مصطلحًا لم أراه من قبل».

لم يكن ماهان مهتمًا بالشعوب التي تعيش هنا ولا بثقافاتها. لقد عرّف المنطقة المحيطة بالخليج بوصفها ممرًا يتعيّن على بريطانيا السيطرة عليه لسدّ طريق روسيا نحو الهند. بعبارة أخرى، الاسم الذي نحمله منذ أكثر من 120 عامًا صيغ لوصف ممرٍّ إلى الهند كما بدا من لندن.

وثمة عدالة شعرية في أن الهند الحديثة، إحدى القوى الصاعدة في هذا القرن، باتت تسمّى المنطقة على نحو متزايد باسم قد يكون أقرب إلى طبيعتها الجغرافية: غرب آسيا. لقد تحوّل الممر إلى وجهة، وعادت الخريطة إلى موطنها.

على هذه الخريطة، لا يقتصر جيران إسرائيل ذوو الصلة على الدول التي تتقاسم معها الحدود، بل يشملون من يتاجرون معها ومن سيصوغون مستقبل المنطقة: الهند بسكانها البالغين 1.4 مليار نسمة واقتصادها المتوقع أن يصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول نهاية العقد؛ ودول الخليج، المنخرطة بعمق في إعادة هيكلة نموذج نموها القائم على الطاقة، والتي تلقّت، للمرة الأولى في تاريخها الحديث، ضربات عسكرية بالغة الإيلام من إيران ووكلائها؛ وآسيا الوسطى والقوقاز، اللتان تستيقظان من سبات دام قرنًا.

وفي خضمّ الشلل المفاهيمي الذي لا يزال يطبق على جزء كبير من النظام الدولي، يسعى الجميع إلى نسج تحالفات تضع أسس نظام اقتصادي ودبلوماسي جديد ومستدام.

في مطلع العام العبري 5784 [2023-2024]، دخلت إسرائيل الحرب. ومنذ ذلك الحين انقضى أكثر من ألف يوم استخدمت فيها إسرائيل وشركاؤها القوة على نطاق وبدرجة من التطور لم نعرفهما من قبل: أضعفت «حماس» إضعافًا شديدًا؛ ونفّذت خطة الحرب ضد «حزب الله» فخرج منها مثخنًا بالجراح ومعزولًا على نحو متزايد؛ وانهار نظام الأسد؛ وبالطبع أظهرت إسرائيل استعدادها لمواجهة مصدر المحور نفسه، النظام السلطوي في إيران، على الأرض الإيرانية.

لقد تفكّك المحور الذي هدّد بخلق إسرائيل من خمس جبهات. ولم تكن تلك الأيام الألف «جولة أخرى»، بل نقطة تحوّل. فالفاعل الذي رسم ملامح

غرب آسيا خلال العقد الماضي، أي إيران ووكلاؤها، أُزيح عن موقع قوته، ما أحدث فراغاً استراتيجياً تتدفق إليه الآن القوة ورأس المال والبنى التحتية. غير أن الفراغات بطبيعتها لا تنتظر، والدولة التي أحدثت الفراغ ليست بالضرورة هي التي ستملؤه.

للخيارات تاريخ انتهاء صلاحية

تلك هي الحقيقة غير المريحة ونحن على أعتاب العام العبري 5787 [2026-2027]: إسرائيل دفعت ثمن الدم الذي صنع هذه الفرصة، بينما يتسابق آخرون إلى جني ثمارها.

تقدّم أنقرة المثال الأوضح والأكثر إثارة للإعجاب على التكيف التنافسي. فقد تحركت تركيا سريعاً للتعافي من الضربة التي تلقتها في 28 شباط/فبراير 2026، وإعادة تنظيم مصادرها حول فكرة استراتيجية محسوبة ومتصلة بالواقع. ويروي اعتراضها (الفيتو) على إشراك القوات الكردية في خطة الحرب الإسرائيلية، وانعقاد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أنقرة، قصة دولة متكيفة عازمة على المضي في استراتيجيتها العثمانية الجديدة. والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أعلن عام 2023 أنه «لا ممر من دون تركيا»، لم يكتف بالخطاب.

فتركيا ترّوج بقوة لـ«طريق التنمية» الممتد من ميناء الفاو الكبير في العراق إلى أوروبا، وهو مشروع تشارك فيه قطر والإمارات؛ وتقدّم نفسها جسراً برياً بين آسيا والبحر المتوسط عبر «الممر الأوسط» القادم من آسيا الوسطى؛ ومن المرجّح أن تستفيد من ممر القوقاز الجديد، المتفق عليه برعاية أمريكية، الذي يربط أذربيجان بنخجوان ومنها إلى قارص في تركيا. وكل كيلومتر من السكك يُمدّ هو حقيقة صلبة أخرى تُفرض على الأرض.

أما الممر الذي كان يُفترض أن يمرّ عبر إسرائيل فلا يزال متعثراً. فقد أعلن عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي قبل أسابيع قليلة فقط من السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، ومع ذلك ظل حتى منتصف 2026 يفتقر إلى التزامات تمويل ملزمة وجدول زمنية للتنفيذ.

والأسوأ أن ميناء حيفا، المفترض أن يكون بوابة الممر إلى أوروبا، هو عنق الزجاجة في المشروع برمّته، والحلقة الأصغر في السلسلة، بطاقة سنوية لا تتجاوز نحو 1.5 مليون حاوية. وبينما يمدّ منافسو إسرائيل خطوط السكك الحديدية، نكتفي نحن بعقد المحادثات. وتركيا ليست وحدها في ذلك. فدول الخليج تتموضع ممولّة ومشغّلة لإعادة الإعمار في سوريا ولبنان، مستخدمةً نشاطها الاقتصادي والدبلوماسي لتشكيل الفضاء الذي طردنا منه إيران. أما الصين، المتضررة من إغلاق مضيق هرمز ومن الاضطرابات في البحر الأحمر، فتسرّع استثماراتها في طرق برية بديلة.

وحتى اليونان وقبرص، شريكتانا الطبيعيتان، تمضيان في مشاريع الربط الكهربائي وربط البيانات شرقاً بوتيرة تُخرج البيروقراطية الإسرائيلية. الجميع يدرك حجم هذه اللحظة، والسؤال الوحيد هو ما إذا كانت إسرائيل تدركه. فالتاريخ لا يرحم الدول التي تكسب الحرب وتخسر اليوم التالي. لقد اشتهرت لنا القوة العسكرية خياراً، لكن للخيارات تاريخ انتهاء صلاحية. ويجب أن يكون العام 5787 هو العام الذي نمارس فيه هذا الخيار، على ثلاث جبهات. عودة نقاط الاختناق

لكي ندرك مدى أهمية ذلك، علينا أن ننظر إلى ما وراء جبهاتنا.

ما حدث في هرمز لم يبق في هرمز. فقد لُقّن إغلاق المضيق والحملة الأمريكية لإعادة فتحه كلّ عاصمة في العالم الدرس نفسه: عادت نقاط الاختناق إلى قلب الجيوسياسية، ولم يعد ممكناً التعامل مع حرية الملاحة بوصفها أمراً مسلماً به.

وسرعان ما انتقل اهتمام العالم شرقاً إلى مضيق ملقا، الذي يمر عبره نحو ربع التجارة العالمية ونحو 30% من النفط المنقول بحرّاً. ولطالما كان إغلاقه أحد الكوايس الاستراتيجية لبكين.

وفي 13 نيسان/أبريل، بعد أيام من وقف إطلاق النار في هرمز، وقّعت الولايات المتحدة وإندونيسيا شراكة دفاعية كبرى توسّع نفاذ واشنطن العمليات في محيط المضيق. وفي غضون أيام، كانت سفينة قاعدة بحرية استكشافية أمريكية قد عبرته بالفعل.

كان هرمز الحملة الأولى، وملقا يتهياً للثانية. وحول المضيق، يغيّر كل لاعب

رئيسي شكله.

فاليابان غيّرت رئيس وزرائها وتغيّرت سياستها. إذ تقود ساناي تاكايتشي، التي حققت فوزًا كاسحًا في انتخابات مبكرة في شباط/فبراير، اليابان في أعماق تحوّل أمني تشهده منذ الحرب العالمية الثانية.

ففي غضون أشهر، خففت حكومتها القيود على صناعة السلاح، وأنشأت مكتبًا وطنيًا للاستخبارات، ونشرت صواريخ بعيدة المدى في جزيرة كيوشو توضع أجزاء من الصين نفسها في مرماها، ودفعت نحو تعديل المادة التاسعة، وهي البند السلمي في الدستور الياباني.

وفي الوقت نفسه، تعزّز طوكيو تحالفها مع واشنطن، وترفع مستوى شراكتها الأمنية مع أستراليا، ووقّعت أول مشروع تطوير دفاعي مشترك في تاريخها مع الهند. وفي طوكيو يدور الآن علنًا نقاش ظل لأجيال من المحرّمات: دور السلاح النووي في الأمن القومي.

والهند بدورها لا تنتظر. فقد سرّعت مشروعًا بقيمة 9 مليارات دولار في جزيرة نيكوبار الكبرى، عند الطرف الجنوبي الغربي لسلسلة جزر أندامان ونيكوبار، المطلّة على المدخل الغربي لمضيق ملقا. ويشمل المشروع ميناءً ضخماً لإعادة الشحن إلى جانب مطار بمواصفات عسكرية.

إن الهند تبني لنفسها موقعًا عند نقطة اختناق الصين، تمامًا كما علّم ماهان البريطانيون قبل 120 عامًا.

وثورة اليابان ليست عسكرية فحسب، بل نقدية أيضًا. وهنا تكمن إحدى أكبر قصص العام: أفول واحدة من الاستراتيجيات المالية التي طبعت العالم، وهي «تجارة المناقلة بالين» (Yen Carry Trade).

فعلى مدى نحو ثلاثة عقود، كانت اليابان صنبور العالم للمال شبه المجاني: اقترض الين بكلفة تكاد تكون معدومة، واشترى أصولًا مقوّمة بالدولار، واحتفظ بالفارق. وقد قامت تريليونات الدولارات من السيولة العالمية على افتراض واحد: أن أسعار الفائدة اليابانية لن ترتفع أبدًا ارتفاعًا يُذكر.

وقد انهار هذا الافتراض. فقد رفع بنك اليابان أسعار الفائدة، وصعدت عوائد السندات إلى مستويات لم تُشهد منذ عقود، وكان العالم قد تلقى لمحة مسبقة عمّا قد يبدو عليه تفكيك هذه التجارة حين أسهم رفع الفائدة اليابانية عام 2024 في هبوط الأسهم اليابانية بنحو 20% خلال أيام.

وهذا الصيف، بلغ الين 164 مقابل الدولار، قرب أدنى مستوياته منذ عقود، ما دفع واشنطن وطوكيو في نهاية المطاف إلى بذل جهود استثنائية لتثبيت العملة.

حجر آخر في جدار النظام القديم يتداعى. فماذا تفعل الصين، ومضيق ملقا نقطة ضعفها التاريخية؟ إن حصة كبيرة من النفط الذي تستورده الصين تمر عبر المضيق، وبكين تستعد بهدوء لعالم قد يُغلق فيه هذا الشريان. وهي تفعل ذلك على ثلاث جبهات.

الأولى جغرافية. فهذا الصيف، أطلقت شركة صينية خطّ حاويات منتظمًا عبر طريق البحر الشمالي، يبحر من نينغبو نحو بريطانيا في نحو نصف الوقت الذي تستغرقه الطرق التقليدية، بمساعدة كاسحات جليد روسية. وتتزايد حركة الملاحة في القطب الشمالي، فيما أقرّت كوريا الجنوبية تشريعًا يهدف إلى تحويل بوسان إلى مركز للشحن القطبي. لقد أصبح الشمال المتجمّد طريقًا بكين الالتفافي على ملقا.

الثانية مالية. ففي آب/أغسطس، عيّن بنك الشعب الصيني «دويتشه بنك» أول بنك أجنبي في أوروبا يُكلّف بمهمة بنك مقاصة للرنمينبي، في خطوة أخرى ضمن جهد بكين المنهجي الممتد لسنوات لبناء بنية تحتية مالية عالمية أقل اعتمادًا على الدولار.

والثالثة هي الأكثر إثارة للقلق. فالاستعدادات العسكرية الصينية حول تايوان مستمرة بأقصى سرعة، والسؤال الذي يُتّهم به في واشنطن وطوكيو، عمّا إذا كان العام 5787 سيكون عام التحرك ضد تايوان، لم يعد مجرد سؤال نظري. والدولة التي تبني طريقًا بديلًا للبضائع وطريقًا بديلًا للمال قد تكون تستعد لليوم الذي تحتاج فيه إلى كليهما.

والخلاصة تبعث على التواضع والتحرّر في آن: ما يحدث أكبر من إسرائيل. فمن كيوشو إلى نيكوبار، ومن البلطيق إلى باب المندب، يعيد العالم كله بناء هندسة القوة حول نقاط الاختناق وسلاسل الإمداد والثقة. لسنا القصة كلها، بل جبهة واحدة منها: الجبهة الغربية لغرب آسيا. لكن هذا الإدراك بالذات هو ما يجعل الفعل عاجلاً. فالمدّ عالمي، وسيعبر منطقتنا بطريقة أو بأخرى. والسؤال الوحيد: هل سيعبر من خلالنا أم من حولنا؟

المحور الماسي

الجبهة الأولى دبلوماسية، ومحورها ما أسمّيه «الهندسة الماسية»: الهند، وأذربيجان، واليونان وقبرص، والقرن الأفريقي، وفي قلبها الإمارات العربية المتحدة.

وهذه ليست رؤية نظرية. فقد تجاوزت التجارة بين الهند والإمارات 100 مليار دولار سنوياً. وأبوظبي من أكثر المستثمرين جرأة في المنطقة في الموانئ والبنى التحتية اللوجستية. وأذربيجان، مورّد النفط القديم لإسرائيل، أصبحت مركزاً قوقازياً للطاقة والنقل مع تقدّم خطط ممرّ عابر لبحر قزوين. وهنا تكمن مفارقة مثمرة: كلما سعت تركيا بعدوانية أكبر إلى ترسيخ نفسها محتكرةً للنقل البري في غرب آسيا، اشتدّ الحافز لدى كل حلقة في الماسة لتطوير طريق يلتف على أنقرة.

فالهند قلقة من علاقة تركيا الوثيقة بباكستان. واليونان وقبرص تعيشان نزاعاتهما البحرية مع تركيا. والإمارات تتذكر دعم أنقرة لجماعة الإخوان المسلمين. وحتى باكو، رغم تحالفها مع أنقرة، لها مصلحة في تنويع ارتباطاتها. وهكذا فإن تركيا، من دون أن تقصد، هي إلى حدّ ما الغراء الذي يمسك الماسة معاً.

ومهمة إسرائيل في العام 5787 هي تحويل هذه المصالح المشتركة إلى مؤسسات: منتدى ثلاثي دائم مع الهند والإمارات، واتفاقيات للبنية التحتية والطاقة مع باكو، وتحويل زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والزخم المحيط بها إلى خطة عمل بميزانيات ومواعيد نهائية.

والجبهة السورية بالغة الأهمية في هذا السياق؛ فأى ترتيب هناك ينبغي أن يفهم بوصفه ترتيباً مع أنقرة، لا مع دمشق فحسب.

وثمة درس هنا أيضاً عن طبيعة السياسة الخارجية في هذا العصر: الاتفاقيات الاحتفالية التي تُوقع في حديقة البيت الأبيض لحظات عابرة، أما السكك الحديدية وخطوط الأنابيب والكوابل فهي وقائع.

العالم يتحرك نحونا

الجبهة الثانية تكنولوجية، وهنا ترسم الأرقام صورة استثنائية. ففي النصف الأول من 2026، وفي خضمّ الحرب مع إيران، جمعت شركات التكنولوجيا الإسرائيلية مليارات الدولارات، وارتفع حجم التمويل مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وارتفعت استثمارات الأمن السيبراني بأكثر من الضعف لتبلغ نحو 2.6 مليار دولار، أي أكثر من ثلث إجمالي التمويل.

وأتمت «غوغل» استحواذها على شركة الأمن السيبراني «ويز» التي أسسها إسرائيليون، في أكبر صفقة في تاريخ قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي، فيما ارتفع الحجم الإجمالي لعمليات الاندماج والاستحواذ إلى عشرات المليارات من الدولارات. ولعل الرقم الأبرز هو الآتي: شركات التكنولوجيا الدفاعية والفضاء والحوسبة الكمّية الإسرائيلية جمعت في ستة أشهر ما يقارب ما جمعته طوال عام 2025.

ومن يبحث عن مقياس لمدى عالمية هذا السباق التكنولوجي وشموله، يكفي أن ينظر إلى إحصاء غريب واحد: فسعر قرد المكاك أكل السرطانات المستخدم في الأبحاث السريرية في الصين تضاعف تقريباً أو أكثر خلال عام في بعض الصفقات، ليصل إلى نحو 200 ألف يوان، أي قرابة 30 ألف دولار للحيوان الواحد، مع تجاوز عدد التجارب السريرية في الصين 5,000 تجربة للمرة الأولى.

وقد شبّه أحد كبار العاملين في صناعة التكنولوجيا الحيوية الصينية التهافت على تأمين قروود المختبرات بالتفاوض مع «إنفيديا» على الرقائق. وحين يبلغ السباق التكنولوجي حدّ التأثير في سعر الرئيسيات، تدرك أن التكنولوجيا لم تعد قطاعاً، بل باتت الاقتصاد نفسه.

وتستحوذ الصين اليوم على حصة كبيرة من خط تطوير الأدوية المبتكرة في العالم. وما تعكسه هذه الأرقام ليس مجرد صمود، بل تطابق استثنائي بين الوجهة التي يسير إليها العالم والموقع الذي تقف فيه إسرائيل أصلاً. فالثورات الثلاث التي ترسم ملامح هذا العقد، أي الذكاء الاصطناعي، وأمن الأنظمة الذاتية التشغيل، والتكنولوجيا الدفاعية، تقع في صميم نقاط القوة التنافسية لإسرائيل. وحين تسأل كل مؤسسة في العالم نفسها كيف تتحكم في وكلاء الذكاء الاصطناعي العاملين عبر شبكتها، فإن كثيراً من الإجابات تُكتب في تل أبيب وبئر السبع.

وحين ترفع أوروبا إنفاقها الدفاعي، فإن كثيراً من المنظومات الدفاعية التي أثبتت جدارتها تحت النار الإسرائيلية. وهذا ما سمّيته سابقاً «القبة السيليكونية»: السيادة التكنولوجية في المجالات الحاسمة، أي الاستخبارات والحوسبة الكمّية والفضاء والروبوتات، بوصفها ركيزة للأمن القومي.

ويجب أن يكون 5787 العام الذي تحوّل فيه إسرائيل هذه الميزة من مجموعة شركات لامعة إلى أصل وطني: توليد كهرباء محلي وقدرة حوسبية على نطاق استراتيجي، وتأثيرات للعلماء، وسياسة مصممة لاستقطاب مراكز التطوير التابعة لعمالة الذكاء الاصطناعي في العالم إلى إسرائيل.

لكن الوجه الآخر للمعادلة لا يمكن تجاهله: رأس المال يتركّز في أيدي أقل. فقد تراجع عدد جولات التمويل تراجعًا حادًا، ويفضّل المستثمرون على نحو متزايد رواد الأعمال ذوي التجارب المتكررة ونماذج الأعمال المجربة. ومعنى ذلك أن محرك إسرائيل قوي، لكنه ضيق.

والدولة التي تريد لهذا النمو أن ينتشر في الاقتصاد كله عليها أن تستثمر في خط الإمداد البشري: تعليم الرياضيات والتكنولوجيا في الأطراف وفي المجتمعات التي لم تشارك بعد مشاركة كاملة في الطفرة، ودمج اليهود الحريديم والمواطنين العرب في إسرائيل في نواة قطاع التكنولوجيا الفائقة، واختصار الطريق من الدكتوراه إلى الشركة الناشئة اختصارًا جذريًا. ففرصة 5787 التكنولوجية ليست مجرد جمع مليار دولار آخر، بل توسيع قاعدة الهرم الذي يقوم عليه كل شيء.

خفقة جناح المسيرة

الجبهة الثالثة غير مرئية إلى حدّ بعيد، وربما هي الأكبر على الإطلاق. فالعولمة كما عرفناها تتصدّع أمام أعيننا، والأرقام صارخة. إذ يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يهبط نمو تجارة السلع العالمية من 4.7% في 2025 إلى ما بين 1.5% و2.5% في 2026. وللمرة الأولى، تجاوز عدم الاستقرار الجيوسياسي السياسة التجارية بوصفه المصدر الرئيسي لعدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

وقد خسرت الصين حصة سوقية كبيرة من الواردات الأمريكية منذ 2018، فيما تضاعفت الواردات الأمريكية من فيتنام مرات عدة، وارتفعت الواردات من المكسيك ارتفاعًا كبيرًا. إن التجارة العالمية تعيد تنظيم نفسها في كتل من الثقة.

ويكشف مؤشران لا رابط ظاهريًا بينهما عمق هذا الشرخ. الأول: بعد أن عطلت المسيرات الأوكرانية أجزاء كبيرة من طاقة التكرير الروسية ودفعت الإنتاج إلى أدنى مستوياته منذ عقود، حظرت موسكو تصدير الديزل، فارتفع سعره في الولايات المتحدة إلى أكثر من 5 دولارات للغالون.

مسيّرة تضرب مصفاة في ريزان يمكن أن تحرّك الأسعار في محطة وقود في أوهايو.

الثاني: اشترت المصارف المركزية كمية قياسية بلغت 289 طنًا مئريًا من الذهب في الربع الثاني من العام، في استمرار لاتجاه ممتد لسنوات من المشتريات الرسمية الكثيفة، مع بلوغ أسعار الذهب مستويات استثنائية. ما الذي يدفعها إلى ذلك؟ اللحظة الفاصلة كانت تجميد نحو 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي عام 2022.

لقد تعلّم العالم أن احتياطات الدولار يمكن تجميدها، أما الذهب فلا. والاندفاع نحو الذهب ميزان حرارة لجوع العالم إلى الثقة. لقد تغيّر المبدأ الناظم للاقتصاد العالمي: من الإنتاج حيث الكلفة أدنى إلى الإنتاج حيث الأمان أعلى، ولو بعلاوة سعرية.

وفي عالم كهذا، لا يكون المورد الأندر هو العمالة الرخيصة أو رأس المال، بل الثقة. وهنا تكمن فرصة إسرائيل: أن تصبح مركز الثقة في غرب آسيا. أشباه موصلات ومكوّنات حيوية تُصنّع في ديمقراطية غربية في قلب المنطقة. زراعة صحراوية وتقنيات للمياه والغذاء لعالم يكتشف من جديد هشاشة سلاسل إمداد الغذاء. كوابل بحرية وطرق بيانات برية تلتف على نقاط الاختناق. ممر بري من الخليج إلى حيفا يحوّل إسرائيل إلى منصة عبور. وكل ذلك يتطلب أمرًا واحدًا لا تستطيع السوق الخاصة إنتاجه وحدها: قرارات حكومية، وبنية تحتية، وتنظيمًا.

وثمة أيضًا بُعدٌ أمني عميق. فسلسلة الإمداد سلاح؛ وهذا أحد الدروس التي تعلّمها العالم في السنوات الأخيرة، من إنتاج أشباه الموصلات في تايوان إلى أجهزة النداء (البيجر) في لبنان. والدولة التي تتموضع عند ملتقى تدفقات السلع والطاقة والمعلومات لا تكتفي بجباية رسوم العبور، بل تكتسب منعة وقوة ردع. فإذا كان جيراننا يعتمدون على بنية تحتية تمر عبر إسرائيل، فإن هذا الاعتماد يغدو ضربًا من التأمين لا توفره أي منظومة صاروخية.

عام الجراءة

في رأس السنة العبرية، تتضمن التقاليد اليهودية الدعاء: «لتنته السنة ولعناتها، ولتبدأ السنة وبركاتها». لكن البركات في تاريخ الأمم لا تُتلقّى، بل تُحقّق. وقد أدرك جيل المؤسسين في إسرائيل ذلك. فدافيد بن غوريون، بعد

أن قُتل نحو 1% من السكان اليهود في فلسطين الانتدابية والدولة الوليدة في حرب 1948 (التي يسميها الإسرائيليون «حرب الاستقلال»)، وهو ما يعادل اليوم نحو 100 ألف إسرائيلي، لم يسترخ، ولم يبحث عن «حكومة تعافٍ»، ولم ينتظر نضوج الظروف، بل فرض قراراته على الظروف: ميناء، والناقل الوطني للمياه، ومفاعل نووي. وظروف 5787 أنضج من أي وقت مضى. والسؤال الوحيد هو ما إذا كانت إسرائيل قادرة على استحضار الجرأة ذاتها. فتحقيق الفرصة التي صنعتها هذه الأيام ألف يعني اتخاذ قرارات ملموسة خلال العام المقبل.

وأول ذلك وأهمه معالجة التآكل البنيوي في القطاع العام، مع الاستعداد لدفع الأثمان اليوم مقابل علاج جذري حقيقي، والتحضير المسبق لسيناريوهات متوقعة، بما فيها إضراب آخر في جهاز التعليم. ونعم، كل هذا يُكتب مع إدراك أن الحرب لم تنتهِ فعلاً. فجنود الاحتياط ما زالوا يُنتزعون من بيوتهم، وانقساماتنا الداخلية ما زالت عميقة. لكن هذا بالضبط هو بيت القصيد. فالأمة القادرة على تعبئة نفسها لجهد عسكري غير مسبوق عليها أن تثبت قدرتها على تعبئة نفسها لجهد وطني ببناء بالحجم نفسه. وهذا ما قد يوقّر أيضاً الغراء الداخلي الذي نحتاجه: غاية وطنية لا تقوم على البقاء فحسب، بل على البناء. لن يُحكم على 5787 بما دمّره، بل بما نبنيه. فليكن عام الإنجاز.

* الكاتب خبير في الجيوسياسية، وأحد مؤسسي حركة «غلينو - جيل أحفاد المؤسسين»، ومؤلف الكتاب الأكثر مبيعاً «انتهى الحدث: كيف يعاقب التاريخ من يبقون على المسار».

مَن يحاول جرّ إسرائيل إلى الحرب؟ الجواب مؤلم

ملاحظة المترجم: ملاحظة المترجم: الترجمة آمنة لمصطلحات النص الأصلي ولا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد. وحيثما استخدم الكاتب تسمية «يهودا والسامرة» تُرجمت إلى «الضفة الغربية». ويقصد الإسرائيليون بمصطلح «الجريمة القومية» اعتداءات المستوطنين اليهود على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

Title: Who Is Trying to Drag Israel into War? The Answer Is Painful

Publication Date: August 29, 2026

Author: Yoav Limor

Source: Israel Hayom (English edition) - israelhayom.com/29/08/2026/who-is-trying-to-drag-israel-into-war-the-answer-is-painful
(translated from English)

الضرر الذي عجز عضو الكنيست تسفي سوكوت عن إلحاقه بالنصب التذكاري ألحقه بدولة إسرائيل، واستفزازه الأخير ليس سوى جزء من انهيار أوسع للقواعد قد يُشعل الضفة الغربية. وفيما يحذر المستوى السياسي من أن الأجهزة الفلسطينية قد «تدير فوهات بنادقها» نحو إسرائيل، فإنه هو نفسه يهيئ الظروف لحدوث ذلك.

الضفة الغربية

كرّس المستوى السياسي في إسرائيل هذا الأسبوع جهدًا كبيرًا لمحاولة معرفة مَن أبلغ «إسرائيل هيوم» بتحذير الجيش الإسرائيلي، الذي نُشر هنا يوم السبت الماضي، من أن الضفة الغربية على شفا انفجار عنيف في ظل ارتفاع حاد في الجريمة القومية والإخفاق في معالجتها. وجاء الانشغال المكثف بالنشر على النقيض تمامًا من الاهتمام الهزيل بسببه: الجريمة القومية. فبدل أن يفعل قادة الدولة ما هو مطلوب ويواجهوا المشكلة مباشرة سعيًا لمنع الانفجار العنيف الذي حذر منه الجيش، اكتفوا بالتبرّم وتعاملوا مع الحرب كأنها قدر محتوم تقريبًا. وجاءت محاولاتهم خرقاء. فقد زعموا أولًا، زورًا، أن الجيش لم يُصدر أي تحذير من هذا النوع، وأن التقرير ذو دوافع سياسية، من صنع ضباط يروّجون

لأجندات تتعارض مع أجندة الحكومة. وشاء القدر، والواقع، أن يزور رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إسرائيل كاتس قيادة المنطقة الوسطى يوم الأحد، فيسمعا الرسالة ذاتها مجدداً من رئيس الأركان وقائد المنطقة الوسطى وضباط آخرين. وبحسب ما نعلم، فإن هذه التحذيرات مدعومة أيضاً برسائل وُجّهت إلى نتنياهو وكاتس، وبتقديرات كتبها كبار ضباط شعبة الاستخبارات العسكرية.

وحين فشلت محاولة نسب دوافع سياسية إلى الجيش، تلتها محاولات أخرى للتلاعب والتضليل. فقليل إن الجريمة القومية لن تكون شرارة الانفجار العنيف، بل صراع الخلافة الذي سيعقب رحيل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وقيل أيضاً إن الوضع الاقتصادي المتردي للفلسطينيين في الضفة الغربية سيكون المحقّق. ولم تصمد هذه الحجج أيضاً. لا لأنها خالية من المضمون؛ فالحديث عمّا سيحدث بعد رحيل عباس، البالغ من العمر 90 عامًا، يدور منذ عقدين، فيما لم يُقلق الوضع الاقتصادي في الضفة الحكومة حتى الآن رغم سيل من التحذيرات والحلول المقترحة من خبراء في إسرائيل وخارجها. بل لم تصمد لأن هذا ليس ما قاله الجيش.

ومع نفاد الخيارات، نقل قادة الدولة النقاش إلى مكان آخر: من المشكلة إلى تبعاتها. وكأنما بمعجزة، عاد إلى الخطاب العام مصطلح «إدارة فوهات البنادق»، في إشارة إلى سيناريو تُوجّه فيه الأسلحة التي رُوّدت بها السلطة الفلسطينية، ومعظمها بموافقة إسرائيلية، ضد الجيش الإسرائيلي. وطلب من رئيس الأركان وضباط آخرين إيجاد حل، فطلبوا، ومُنحوا، بضعة أسابيع لإعداد خطة شاملة.

حسنٌ أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع قلقان من احتمال انفجار عنيف قد تكون عواقبه وخيمة. وحسنٌ أنهما يطالبان الجيش بالاستعداد مسبقاً حتى لا تُؤخذ إسرائيل على حين غرة كما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا درس جدير بأولئك المسؤولين عن تلك الكارثة، الذين أخفقوا في النهوض بمسؤولياتهم آنذاك، وما زالوا يتهرّبون منها حتى اليوم، وسمحوا لحماس بأن تنمو إلى حجم وحشي بحجة أن ذلك في مصلحة إسرائيل. ولأن نتنياهو وكاتس حريضان إلى هذا الحد على إظهار المسؤولية، «انظروا، لقد أمرنا بالاستعداد»، فمن المدهش كيف يجفان حين يواجهان بالمشكلة

نفسها.

ومن المفيد العودة إلى تحذير الجيش الأصلي، الذي أطلق النقاش كله. فقد خلصت هيئة الأركان العامة إلى أن الجريمة القومية تشكل «عاملًا تحريضيًا رئيسيًا»، وأنه «من الواضح أن الأفعال غير القانونية التي تجري في القرى الفلسطينية توقظ الجمهور [الفلسطيني] من لامبالته، وتخلق أرضًا خصبة للتحريض ضد الإسرائيليين وضد قوات الأمن وضد دولة إسرائيل، وقد تقود إلى تصعيد تدريجي بعواقب بعيدة المدى على الوضع الأمني لإسرائيل».

وحذر الجيش كذلك من أنه ما لم تُتخذ خطوات فورية ومنسقة من جهات متعددة للسيطرة على الظاهرة، فثمة «قلق جدي من اندلاع وشيك». وأضاف ممثلوه أنه إلى جانب الحاجة الملحة إلى عمل مشترك بين الأجهزة أكثر فاعلية وحزمًا، «لا يمكن تجاهل الصمت المدوّي للمنتخبين، بل ما هو أسوأ: التشجيع الصريح على دخول المناطق (أ) و(ب)»، أي أجزاء الضفة الخاضعة بدرجات متفاوتة لسيطرة السلطة الفلسطينية، «وهو ما يخلق الاحتكاك بين السكان».

ولم يحتج السياسيون إلا إلى يومين بالضبط ليثبتوا صحة كلام الجيش. ففي يوم الثلاثاء، توجه عضو الكنيست تسفي سوكوت إلى قرية مادما الفلسطينية جنوب نابلس، ليصوّر مقطعًا لنفسه وهو يحطّم نصبًا أقيم تخليدًا لمنقذ هجمات إرهابية. للوهلة الأولى، بدا في المشهد شيء أقرب إلى الكوميديا: عضو كنيست عاثر، مسلّح بمطرقة صغيرة، يعجز حتى عن إحداث خدش في النصب. لكن حين ابتعدت الكاميرا وظهر جنود الجيش الإسرائيلي في الخلفية، اتضح حجم الحادثة. فالضرر الذي عجز سوكوت عن إلحاقه بالنصب ألحقه بدولة إسرائيل.

وسارع الجيش إلى التنصّل من الحادثة، واتهم سوكوت، في بيان استثنائي، بسلوك مخادع وتلاعبي. واتضح أنه كان قد طلب قبل أسابيع إذنًا بتنظيم «جولة على النصب»، فرُفض طلبه لأنها تحتاج إلى قوات لمرافقته، في حين أن القوات مستنزفة إلى أقصى حد، خصوصًا بسبب الجريمة القومية في قرية قصرة. فهذّر سوكوت بالذهاب وحده. وخشي الجيش من استفزازات قد تستدرج ردًا فلسطينيًا عنيفًا في القرية، فاتفق على تأجيل الجولة وتنفيذها بالتنسيق معه.

وهذا الأسبوع نُفِّذت. ولم يكن لدى الجنود، وهم في هذه الحالة كتيبة من سلاح المدفعية منتشرة في القطاع، أي فكرة أنهم على وشك أن يتحولوا إلى ديكور في استعراض دعائي. وما إن أدركوا ما يجري حتى أنهوا العرض سريعًا وأخرجوا سوكوت ومرافقيه من القرية.

وسوكوت مستفّرٌ معروف. فعشية 7 تشرين الأول/أكتوبر، نصب عريشة عيد العُرش (سوكاه) في بلدة حوارة الفلسطينية، التي كانت آنذاك بؤرة للهجمات الإرهابية. وفي وقت لاحق، في ذروة قضية «القوة 100»، المتعلقة بجنود يُشتبه في تنكيلهم بمعتقل فلسطيني، اقترح قاعدة «سديه تيمان» العسكرية. وفي كل مرة، بدا أن القانون والجنود يعنياه أقل من الاستفزاز. وقد أصاب الجيش هذا الأسبوع حين قال إن مثل هذه الأفعال تحرف القوات عن مهام أساسية أخرى وتعرّض الجنود لخطر لا داعي له. وخاب مرة أخرى أي أمل في أن يفعل سوكوت، أو من هو فوقه، شيئًا حيال ذلك. فقد أصدر نتيهاو متأخرًا بيانًا مقتضبًا وعامًا تجبّب فيه ذكر سوكوت بالاسم. وسارع وزير المالية بتسلييل سموتريتش، رئيس حزب «الصهيونية الدينية» الذي ينتمي إليه سوكوت، إلى إلقاء اللوم على اليسار. أما كاتس فالتزم الصمت. وعجبية هي أحوال الدنيا. ففي مطلع الأسبوع، أصدر وزير الدفاع أحد بياناته الطويلة والثقيلة المعهودة يشرح فيها لماذا كانت هجماته على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مبرّرة. وفجأة، في مواجهة عضو كنيسة غريب الأطوار قادر على إلحاق ضرر هائل، تخونه الجرأة.

والضرر هائل فعلاً، ويتراكم باستمرار. فمرة أخرى تُتهم إسرائيل حول العالم بالاستفزاز، بل إن بعضهم يتهمها بتدمير النصب التذكارية عمدًا، من دون أن يعلموا أو يدركوا أن هذا نصبٌ يكرّم إرهابيين. والدبلوماسية العامة الإسرائيلية، كعادتها، تعجز عن تقديم التوازن أو المنظور الصحيح. ولكن، ماذا عساها تقول حين يكون المخالف مسؤولاً منتخباً ذهب عامداً يبحث عن مواجهة في قلب قرية فلسطينية؟

يمكن صرف هذا النقد بالحجة المألوفة بأنه معاداة للسامية أو عداة لإسرائيل؛ وبأن العالم سيكره إسرائيل وينتقدها مهما فعلت؛ وبأن المهم ليس ما يقوله الأغيار بل ما يفعله اليهود، على حدّ عبارة دافيد بن غوريون الشهيرة.

حسنًا، هذا ليس دقيقًا تمامًا. فالعالم في حالة غليان، بمن فيه أقرب أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، وبمن فيهم أشخاص في الإدارة، وتتعالى الدعوات إلى التحرك. ولا يكاد يخلو اجتماع أو محادثة من إثارة الجريمة القومية، مصحوبة بطلب، أو مطالبة، بأن «تفعل إسرائيل شيئًا»، وهو بالضبط ما يطلبه، أو يطالب به، الجيش الإسرائيلي أيضًا.

الضفة الغربية (2)

يدرس الجيش الإسرائيلي منذ سنوات طويلة احتمال أن «تدير» الأجهزة الأمنية الفلسطينية «فوهات بنادقها» نحو إسرائيل. والمرة الأولى، وعمليًا الوحيدة، التي حدث فيها ذلك على نحو منظم وبأوامر عليا كانت خلال أحداث نفق الحائط الغربي عام 1996 [المعروفة عربيًا بـ«هبة النفق»]. فقد أمر ياسر عرفات الجمهور الفلسطيني وقوات الأمن بالنزول إلى الشوارع لمواجهة الجيش الإسرائيلي. وانتهت المواجهات بمقتل 17 جنديًا إسرائيليًا ونحو 100 فلسطيني، إلى جانب مئات الجرحى.

وكان رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو. كان حديث العهد بالمنصب، وكانت تلك أزمته الأمنية الكبرى الأولى والتأسيسية. ورغم أن الفلسطينيين تصرّفوا على نحو منظم، وبأوامر واضحة، ومع إعلان صريح بأن هذه ستكون حرب استقلالهم، لم يتحرك نتنياهو لسحق السلطة الفلسطينية. بل فعل العكس: تقرب منها، واحتضن عرفات ونسج علاقة معه، ثم نقل لاحقًا معظم الخليل إلى السيطرة الفلسطينية.

وخلال الانتفاضة الثانية عام 2000، أمر عرفات بالإفراج عن كبار ناشطي حماس والجهاد الإسلامي من السجون، فقادوا موجة إرهاب كبرى، فيما حرص هو على تجنّب إشراك السلطة الفلسطينية نفسها رسميًا. صحيح أن ثمة أفرادًا من الشرطة والأمن الفلسطينيين شاركوا في هجمات، علنًا أو من وراء الستار، ومنهم مقرّبون من عرفات، وفي مقدمتهم مروان البرغوثي. لكن السلطة الفلسطينية نفسها بقيت عمدًا خارج المعركة، لأن عرفات كان يأمل أن يركب موجة الإرهاب وصولًا إلى دولة فلسطينية.

ومنذ انتهاء الانتفاضة الثانية قبل نحو عقدين، تتعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في مكافحة الإرهاب.

ولا يجري ذلك حبًا في إسرائيل؛ فرام الله تخشى حماس وأمثالها أكثر مما

تخشاهما القدس، ولا هو تعاون كامل؛ إذ كثيرًا ما يعمل الفلسطينيون بنصف طاقتهم، إما لضعف الدافع أو لضعف القدرة. ومع ذلك، فما يفعلونه خير من لا شيء. فهو يوقّر على الجيش الإسرائيلي جنودًا وخسائر، ويخدم مصلحة إسرائيل في التمييز بين المنظمات الإرهابية والعناصر الأكثر اعتدالًا وتقديم الأخيرة.

وبالمناسبة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هي التي قرّرت أن هذا يصبّ في مصلحة إسرائيل، بما فيها الحكومة الحالية، التي أوعزت إلى الجيش بالحفاظ على التعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما في ذلك في اجتماع عُقد مطلع هذا الأسبوع.

غير أن الحكومة نفسها تنتهج سياسة مزدوجة، بل ثلاثية في الحقيقة. فبيد، تعمل مع سلطة عباس وتحرص على إبقائها على قيد الحياة حتى لا تضطر إسرائيل إلى حكم 3 ملايين فلسطيني بنفسها. وبيد ثانية، عملت حتى 7 تشرين الأول/أكتوبر على إضعاف السلطة ذاتها مع تقوية حماس في غزة، التي عدّتها «ذخرًا»، وهي صيغة ارتبطت بسموتريتش. وبيد ثالثة، تمنح الآن رباحًا مواتية للجريمة القومية، وهي تعلم أنها قد تُشعل المنطقة وتقود إلى مواجهة واسعة، بما في ذلك مع السلطة الفلسطينية نفسها والأجهزة الأمنية ذاتها التي تصرّ إسرائيل على مواصلة التعاون معها.

مرتبك؟ وكذلك الجيش. ولهذا تتزايد في هيئة الأركان العامة الأصوات التي تبدي قلقها من أن أحدًا يحاول جرّ إسرائيل عمدًا إلى حرب. حتى الآن، كان الخوف أن يحدث ذلك في غزة؛ أما الآن فقد انتقل القلق الأساسي إلى الضفة الغربية. ولم يبق إلا عود الثقب الذي يُشعل كل شيء، ولهذا يوجد سوكوت، وسوكوتات كثيرون يجوبون المنطقة ويشيرون فوضى قد يندلع منها الحريق الكبير ويقود إلى حرب يأجوج ومأجوج.

وفي غياب إسناد المستوى السياسي، الذي صار صمته سياسته، يتصرّف الجيش وحده. فهناك بالفعل 26 كتيبة منتشرة في الضفة الغربية، أكثر من أي قطاع آخر، بما في ذلك خارج حدود إسرائيل في غزة ولبنان وسوريا. وهذا أبعد ما يكون عن الكفاية لمواجهة التهديد فيما تدخل إسرائيل شهر الأعياد اليهودية، وهي فترة معرّضة للعنف، إضافة إلى موسم انتخابي معرّض للاستفزازات. وسيكرّس الجيش الأسابيع المقبلة للاستعداد لحملة واسعة،

كما أمر. لكن كبار قادته لا يستطيعون التخلّص من الشعور بأن المسؤولين عنهم في الحكومة لا يكتفون بالإخفاق في إطفاء الحريق المتهدّد، بل يؤجّجون لهيبه.

ثلاث نقاط في الختام.

أولاً، هناك الادعاء بأن كل من انتقد سوكوت يؤيد نُصب الإرهابيين. هذا بالطبع هراء محض، وتلاعب مثير للشفقة ومسيء يهدف إلى إبعاد المسؤولية عن أولئك الذين تعرّض أفعالهم أمن الدولة للخطر. فهذه النُصب يجب أن تُهدم، لكن الجهة التي ينبغي أن تهدمها هي الجيش الإسرائيلي، كما يفعل في حالات كثيرة، ومنها مؤخراً.

ثانياً، هناك النقص في القوى البشرية. فالحرب الواسعة في الضفة الغربية ستطلب أعداداً هائلة من الجنود بسبب التقارب الشديد والاحتكاك الدائم بين اليهود والفلسطينيين، وعلى جانبي الخط الأخضر، أي حدود إسرائيل قبل عام 1967. وسيُستدعى جيش الاحتياط بأكمله مجدداً، وستُسحب القوات، ولا سيما النظامية منها، من ساحات قتال أخرى. والحكومة التي تطالب الجيش بالاستعداد لمثل هذا السيناريو عليها في الوقت نفسه أن تعمل على إغلاق الجبهات الأخرى، وقبل كل شيء أن تزيد عدد الجنود المتاحين للجيش، بدل إعفاء عشرات الآلاف من الخدمة تلبيةً لاحتياجات الائتلاف.

ثالثاً، هناك مسألة القدوة الشخصية. فحين يأخذ عضو كنيست القانون بيده، يفعل الجمهور الشيء نفسه: في الضفة الغربية أولاً، ثم في كل مكان. وهذا تمهيد لا للجريمة القومية وحدها، بل للفوضى الشاملة. ومن المفارقة أن الرجل المعني في هذه الحالة هو رئيس لجنة التعليم والثقافة والرياضة في الكنيست. لكن سوكوت ليس وحده؛ فكل من يدعو الجمهور إلى تجاهل القانون وأحكام المحاكم يقود الدولة نحو فوضى تهدد وجودها ذاته أكثر من أي عدو خارجي.

طروادة

شارك نتنياهو هذا الأسبوع على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو مولّداً بالذكاء الاصطناعي يُظهر رئيس الأركان الأسبق غادي آيزنكوت ووزير الدفاع الأسبق أفيفغور ليرمان يمتطيان حصان طروادة، فيما يختبئ في داخله

رئيس القائمة العربية الموحدة (راعام) منصور عباس، ونائب رئيس الأركان الأسبق ورئيس حزب «الديمقراطيين» يائير غولان. والرسالة واضحة: انتخبوا الرجلين اللذين ترونهما، وستحصلون على المختبئين في الداخل، تمامًا كما فعل الإغريق في طريقهم إلى النصر في حرب طروادة.

ومن حق نتنياهو بالطبع أن يحذّر مما يراه خطرًا، وإن كان جديرًا بالسؤال لماذا خاض نتنياهو نفسه مغازلة طويلة، شملت مبادرات عديدة، مع عباس ذاته. لكن المفاجئ أنه اختار صورة حصان طروادة تحديدًا، بعد أن تبين أن قطر اخترقت مكتبه عبر مستشاريه وأثّرت في الرسائل الصادرة منه. قطر ذاتها التي مولت في الوقت نفسه حماس ومكنت هجوم 7 أكتوبر، ومولت نشر الكراهية والتشهير بإسرائيل حول العالم. وهذه ليست أسطورة تصلح للميثولوجيا أو لحملة انتخابية؛ بل كانت حصان طروادة حقيقيًا وفعليًا.

إسرائيل لا تهاجم إلا إذا هوجمت، والحدود الأردنية دليل على ذلك

ملاحظة المترجم: الترجمة أمينة لمصطلحات النص الأصلي ولا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد. وحيثما استخدم الكاتب تسمية «يهودا والسامرة» تُرجمت إلى «الضفة الغربية».

Title: Israel Attacks Only When Attacked - and the Jordanian Border Is Proof

Publication Date: September ٢٠٢١, ١٤

Author: Prof. Hillel Frisch

Source: The Jerusalem Post (Opinion), republished by JISS - jpost.com/opinion/article9٠٨١١- (translated from English)

لا يكاد يمرّ يوم من دون خبر رئيسي على مواقع «بي بي سي» أو «سي إن إن» أو «نيويورك تايمز» يدين إسرائيل على ما تراه هذه الوسائل أفعالاً تدميرية في غزة أو لبنان أو الضفة الغربية.

«أهال فلسطينيون يخشون على حياة أطفالهم في المدارس مع تزايد اعتداءات المستوطنين»، هكذا جاء عنوان «بي بي سي» في 8 أيلول/سبتمبر. وقبل ذلك بيومين، نشرت «نيويورك تايمز» مقال رأي بعنوان «ليسوا مستوطنين الضفة الغربية وحدهم. إنها إسرائيل»، وفي 3 أيلول/سبتمبر نشرت «سي إن إن» تقريراً شديداً الانتقاد عن «أعلام إسرائيلية وبيوت مسوّاة بالأرض» في لبنان. والأثر التراكمي لهذه المقالات يرسخ في ذهن القارئ صورة دولة عازمة على إحداث الخراب بجيرانها بلا تمييز، على نحو لا يتناسب مع الضرر الذي ألحقه بها أعداؤها من الأراضي المجاورة.

إن حدود إسرائيل مع الأردن، التي يبلغ طولها ضعف طول حدودها مع لبنان أو مع غزة على الأقل، تُثبت أن إسرائيل لا تهاجم ولا تدمّر البنى التحتية إلا إذا هوجمت. وهذا صحيح منذ أكثر من نصف قرن، أي منذ أن «استضاف» الأردن، وإن تحت ضغط هائل، منظمات إرهابية فلسطينية استخدمت البلاد منصةً لشنّ هجمات إرهابية ضد إسرائيل.

وقد ردت إسرائيل آنذاك على تلك الهجمات بالضراوة ذاتها، إن لم يكن بأشدّ، مما يُروى اليوم عن لبنان وغزة. فقد دمّرت إسرائيل بصورة منهجية سلّة غذاء الأردن على الضفة الأخرى من غور الأردن، التي انطلق منها الإرهابيون في غاراتهم، مما أجبر السكان الزراعيين المحليين على مغادرة المنطقة واللجوء إلى المناطق الحضرية المرتفعة في الداخل الأردني. وكانت إسرائيل تأمل أن تُرغم الملك حسين على تخليص بلاده من هذه العناصر التخريبية. وقد وقعت المواجهة الحاسمة فعلاً ابتداءً من أيلول/سبتمبر 1970، وبلغت ذروتها بعد عام في صيف 1971، حين فرّت آخر المجموعات الإرهابية إلى سوريا ولبنان، وفرّ كثير من عناصرها إلى الأسر في إسرائيل تفادياً لمصير أقسى كان ينتظرهم لو بقوا في الأردن.

فهل كانت إسرائيل آنذاك (أو اليوم) مدفوعة بروح الانتقام، أو اللانسانية، أو العنصرية؟

إن عدم إطلاق رصاصة واحدة تقريباً من المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل باتجاه الأردن منذ أكثر من قرن [كذا في الأصل]، وعدم تدمير أي مبنى، وعدم وقوع أي إصابة أو وفاة بين المدنيين (باستثناء حالات نادرة لتحديد إرهابيين عبروا الحدود)، دليل على أن إسرائيل لا تهاجم إلا إذا هوجمت.

فمنذ اللحظة التي استعادت فيها الدولة الأردنية السيطرة على أراضيها، وعملت منذ ذلك الحين على منع استخدام الأرض الأردنية منصةً ضد المواطنين الإسرائيليين، صممت مدافع إسرائيل الضخمة تماماً على جبهتها الشرقية.

وتصمد سياسة إسرائيل الثابتة في عدم المهاجمة إلا بعد التعرّض للهجوم رغم استثناءات مؤلمة جدّاً وقعت خلال نصف القرن الأخير: من ذلك مثلاً حين ارتكب جندي أردني عام 1997 مجزرة قُتل فيها سبع تلميذات صغيرات كنّ يستمتعن بالمنظر في حديقة «جزيرة السلام» [الباقورة] على نهر الأردن. بل إن الملك حسين قام شخصياً بزيارة العائلات المفجوعة. وتصمد هذه السياسة رغم إدانات الأردن المتكررة لإسرائيل في الأمم المتحدة. ولا تكفي إسرائيل بالامتناع عن مهاجمة الأردن، بل تزوّده أيضاً بالمياه العذبة الثمينة التي يفتقر إليها، في إطار معاهدة السلام التي وقّعها الطرفان عام 1994. الهجوم حين تُهاجم

إسرائيل تردّ علي العصا بالعصا. والعصا، بالطبع، تعبير ملطّف لما جرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حين شنت حماس هجوماها وما تلاه من مجازر انطلاقًا من المناطق الحضرية في غزة، التي كثيرًا ما تبعد أقل من ثلاثة أميال عن فرائسها في البلدات والكيبوتسات الإسرائيلية. وتدمير إسرائيل للمناطق الحضرية في غزة المحاذية للحدود، التي انطلق منها إرهابيو حماس في هجماتهم، ليس عملًا انتقاميًا، بل خطوة وقائية لمنع وجود منصات انطلاق كهذه مستقبلًا.

وهذا لا يعني بالطبع إنكار أن كثيرًا من المواطنين الإسرائيليين يضمرون مشاعر انتقام تجاه منظمة وثقت فظائعها (بكاميرات مثبتة على الأجساد)، وهو ما امتنع حتى النازيون عن فعله، مدعومة بشريحة واسعة من السكان هلّلت لها، وشاركت في النهب، وسخرت من الرهائن المأسورين.

ويعتقد كثير من الإسرائيليين أن على الدولة اليهودية واجبًا أخلاقيًا بالتأثر للأرواح (بما فيها أرواح المسلمين من مواطني إسرائيل والعمال التايلانديين الذين قتلوا في 7 أكتوبر)، على النقيض من قتل اليهود في الشتات على أيدي جناة لم يُقدّموا قط إلى العدالة، لكن هذه ليست سياسة الحكومة.

وما دامت حماس القوة السياسية الرئيسية في المنطقة التي لم تسيطر عليها إسرائيل، فمن المرجّح أن يستمر الدمار حتى تدمر إسرائيل المنظمة. وفي الوقت الراهن على الأقل، يبدو احتمال صمت المدافع ضئيلًا، على عكس ما حدث على الحدود الإسرائيلية الأردنية.

والأمر نفسه ينطبق على لبنان. فكما انسحبت إسرائيل انسحابًا كاملاً من غزة عام 2005، انسحبت من لبنان عام 2000، لتكتشف أن «حزب الله»، وكيل إيران القاتل، بنى بنية تحتية عسكرية في بيت من كل بيتين تقريبًا في القرى الشيعية عبر الحدود.

قد تُندّد «سي إن إن» و«بي بي سي» و«نيويورك تايمز» بهذا الدمار والتهجير، لكن السكان لا يملكون أن يلوموا سوى «حزب الله»، الوكيل الذي يخوض حرب سيّده رغم أن هذا السيد يبعد أكثر من ستمئة ميل. ومن المؤسف أن كثيرًا من هؤلاء السكان ما زالوا يؤيدون «حزب الله». ولأن

الدولة اللبنانية ضعيفة إلى هذا الحد (فهي لم تتمكن من تنفيذ قرارها بطرد السفير الإيراني من بيروت)، فلا يبدو أن النهاية السعيدة الأردنية ستتكرر في لبنان في وقت قريب.

والدرس المستفاد من الحدود الإسرائيلية الأردنية واضح. فالقارئ الحصيف لأفعال إسرائيل في لبنان وغزة من حقه، بل من واجبه الأخلاقي، أن يتألم لمشاهد الدمار، ولكن ليس بإدانة إسرائيل. فإسرائيل لا تهاجم إلا إذا هوجمت. ومواطنوها يفضلون كثيرًا أن يخرعوا الري بالتنقيط، الذي اعتمده جيران إسرائيل على نطاق واسع لمنفعتهم الكبيرة، وأن يتشاركوا معرفتهم في تحلية المياه، وأن يخرعوا أدوية منقذة للحياة، على أن يدمّروا البنى التحتية. إن إسرائيل ومواطنيها لا يشاركون في التدمير إلا حين يتعرّضون للهجوم، وسيظلون عرضة للهجوم لو لم يتخذوا هذه الإجراءات الضرورية.

* الكاتب باحث أول في معهد القدس للاستراتيجية والأمن (IISS)، وأستاذ فخري في جامعة بار إيلان.

النبذة التعريفية

شادي الشرفاء

باحث مقدسي متخصص في الشؤون الإسرائيلية وقضايا القدس، وله اهتمام خاص بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وقضايا الإقامة والوجود الفلسطيني في القدس. يحمل درجات أكاديمية في العلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية، وله عدد من الأبحاث والمقالات في هذا المجال.

خالد جاسر سليم

باحث ومتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بجامعة قرطاج في تونس، في مجال سياسات واستراتيجيات الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب. تتركز اهتماماته البحثية والمهنية في القضية الفلسطينية، والقضايا الإقليمية، والتحول في النظام الدولي وانعكاساتها الجيوسياسية على الوطن العربي، إلى جانب السياسات العامة والتقييم والتطوير المؤسسي في قطاعي الأمن والعدالة الجنائية. ويتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من 25 عامًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مجالات البحث والتحليل السياسي، وتقييم السياسات والبرامج، والتطوير وبناء القدرات المؤسسية.

ياسر مناع

باحث وصحفي متخصص في السياسة والأمن الإسرائيلي، حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من جامعة بيرزيت. تتركز اهتماماته البحثية في السياسة الإسرائيلية والدراسات الأمنية وتحليل الخطاب السياسي والأمني الإسرائيلي.

محمد ساري الزعبي

باحث أول في مركز الخليج للأبحاث؛ رئيس ومؤسس مؤسسة مكامن للاستشارات؛ مؤلف كتاب "الأنظمة العالمية فوق القطبية: قراءة في السمات والأنماط الاقتصادية والأمنية والرقمية الناشئة في النظام الدولي"، ومؤلف كتاب "الردع المتبادل الإنساني المؤكد: إعادة تعريف الأمن العالمي في عصر الذكاء المستقل" (صيف 2026)، حاصل على درجة الماجستير في السياسة الدولية والدبلوماسية من جامعة ستافوردشير البريطانية، وعضو سابق في برنامج مراكز الفكر ومؤسسات المجتمع المدني التابع لمعهد لودر في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة.

رشا فتیان

المديرة التنفيذية لمعهد السياسة والمجتمع، وتتمتع بخبرة مهنية في إدارة البرامج، والتحول السياسي، وبناء السلام في فلسطين والأردن. حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

مريم البطوش

مساعدة باحث في وحدة العلاقات الأردنية- السورية، حاصلة على درجة البكالوريوس في الأنثروبولوجيا من جامعة اليرموك. تتركز اهتماماتها البحثية في الشأن السوري، العلاقات الأردنية- السورية، الأنثروبولوجيا السياسية، وسوسيولوجيا الحركات الإسلامية.

رنا الزاغة

باحثة مساعدة ومنسقة مشاريع في معهد السياسة والمجتمع، متخصصة في الدراسات الإسرائيلية والصهيونية، وحاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية. تركز أبحاثها على تحليل الشؤون الإسرائيلية، وقضايا القدس والاستيطان، والسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وانعكاساتها على الأردن والمنطقة.

بلال جودي

باحث في تقاطع السياسة والتكنولوجيا، مع اهتمام خاص بالدبلوماسية العلمية، والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا، والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها التطور التكنولوجي، ودور التكنولوجيا في تشكيل المجتمعات وصنع السياسات.

رانيا الشلبي

صحفية وباحثة زميلة في برنامج عين لدراسات الحركة الصهيونية وإسرائيل في معهد السياسة والمجتمع. تتركز اهتماماتها على دراسات الحركة الصهيونية وإسرائيل، والاقتصاد السياسي للإعلام، وتوظيف الدول والفاعلين من غير الدول لتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة.

مراد القاضي

رئيس قسم المشاريع في المعهد الملكي للدراسات الدينية. حاصل على شهادة عليا في دراسات السلام والنزاعات من مركز أوتو وفران والتر للسلام بجامعة بهتشه شهير في تركيا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال العالمية من جامعة بيدفوردشير البريطانية. تركز أبحاثه على تحليل الشؤون الإسرائيلية، وقضايا القدس والاستيطان، والسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وانعكاساتها على الأردن وأمنه الوطني والمنطقة الأوسع.

علي عامر حمد الله

باحث وممارس في مجالي التنمية والعمل الإنساني، يمتلك أكثر من 14 عامًا من الخبرة في إدارة البرامج، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية ودرجة الماجستير في الاقتصاد. تتركز اهتماماته البحثية في الاقتصاد السياسي، والسياسات النقدية، واقتصاد التنمية، والسياسات العامة. وهو مؤلف كتاب «ماركس الآن: مساهمة في تطوير النظرية الماركسية في القيمة»، ونشر العديد من المقالات والأوراق البحثية والسياساتية في الشأن الاقتصادي والسياسي.

محمد شراعبة

حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة مؤتة وبكالوريوس الحقوق من جامعة الإسراء. يعمل ضمن مشروع الشراكة في الهيئة المستقلة للانتخاب، ويهتم بالشأن الإسرائيلي وقضايا الأمن القومي والدراسات السياسية والاستراتيجية.

أحمد إبراهيم

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، باحث في مركز خالد الحسن للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.

عبد العزيز ربحي الصالحي

باحث فلسطيني في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، عمل كمحاضر جامعي ومع عدة منظمات غير حكومية فلسطينية في أدوار بحثية وتنسيقية وله العديد من الدراسات المنشورة.

أمين عئابى

متخصص في الشأن الاجتماعي والعمل التنموي في فلسطين، يمتلك خبرة طويلة في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية. شغلت منصب مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية في رام الله، ثم مدير عام الإدارة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية، ثم الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية، حيث ارتبط عملي بتطوير الخدمات الاجتماعية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا. ومنسق إئتلاف حقنا الجسر 24/7. يركز الاهتمام المهني على قضايا العدالة الاجتماعية، حماية الفئات المهمشة، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الفئات الأكثر احتياجا، إلى جانب تعزيز الشراكة المجتمعية وتطوير الخدمات الاجتماعية.

معهد
السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)



جميع الحقوق محفوظة لدى معهد السياسة والمجتمع © ٢٠٢١